



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران

المنهاج

من
تعلیقات الأصول

لمحجة الإسلام

الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

حققه وخرج نصه وعلق عليه

محمد حسن هاشم

ينشر لأول مرة عن ثلاث نسخ مخطوطة

المنجول

من تعلقات الأصول

لمجدة الإسلام

الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

حقيقته وخرج نصه وعلق عليه

محمد بن هيتو

بشر لا أول مرة عن ثلاث نسخ بخطوطه

الْمَنْخُولُ
تَلْقِيقَاتُ الْأَصُولِ

الطبعة الثانية : دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

دار الفكر بدمشق - شارع سعد الله الجابري - ص . ب ٩٦٢
هاتف ١١١٠٤١ - ١١١١٦٦ - برقية فكر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه ، حمداً يفضل كل حمد كفضل الله على خلقه ، وصلوات الله تعالى ورحمته وبركاته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وحزبه .

وبعد : - فإن علم الأصول علم ، عظيم شأنه ، عميم نفعه ، يحتاج إليه الفقيه والمتفقه ، والمحدث والمفسر ، لا يستغني عنه ذرو النظر ، ولا ينكر فضله أهل الأثر ، وهو الدستور القويم للاستنباط والاجتهاد ، يتمكن بواسطته من نصب الأدلة السمعية على مدلولاتها ، ومعرفة كيفية استنباط الأحكام الشرعية منها .

فهو من أعم العلوم نفعاً ، وأشرفها مكاناً ، وهو من أهم الوسائل التي ثبتت قواعد الدين ودعمتها ، وردت على شبه الملحدين والمضللين وأبطلتها ، فكان للمخلصين زبراساً وهادياً ، وللمبتدعة على بدعهم راداً وقاضياً .

ولولاه لاستمر ذلك النزاع القديم الذي نشأ بين أهل الحجاز وأهل العراق ، أو بين أهل الحديث وأهل الرأي .

فلقد كان أهل الرأي على جانب عظيم من قوة البحث والنظر ، وإن كانوا على قلة من رواية الحديث والأثر ، لشيوخ الوضع في العراق ،

وانتشار الزندقة فيه ، فكانوا يجتاطرون في الرواية ، ويعتنون باستنباط المعاني من النصوص لبناء الأحكام عليها ، فأكثرُوا من القياس ، ومهروا فيه ، وقدموه على الحديث الصحيح إذا خالفه من كل وجه ، وكذلك ردوا الحديث إذا كان في واقعة تعم بها البلوى .

وأمرُفُوا في الطعن على أهل الحديث ومنهجهم ، وانتقصوا من قدرهم وقيمهم ، وعابوا عليهم الإكثار من الرواية التي هي مظنة لقلة التدبر والتفهم .

وكان أهل الحديث على كثرة روايتهم وحفظهم للحديث ومثته ، ودرايتهم برجاله وسنده - على جانب من الحمول والكيل ، عاجزين عن الجدل والنظر ، كما قال الإمام الرازي فيهم : أما أصحاب الحديث فكانوا حافظين لأخبار رسول الله ﷺ ، إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل ، وكلما أورد عليهم أحد من أصحاب الرأي - مؤالاً ، أو إشكالاً أسقطوا في أيديهم عاجزين متحيرين ، اهـ . المناقب ص ٢١ ، غير قادرين على الرد على خصومهم ، والانتصار لطريقتهم .

وكانوا يعيبون على أهل الرأي طريقةهم ، ويرمونهم بأنهم يأخذون في دينهم بالظن ، ويقدمون القياس الجلي على خبر الواحد . ويردون الحديث إن خالف القياس .

وظهر المتعصبون من كلا الفريقين ، فاشتد الخلاف ، واحتدم النزاع ، وأخذ كل فريق ينتصر لطريقته ، ويدافع عن مذهبه ، بكل ما أوتيهِ من حجة . وأمرُفُوا في الغلو على بعضهم البعض .

إلى أن جاء إمام الأئمة ، وعالم قریش بل الأمة ، الإمام المطلبی ، محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه وأرضاه - وكان قد رزقه الله معرفة بكتابه الكريم ، وإحاطة بسنة رسوله عليه أفضل الصلاة

والتسليم ، مطلعاً على مسالك الرأي وطرقه ، متمرساً بالبيان وفنونه ، مع عقل ثاقب ، ورأي صائب ، وحجة بالغة ، ومكانة عالية .

فنظر إلى هذا الخلاف المحتدم ، ورأى عجز أهل الحديث وضعفهم ، وغلو أهل الرأي وتعصبهم ، فوضع كتابه المسمى « بالرسالة » جامعاً فيه بين الحديث والرأي ، مبيناً للناسخ والمنسوخ ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمبين ، والعام الذي أريد به الخاص ، والظاهر الذي أريد به غير ظاهره ، وتكلم فيه على حجية أخبار الآحاد وتقديمها ، ومنزلة السنة ومكانتها ، وتكلم على القياس ، والإجماع ، والإجتهاد ، وشروط المفتي في دين الله ، إلى غير ذلك من المباحث الأصولية التي حررها ودونها .

فكانت هذه الرسالة بمثابة القانون القويم ، الذي يعول عليه ، ويحتكم إليه ، والذي خفف من أثر النزاع بعد أن علم كلا الفريقين القواعد التي يجب عليهم أن يلتزموها ، ويسيروا على نهجها ، وصاروا على بينة بما يدافعون به عن مذاهبهم وآرائهم .

ومن ثم صنف الشافعي كتباً أخرى ، ككتاب إبطال الاستحسان ، الذي رد فيه على من كانوا يقولون به ، وقال كلمته المشهورة : من استحسن فقد شرع ، فأبطل التشريع بالنسبي والهوى .

وكتاب اختلاف الحديث ، الذي وفق فيه بين الأحاديث المتعارضة ، وكان هذا هو أول كتاب يصنف في ذلك الفن .

وكتاب جماع العلم ، الذي عقده خصيصاً من أجل إثبات حجية خبر الواحد ، ووجوب العمل به ، والرد على من أنكره .

ولذلك لقب الشافعي في بغداد « بناصر السنة » لكثرة دفاعه عنها ، وانتصاره لها .

نقل أبو زرعة الرازي ، عن سعيد بن عمر البردعي ، أنه قال :
وردت الري ، فدخلت على أبي زرعة ، فقلت : يا أبا زرعة ، سمعت
حميد بن الربيع يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما علمت أحداً
أعظم منة على الإسلام في زمن الشافعي من الشافعي ، فقال أبو زرعة :
صدق أحمد ، ولا أحداً أدرا عن سنن رسول الله ﷺ من الشافعي ،
ولا أحداً أكشف لسوءات القوم مثل ما كشف الشافعي^(١) .
وقال أبو حاتم الرازي : لولا الشافعي لكان أصحاب الحديث
في عمي^(٢) .

وكانت هذه « الرسالة » هي أول كتاب صنف في أصول الفقه ، ومن
ثم توالى الأئمة والعلماء على شرحها ، والاستضاءة بنورها ، والإقناء
بهداياها ، وأصبح علم الأصول علماً مستقلاً ، رقت أبوابه ، وحررت
مسائله ، ودقت مباحثه ، وصار شرطاً لكل من أراد الاجتهاد أن
يتحقق به ، ويتمرس بمسائله وقواعده .

فألفت فيه المؤلفات ، وحررت المصنفات ، ونشبت طرق الباحثين
فيه إلى طريقتين :

الطريقة الأولى وهي التي تعرف بطريقة المتكلمين وهم الشافعية والجمهور .
والطريقة الثانية وهي التي تعرف بطريقة الفقهاء وهم الحنفية .

طريقة المتكلمين :

وهذه كانت نتم بتحرير المسائل ، وتقرير القواعد ، وتميل إلى الاستدلال
العقلي ما أمكن ، مجردةً للمسائل الأصولية عن الفروع الفقهية ، شأنها
في ذلك شأن علماء الكلام ، وعلى الجملة فالأصول في نظرهم فن مستقل
ينبغي عليه الفقه ، فلا حاجة للمزج بين الفنين .

(١) مناقب الشافعي للرازي ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق

طريقة الفقهاء :

وهي أسس بالفقه ، وألحق بالفروع ، تقرر القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم ، زاعمة أنها هي القواعد التي لاحظها أولئك الأئمة عندما فرعوا تلك الفروع ، حتى إذا ما وجدوا قاعدة تتعارض مع بعض الفروع المقررة في المذهب عمدوا إلى تعديلها بما لا يتعارض مع الفروع الفقهية .

قال ابن خلدون في مقدمته : « إلا أن كتابة الفقهاء فيها ، أسس بالفقه ، وألحق بالفروع ، لكثرة الأمثلة منها ، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية » .

وقال : « فكان لفقهاء الحنفية فيما اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية ، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن » .
واليك أم الكتب التي ألفت على كلا الطريقتين .

أهم الكتب التي ألفت على طريقة المتكلمين :

١ - الرسالة الإمام الشافعي رضي الله عنه م ٢٠٤ هـ ومروحا
الإمام أبي بكر الصيرفي محمد بن عبد الله (م ٣٣٠) - وأبي الوليد
النيسابوري حسان بن محمد (م ٣٤٩) - والقفال الشامي الكبير محمد
ابن علي بن اسماعيل (م ٣٦٥) - وأبي بكر الجوزي محمد بن عبد الله
الشيبياني (م ٣٨٨) - وأبي محمد الجويني والد إمام الحرمين عبد الله
ابن يوسف (م ٤٣٨) .

٢ - التقريب والارشاد في ترتيب طرق الاجتهاد ، للقاضي أبي بكر
الباقلاني (م ٤٠٣) وقد اختصره في كتاب الإرشاد المتوسط ، والصغير ،

قال الإمام ابن السبكي : وهو أجل كتب الأصول ، والذي بين أئمتنا منه هو المختصر الصغير ويبلغ أربعة مجلدات ، ويحكي أن أصله كان في اثني عشر مجلداً ، ولم نطلع عليه ، ، وكذلك اختصره إمام الحرمين (م ٤٧٨) وسماه التلخيص .

٣ - القواطع للإمام الجليل ، أبي المظفر ، منصور بن محمد بن السمعاني (م ٤٦٢) ، قال ابن السبكي : وهو أنفع كتاب في الأصول للشافعية ، وأجله .

٤ - اللسع : للإمام أبي اسحق الشيرازي (م ٤٧٦) وشرحها له أيضاً .

٥ - البرهان : لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (م ٤٧٨) .

وشرحه الإمام أبي عبد الله المازري المالكي (م ٥٣٦) - واسم الكتاب ابضاح المحصول من برهان الأصول .

وشرحه لأبي الحسن بن الأبياري المالكي أيضاً (م ٦١٦) .
وشرحه للشريف أبي يحيى زكريا بن يحيى الحنفى المغربى جمع بين كلامي المازري والأبياري وزاد عليهما .

٦ - عدة العالم والطريق السالم : للإمام أبي نصر أحمد بن جعفر ابن الصباغ (م ٤٧٧) .

٧ - شرح الكفاية للقاضي أبي الطيب الطبري طاهر بن عبد الله (م ٤٥٠) .

٨ - العمدة للقاضي عبد الجبار (م ٤١٥) .

٩ - المعتمد لأبي الحسين البصري شرح فيه العمدة (م ٤٧٣) .

- ١٠ - المستصفى للإمام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي (م ٥٠٥) .
 - ١١ - شفاء الغليل في بيان مسالك التعليل لحجة الاسلام أيضاً .
 - ١٢ - المنحول من تعليقات الأصول له أيضاً وهو الذي تقدم له .
- وقد انتهى مجموع هذه الكتب إلى أربعة كتب عليها المعول واليهما المال ، وكان كل ما بعدها مقتبساً منها وهي :

- ١ - العمد للقاضي الجبار (٤١٥) .
 - ٢ - المعتمد شرح العمد لأبي الحسين البصري (م ٤٧٣) .
 - ٣ - البرهان لإمام الحرمين (م ٤٧٨) .
 - ٤ - المستصفى للغزالي (م ٥٠٥) .
- عقد قام بجمعها وتلخيصها الإمامان فخر الدين الرازي (م ٦٠٦) في كتابه « المحصول » . والإمام سيف الدين الآمدي (م ٦٣١) في كتابه المسمى « بالإحكام في أصول الأحكام » .
- وقد عني العلماء بعدهما بهذين الكتابين ، وتوالت عليها الاختصارات ، والشروح والتعليقات .

فشرح المحصول كل من :

- شهاب الدين القرافي (م ٦٨٤) .
 - وشمس الدين الأصبهاني (م ٧٤٩) .
- واختصره كل من :
- الإمام سراج الدين الأرموي (م ٦٧٢) في كتاب سماه « التحصيل » .
 - والإمام تاج الدين الأرموي (م ٦٥٦) في كتاب سماه « الحاصل » .
- وقد لخص الإمام شهاب الدين القرافي (م ٦٨٤) منها كتاباً سماه « التنقيحات » .

وكذلك اختصر المصنوع القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (م ٦٨٥)
في كتاب سماه « المنهاج » .

وقد توالى الشروح على منهاج البيضاوي فشرحه خلق نذكر منهم :
الإمام جمال الدين الأسنري (م ٧٧٢) في كتاب سماه « نهاية السؤل
في شرح منهاج الأصول » .

والإمام تقي الدين السبكي (م ٧٥٦) بكتاب سماه « الابهاج
بشرح المنهاج » وصل فيه إلى مقدمة الواجب . ثم أنتم شرحه ابنه الإمام
تاج الدين السبكي (م ٧٧١) .

والإمام محمد بن الحسن البغدادي في كتاب سماه (منهاج العقول
في شرح منهاج الأصول)

ونظمه الشيخ شمس الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (م ٨٠٦) .
وله شروح آخر لن أطيل بذكرها .

أما كتاب الآمدي الأحكام في أصول الأحكام فقد اختصره هو في
كتاب سماه « منتهى السؤل »

وكذلك اختصره الإمام أبو عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن
الحاجب (م ٦٤٦) في كتاب سماه « منتهى السؤل والأمل » في علمي
الأصول والجدل .

ثم اختصر « المنتهى » في كتاب سماه « مختصر المنتهى » وهو الذي
إكب عليه طلبة العلم ، واعتنوا به درساً وحفظاً وشرحاً ، فشرحه خلق
كثير ، وسأذكر على سبيل المثال :

شرح العلامة عضد الدين الأيجي (م ٧٥٦) وعليه حاشية لسعد
الدين التفتازاني . وهو شرح مختصر دقيق .

وشرح الإمام تاج الدين السبكي (م ٧٧١) المسمى « برفع الحاجب » عن ابن الحاجب ، وهو شرح في غاية النفاة والتحقيق ، يقع في مجلدين كبيرين . وقد هداني الله لنسخه أثناء إقامتي في مصر ، وأرجو أن يسهل لي سبل تحقيقه ونشره .

وشرح العلامة قطب الدين ، محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي ، الشافعي المعروف بالعلامة ويقع في مجلدين كبيرين أيضا .
وشرح العلامة شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني (م ٧٤٩) ويقع في مجلد واحد .

وغيرها من الشروح الكثيرة التي لا داعي لذكرها .
أما أهم الكتب التي صنفت على طريقة الفقهاء فهي :

- ١ - مأخذ الشرائع للإمام أبي منصور المتريدي (م ٣٣٠)
- ٢ - كتاب في الأصول للإمام الكرخي (م ٥٤٠)
- ٣ - أصول الجصاص للإمام أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (م ٣٧٠)

٤ - تقويم الأدلة لأبي زيد الديلمي (م ٤٣٠)

٥ - تأسيس النظر للديلمي أيضا .

٦ - كتاب الإمام فخر الاسلام البزودي (م ٤٨٣) وهو كتاب جامع للمسائل الأصولية ، وله عناية خاصة بالتطبيق على الفروع الفقهية ، وعليه شرح يسمى كشف الأمرار لعبد العزيز البخاري (م ٧٣٠)

٧ - أصول السرخسي للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي

(م ٤٩٠)

٨ - ومن المتأخرين الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (م ٧١٠) صنف كتابه المسمى « بالمنازل » وعليه عدة شروح .

وهناك كتب أخرى كثيرة لهم .

وأهم الكتب التي جمعت بين الطريقتين :

١ - « بديع النظام الجامع بين أصول البزدوي والاحكام ، للإمام مظفر الدين الساعاني (م ٦٩٤)

٢ - « التنقيح لصدر الشريعة (م ٧٤٧) وشرحه التوضيح ، وقد لخصه من كتاب البزدوي ، والمحصل ، ومختصر ابن الحاجب .

٣ - « التحويل لكمال الدين بن المهام (م ٨٦١) وهو إلى طريقة المتكلمين أقرب . وقد شرحه تلميذه محمد بن محمد بن أمير الحاج (م ٨٧٩) بكتاب سماه « التقرير والنجير » ، وشرحه محمد أمين المعروف بأمير بادشاه في كتاب سماه « تيسير التحرير » .

٤ - « جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي (م ٧٧١) قال في مقدمته ، انه اختاره من مئة مصنف . وقد شرحه الإمام جلال الدين الهلي (م ٨٦٤) وهو من أدق شروحه ، وكذلك شرحه الإمام بدر الدين الزركشي (م ٧٩٤) بالكتاب المسمى « تشيف الماسع بشرح جمع الجوامع » وله شروح أخرى كثيرة .

٥ - « مسلم الثبوت للعلامة محب الدين بن عبد الشكور (م ١١١٩) وعليه شرح مسمى « بفواتح الرحموت » .

هذا ولقد انفرد الشاطبي (م ٧٩٠) بطريقة في التأليف لم يسبق بها في كتابه « الموافقات » ، حيث اهتم بالأصول التي اعتبرها الشارع في التشريع .

وإن لنا - وفي القريب إن شاء الله - لعودة إلى تاريخ الأصول ، وتدرج الكتابة فيه في بحث مستقل .

هذا ولما كان كتاب المنحول مقتبسا - كما قال الغزالي - من تعاليق إمام الحرمين . فلا بد من ذكر ترجمة موجزة له رحمه الله .

إمام الحرمين^(١)

اسمه :

هو الامام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن
حيوية الجويني النيسابوري ، أبو المعالي^(٢) - على خلاف في أسماء أجداد
عبد الملك .

والجويني : نسبة إلى جوين^(٣) ، وهي ناحية من نواحي نيسابور ،
ولد بها والد إمام الحرمين الشيخ أبو محمد وبها تأدب وتلقه فانت هذه
النسبة لإمام الحرمين عن طريق الوراثة .

مولده وبرزه عالم :

ولد إمام الحرمين بولاية خراسان في الثامن عشر من محرم سنة تسع

(١) وردت له ترجمة في (طبقات الشافعية ١٦٥/٥ - تبين كذب المفتري ٢٧٨ -
دمية العصر ١٩٦ - شذرات الذهب ٣٥٨/٣ - طبقات ابن هداية الله ٦١ - العبر ٢٩١/٣ -
العقد الثمين ٥٠٧/٥ - مفتاح السعادة ٤٤٠/١ ، ١٨٨/٢ ، المنتظم ١٨/٩ - النجوم
الزاهرة ١٢١/٥ - وفيات الاعيان ٣٤١/٢ - مسالك الابصار في ممالك الامصار ج ٣
مخطوط - سير أعلام النبلاء ج ١١ مخطوط . البداية والنهاية ١٢٨/١٢ تهذيب الألساب
٢٥٦/١ .

(٢) ابن السبكي طبقات الشافعية ١٦٥/٥ .

(٣) تهذيب الألساب ٢٥٦/١ ، وراجع مراصد الاطلا ٣٦٢/١ .

عشر وأربعائة هجرية ، فاعتنى به والده من صغره ، لا بل قبل مولده .
فحرص على أن لا يطمعه إلا من كسب يده ، مالا خالصا من الشبهة ،
فلم يمزج باطنه إلا الحلال الخالص .

ثم أخذ الإمام في الفقه على والده ، وكان والده يعجب به ويسر ،
لما يرى فيه من مخايل النجابة ، وأمارات الفلاح .

وسمع الحديث في صباه من والده ، ومن أبي حسان محمد بن أحمد
المزكي ، وإبي سعيد عبد الرحمن بن الحسن بن عليك ، وأبي عبد الرحمن
محمد بن عبد العزيز النيلي وغيرهم .

وأجاز له أبو نعيم الحافظ وحدثه .

وروى عنه أبو زاهر الشحامي ، وأبو عبد الله الغراوي ، وإسماعيل
ابن أبي صالح المؤذن ، وغيرهم .

وقال عبد الغافر الفارسي الحافظ في سياق الكلام عليه : أخذ من
العربية وما يتعلق بها أوفر حظ ونصيب ، فزاد فيها على كل أديب ،
ورزق من التوسع في العبارة وعلوها ما لم يعهد من غيره ، حتى أنسى
ذكر سبحانه ، وفاق فيها الأقران .

وحمل القرآن ، فأعجز الفصحاء اللذة ، وجاوز الوصف والحد ، وكل
من سمع خبره ، ورأى أثره ، فإذا شاهده أقر بأن خبره يزيد كثيراً
على الخبر ، ويبر على ما عهد من الأثر .

ومن ابتداء أمره أنه لما توفي أبوه كان سنه دون العشرين أو قريباً
منه ، فأقعد مكانه للتدريس فكان يقيم الرمم في درسه ، ويقوم منه
ويقعد إلى مدرسة البيهقي ، حتى جعل الأصول ، وأصول الفقه على
الاستاذ أبي القاسم الاسكاف الإسفراييني ، وكان يواظب على مجلته ،

وقد سمعته يقول في أثناء كلامه : كنت علقت عليه في الأصول أجزاء معدودة ، وطالعت في نفسي مائة مجلدة .

وكان يصل الليل بالنهار في التحصيل حتى فرغ منه ، ويصكر كل يوم قبل الاشتغال بدرس نفسه إلى مجلس الاستاذ أبي عبد الله الحجازي يقرأ عليه القرآن ، ويقتبس من كل نوع من العلوم ما يمكنه ، مع مواظبته على التدريس .

ثم خرج إلى الحجاز وجاور بكة أربع سنين ، يدرس ويبقى ، ويجمع طرق المذهب ، ويقبل على التحصيل ، إلى أن اتفق رجوعه إلى نيسابور . فبنت المدرسة الميمونية النظامية ، وأقعد للتدريس فيها ، واستقامت أمور الطلبة ، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة ، غير مزاحم ولا مدافع ، سلم له المحراب والمنبر ، والخطابة والتدريس ، ومجلس التذكير يوم الجمعة والمناظرة ، وهجرت له المجالس ، وظهرت تصانيفه ، وحضر درسه الأكار ، وكان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ثلاثمائة رجل من الأئمة ، ومن الطلبة .

سلطانه وثناء الناس عليه :

قال ابن السبكي : ولا يشك ذو خبرة أنه كان أعلم أهل الأرض بالكلام ، وبالأصول ، والفقه ، وأكثرهم تحقيقاً ، بل الكل من بحره يغتوفون ، وأن الوجود ما أخرج بعده له نظيراً اهـ .

ويروى عنه أنه قال ، ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي بكر وحده اثني عشر ألف ورقة .

ويحكى أنه قال يوماً للغزالي : يا فقيه . فرأى في وجه الغزالي التغير ،

كانه استقل هذه اللفظة على نفسه ، فقال : افتح هذا البيت ، ففتح مكاناً وجده ملوئاً بالكتب فقال له : ما قيل لي بإفتيه ، حتى أثبت على هذه الكتب كلها .

وذكر ابن السمعاني أبو سعد في « الذيل » أنه قرأ بخط أبي جعفر ابن أبي علي بن محمد الهمداني الحافظ ، سمعت أبا المعالي الجوبيني يقول : لقد قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألف ، ثم خليت الاسلام باسلامهم فيها ، وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الحضم ، وغصت في الذي نهى أهل الاسلام عنها ، كل ذلك في طلب الحق ، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد ، والآن قد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق .

قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي : تمتعوا بهذا الإمام ، فإنه نزهة هذا الزمان ، يعني إمام الحرمين .

وقال له مرة : أنت إمام الأئمة .

وقال شيخ الاسلام أبو عثمان اسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني ، وقد سمع كلام إمام الحرمين في بعض المحافل : صرف الله المكاره عن هذا الإمام ، فهو اليوم قرّة عين الإسلام ، والذاب عنه بحسن الكلام .

وقال الحافظ أبو محمد الجرجاني : هو إمام عصره ، ونسيج وحده ، ونادرة دهره ، عديم المثل في حفظه وبيانه ولسانه . قال : واليه الرجعة من خراسان والعراق والحجاز .

وقال القاضي أبو سعيد الطبري ، وقد قيل له إنه لقب إمام الحرمين : بل هو إمام خراسان والعراق ، لفضله وتقدمه في أنواع العلوم .

مصنفات امام الحرمين :

ولا أريد أن أنكلم على جميع مصنفاته بل أريد أن أذكر منها ما كان مختصاً بالفقه والأصول والكلام .

أولاً - مصنفاته الأصولية :

- ١ - البرهان في أصول الفقه . مخطوط .
- ٢ - المجتهدون (من التاخيص في أصول الفقه) . مخطوط .
- ٣ - الورقات . مطبوع . وله عدة شروح .
- ٤ - كتاب مغيب الخلق في ترجيح القول الحق . مطبوع .
- ٥ - التاخيص في الأصول .

ثانياً - مصنفاته في الفقه :

- ١ - نهاية المطلب في دراية المذهب .
- ٢ - مناظرة في الإجتihad في القبة .
- ٣ - مناظرة في زواج البكر .
- ٤ - السلسلة في معرفة القولين والوجهين .
- ٥ - رسالة في الفقه .
- ٦ - رسالة في التقليد والإجتihad .

ثالثاً - مصنفاته في الخلاف والجدل :

- ١ - الدرر المضية فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية .
- ٢ - غنية المسترشدين في الخلاف .
- ٣ - الحكاية في الجدل .

رابعاً - مصنفاته في أصول الدين :

- ١ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد .

٢ - رسالة في أصول الدين .

٣ - الشامل في أصول الدين .

٤ - العقيدة النظامية .

٥ - لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة .

ولإمام الحرمين مصنفات أخرى كثيرة لا أريد أن اطنب في ذكرها .
وبما أحب أن أنبه إليه أنه وقع لبعض من كتب عن مصنفات إمام
الحرمين أنه فرق ما بين مختصر الإرشاد للباقلاني الذي اختصره إمام الحرمين
من الإرشاد الكبير ، وبين التلخيص ، وجعلها كتابين ، وبعد ذلك عددهما
من كتب أصول الدين .

وهذا فاسد .

لأن التلخيص هو نفسه مختصر الإرشاد والتقريب للقاضي أبي بكر
الباقلاني وليس كتابين متباينين . قال ابن السبكي في مقدمة رفع الحاجب
عند ذكر مراجعته التي رجع إليها : والإرشاد للباقلاني ومختصره المسمى
بالتلخيص لإمام الحرمين . وثانياً هو من أصول الفقه لا من أصول الدين .
وفساده :

قال عبد الغافر الفارسي :

وبدت عليه مخايل الموت وهو في ليلة الاربعاء من صلاة العتمة
الحامس والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .
ونقل إلى نيسابور ، وصلى عليه ابنه القاسم بعد جهد جهيد من شدة
الزحام ، ودفن في داره .

فهذه ترجمة موجزة أوردتها لإمام الحرمين بمناسبة ذكر الغزالي أنه
جمع هذا الكتاب من تعليقاته عن الإمام ، ولم أرد فيها التوسع وكال
التحقيق لأنه ليس هذا مكانه .

رحم الله إمام الحرمين ، وهذا لأن نسير على مناهجه ، ونحقق بعلومه .

الإمام الغزالي^(١)

هو الإمام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ، الإمام الجليل ، أبو حامد الغزالي .

حجة الإسلام ، ومحجة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام .
ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة .

وكان والده بغزل الصوف وبيعه في دكانه بطوس ، فلما حضرته
الوفاة ، وصى به وبأخيه أحمد إلى صديق له متصوف ، من أهل الخير ،
وقال له : إن لي لتأسفاً عظيماً على تعلم الخط ، وأشتهي استدراك ما
فاني في ولدي هذين فعلهما ، ولا عليك أن تنفذ في ذلك جميع ما
أخلفه لهما .

فلما مات أقبل الصوفي على تعليمهما إلى أن فني ذلك النزر اليسير ،
الذي كان خلفه لهما أبوهما ، وتعذر على الصوفي القيام بقوتها ، فقال لهما :

(١) له ترجمة في الكتب الآتية :

طبقات الشافعية ١٩١/٦ - شذرات الذهب ١٠/٤ - العبر ٢٠٣/٥ وفيات الأعيان
٣٥٣/٣ - اغاف السادة المتقين ٦/١ - البداية والنهاية ١٧٣/١٢ - الكامل ١٧٣/١٠ -
تاريخ ابن الوردي ٢١/٢ - تبين كذب المفتري ٢٩١ - روحيات الجنات ١٨٠ - الباب
في تهذيب الالساب ١٧٠/٢ - المختصر لأبي الفدا ٢٣٧/٢ - مرآة الجنان ١٧٧/٢ - مرآة
الزمان ٣٩/٨ - مفتاح السعادة ١٩١/٢ - المنتظم ١٦٨/٩ - طبقات ابن هداية الله ٦٩ -
النجوم الزاهرة ١٦٨/٩ - الوافي بالوفيات ٢٧٤/١ - المنفذ من الضلال للغزالي -

إعلمنا أنني قد أنفقت عليكما ما كان لكما ، وأنا رجل من الفقر والتجريد بحيث لا مال لي فأواسيكما به ، وأصاح ما أرى لكما أن تلجأ إلى مدرسة كانكما من طلبة العلم ، فيحصل لكما قوت بعينكما على وقتكما .
ففعلا ذلك ، وكان هو السبب في سعادتهما ، وعلو درجتهما .

قرأ في صباه طروفاً من الفقه ببلده ، على أحمد بن محمد الراذكاني
ثم سافر إلى جرجان إلى الإمام أبي نصر الإسماعيلي وعلق عنه
التعليقة ، ثم رجع إلى طوس .

قال الإمام أسعد الميمني : فسمعتة يقول : قطعت علينا الطريق ،
وأخذ العبارون جميع ما معي ومضوا ، فتبعتهم ، فالتفت إلي مقدمهم
وقال : ارجع وبحك وإلا هلكت .

فقلت له : أسألك بالذي ترجو السلامة منه أن ترد علي تعليقتي فقط ،
فأما هي بشيء نتفعلون به .

فقال لي : وما هي تعليقتك ؟

فقلت : كتب في تلك الخلعة ، هاجرت لسماعها ، وكتابتها ، ومعرفة
علمها . فضحك وقال : كيف تدعي أنك عرفت علمها ، وقد أخذناها
منك فتجردت من معرفتها ، وبقيت بلا علم !

ثم أمر بعض أصحابه فسلم إلي الخلعة .

قال الغزالي : فقلت هذا مستنطق ، أنطقه الله ليُرشدني به في أمري ،
فلما وافيت طوس ، أقبلت على الاشتغال ثلاث سنين ، حتى حفظت
جميع ما علقتة ، وصرت بحيث لو قطع علي الطريق لم أنجرد من علمي .

ثم إن الغزالي قدم نيسابور ، ولازم إمام الحرمين ، وجدد واجتهد

حتى برع في المذهب ، والخلاف ، والجدل ، والأصلين ، والمنطق ،
وقرأ الحكمة والفلسفة ، وأحكم كل ذلك .

وفهم كلام أرباب هذه العلوم ، وصنف في كل فن من هذه العلوم
كتباً ، أحسن تأليفها ، وأجاد وضعها .

وكان شديد الذكاء ، شديد النظر ، عجيب الفطرة ، مفرط
الإدراك ، قوي الحافظة ، بعيد الغور ، غواصاً على المعاني الدقيقة .

وكان إمام الحرمين يصف تلامذته فيقول : الغزالي بحرٌ مغدق ،
والكبا أسدٌ محرق ، والحوافي نارٌ محرق .

ثم لما مات إمام الحرمين سنة ٤٧٨ هـ خرج الغزالي إلى المعسكر ،
قاصداً للوزير نظام الملك ، إذ كان مجلسه يجمع أهل العلم ، فناظر الأئمة
في مجلسه وقهر الخصوم ، وظهر عليهم ، فاعترفوا بفضله ، وثلثاه صاحب
بالتعظيم ، وولاه تدريس مدرسته ببغداد .

فقدم بغداد سنة أربع وثمانين وأربعمائة ، ودرس بالنظامية فأعجب
الخلق علمه وكمال فضله .

وفي بغداد انصرف إلى دراسة الفلسفة دراسة عميقة ، فطالع كتب
الفارابي وابن سينا بصورة خاصة ، وألف على أثر ذلك كتابه مقاصد
الفلاسفة ، الذي يدل على اطلاعه وسعة علمه بالفلسفة ، فشرح فيه آراء
الفلاسفة قبل أن يقدم على نقدها . ثم صنف بعد ذلك كتابه المشهور
تهافت الفلاسفة ، فأبطل مذاهبهم ، وزيف دعاويهم ، وأبان للمسلمين سوء
معتقدهم ، واعوجاج نظرهم .

وصنف في هذه الفترة أيضاً كتباً كثيرة في شتى الفنون ، فصنف
في الأصول ، والفقه ، والخلاف .

ثم بعد أن ضربت به الأمثال ، وشدت اليه الرحال ، عزفت هن الدنيا نفسه ، وأعرض عن رذائلها قلبه ، فرفض زخرفها ، وأعرض عن زيفها ، وأقبل على الله تعالى يروض نفسه ويهذبها ، ويحررها من عبودية غير الله ويطهرها .

فخرج من بغداد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة إلى الحج بعد أن استتاب أخاه في التدريس .

ثم دخل دمشق سنة تسع وتسعين فأقام بها أياماً ، ومن ثم توجه إلى بيت المقدس فجاور به مدة ، ثم عاد إلى دمشق ، واعتكف بالنسابة الغربية من الجامع ، وبها كانت إقامته .

فأقام بالشام مدة ، وهو معتكف على العبادة ، مقبل على الله ، لا شغل له إلا العزلة والخلو ، والرياضة والجماعة ، استقلالاً بتزكية النفس ، وتهذيب الاخلاق وتصفية القلب لذكر الله تعالى - كما قال ذلك عن نفسه في المنقذ من الضلال - وألف فيها بعضاً من التصانيف كإحياء علوم الدين ، والأربعين في أصول الدين ، وغيرها من الكتب النافعة .

أما مدة إقامته في دمشق فقد ذكر ابن عساكر أنها كانت عشرين سنة ، قال ابن السبكي ولم أر ذلك لغيره ، وقال عبد الغافر الفارسي : عشر سنين ، أما الغزالي في المنقذ من الضلال فقد قال : ثم دخلت الشام وأتمت بها قريباً من سنتين ، ثم قال بعد وصف حاله فيها : ثم رحلت منها إلى بيت المقدس ، أدخل كل يوم الصخرة ، وأغلق بابها على نفسي .

ثم يقول : « ودمت على ذلك مقدار عشر سنين ، أي متنقلاً بين

دمشق ، والقدس ، والحجاز ، ومصر والاسكندرية وغيرها ، ولعل مراد عبد الغافر أنه أقام متنقلاً من دمشق إليها مدة عشر سنين ، توفيقاً بين الكلامين .

ثم رجع الغزالي إلى بغداد ، وعقد بها مجلس الوعظ ، وتكلم على لسان أهل الحقيقة ، وحدث بكتاب الإحياء .

ثم رجع إلى مدينة طوس ، ولازم بيته ، مشغلاً بالتفكير كما قال عن نفسه في المقتد « ثم جذبتني الهمم ، ودعوات الاطفال إلى الوطن ، فعاودته بعد أن كنت أبعد الخلق إليه ، فأثرت العزلة به أيضاً حرصاً على الخلوة ، ونصفية القلب للذكر » اهـ .

ثم إن الوزير فخر الدين بن نظام الملك حضر إليه ، وخطبه إلى التدريس بنظامية نيسابور وألح عليه كل الإلحاح بعد أن سمع بمكانته ، وروى قدمه ، وعلو رتبته ، فاستجاب الغزالي لذلك ، وأقام عليه مدة ، ثم رجع إلى وطنه ثانية على ما كان عليه ، وبني بجانب بيته ، مدرسة لطابة العلم ، وخانقاه للصوفية ، وكان قد وزع أوقافه على وظائف الحاضرين ، من ختم قرآن ، ومجالسة أهل القلوب ، والعودة للتدريس ، بحيث لا تخلو لحظة من لحظاته ، ولحظات من معه عن فائدة ، إلى أن جاءته المنية فمضى إلى رحمة ربه ، تاركاً مكانه فارغاً بلا خليفة يخلفه فيه في يوم الاثنين الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة ، ودفن بظاهر قبة طابران .

قال الإمام الحافظ أبو طاهر السلفي : سمعت الفقهاء يقولون : كان الجويني يعني إمام الحرمين يقول في تلامذته إذا ناظروا : التحقيق للخوافي ، والحديث للغزالي ، والبيان للكبائي .

وقال تليذه الإمام محمد بن يحيى : الغزالي هو الشافعي الثاني .
وقال أسعد الميمني : لا يصل إلى معرفة علم الغزالي وفضله ، إلا
من بلغ أو كاد يبلغ الكمال في عقله اهـ .

وقال السبكي : لا يعرف قدر الشخص في العلم إلا من ساواه في
رتبته في نفسه ، قال : وإنما يعرف قدره ، بقدر ما أوتي به هو اهـ .

وقد ابن السبكي : كان رضي الله عنه ضرغاماً إلا أن الأسود تنضال
بين يديه وقتلوا ، وبدراً تماماً إلا أن هداه بشرق نهارا .

جاء والناس إلى رد فربة الفلاسفة أخرج من الظلمات لمصابيح السماء ،
وأفقر من الجذباء إلى قطرات الماء ، فلم يزل يناضل عن الدين الحنيفي
بجلاء مقاله ، ويحامي حوزة الدين ، ولا يبلطخ بدم المعتدين حد نصاله ،
حتى أصبح الدين وثيق العرى ، وانكشفت غياهب الشبهات ، وما
كانت إلا حديثاً مفتوى . اهـ .

هذا وللغزالي مصنفات كثيرة تزيد عن الخمسة مصنف . منها ما هو
مدسوس عليه ، ومنها ما هو منقول إليه . وقد صُنفت في مؤلفاته
مصنفات ، وسأكتفي هنا ببعضها بما له تعلق ببحثنا .

١ - تهذيب الأصول ذكره في مقدمة المستصفي .

٢ - المستصفي من علم الأصول . مطبوع .

٣ - المنحول وهو الذي بين أيدينا .

٤ - شفاء الغليل في بيان مسالك التعليل وقد حققه وعلق عليه الأخ
الدكتور أحمد الكبيسي .

٥ - تحصيل المأخذ .

٦ - المكنون في الأصول .

- ٧ - معيار المعلم . مطبوع بتحقيق الدكتور سليمان دنيا .
- ٨ - مقاصد الفلاسفة . مطبوع بتحقيق الدكتور سليمان دنيا .
- ٩ - تهافت الفلاسفة . مطبوع بتحقيق الدكتور سليمان دنيا .
- ١٠ - الوسيط في الفقه . منه نسخة خطية في مكتبي مونس وأكسفورد ودار الكتب المصرية .
- ١١ - البسيط في الفقه . منه نسخة خطية في مكتبة الاسكوريال .
- ١٢ - الوجيز في الفقه . مطبوع .
- ١٣ - الخلاصة في الفقه .
- ١٤ - بداية الهداية . مطبوع .
- ١٥ - المآخذ في الخلافات .
- ١٦ - اللباب المنتخل من الجدل .
- ١٧ - بيان القولين للشافعي .
- ١٨ - الاقتصاد في الاعتقاد . مطبوع .
- ١٩ - مفصل الخلاف في أصول القياس .
- ٢٠ - الجوامع العوام عن علم الكلام . مطبوع .
- ٢١ - إحياء علوم الدين . مطبوع .
- ٢٢ - الأربعين . مطبوع .
- ٢٣ - المنقذ من الضلال . مطبوع .
- ٢٤ - مشكاة الأنوار . مطبوع .
- ٢٥ - ميزان العمل . مطبوع .
- ٢٦ - الفتاوى .
- ٢٧ - المستظهر في الرد على الباطنية . مطبوع .

- ٢٨ - بيان فضائح الإمامية .
- ٢٩ - قواصم الباطنية وهو غير المستظهري في الرد عليهم .
- ٣٠ - حقيقة الروح .
- ٣١ - فصل التفرقة بين الاسلام والزنادقة . مطبوع .
- ٣٢ - الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة طبع في جنيف ١٨٧٣
- بعناية غرنييه وفي القاهرة غير مرة ليبسك ١٩٢٥ م .
- ٣٣ - عقيدة أهل السنة . مطبوع .
- ٣٤ - القسطاس المستقيم . مطبوع .
- ٣٥ - مدخل السلوك إلى منازل الملوك مطبوع بدمشق .
- ٣٦ - حقائق العلوم لأهل الفهوم منه نسخة في مكتبة باريس .

وهناك كتب أخرى كثيرة للإمام الغزالي منها ما هو المطبوع ،
ومنها ما هو المفقود ، ومنها ما هو المخطوط الذي ينتظر الطباعة ، ولا
أرى حاجة لاستقصائها ، وفي اليسير الذي ذكرته ما يغني عن الكثير .
وفي مجموعة الكتب التي ألفها الغزالي - رحمه الله - قتبدي لنا
شخصيته الفذة ، وعلومه الراسخة ، وهي تمثل - بلا شك - المراحل
التي تنقل فيها الغزالي في حياته .

وإني أستطيع أن أقول ، وبلا حرج : إن الغزالي أمة لوحده
في علومه ، ومعارفه ، وشخصيته .

قال الذهبي في العبر : وعلى الجملة ما رأى الرجل مثل نفسه .

الغزالي وأصول الفقه

لم يكن الغزالي في أصول الفقه بمن يقف على ساحله ، أو يكتفي بظاهره ، بل خاض غماره ، واقتحم لجته ، فسبر أغواره ، ووقف على حقيقته .

وكان واحداً من أربعة ، عليهم يقوم الأصول ، واليه ترجع معظم مصنفاته التي شاعت وذاعت وهم :

- ١ - القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه العمد .
- ٢ - أبو الحسين البصري في كتابه المعتمد والذي شرح به العمدة .
- ٣ - إمام الحرمين الجويني في كتابه البرهان .
- ٤ - الغزالي في كتابه المستصفى .

الغزالي والمستصفى

١ - يعتبر المستصفى من الكتب التي ألفها الغزالي في آخر حياته العلمية ، وبعد أن عاد من دمشق إلى وطنه وعاد التدريس في نيسابور كما يدل عليه كلامه في مقدمته حيث قال :

« ثم ساقني قدر الله تعالى إلى معاودة التدريس والإفادة ، فاقترح علي طائفة من محصلي علم الفقه تصنيفاً في أصول الفقه » .

٢ - يعتبر هذا الكتاب بالنسبة لنظر الغزالي وسطاً بين الإيجاز

والإطناب ، صرف فيه الغزالي عنايته إلى التحقيق والترتيب فهو فوق
« المنحول » لميله إلى الإيجاز ، ودون كتاب « تهذيب الأصول » لميله إلى
الاستقصاء والاطناب . كما قال في مقدمته :

« فاقترح علي طائفة من محصلي علم الفقه تصنيفاً في أصول الفقه ،
أصرف العناية فيه إلى التلخيص بين الترتيب والتحقيق ، وإلى التوسط بين
الاخلال والإملال - على وجه يقع في الفهم دون كتاب « تهذيب
الأصول » لميله إلى الاستقصاء والاستكثار ، وفوق كتاب « المنحول »
لميله إلى الإيجاز والاختصار - فأجبتهم إلى ذلك مستعيناً بالله ، وجمعت
فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني » .

٣ - ظهر الغزالي في كتاب المستصفى إماماً مستقلاً ذا شخصية
مستقلة ، لم يتقيد بقول من سبقه من إمام الحرمين وغيره ، ما لم يتبين له
أن هذا القول هو الحق الذي لا مندوحة منه ، وإلا فهو في حل من
التزامه والتعبير عنه - بخلاف ما هو عليه في المنحول إذ التزم فيه آراء
استأذه إمام الحرمين غالباً ، كما سنذكره بعد قليل .

وقد رتب الغزالي على مقدمة وأربعة أقطاب ، فالمقدمة كالتمهيد ،
والأقطاب الأربعة هي المشتمة على لباب المقصود .

ثم بين كيفية دورانه على الأقطاب الأربعة فقال :
« أعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجوه دلالة الأدلة السمعية
على الأحكام الشرعية ، لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس
الأحكام من الأدلة ، ثم في الأدلة وأقسامها ، ثم في كيفية اقتباس
الأحكام من الأدلة ، ثم في صفات المقتبیس الذي له أن يقتبس الأحكام .
فإن الأحكام ثمرات .

وكل ثمرة فلها صفة وحقيقة في نفسها .

ولها مثمر .

ومستثمر .

وطريق استثمار .

والثمرة : هي الأحكام ، أعني الوجوب ، والحظر ، والنسب ،
والكراهة ، والحسن والقبح ، والقضاء ، والأداء ، والصحة ،
والفساد ، وغيرها .

والمثمر : هي الأدلة ، وهي ثلاثة : الكتاب ، والسنة ،
والإجماع فقط .

وطرق الاستثمار هي : وجوه دلالة الأدلة ، وهي أربعة .

إذ الأقوال ، إما أن تدل على الشيء بصيغتها ومنظومها .

أو بفحواها ومفهومها ، وباقتضاها وضرورتها .

أو بعقولها ومعناها المستنبط منها .

والمستثمر : هو المجتهد ، ولا بد من معرفة صفاته ، وشروطه ،
وأحكامه .

فيذن جملة الأصول تدور على أربعة أقطاب .

القطب الأول : في الأحكام ، والبداءة بها أولى لأنها الثمرة المطلوبة .

القطب الثاني : في الأدلة ، وهي ، الكتاب ، والسنة والإجماع -
وبها التنية .

القطب الثالث : في طريق الاستثمار ، وهو وجوه دلالة الأدلة .

القطب الرابع : في المستثمر ، وهو المجتهد الذي يحكم بظنه ، ويقابله

المقلد الذي يلزمه اتباعه ، فيجب ذكر شروط المقلد والمجتهد وصفاتها هـ .

أما المقدمة : فقد جعلها الغزالي في المنطق الذي يعتقده مقدمة لكل العلوم ، ويعتقد أن من لم يحيط به فلا ثقة بعلمه فقال :
نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول ، وانحصارها في الحد والبرهان ، ونذكر شروط الحد الحقيقي ، وشرط البرهان الحقيقي ، وأقسامها على منهاج أوجز بما ذكرناه في كتاب « محك النظر » وكتاب « معيار العلم » .
وليست هذه المقدمة من جملة الأصول ، ولا من مقدمات الخاصة به ، بل هي مقدمة العلوم كلها ، ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلمه أصلاً ، فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأول ، فإن ذلك هو أول أصول الفقه ، وحاجة جميع العلوم النظرية إلى هذه المقدمة كمحاجة أصول الفقه .

٤ - يحذ المستقرئ لكتاب المستصفي أن الغزالي - رضي الله عنه - يستطرد فيه في بعض المسائل وتقريرها أو دفعها أو دفع شبهة تخوم حرمها ، كما فعل ذلك مثلاً في رد شبه المانعين للقياس .

بينما نجد في بعض المسائل بوجز وبستقل من الكلام كما فعل في الكلام على المطلق والمقيد مثلاً حيث لم يذكر إلا نصف صفحة فقط .

٥ - أعرض الغزالي فيه عن كثير من آرائه التي وافق فيها إمام الحرمين في المنحول - كما سنذكر ذلك مع الامثلة بعد قليل - وكذلك أعرض عن آراء اختارها أثناء عزله ، وانصرافه إلى العبادة والرياضة ، كمسألة التكليف بالمحال ، فبينما يذهب في الإحياء الذي صنفه في تلك الفترة إلى جوازه - يذهب في المستصفي إلى عدم جوازه واستعالة التكليف به كما حققنا ذلك في مكانه في المنحول .

فهذه بعض الحقائق عن المستصفي ذكرتها - وإن لم يكن البحث معداً لها - كي يقف القارئ على شيء من التمييز بين منهج الغزالي في المستصفي والمنحول فيستطيع أن يقارن بينهما .

الغزالي والمنحول

١ - هو من الكتب المقطوع بصحة نسبتها إلى الإمام الغزالي ، وقد أشار إليه الإمام الغزالي في مقدمة المستصفى وذكر أنه كتاب موجز ، كما أحال عليه في كتابه شفاء الغليل .

كما أن الاصوليين من عهد الغزالي إلى الآن نقلوا عنه ونسبوه بالاجماع اليه ، وكذلك ذكره المؤرخون حين تعرضهم لذكر كتب الإمام .

وعلى هذا فلا داعي لتشكيك بروكلمن الذي يقول فيه : « إن من الممكن أن يكون أحد تلاميذه قد نشره وفقاً للدروس التي كانت الغزالي يلقها » .

ولو فتحنا الباب لمثل هذا التشكيك - الذي لم يقم عليه مدعيه ولا أدنى دليل - لما سلم لنا كتاب تصح نسبه لأي إمام ، ولتبرأنا من التراث الاسلامي بأكمله ، إذ ما من كتاب إلا ومن الممكن عقلاً أن يرد عليه ما أورده بروكلمن على المنحول .

ومن أعجب العجب أن يذكر بروكلمن مثل هذا الكلام بمجرد دعوى دون أن يقيم عليها الأدلة والبراهين .

أما قول « جوشي » بعد أن ذكر الكتاب نقلاً عن ابن خلكان : « إننا لا نعرفه إلا عن طريق رد عفيف كتبه أحد الحنفية ضده » - فهو قول بنىء عن عدم اطلاع جوشي ، لا على عدم صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام الغزالي . ولو كلف جوشي نفسه قليلاً من الجهد ونظر في أي كتاب من كتب الاصول أو مقدمة المستصفى أو شفاء الغليل ، لعلم يقيناً بوجود هذا الكتاب عن طريق آخر غير طريق رد أحد الحنفية عليه .

وأما قول الإمام ابن حجر الهيتمي في الخيرات الحسان في مناقب
النعمان ص ٢ : و إعلم أن بعض المتعصبين من لم ينح توفيقاً جاءني
بكتاب منسوب للإمام الغزالي فيه من التعصب الفظيع والخط الشنيع ،
على إمام المسلمين وأحد الأئمة المجتهدين أبي حنيفة رحمه الله ، ما نصم
عنه الآذان ، كل ذلك منه بناء على أن ذلك الغزالي هو الإمام محمد
حجة الاسلام ، وليس هو هو ، لما يأتي في إحيائه من مدحه لأبي حنيفة
وترجمته بما يليق بعلي كماله ، وأيضاً فإن النسخة التي رأيته مكتوب عليها :
إن هذا الكتاب تصنيف محمود الغزالي ، ومحمود هذا ليس بحجة الاسلام ،
ومن ثم كتب على هامش تلك النسخة هذا شخص معتزلي اسمه محمود
الغزالي ، وليس هو بحجة الاسلام .

ونحن نرى من خلال كلام الامام ابن حجر أنه أنكر صحة نسبة
هذا الكتاب إلى الامام الغزالي من أجل شيء واحد وهو تعرضه لأبي
حنيفة رضي الله عنه في آخر الكتاب بما لا يليق بمقامه .

ويمكننا إن نجيب عن هذا بأن الكتب لا تنكر نسبتها إلى أصحابها
من أجل مثل هذه الامور ، فقد ورد في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
ما يفوق ما ذكره الغزالي في المنحول عن أبي حنيفة ولم نجد أحداً ينكر
نسبة الكتاب للخطيب البغدادي ، وصنف إمام الحرمين جزءاً خاصاً في
ترجيح مذهب الشافعي سماه «مغيث الخلق في ترجيح القول الحق» وتعرض
فيه للإمام أبي حنيفة ومذهبه بنفس الكلمات التي ذكرها الغزالي في
المنحول ، ولم تنف صحة نسبة الكتاب إليه من أجل هذا ، ولو ذهبنا
نذكر من تعرض للأئمة في كتبه لضاق القرطاس ولم تنف صحة نسبة
كتبهم إليهم .

فلا يمكننا أن نجاري ابن حجر على رأيه هذا من أجل مثل هذه الأمور . وابن حجر نفسه ليس بقاطع فيما قال ، إذ عاد فقال : « قال بعض محققي الحنفية بمن أخذ العلم عن المولى سعد الدين التفتازاني : ونفرض إن ذلك صدر عن الغزالي حجة الاسلام ، فهذا إنما صدر عنه حين كان متلبساً بعلوم الجدل وحفظ طلبة العلم ، وأما في آخر أمره حين نخط عن تلك الخطوط ، وأفيضت عليه سجال المعارف والشهود ، فقد عرف الحق لأمله وأقره في عمله ، والدليل على ذلك كلامه في الإحياء ، ١٥٠ . وهذا الذي ذكره الامام ابن حجر عن بعض محققي الحنفية هو الصواب إن شاء الله ، وهو الذي سنشير اليه في الكلمة التي قدمناها للفصل الذي عقده الغزالي لتجميع مذهب الشافعي على غيره من المذاهب والذي تعرض فيه الإمام أبي حنيفة النعمان .

وقد تأثر الاستاذ هداية حسين بكلام ابن حجر الاول ، ومن أجل ذلك قرر في فهرس المخطوطات العربية في مكتبة بوهار ص ١٥٦ - ١٥٧ تحت رقم ١٣٥ كالكتنا ١٩٢٣ أن الكتاب ليس للغزالي حجة الاسلام بل من تأليف معتزلي يدعى محمود الغزالي ، مؤيداً هذا بكلام ينقله عن « منتحل الكلام ص ٢٢ ، يشبه كلام ابن حجر ، وقد علمت الرد عليه .

وقد أورد الدكتور عبد الرحمن بدوي هذه الطعون في كتابه مؤلفات الغزالي ولم يذكر الرد عليها ، بعد أن ذكر أن الكتاب مما يقطع بنسبته للغزالي .

٣ - يعتبر كتاب المنخول من أوائل الكتب التي صنفها الإمام الغزالي رضي الله عنه في علم الاصول ، وأن كلاً من المستصفى وشفاء الغليل كان بعده ، لأنه قد أحال القارئ عليه في شفاء الغليل في بعض

المواضع ، وكذلك ذكره في المستقصى كما أسلفنا ، وذكر أن المستقصى أوسع منه ، وهذان دليلان على أن المنحول من أول الكتب التي صنفها الغزالي في علم أصول الفقه .

٣ - صنف الغزالي هذا الكتاب في أول حياته العلمية ، وقبل أن يتولى التدريس في النظامية في بغداد قطعاً إن كان قد صنفه في حياة أستاذه ، وظناً إن صنفه بعد موته ، لأنه لما تولى التدريس في بغداد انصرف كلياً إلى التعمق في دراسة الفلسفة للوقوف على حقيقتها ، ومن ثم اعتنى بتصنيف « مقاصد الفلاسفة » ثم الرد عليهم « بنهايت الفلاسفة » وغير ذلك من الكتب .

٤ - قال الامام ابن السبكي في ترجمته في طبقات الشافعية عند ذكر مصنفاته : والمنحول وقد صنفه في حياة أستاذه ، وابن السبكي حجة فيما يقول ، وإن كنا لا نعرف مصدر هذه النسبة للمنحول .

ولكن الامام الغزالي - رحمه الله ذكر في المنحول ما يدل على أنه صنفه بعد موت أستاذه إمام الحرمين ، خلافاً لما ذكره ابن السبكي عنه . فقد قال في ورقة ١٢٢ - ب ما نصه : « والخناز انه لا يحتاج به ، لأن العقل لا يحيل ذلك في المعقولات ، والشبهة مختلفة ، والقلوب مائلة الى التقليد واتباع الرجل المرموق فيه ، إذا قال قولاً » ثم قال :

« هذا بما اختاره الامام رحمه الله » .

فدل هذا على أن الإمام كان ميتاً إذ ذاك . وكذلك ذكر مثل هذه العبارة في ورقة ١٩٧ - ب في آخر الكتاب فقال :

« والتزام ما فيه شفاء الغليل ، والاقتصار على ما ذكره إمام
الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل » .
وهذا النص أيضاً يدلنا على أن الغزالي قد صنف المنحول بعد وفاة
استاذة إمام الحرمين .

وكذلك قال في ورقة ١٩١ - آ عند الكلام على تقدير خلو واقعة
عن حكم الله قال : قلنا : حكم الله أن لا حكم فيها ، فهذا أيضاً حكم ،
وهو نفي الحكم . هذا ما قاله الامام رحمه الله .
ولم أفهمه بعد .

وقد كبرته عليه مراراً .
وهو كسابقه من الأدلة التي تشير إلى أنه ألفه بعد وفاته .
فهذه القرائن الثلاث تدل على أن الغزالي رحمه الله قد ألف كتابه
بعد وفاة أستاذة ، وهذا ما يستفاد من المنحول ويجزم به .
أما إذا ذهبنا مع المؤرخين فإن نعدم تردداً في جزمنا ، فقد رويوا
أنه قيل له حين ألفه : لقد دفنت أستاذك وهو حي .
وإن ما جاء في المنحول أولى بأن محتج به على ما يروي عنه والله
أعلم بالصواب .

هـ - لم يكن الغزالي في هذا الكتاب ذا شخصية مستقلة ، ولكنه
كان تابعاً فيه لأراء استاذة إمام الحرمين ، مدوناً لأفكاره ، مربباً
لتعاليقه ، دون أن يزيد عليها أو ينقص منها ، كما أشار إلى ذلك في آخر
الكتاب حيث قال :

« هذا تمام القول في الكتاب ، وهو تمام المنحول من تعليق الأصول ،
بعد حذف الفضول ، وتحقيق كل مسألة بما يعقل القول ، مع الإقلاع عن
التطويل ، والتزام ما فيه شفاء الغليل ، والاقتصار على ما ذكره إمام

الحرمين رحمه الله في تعاليفه ، من غير تبديل وتزويد في المعنى وتقليل ،
سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول ، وتبويب أبواب ،
روماً لتسهيل المطالعة عند ميسر الحاجة الى المراجعة ،

إلا أن هذا لم يمنع الغزالي في الحقيقة من إبداء رأيه في كثير من
آراء استاذة ، والإعراض عنها ، واختيار خلافا ، في كثير من المواضع
يستطيع أن يقف عليها القارئ ، وقد أشير إليها في التعليق بأسفلها .
وأذكر منها على سبيل المثال هنا لمادج .

آ - يرى إمام الحرمين أنه يمتنع شرعاً مطلقاً ازدحام علتين على
معلول واحد ، مع تجويزه لذلك عقلاً .

وقد اختار الغزالي خلافاً في ورقة ١٥٣ - ب مقال : والاختار أن
العلل قد تزدحم على حكم واحد ، وشرع بالرد على المخالف .

ب - قال عند الكلام على منع المعلل من الاستدلال بفساد الفرع
على فساد الأصل بعد ذكر الأمثلة :

نعم . اختلفوا في أنه من فن الشبه أو فن الخيل ، واختار الإمام
كونه غميلاً ، ثم قال :

وقال القاضي : هو شبه قوي .

ولعل ما ذكره القاضي أقرب . ورقة ١٦٧ - ب .

ج - مخالفته لأستاذه في مسألة عدم الدليل دليل على عدم الحكم ،
وعدم فهمه لعبارة مع تكرارها عليه مراراً . ورقة ١٩١ - آ

فهذه أمثلة ندل على أنه لم يكن مجرد ناقل فقط بل كان كثيراً ما
يبدى رأيه ، ويثبت مذهبه الذي يعارض مذهب إمامه ، وإثبات في
الكتاب لكثيراً من هذه الأمثلة .

٦ - نجد أن الغزالي قد أعرض عن كثير من الآراء التي تبناها في المنحول عندما صنف مآثره المتصفي ، حين أصبح ذا شخصية مستقلة ، وإمام مدرسة ليس يتابع فيها إلا لما يدل عليه الدليل ، ومن أمثلة ذلك :

أ - ذهب في المنحول كإمام الحرمين ورقة ٨٣ - ب إلى جواز الاحتجاج بمفهوم الصفة إن كانت مناسبة للحكم ، أما إذا كانت غير مناسبة ، فلم يقل بالمفهوم ، ودافع عن هذا المذهب ، ورد على النافين له . أما في المتصفي فقد أعرض عن هذا ، وذهب إلى أن المفهوم غير حجة مطلقا سواء أكانت مناسبة أم غير مناسبة ، ودافع عنه بمسالك خمسة ، ورد على القائلين به بتسعة مسالك .

ب - ذهب الغزالي في المنحول إلى أن النقص قادح مطلقا ، سواء كان المحل الذي تخلف عنه الحكم مع وجود العلة مستثنى بنص أو إجماع أو لا ، ما لم يمنع منه مانع . فقال :

ولو كان مستثنى عن القياس ، وكان من مناقضات العظم ، فالعلة تبطل أيضا ، إذ حقها أن تطرد ولا مانع .

وإن كان مستثنى بنص أو إجماع فالذي رآه القاضي الخ فذكر رأي القاضي ثم قال : وعندنا أن هذا القياس باطل في جوهره .

وقال : وإذا رأينا الشرع ينفي الحكم مع وجودها ، فكيف يغلب على ظننا كونها علة ؟ .

وكيف يظن برسول الله أن يأتي بالمتناقض المتداير في نفسه ؟

وذهب في المتصفي إلى غير هذا فقال :

فما ظهر أنه ورد مستثنى عن القياس مع استبقاء القياس - فلا يرد

نقضا على القياس ، ولا يفسد العلة ، بل يخصها بما وراء المستثنى ، فتكون علة في غير محل الاستثناء .

الى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي رجع عنها أو غير رأيه فيها ، وقد أشرنا اليها أثناء التعليق ، وفيما ذكرناه الكفاية للتمثيل .

٧ - نسب الغزالي في المنحول الى الإمام مالك القول بالاسترسال على المصالح حتى جوز قتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثها ، وكذلك نسب اليه القول بالقتل في التعزير ، والضرب لمجرد التهمة ، ومصادرة الأغنياء عند المصلحة ، ولا ندري ما هو المصدر الذي نقل الغزالي منه هذا الكلام عن الإمام مالك ، وقد أشرت أثناء التحقيق إلى أن هذا المنسوب لمالك ثمي لا يثبت ، بل الثابت في كتب المالكية خلافه .

وكذلك نسب الى الإمام أبي حنيفة - في ورقة ٣٧ - ب القول بأن مطلق الامر يفيد التكرار .

والمعروف عن أبي حنيفة خلافة فقد قال السرخسي في أصوله ٢٠/١ « الصحيح من مذهب علمائنا أن صيغة الأمر لا توجب التكرار ولا تحتمله ، ثم قال « وقال الشافعي مطلقه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله ، ثم قال « وقال بعضهم مطلقه يوجب التكرار ، اهـ ثم ذهب يستدل على بطلانه .

وقال ابن المهام في التحرير ٣٥١/١ الصيغة أي المائدة ، باعتبار الهيئة الخاصة لمطلق الطلب ، لا تفيد مرة ولا تكرار ، ولا تحتمله ، وهو المختار عند الحنفية اهـ .

وكذلك ذكرت سائر كتب الأحناف كما حقلناه في موضعه .

ونسب الى الإمام مالك عدم جواز نسخ القرآن بالسنة ، وأراد به الجواز العقلي ، وهو أيضا غير المعروف عن الإمام مالك ، فإن مذهبه كما حققته في موضعه أن ذلك جائز عقلا غير واقع ، علما بأنه لم ينسب اليه مثل ذلك في المستقصى .

٨ - لم يقدم الغزالي لكتابه هذا مقدمة منطقية كما فعل في المستقصى ، إذ قدمه مقدمة بالمنطق ، وقال : من لم يتمنطق فلا ثقة بعلمه . ولكنه ذكر في المنخول جملة لا بأس بها من المسائل النحوية واللغوية ، - لم يذكر منها في المستقصى - وتكلم على حد العلم ، وإثباته على منكره ، وعلى جملة من علوم الكلام .

وقد علل سبب ذكره المقدمة المنطقية في المستقصى ، وسبب ذكر المقدمة النحوية في غيره من صكتب الأصول ، بالنسبة له ولغيره من الأئمة بقوله :

« وإذا أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طبائعهم ، فحماهم حب صناعتهم على خاظة هذه الصنعة ، كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول ، فذكروا فيه - من معاني الحروف ، ومعاني الإعراب - جملا هي من علم النحو خاصة ، اه المستقصى ٧/١ .

٩ - ذكر الغزالي في آخر المنخول فصلاً ضمنه وجه لتقديم مذهب الإمام الشافعي على غيره من المذاهب ، ومن ثم حاول إبطال مذهب أبي حنيفة - بعد أن وصفه بأنه غير مجتهد ، وأنه لا يعرف اللغة - بما ذكره من مسائل فقهية ضعيفة المدرك ، جرياً على منهج أستاذه إمام الحرمين في كتابه « مغيث الحق » ، ولذلك ذكر معظم فقراته في هذا الفصل .

وقد ذكرت هناك - وقبل كتابة الفصل المذكور - أن الغزالي ليس أول من أخذ التعصب لنصرة مذهب ، وإنما هو واحد من أفراد مدرسة أكثر عدد أفرادها ، وتعددت مأخذهم .

وذكرت أن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى - قد رجع عن معتقده هذا في مذهب أبي حنيفة - في آخر حياته ، وأنه وقف في المستصفى وإحياء علوم الدين موقف العدل الذي لا يتأثر بعصية ، ولا ينحاز إلا إلى صواب ، بعد أن استقرت آراؤه ، ونضجت عقليته ، وأفلح عن كثير من نزوات العلم التي أخذته قبل عزله ، ونصفه نفسه كما أشار إلى ذلك في كتابه والمنقذ من الضلال .

قال في الإحياء ٢٤/١ ونحن الآن نذكر من أحوال فقهاء الإسلام ما تعلم به أن ما ذكرناه ليس طعنًا فيهم ، بل هو طعن فيمن أظهر الإقتداء بهم متحللاً مذاهبهم ، وهو مخالف لهم في أعمالهم وسيروهم .

فالفقهاء الذين هم زعماء الفقه وقادة الحلق - أعني الذين أكثر أتباعهم في المذاهب - خمسة : الشافعي ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حنيفة ، وسفيان الثوري ورحمهم الله تعالى ، وكل واحد منهم كان عابداً ، زاهداً ، عالماً بعلوم الآخرة ، وفقهاً في مصالح الخلق في الدنيا ، ومريداً بفقه وجه الله تعالى .

فهذه خمس خصال ، اتبعهم فقهاء العصر من جملتها - على خصلة واحدة ، وهي التشمير والمبالغة في تفاريع الفقه .

ثم قال : وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، فلقد كان أيضاً عابداً ، زاهداً ، عارفاً بالله تعالى ، خائفاً منه ، مريداً وجه الله تعالى بعلومه اه وذكر كثيراً من الأمثلة على هذه الصفات التي وصف بها أبا حنيفة رحمه الله .

ولقد أشار الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله في كتابه «إحقاق الحق» إلى أن الغزالي رجع عن رأيه - الذي ذكره في المنحول - في أبي حنيفة .
١٠ - لقد أوجز الغزالي العبارة في المنحول - في أكثر أبوابه - حتى كادت تصل إلى درجة الإشارة ، أو تكون مغلفة ، فهي بالتون أشبه منها بالموسوعات ، ومع ذلك فقد كان يستطرد في بعض الأوقات بأسلوب سهل ليس فيه أية صعوبة أو تعقيد .

١١ - قال في أثناء الكلام على المفاهيم ، وعند الكلام على مفهوم العدد مستشهداً لكلام من قال به ، بقول رسول الله ﷺ - في شأن الذين نزل بهم قوله (استغفر لهم أو لا نستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) الآية ٨٠ من سورة التوبة - «أزيد على السبعين» . قال معقباً على هذا الحديث : «على أن ما نقل في آية الاستغفار ككذب قطعاً ، إذ الغرض منه التناهي في تحقيق اليأس من المغفرة ، فكيف بظن برسول الله ﷺ ذهوله عنه ؟» .

وقد ذكر مثل هذا في المستقصى إلا أنه قال : «والأظهر أنه غير صحيح لأنه عليه السلام أعرف الخلق بعاني الكلام» اهـ .
وهذا وهم من الغزالي ، تبع فيه غيره دون أن يراجع كتب الحديث ، اعتماداً على قول من تقدمه .

وهذا الحديث حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .
وقد تعقب ابن السبكي الغزالي على هذا في رفع الحاجب فقال :
«والحديث صحيح ، أخرجه البخاري ومسلم ، فلا يغرنك قول الغزالي : الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح ، فإنه تلقاه من إمام الحرمين والإمام تقي الدين القاضي ، ولو علموا أنه في الصحيحين لما قالوا ذلك ،

على أن عبارة القاضي في التقريب : هذا الخبر من أخبار الآحاد التي لا نعلم ثبوتها ، فلا حجة فيه ، بمعنى في المسائل الأصولية ، على عادته في تطلب القواطع ، اهـ رفع الحاجب ١٠٤/٢ - ب .

وأقول : لا بد أن الغزالي يعلم وجوده في الصحيحين لأنه قرأهما كما ذكر ذلك ابن السبكي في الطبقات ، ولكنه ذهل عنه ، خصوصاً وأنه قد رأى شيخه يذكر فيه ما ذكره الغزالي ، وكثيراً ما يحدث هذا لكثير من الناس .

١٢ - يمتاز الغزالي في المنحول عنه في المستقصى - بأنه غالباً ينسب الأقوال إلى قائلها ، ويذكر أسماءهم ، أما في المستقصى فلم يفعل ذلك بالنسبة التي فعلها في المنحول ، بل يذكر المختار عنه ، ثم يذكر رأي الآخرين بالقليل .

١٣ - يذكر الأصوليون عن الإمام للغزالي أنه يقول : إن العلة مؤثرة في الحكم يجعل الله لا بذاتها .

ويذكرون أنهم يخالفونه في هذا ، ويقولون : إن العلة هي المعروف للحكم ، وليس لها أي نوع من التأثير لا يجعل الله ، ولا بذاتها .

وهل في كلام الغزالي وكتبه ما يشير إلى هذا أم لا ؟ هذا ما سنبينه إن شاء الله فنقول :

أما في المنحول ، فإن الإمام الغزالي لم يتعرض أبداً لذكر التأثير بالنسبة إلى العلة ، وإن كل ما ذكره بالنسبة لها هو أنها معروف لا غير ، متفقاً بذلك مع جمهور الأصوليين الذين يعرفون العلة بالمعرف . والبك بعض نصوصه في هذا الموضوع من المنحول . قال في ورقة ١٣٥ - ب

« نعم . لو قال قائل : تبيناً بقوله : (لا تبيعوا الطعام بالطعام)

ثبوت الحكم عند ثبوته ، وانتفاءه عند انتفائه ، فيغلب على الظن كونه علة ، فانه انتهض اماره له ، ولا معنى لعلل الفقه سواء هـ ا هـ وقال في ورقة ١٥٨ - ب عند الكلام على النقض .

« وتمسك المانعون من التخصيص بثلاثة أمور :
احدها : أن قالوا : الأدلة العقلية تطرد ، فكذا الشرعية .
وهذا فاسد .

فإنها - أي العلة العقلية - توجب مدلولاتها لذواتها وأعيانها ، وهذه - أي العلة الشرعية - اماره ، لا يعد في تخصيصها قصور ، هـ

وقال في ورقة ١٥٩ - أ في الكلام مع الخصة :
« وهذا فاسد ، فإن استيعاب الأزمنة لا يشترط في العلة الشرعية ، وهي لا تدل لذواتها ، وإنما تدل لظننا انها منصوبة » هـ
وفي هذه النصوص اكبر دليل على أن الغزالي لا يقول بتأثير العلة أبداً ، خلافاً لما ذكره الأصوليون عنه .

وكذلك قد ذكر الغزالي مثل هذه العبارات في المستصفى فقال
في ٥٤/٢ :

« أعلم أنا نعني بالعلة في الشرعيات مناط الحكم ، أي ما أضاف
الشرع الحكم اليه ، وناطه به ، ونصب علامة عليه » هـ .

وقال في ٥٧/٢ :

« قلنا : لا معنى لعلة الحكم إلا علامة منصوبة على الحكم ، ويجوز
أن ينصب للشرع السكر علامة لتحريم الخمر ، ويقول : اتبعوا
هذه العلامة ، واجتنبوا كل مسكر ، ويجوز أن ينصب علامة لتحليل
أيضاً ، ويجوز أن يقول : من ظنه أنه علة لتحريم فقد حرمت عليه
كل مسكر » هـ .

وقال في ٧٢/٢ :

« أما أصل تعليل الحكم ، وإثبات عين العلة ووصفها ، فلا يمكن إلا بالأدلة السمعية ، لأن العلة الشرعية علامة وأمانة ، لا نوجب الحكم بذاتها ، وإنما معنى كونها علة ، نصب الشارع إياها علامة ، وذلك وضع من الشارع ، ولا فرق بين وضع الحكم وبين وضع العلامة ونصبها أمانة على الحكم ، فالشدة التي جعلت أمانة التحريم يجوز أن يجعلها الشرع أمانة الحل ، فليس إيجابها لذاتها ، أ . »

وذكر مثل هذه النصوص في كثير من المواضع غيرها في ٧٥/٢ - ٩٣/٢ - ٩٦/٢ .

فكل هذا يدلنا على أنه لا يريد بالعلة أكثر من العلامة والأمانة ، لا التأثير والإيجاب ، والذي أوقع الأصوليين في نقل « التأثير يجعل الله » عنه هر عبارة ذكرهما في المستقصى ٦٠/١ يقول دها :

« لأن الزنا لا يوجب الرجم لذاته وعينه ، بخلاف العلل الفقهية ، وإنما صار موجباً يجعل الشرع إياه موجباً ، . »

وكذلك ما قاله في شفاء الغليل ورقة ه مخطوط .

« والعلة موجبة : أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعية فجعل الشرع إياها موجبة على معنى إضافة الوجوب إليها ، كإضافة وجوب القطع إلى السرقة ، وإن كنا نعلم أنه إنما يجب بإيجاب الله تعالى ، ولكن ينبغي أن نفهم الإيجاب كما ورد به الشرع ، وقد ورد أن السرقة توجب القطع ، والزنا يوجب الرجم ، أ . »

وهذا بظاهره يفيد أن الغزالي يقول : إن العلل الشرعية موجبة بإيجاب الله تعالى كما نقله الأصوليون عنه .

ولكنه يتعارض مع ما ذكرناه عنه آنفاً ، من أنها علامة ، إلا إذ

قيل : حيث أصبحت علامة ، أصبحت مؤثرة يجعل الله إياها مؤثرة
لا بذاتها .

ويرى أخي الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه « ضوابط
المصلحة في الشريعة الإسلامية » أن ما نقله الأصوليون عن الغزالي من
أن العلة مؤثرة يجعل الله - ليس منزهاً له ، كما بيناه هنا .

وحيث وردت كلمة الإيجاب في كلامه يجب حملها على شدة
الارتباط ، كما حملنا كلامهم في تقسيم المناسب ، حيث قالوا : إن أقسام
المناسب تتفرع حسب التأثير في الحكم وعدمه ، وما كان جواباً لهم
هناك كان جواباً لنا هنا .

وهذا كلام لا بأس به ، يجعل الغزالي في صف الجمهور ، وهو الصحيح
إن شاء الله ، وإن كان كلام الأصوليين أيضاً له مستند من ظاهر كلام الغزالي
وشبوع ذلك منه في القدرة الحادثة ، والله أعلم بالصواب ، راجع لمزيد
التحقيق (ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية) .

فهذا تحليل موجز بسيط عن أهم ما يتسم به المنحول والله الموفق .

عملي في التفسير :

١ - تمت بنسخ الكتاب من نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٨٦ أصول الفقه .

وعلى الرغم من أن هذه النسخة حديثة العهد ، فقد جعلتها هي الأصل الذي اعتمد عليه ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن النسخة القديمة الموجودة بدار الكتب والتي سألني إليها بعد قليل فيها خروم كثيرة وآثار مياه .

ففيها خرم من أول الكتاب الى أول الكلام على علم الكلام .

وخرم من قوله في ٣٠ - ب - فإنه عامل ومعمول فيه ، إلى قوله - في ٣٢ - ب - بلى لاستدراك النفي .

وخرم من ٥٢ - أ في الكلام على جمع المؤنث الى ٥٣ - أ أول المسألة الثالثة .

وفيها من ١٩ - أ إلى ٢١ - ب آثار مياه بأعلى صفحاتها أتت على الكلمات وأبطلتها ، وتوجد آثار المياه في أماكن أخرى أضرت إليها في التعليق .

٢ - إن هذه النسخة وإن كانت حديثة إلا أنها قوبلت على عدة نسخ ، كما يفهم ذلك من هوامشها ، فهي في الدقة والصحة أولى .

٣ - إن النسخة القديمة فيها كثير من الخطأ والسقط أثناء الكلام - والذي سأشير إليه أثناء التحقيق إن شاء الله .

فهذه هي الأسباب التي جعلتني أعتد النسخة الحديثة ، أما أوصافها فهي منسوخة بخط عادي ومسطرتها ١٧ سطراً في كل سطر عشر كلمات . وأوراقها ١٩٧ ورقة .

وهي من وقف السيد أحمد الحسيني بن السيد أحمد بن السيد يوسف الحسيني ، وقد جاء في آخرها :

« وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب يوم الاثنين المبارك الثامن عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٢٠ ألف وثلاثمائة وعشرين من هجرة سيد المرسلين على يد كاتبه الفقير الحقير ، المعترف بالعجز والتقصير ، محمد الحصري المنقب بعلي الدين غفر الله له ولوالديه ولمن نظر في خطه ودعا له بكل خير آمين والحمد لله رب العالمين ، اهـ .

٢ - قابلت هذا الكتاب - بعد أن نسخته - على النسخة الأصلية ، ثم قابلته على النسخة الخطية القديمة - لضبط الفوارق بينها - والتي يرجع تاريخها لسنة ٨٥٩١ هـ ، ورمزت لها بـ (ج) .

والنسخة بخط عادي قديم ، فيها خرم ، وآثار ميساء ، مسطرتها سبعة عشر سطراً في كل سطر تسع كلمات ، ولعلها من أقدم النسخ الموجودة للمنخول في هذا الزمان ، ورقها ١٨٨ أصول ، في دار الكتب المصرية .

وجاء في آخر هذه النسخة قوله :

« تم الكتاب بحمد الله ومنه ، وحسن توفيقه ، على يد صاحبه ، وهو محمد بن خلباني التركي ، يوم السبت الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة إحدى وتسعين وخمسمائة ، وذلك في مدينة السلم بغداد ، في المدرسة النظامية حمها الله تعالى ، فرحم الله عبداً استفاد واسترحم لنا ولوالدينا والمصنف وجميع المسلمين والمسلمات .

٣ - وجدت للمنفرد نسخة في مكتبة الأزهر نسخت بتاريخ ١٣٣٥ ،
ومن ثم حاولت مقابلة الكتاب عليها ، لعلها تكون قد نسخت من أصل
مخالف ، ودونت الفروق حتى ورقة ١٠٠ - أ من الأصل الذي اعتمدت
عليه ، ثم تبين لي أنها منسوخة منه ، ولذلك لم أتابع المقابلة عليها بعد
الورقة المائة ، لأنني لم أجده جدي من ذلك . ورمزت لها بـ د آ .

أما سير التحقيق والتعليق على الكتاب فقد كان على الشكل التالي :
١ - ضبط النص وتحقيقه قدر الإمكان ، وقد أشرت في أسفل
الصفحات الى فروق النسخ .

٢ - خرجت أحاديثه على القدر الذي تيسر لي من مصادر الحديث .
٣ - خرجت الأبيات الشعرية التي استشهد بها الغزالي .
٤ - علقت على كثير من المواضع التي احتاجت الى تعليق لغموض فيها ،
أو لأن رأي الجمهور على خلافها ، أو لأن الغزالي رجع في كتبه الأخرى عنها .
٥ - توجهت لكل رجل ذكره الغزالي في الكتاب بترجمة موجزة ،
سوى بعض الصحابة لذروع اسمهم ، وانتشار شهرتهم .

وأنا لا أدعي العصمة والإصابة في كل ما قمت به ، فإن ذلك لا
يتيسر إلا لمن عصمه الله ، ولكني لم أدخر - فيما أعلم - وسعاً في إخراج
الكتاب بصورة تكاد تكون قريبة من الصورة التي وضعها الغزالي
حين صنفه .

وإني لأسأل الله الكريم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه ، وأن
يجعله في ميزان أعماله ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .
والحمد لله رب العالمين .

الحقق	دمشق - الجمعة ٦ محرم ١٣٩٠
أبو عبد الله	١٣ آذار ١٩٧٠
محمد حسن بن محمود هيتو	

الْمَنْحُولُ

تعلقات من الأصول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد نبيه وعلى آله وصحبه أجمعين ، قد تقرر عند ذوي الالباب أن الفقه أشرف العلوم ، وأعلاما قدراً ، وأعظمها خطراً ، إذ به تُعرف الأحكام ، ويتميز الحلالُ عن الحرام ، وهو على علو قدره ، ونفاذ أمره ، في حكم الفرع المنشعب عن علم الأصول ، ولا مطمع في الإحاطة بالفرع وتقريره والاطلاع على حقيقته إلا بعد تمهيد الأصل وإتقانه ، إذ مثار التخبط في الفروع بنتج [عن التخبط في (١)] الأصول .

ولنعلم ان علوم الشرع ثلاثة : الكلام ، والأصول ، والفقه ،

ولكل واحد منها مادة ، منها استمداده ، / واليه استناده ، ٢ - أ ومقصود به يتعلق قصد الطالب وارتياذه ، فلا بد من التنبيه على مادته ، ليقبض الحائض فيه منها مبلغ حاجته ، فيتوصل الى بغيته ، ولا غنى عن التنبيه على مقصوده ، لئلا يكون الطالب على عمية من مطلبه .

فأما علم الكلام فمادته : الميز بين البراهين (٢) والاعتقادات ، والميز بين (٣) العلوم والاعتقادات ، والميز بين مجاري العقول ومواقفها .

(١) زيادة ليست في النسخ التي بأيدينا وبدونها لا يستقيم الكلام .

(٢) من هنا بدأت نسخة (ح) وما قبل هذا ساقط منها .

(٣) في ح العلم والاعتقاد .

وأما مقصوده : فهو الإحاطة بحدوث العالم ، وافتقاره الى صانع مؤثر ، متصف بما يجب من الصفات ، منزّه عما [يستحيل^(١)] تخيله صفة للذات ، قادر على بعثة^(٢) الرسل وتأييدهم بالمعجزات .

وأما الأصول فمادته : الكلام ، والفقه ، واللغة ، ووجه استمداده من الكلام أن الإحاطة بالأدلة المنصوبة على الأحكام مبناها على تقبل الشرائع ، وتصديق الرسل ، ولا مطمع فيه إلا بعد العلم بالمرسل .

٢- ب ووجه استمداده من الفقه : / أنه المدلول ، وطلب الدليل مع الذهول عن المدلول بما تأباه^(٣) مسالك العقول .

ووجه استمداده^(٤) من اللغة كون الأصولي مدفوعاً الى الكلام في^(٥) فحوى الخطاب ، وتأويل أخبار الرسول [عليه^(٦) السلام] ، ونصوص الكتاب .

ومقصوده^(٧) : معرفة الأدلة القطعية المنصوبة على الأحكام التكليفية ، وأخبار الآحاد .

ومسالك العبر^(٨) والمقاييس^(٩) المستثارة^(١٠) بطرق الإجتهد ليس من

(١) زيادة من - وليست في أ والأصل .

(٢) في - بعث .

(٣) في - يأباه .

(٤) في - عن .

(٥) في - على .

(٦) ليس في - .

(٧) من - وفي أ والأصل ومقصود .

(٨) في هامش الأصل قوله : كذا في الأصل المنقول منه ولعله جمع عبرة بمعنى

الدليل الذي يحصل به الاعتبار فيساوي قولهم مسالك العلة وإلا فالمعروف مسالك العلة .

(٩) ليس في - .

(١٠) في - المستثار .

الأصول ، فإنها مظهرات بجانب أخذها مأخذ القطعيات ، ولكن افتر
الأصولي الى ذكرها^(١) ، لتبيين الصحيح من^(٢) الفاسد والمستند من^(٣)
الحائد ، ولأن التبريجات من مغمضات^(٤) علم الأصول ، ولا سبيل
إليها إلا ببيان المراتب والدرجات^(٥) .

واما الفقه فمادته : الأصول .

ومقصوده : معرفة الأحكام^(٦) الشرعية ، وتقرير^(٧) الأحكام عند
ظهور العلامات المظهرية معلومة بأدلة قطعية لا ظن فيها .

فصل

- ٣ -

ما من علم من هذه العلوم إلا وله^(٨) مواقع إجماع ومشارت نزاع ،
فمطلع الإجماع في الكلام المدركات بالبداية ، والضروريات^(٩) ، والمعقولات
التي يتحد فيها صوب النظر ولا يتعدد^(١٠) ، كإجماع العقلاء على أن القديم
لا يعدم ، ومشار الخلاف فيه تعارض الأدلة والشبهات .

(١) في ح دركها .

(٢) في ح عن .

(٣) في ح معضلات .

(٤) هذا الكلام من الغزالي بناء على أن مسائل الأصول تحتاج الى الدليل القطعي
لإثباتها وهو مذهب جمهور المتقدمين كالصيرفي وابن السمعاني والباقلائي وإمام الحرمين
والشهرازي وغيرهم ، أما من اكتفى بالدليل الظني على مسائل الأصول فلا شك أنه يعد
مسالك العلة المستنبطة بطرق الاجتهاد من الأصول كالرازي وأنباهه .

(٥) في ح احكام .

(٦) في ح وتقرر .

(٧) في ح ولها .

(٨) في ح الضرورات .

(٩) في ح يتفنن .

واما علم الاصول : فنشا الوفاق فيه بضامي منشأ الوفاق في الكلام ،
ومنبيع الخلاف فيه أمران :
احدهما : تعارض الأدلة والشبهات .
والثاني : امتزاج القطع فيها بالظنيات .
واما الفقه : فموضع الإجماع فيه ما يستند الى نص كتاب الله ^(١) ،
او حديث متواتر ، أو اجماع واجب الاتباع ، وماعداها فهو من مظان
الظنون ، وعند الارتباك فيها يختلف المجتهدون ، وتضطرب آراؤهم فيتحزبون .

(١) ليس لي ح لفظ الجلالة .

بَاب القول في الأحكام الشرعية

ليست احكام^(١) الأفعال صفات ذاتية وإنما معناها ارتباط خطاب
/ الشارع بها نوباً وامراً ، وحناً وزجراً ، فالمحرم هو المقول فيه ٣- ب
لأنفعله ، والواجب هو المقول فيه لانتزاعه ، وهو كالنبوة ليست صفة
ذاتية^(٢) للنبي ، ولكننا عبارة عن اختصاص شخص بتبليغ خطاب^(٣)
الشارع ، فقولنا : المحرم محرمة^(٤) ، تجزأ^(٥) ، فإنها^(٦) [جهاد^(٧)] ،
لا يتعلق بها^(٨) الخطاب ، [وإنما المحرم تناولها^(٩)] .

(١) - الأحكام للأفعال .

(٢) - في النبي ذاتية .

(٣) - في اختصاص شخص بخطاب التبليغ .

(٤) - في محرم .

(٥) - في فاته .

(٦) - زيادة من - وليست في الأصل و أ .

(٧) - في - به .

(٨) - زيادة من - وليست في الأصل و أ .

مسألة

لا يُستَدْرَكُ حَسَنُ الأَفْعَالِ وَقَبْحُ بِسَالِكِ الْعُقُولِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ دَرَكُهَا عَلَى الشَّرْعِ الْمَنْقُولِ .

فَالْحَسَنُ^(١) عِنْدَنَا مَا حَسَنَهُ الشَّرْعُ بِالْحَثِّ عَلَيْهِ .

وَالْقَبِيحُ^(٢) مَا قَبَحَهُ بِالزَّجْرِ عَنْهُ وَالذَّمِّ عَلَيْهِ .

وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْمُعْتَزِّلَةُ ، وَالْكَرَامِيَّةُ ، وَالرُّوَافِضُ^(٣) ، فَقَالُوا :

الْحَسَنُ حَسَنٌ لِدَاثِهِ ، وَالْقَبِيحُ^(٤) كَذَلِكَ .

ثُمَّ قَسَمُوا ذَلِكَ إِلَى مَا يَسْتَدْرِكُ بِمَحْضِ الْعَقْلِ ، وَإِلَى مَا لَا يَسْتَدْرِكُ إِلَّا بِإِنْضَامِ الشَّرْعِ إِلَيْهِ ، كَحَسَنِ الزُّكُورَاتِ ، وَالصَّلَوَاتِ ، وَأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ ، لِأَنَّ مَصَالِحَهَا الْخَفِيَّةَ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا [إِلَّا^(٥)] بِتَنْبِيهِ .

(١) فِي حِاذِ الْحَسَنِ .

(٢) فِي حِاذِ الْقَبِيحِ .

(٣) أَقُولُ : إِنْ كَانَ الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ بِمَعْنَى مِلَامَةِ الطَّبِيعِ وَمُنَافَرَتِهِ وَجَمَالِ الصُّورَةِ وَقَبْحِهَا فَهُوَ عَقْلِي اتِّفَاقًا .

وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى تَرْتِيبِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَاجِلًا ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ آجِلًا فَهُوَ عَمَلُ الْخِلَافِ ، فَقَالَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ الْأَفْعَالُ حَسَنَةٌ وَقَبِيحَةٌ لِذَاتِهَا بِدَرَكِهَا الْعَقْلُ لِمَا فِيهَا مِنْ مَصْلَحَةٍ وَمُفْسَدَةٍ يَتَّبِعُهَا حَسَنَتُهَا وَقَبْحُهَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَحْنَافِ ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا الصَّبْرِيُّ ، وَالْقِفَالِيُّ الْكَبِيرُ ، وَأَبُو بَكْرٍ الْفَارَسِيُّ ، وَالْقَاضِي أَبُو حَامِدٍ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيُّ نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ .

وَقَالَ أَمْتُنَّا لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِأَنَّ الْفِعْلَ حَسَنٌ أَوْ قَبِيحٌ لِذَاتِهِ فَيَا تَعْلُقُ بِهِ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ . بَلْ الْحَسَنُ مَا حَسَنَهُ الشَّرْعُ وَالْقَبِيحُ مَا قَبَحَهُ ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ ذَلِكَ لِحَسَنِ أَوْ قَبْحِهِ فِيهِ . (رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ ١ / ق ٧٣ - ب - جَمْعُ الْجَوَامِعِ) .

(٤) فِي حِاذِ كَذَلِكَ الْقَبِيحِ .

(٥) لَيْسَتْ فِي أ .

وما يستدرك / بمحض العقل على زعمهم ينقسم الى :
 ٤ - ١
 المعلوم بضرورة العقل عند^(١) ، كحسن الشكر وانقاذ الغرقى
 والملكى ، وكقبح الايلاء ابتداء ، أو الكذب الذي لا غرض فيه .
 وإلى المعلوم بالنظر كالكذب الذى يرتبط به غرض .
 ولنا في هذه المسألة مسلكتان .
 احدهما : ابطال مذهبهم .
 والثاني : اثبات مذهب أهل الحق .
 ولنا في ابطال مذهبهم طريقتان .
 احدهما : جدلية .
 والاخرى : معنوية .

أما الطريقة الجدلية فهي^(٢) أنا نقول : ادعينم أن حسن بعض
 الأفعال وقبحها مستدرك^(٣) ببدية العقول وأوائلها^(٤) ، ونحن ننازعكم في
 ذلك ، ومواقع الضرورات لا يتصور فيها الخلاف بين العقلاء .

فإن^(٥) نسبونا الى عناد عكسنا عليهم دعواهم ، ثم العناد إنما يتصور
 في^(٦) شرذمة بسيرة ، ونحن الجمل الغفير ، والجمع الكبير^(٧) لا يتصور منا

(١) ليست في ح .

(٢) في ح فهو .

(٣) في ح يدرك .

(٤) في ح وأولها وفي ب ببديهة العقول .

(٥) من ح . وفي الأصل وإن .

(٦) في أ من .

(٧) في ح الكثير .

التواطؤ على كسر العصور ، وتوالي الدهور ، من غير فرض رجوع من
٤- ب واحد / الى الإنصاف .

وقولكم : إنكم وافقتمونا على أصل العلم ، وخالفتمونا في مستندة ،
أهو العقل أم الشرع ، وذلك لا يمنع دهوي الضرورة ، كما خالفتمكم^(١)
الكعبي^(٢) في علم التواتر في كونه نظرياً .^(٣)

قلنا : ايلام الله سبحانه^(٤) البهائم معلوم^(٥) عندكم قبجة بالضرورة ،
لولم يقدر تعويض ، ونحن ننازعكم في نفس هذا العلم ، مع اعتقاد نفي
التعويض^(٦) ، وبطلان مذهب التناسخية .

ثم نحن لانسلم لكم الحسن الراجع الى الذات ، وإنما المعني بالحسن
عندنا ما يحسنه الشارع بالحث عليه ، ولو قدر عدم ورود الشرع لضايف

(١) من ح والاصل و أ كخالفة .

(٢) في ح للكعبي . ستأتي ترجمته .

(٣) انفق العقلاء على أن خبر التواتر بشرطه مفيد للعلم . ولكن اختلفوا في
مستنده ، فذهب الجمهور إلى أنه الضرورة ، فهو ضروري ، وذهب الكعبي ، وأبو الحسين
البصري ، الى أنه النظر ، فهو نظري (راجع المنتهى لابن الحاجب ص ٤٩) .

(٤) ليس في ح وكذلك عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر عبارة
الصلاة عليه غالباً .

(٥) في ح عندكم معلوم .

(٦) المراد به إثباتها عليه في الآخرة ، راجع المستصلى ٣٦/١ - ٣٧ والمراد
بالتناسخية ما ذكره إمام الحرمين في الإرشاد ص ٢٧٤ فقال وذهبت طوائف من غلاة
الروافض وغيرهم الى التناسخ فقالوا إنما نألم البهائم لأن أرواحها كانت في أجساد وقوالب
أحسن من أجساد البهائم وقد قارفت كباثر واجترمت جرائم فنقلت الى أجساد أخرى
لنتعذب فيها وإذا استوفت عقابها وتوفر عليها ما استحققت من عذابها ردت إلى أحسن
بنية اه من الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. وفيه كلام نفيس على التعويض
أيضاً فليراجع في موضعه هناك .

الكفر الايمان عندنا ، فكيف ^(١) يستقيم ادعاؤكم الموافقة في أصل العلم ؟
واما الطريقة المعنوية فهي ^(٢) انا نقول : ماقولكم في واقف على
قومة طريق اجتاز به نبي وأشياعه ، واتبعه ^(٣) غائيم يبغي قتله ^(٤)
واستخبره عن حاله ايصق أم يكذب فإن صدق فهو ^(٥) / سعى في روح ^(٦) ه - أ
نبي ^(٧) ، وان كذب فهو مستقبح لذاته عندكم ، وصفات الذات لا تبدل ،
ونحن نعلم ان الكذب احسن من الصدق وهنا ^(٨) .

المسلك الثاني في اثبات المذهب نقول :

القتل الواقع اعتداء ، يجانس القتل المستوفي قصاصاً في الصورة
والصفات ، بدليل ان الغافل عن المستند فيها لا يميز بينها ، والمختلفان في
صفة ^(٩) الذات يستحيل اشتباههما وتجانسهما ، وكذا الوطء في النكاح
والزنا ، فال مأخذهما الى الأغراض جلتاً ودفعاً ^(١٠) ، ونحن لاننكر
تفاوت الأفعال عند العقلاء لتفاوت الأغراض ، وإنما الخلاف في الأفعال
بالنسبة الى الله تعالى ، وهو منزّه عن الاغراض ، لا يتضرر بالكفر ، ولا

(١) في أ فقد .

(٢) في ه فهو .

(٣) في ه وانبعهم .

(٤) في ه قتلهم .

(٥) في ه فهي .

(٦) في ه يسعى .

(٧) في ه النبي .

(٨) ليست في ه .

(٩) في ه صفات .

(١٠) من ه وفي الأصل ونفعا . وكذا في أ .

يُتَنَفَّعُ^(١) بِالْإِيمَانِ ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّمْيِيزِ فِي حَقِّهِ ، وَكَذَا فَعَلَهُ تَعَالَى لَا يُطْلَبُ لَهُ غَرَضٌ فِيهِ حَتَّى إِذَا خَالَفَ غَرَضُهُ قَبِيحٌ ، وَلَا نَحْكُمُ لِلْعِبَادَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ بـ ب يَفْعَلُ^(٢) مَا يَشَاءُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَطْيِيقُ^(٣) أَفْعَالِهِ / عَلَى غَرَضِ الْعِبَادَةِ ، وَهُوَ مُتَصَرِّفٌ فِي مَلِكِهِ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ أَصْلًا .

وَلَهُمْ أَرْبَعُ سُبُح :

أَمْرُهَا :

أَنَّهُمْ قَالُوا اسْتَحْسَنَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ، مِنَ الشُّكْرِ وَالْإِحْسَانِ ، وَانْقَازَ الْغُرُقَى^(٤) وَالْمَلَكِي ، وَاسْتَنْبَاحَ الْكَذِبِ وَالْإِيلَامِ أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْعَقْلَاءُ ، مَعَ تَفَاوُتِ قِرَائَتِهِمْ ، فَذَلَّ عَلَى^(٥) أَنَّهُ مَدْرُكٌ بِالضَّرُورَةِ .
قُلْنَا : نَعَمْ ، ذَلِكَ مُسَلِّمٌ قِيَامًا بَيْنَ النَّاسِ ، وَمُنْشِئُ أَغْرَاضِهِمْ ، وَالْكَفَرِ كَالْإِيمَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٦) ، وَلَيْسَ [كَالْكَفَرِ وَالشُّكْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا^(٧)] فَإِنَّا نَفْرَحُ وَنَزْوَاجُ بِالشُّكْرِ ، وَنَنْقَمُ بِالْكَفَرَانِ ، وَمِمَّا الْعِبُودِيَّةُ التَّلَفُّتُ إِلَى الْحُظُوظِ ، حَتَّى لَوْ وَرَدَ الْأَمْرُ الْمَجْرَدُ مِنَ الشَّارِعِ مِنْ غَيْرِ عِقَابٍ ، لَمَا قَضَى الْعَقْلُ بِامْتِنَانِهِ ، أَوْ لَاغَرَضٍ لَنَا ، وَلَا لِلرَّبِّ سُبْحَانَهُ فِيهِ فَإِذَا أَوْرَدَ الْعِقَابُ قَضَى الْعَقْلُ بِاجْتِنَابِهِ ، وَمِمَّا الرُّبُوبِيَّةُ النَّزْوَةُ عَنِ الْحُظُوظِ ، [وَمَنْ لَمْ يَنْزِهِ^(٨)] فَقَدْ ذَهَلَ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِلَهِيَّةِ .

(١) لِي حـ بَلْتَنَدُ .

(٢) لِي حـ لِيَفْعَلُ عَوَضًا عَنْ وَهُوَ يَفْعَلُ .

(٣) لِي حـ تَطْيِيقُهُ .

(٤) لِي حـ الْمَلَكِي وَالْغُرُقَى .

(٥) لَيْسَ لِي حـ .

(٦) لِي حـ اللَّهُ تَعَالَى .

(٧) لِي حـ كَالشُّكْرِ وَالْكَفَرَانِ لِي حَقْنًا .

(٨) لِي حـ قَدْ نَحِيلُهُ .

الثانية :

أنت قالوا ما بال الملك العظيم ، الولي على الاقاليم ، يحسن الى / فقير وان ائتمرف على الموت من غير توقع فرض فيه ؟ ليس ذلك إلا ٦-أ
لتحسين العقل .

قلنا : المستحث عليه إما استمرار العادة ، وهي طبيعة [خاصة]^(١)
يعصر خلافا ، أو رقة الجنسية ، والرب تعالى منزّه عن الرقة والشفقة .

الثالثة :

انهم قالوا : إن البراهمة ونفاة الشرائع أدركوا الحسن والقبح ،
ولا مستند لهم إلا محض العقل .

قلنا : ذلك^(٢) اعتقاد فاسد كاعتقادكم ، وليس ذلك بعلم كاحالتهم
بعنة الرسل .

الرابعة :

قولهم أن العاقل يؤثر الصدق على الكذب عند استوائها في الافضاء
الى الغرض ، وسببه تحسين العقل .

قلنا : لا ، بل سببه الشرع ، أو حذر^(٣) اللوم من الناس ، أو
تقليد مذهبهم الفاسد ، فإن فرضوا عدم هذه المعاني فيستوي عنده
الصدق والكذب .

(١) في سائر النسخ طبيعة خامسة ، وهي تخريف ، ولا معنى لها .

(٢) في ح ذلك .

(٣) من أ وفي الاصل و ح أو حذار .

٦-ب ثم غابتهم اعتبار الغائب^(١) بالشاهد ، ويقبح / من السيد شاهداً أن يترك عبده وإمامه يوج بعضهم في بعض ، يزنون ويقتحمون الفواحش ، وهو قادر على منعهم ، [وقد فعله الرب سبحانه^(٢)] . والحلائق في قبضته وقهره .

فان قيل : تركهم لينزجروا بأنفسهم^(٣) مؤثرين ، فيستحقون الثواب . قلنا : وقد علم أنهم لا يفعلون ، فليمنعهم إجباراً ، وكم من مجبر ممنوع بزمانة أو عجز عن ارتكاب الفواحش .

مسألة

لا يستدرك وجوب شكر^(٤) المنعم بالعقل ، خلافاً

(١) في الأصل وبقية النسخ اعتبار الشاهد بالغائب والصواب ما أثبت .

(٢) في - بدل هذه الجملة وقد فعل الرب ذلك .

(٣) من - وفي الأصل لأنفسهم .

(٤) هنا مسألان الأول عدم وجوب شكر المنعم عقلاً . والثاني : ان الأشياء

لا حكم لها قبل ورود الشرع بالعقل . قال ابن السبكي :

« وقد جرت عادة أصحابنا على ذكر هاتين المسألتين بعد إبطال قاعدة التحسين والتفويض على سبيل التنزيل وتسليم القاعدة . وإنه لا يلزم من تسليم صحة دعوى الحسم في هذين الفرعين مع أن الحامل لهم على ارتكاب العظيمة في الدين بالذهاب إلى هذه القاعدة إنما هو التوصل إلى إثبات ما ادعوه في هذين الفرعين وهذا يظهر أن مسألة شكر المنعم فرع من فروع مسألة الحسن والقبح ولذلك يعبر عنها طوائف بلفظ الفرع .

وقال الكيا الهراسي : بل هي نفس مسألة الحسن والقبح إذ المراد بالشكر عندنا امتثال الأوامر واجتناب النواهي وعدم ارتكاب المنهكات واجتناب المستلزمات . قال : ولكنها أقرناها بالذكر على عادة المتقدمين . قال ابن السبكي : وجبث فلا يحسن استعمال لفظ الفرع فيها ولا لفظ التنزيل .

للمعتزلة^(١) ، لأن العقل لا يوجب الشيء هزلاً همللاً^(٢) ، فلا بد من تخيل
غرض ، وذلك يستحيل رجوعه الى المشكور^(٣) ، فإنه تعالى منزّه
عن الاغراض ، والشاكر أيضاً لا يلتذ به في الحال ، بل يتعب نفسه .
فان قيل : يعرض^(٤) له أنه إن شكر ربه بعد أن عرفه

وقال في مكان آخر : « وامعري كذلك يقال في مسألة شكر المنعم : الشكر هو
اجتناب الفجح وارتكاب الحسن وذلك كما قال الكيا هو عين مسألة التحسين والتفجح .
وقد لاح بهذا أنه لا تفريع لهاتين المسألتين على قاعدة الحسن والفجح .

والسر عندنا في أفراد الأول بالذكر هو اعتقاد المعتزلة وجوب شكر المنعم عقلاً
وانهم صاروا يوجون في تشنيعهم ومناداتهم علينا بهذا القول فأراد أصحابنا تبين
مداهنهم وتخصيص هذه المسألة بالذكر . وانها متنوعة على قضية أصلهم كما هي متنوعة على
أصل غيرهم .

(رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١/ق ٨٢/ب مخطوط)
ويبدأ بتبيين السر في عدم ذكر ابن السبكي لهذه المسألة تحت فرع أو اثنا على سبيل
التزليل ، وبه يرد على الناهر اللقائي والبنائي في اعتراضهم عليه في جمع الجوامع .

(١) قال ابن السبكي : وقد ذهب إلى ذلك أيضاً بعض أصحابنا كالصيرفي وأبي
العباس ابن مريج ، والقفال الكبير ، وابن أبي هريرة ، والقاضي أبي حامد وغيرهم . وقد
اعتذر القاضي في التفريب ، والاستاذ أبو اسحاق في أصوله ، والشيخ أبو محمد الجويني في
شرح الرسالة ، وعن وافق المعتزلة من أصحابنا بأنهم لم يكن لهم قدم راسخ في الكلام ، وربما
طالعوا كتب المعتزلة فاستحسنوا هذه العبارة ، وهي « شكر المنعم واجب عقلاً »
فذهبوا اليها خافلين عن تشيعهم عن أصول القدرية ، قال ابن السبكي وهو كلام حق
بالنسبة الى من عدا القفال الكبير ، أما القفال فكان إماماً في الكلام مقدماً ، والذي عندنا
أنه لما ذهب الى هذه المقالة وما أشبهها من قوله يجب العمل بخبر الواحد عقلاً وبالقياس عقلاً
ونحو ذلك كان على الاعتزال اه .

(رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١/ق ٨٢/ب)

(٢) ليس في ح .

(٣) في ح المشكور له .

(٤) في ح يعترض .

اثيب^(١) ، فيثاب^(٢) ، وإن كفر فربما يعاقب ، فعقله يستحش على سلوك طريق الأمن كالسافر إذا تصدى له طريقان على هذا الوجه .

٧- أ قلنا : توقع العقاب | مختصاً^(٣) بجانب الكفر خيال فاسد ، مستنده تخيل غرض في الشكر والمعرفة ، وهما متساويان عند الرب ، فلا تميز . ثم نقول ، وقد يخطر^(٤) للعبد أنه إن نظر وشكر^(٥) ربما يعاقب ، فإنه عبد مرفه ، أمدده الله تعالى بأسباب التنعم^(٦) ، فلعله^(٧) خلقه للترفه ، [فإنعابه نفسه تصرف منه في مملكته من غير إذنه^(٨)] .

ولهم شبهتان :

أمرأهما :

إدعائهم اطباق العقلاء على استحسان الشكر واستقباح الكفرات ، وذلك^(٩) مسلم فيما يرجع الى الناس ، لأنهم يهتزون بالشكر ، ويغتمون بالكفر^(١٠) ، والرب تعالى يستوي في حقه الأمران ويعضد هذا الكلام شبهتان :

(١) ليس في ح .

(٢) في ح فإن كفر .

(٣) من ح وفي الأصل مختص .

(٤) في ح يخطر له .

(٥) في ح فربما .

(٦) من ح وفي الأصل بأسباب النعم وفي نسخة أ بأنواع التنعيم .

(٧) في ح ولعله .

(٨) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٩) من ح وفي الأصل فذلك .

(١٠) في ح بالكفران .

أحدهما : ان المتقرب الى السلطان بتحريك أنامله ، في زاوية حجرته ،
يُسَفِّهُ في عقله ، وعبادات العباد بالنسبة الى جلال الله دونه في الرتبة .
والثاني : ان من تصدق عليه السلطان بِكَسْرَةٍ من^(١) رغيف في
غير^(٢) مَحْصَةٍ ، فلو أخذ يدور في البلاد / ، وينادي على رؤوس الأشهاد ٧-ب
بشكره . - كان ذلك خيزيًا واقتضاحا ، وجملة إنعام^(٣) الله تعالى على
عباده ، بالنسبة إلى مقدوراته ، دون ذلك بالنسبة الى السلطان .

الـثـانـية :

قولهم حصر مدارك الوجوب ، في الشرع المنقول ، دون مسالك
العقول ، يؤدي الى إفحام الرسول ، فإنه إذا أظهر المعجزة ، ودعا
الناس الى النظر ، قالوا : لا يجب علينا النظر [في معجزاتك^(٤)] ،
إلا بشرع مستقر ، فثبت شرعك حتى ننظر في معجزتك .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن هذا يلزمكم أيضاً لأن العقل بجوهريته^(٥) لا يدل على
الوجوب ، إذ لو دل ذلك ، لما انفك كل عاقل عن العلم بكل
معقول ، وقد يرى العاقل المعجزة ويذهل عنها^(٦) ، فلا يتدبر حتى يتبين
وجوب النظر .

(١) ساقط من ح .

(٢) ساقطة من ح ، وليست في المستصفي أيضاً ٤١/١ .

(٣) في ح أنعم .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) في ح بجوهره وأ كذلك .

(٦) في ح عنه .

وقولهم : إن الانسان لا يخلو عن خاطرين^(١) ، اجتراء على الحس .
وبالحري^(٢) ان يتذكر ذلك عند ظهور المعجزة لا قبل^(٣) . ولا يختص
أ - ٨ وجوبه عندكم^(٤) بورود الشرع / ، ثم قد يستعين بالرسول ، فلا يقيم له
وزناً ، ويستمر على غفلته ، كما نرى^(٥) فيمن يحضرون مجالس الوعظ ،
فينغمسون في الغفلات ، والواعظ بعظهم على رؤوس المنابر مع الزعقات .

والجواب^(٦) الثاني :

وهو التحقيق ، أن الوجوب يثبت بثبوت الشرع ، فإذا ظهرت
المعجزة ، فقد استقر الشرع ، فلا يتوقف ذلك على قبول قابل ،
والتكليف لا يستدعي إلا الإمكان ، وقد أمكن ، فإن وفق له .
وإلا هلك ، وعن هذا قيل : لا يتقرب الى الله تعالى بأول نظر ،
فإنه لا يعلمه^(٧) ، اذ لو علمه لعلمه بنظر^(٨) آخر ، وخرج الأول عن
أن يكون أو لا^(٩) .

(١) والخاطران هما أولاً : أنه إن بطر وشكر أثيب ، والثاني : أنه إن ترك النظر
عوقب فيلوح له على القرب وجوب سلوك طريق الأمن (المستصفى ١/٤٠)
(٢) في قولهم وبالحري . ومراده أنه إن كان عدم الخلو عن الخاطرين كافياً في
التمكين من المعرفة فإذا بعث النبي ودعا وأظهر المعجزة كان حضور هذه الحواطر
أقرب . بل لا ينفك عن هذا الخاطر بعد إنذار النبي وتحذيره (المستصفى ١/٤٠) .
(٣) في قيل و «لا» ساقطة .

(٤) لعل الصواب (وجوبه عندنا) أي لا يختص وجوبه عندنا بورود الشرع بل
بثبوت المعجزة .

(٥) في الأصل يرى والمثبت من ح .

(٦) في الأصل والثاني والمثبت من ح .

(٧) في ح لا يعلم .

(٨) في ح بالنظر الآخر .

(٩) أي أن الحواطر في ابتداء النظر الأول شكوك والشك في الله تعالى كفر . فلا

يتقرب الى الله تعالى بأول نظر لأنه لا يعلمه . (الارشاد لإمام الحرمين ص ٢٧٠) .

مسألة

لا حكم قبل ورود الشرع^(١) :

ونقل عن بعضهم أن الأفعال محظورة قبل ورود الشرع^(٢) .
وعن بعضهم أنها مباحة .

ولا يظن بالحاظرين نخيل الحظر في مستحسرات العقول ، وفيما لا بد
للنفس منه ، من أكل وشرب .

(١) هذه هي المسألة الثانية من المسألتين اللتين أشرنا إليهما سابقاً . وهي في حكم
الأشياء قبل ورود الشرائع مطلقاً سواء ما قصى بها العقل بشيء عند القائلين بقضايا
العقول وما لم يقض . والصحيح عند أصحابنا أن الحكم مرتفع إذ ذاك سواء أكانت
الأفعال صرورية أم اختيارية . ولا عليك إن أشعرت عبارة الإمام الرازي بخلاف هذا
على أن لها عملاً صحيحاً . وهذا لأن الحكم عندنا عبارة عن الخطاب فحيث لا خطاب
لا حكم .

وقالت المعتزلة هذه الأشياء إما أن يقضي العقل فيها بشيء فيتبع فيها حكمه وإما أن
لا يقضي ففيها المداهب المذكورة :

١ - القول بالإباحة .

٢ - التحريم .

٣ - الوقف عن الحظر والإباحة .

وأما ما للعقل فيه قضاء بحسن أو قبح فانقسم عندنا إلى الخمسة من واجب ومندوب
وحرام ومكروه ومباح بحسب تأدية العقول .

وذكر القاضي أنه انقسم عندنا إلى أربعة واجب كشكر المنعم والعدل وندب
كالفضل والاحسان . وحرام كالجهل بالصانع وكفر النعمة ومباح ولم يذكر المكروه .

(راجع رفع الحاجب عن ابن الحاجب . وجمع الجوامع ، والعقد على

ابن الحاجب ١١٨/١ والمستصلي ٤٠/١ - ٤١)

(٢) في ح الشرائع .

٨-ب ولا بالميجين إباحة ما استتبع^(١) | بالعقل^(٢) ، كالإيلام والكذب ،
فلعلمهم قالوا ذلك فيما لا يقضي العقل فيه بحسن ولا قبح .
فنقول : الحكم بالحظر نحكم ، لا يدرك بنظر العقل ولا بضرورته^(٣) ،
إذ لا يرتبط بالانزجار غرض ، ولا يمكن تقديره في الاقدام ، وأما
الإباحة ، فإن عنوا بها تساوي الاحجام والاقدام ، مع نفي الأحكام .
فهو المسمى^(٤) ، وإن زعموا أن الإباحة حكم ، وحكم الله خطاية . فمن
المبلغ ولا رسول ؟

(١) في ح وما يستتبع .

(٢) في الأصل و ح و أ بالفعل والصواب ما أثبتته .

(٣) « ح ولا ضرورته .

(٤) « « فهو المسمى .

القول في الأحكام التكليفية^(١)

التكليف : مأخوذ من الكلفة على وجه التفعيل .
ومعناه : الحمل على ما في فعله مشقة - ويندرج تحته الإيجاب والحظر -
لا وفق^(٢) ما يتشوف إليه الطبع أو ينبو عنه .
أما^(٣) الندب فهو عند القاضي^(٤) من التكليف ، لأن تخصيص الفعل
بوعده الثواب يحث العاقل على الفعل ، وهذا من الكلفة .
والاختيار أنه ليس من التكليف ، لأنه ورد مع رفع الجناح .
والإباحة ليست من التكليف / إلا عند الأستاذ أبي اسحق^(٥) . ٩ - أ
قال : ووجه الكلفة وجوب اعتقاد كونه مباحاً شرعاً .

(١) الأحكام جمع حكم ، وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو
التخيير وزاد ابن الحاجب أو الوضع لاعتباره خطاب الوضع من الحكم . ومن لم يعتبره
قال هو راجع الى الافتضاء والتخيير .

والافتضاء الطلب فيندرج تحته الوجوب والندب والكراهة والتحريم . والتخيير
الإباحة . (جمع الجوامع . ابن الحاجب)

(٢) في ح لا على فرق بين .

(٣) في ح وأما الندب .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني أو
ابن الباقلاني شيخ السنة ولسان الأمة صاحب التصانيف . وله في أصول الفقه التقريب
والإرشاد وهو أجل كتاب صنف في الأصول كما يقول ابن السبكي وقد اختصره في
التقريب والإرشاد الأوسط والصغير توفي سنة ٥٤٠ هـ .

(٥) هو الأستاذ أبو اسحق الاسفراييني إبراهيم بن محمد وستأني ترجمته .

وهذا ضعيف ، فإن ذلك مأخوذ من تصديق الرسل ، ونفس الفعل لا كلفة فيه (١) .

وتفصيل القول في التظايف بمصره اربع مسائل .

مسألة (١)

ذهب شيخنا أبو الحسن (٢) رحمه الله الى جواز (٣) تكليف ما لا يطاق مستدلاً بقوله تعالى : « ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به » (٤) ، ولا وجه

(١) والإحصاء ان الخلاف راجع الى تفسير التكليف فن قال بأنه الزام ما فيه كلفه أخرج المكروه والمدبوب وم الجمهور .
ومن قال بأنه الدعاء الى ما فيه كلفه ادخل المندوب والمكروه كالقاضي ان يكره والاستاذ الاسفراييني .

وأما قول الاستاذ الإباحة تكليف ، بعيد ، وهو أبعد مما قاله في المدبوب والمكروه ، لأن الإباحة لا كلفة فيها . بخلافها ، ولذلك خالفه هنا من وافقه فيها ، وهو قد قال إن مراده وجوب اعتقاد الإباحة ، وهذا فيه رد الكلام الى الواجب ، وهو من التكليف بلا ريب ، ثم الخلاف لفظي . (راجع المستصفي - والعصدي على ابن الحاجب - ورفع الحاجب على ابن الحاجب ٧٠/١ - أ) .

(٢) هو علي بن اسمعيل بن أبي بشر الشيخ أبو الحسن الأشعري شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين أخذ أولاً عن الجبائي ونبيه على الاعتزال وأقام عليه أربعين سنة حتى صار إماماً للمعتزلة ثم شرح الله صدره للحق فاعتزل الناس خمسة عشر يوماً ثم خرج اليهم وأعلن عما كان يعتقد ورمى اليهم بكتيب ألفها على مذاهب أهل السنة وصار إماماً لهم . ولد سنة ٢٦٠ هـ والاقرب ان وفاته سنة ٣٢٤ هـ .

(٣) تجوز في .

(٤) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

للاهتمام لو لم يتصور [ذلك^(١) بالبال] .

واستدل : بأن أبا جهل كلف نصديق رسول^(٢) الله ﷺ بعد أن أتى^(٣) على لسان الرسول أنه لا يصدق [في أصل تكليفه^(٤)] فحاصله تكليفه أن يصدق في أنه لا يصدق .

وهذا المذهب لائق بذهب شيخنا أبي الحسن ، لازم له من وجهين .

أمرهما :

أن القدرة الحادثة عنده لا تأثير لها في المقدور ، وهو واقع باختراع الله تعالى وقد كافئنا / فعل [الغير^(٥)] .

٩ - ب

والآخر :

أن القاعدة عنده غير قادر على القيام وهو مأمور بالقيام ، وقدرة القيام تقارن القيام ، ولا ينجي من^(٦) هذا [قول بعض^(٧)] أصحابنا : إن القعود مقدور فهو^(٨) مأمور بتوكله ، فإن الأمر متوجه^(٩) بالقيام

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح الرسول .

(٣) في « ألبا » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٥) الذي في الأصل و ح وأ فعل الخير ، والمثبت من المستصفي وهو الصواب

(راجع المستصفي ٥٤/١ - ٥٥ والإحكام ١٢٤/١)

(٦) في ح عن .

(٧) ساقط من أ .

(٨) في ح وهو .

(٩) في « فإن الأمر متعلق بوجه القيام » .

وهو غير مقدور ، والقاعد إذا أمر بالطيران فقد أمر بما لا يطبق قطعاً ، وإن قدر على ترك القعود .

والمختار عندنا استحالة^(١) تكليف ما لا يطاق .

نعم ترد صيغة الأمر للتعجيز ، كقوله تعالى « كونوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ »^(٢) ، والانباء عن القدرة كقوله تعالى « كُنْ فَيَكُونُ »^(٣) .

ولم^(٤) ترد للخطاب والطلب ، وهذا كقوله تعالى « حتى يَأْتِيَ الْجَمَلُ فِي مَمِّ الْحَيَّاطِ »^(٥) ، معناه : الابعاد ، لا ما يفهم من صيغة^(٦) التعليق ، فإنه يستحيل ان يطلب من المكلف ما لا يطبق .

والدليل على استحالته : ان الأمر طلب يتعلق بمطلوب ، كالعلم يتعلق بمعلوم ، والجمع بين القيام والقعود غير معقول ، فلا يكون مطلوباً ، ويستحيل^(٧) طلبه إذ لا يعقل في نفسه^(٨) .

(١) في حـ التكليف بما .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٨٢ من سورة يس .

(٤) في الاصل ولم يرد .

(٥) الآية ٤٠ من سورة الاعراف .

(٦) في حـ من صفة .

(٧) في « فيستحيل » .

(٨) مراد الغزالي هنا استحالة التكليف بالمستحيل لذاته ، كالجمع بين الضدين والنقيضين ، لأنه لا يتصور واقعاً فلا يتصور طلبه . ولا يمنع المستحيل لغيره . وبهذا يكون الأمدي موافقاً له .

والجيزون للتكليف أجابوا : بأنه لو لم يتصور لامتنع الحكم بامتناع تصور . وطلبه (السعد على العنصر على ابن الحاجب ٩/٢ - الإحكام ١٢٥/١)

والخلاصة أن المستحيل هنا ثلاثة أنواع .

١ - مستحيل لذاته ، كالجمع بين الضدين والنقيضين ، كالسواد والبياض ، والحي والميت .

- ٢ - مستحيل لغيره عادة لا عقلاً كالشي من الزمن ، والطيران من الانسان .
- ٣ - مستحيل لغيره عقلاً لا عادة ، كالإيمان ممن علم الله أنه لن يؤمن .
- (جمع الجوامع حاشية البنائي ٢٠٦/١ - رفع الحاجب ٧٣/١ - ب - الإيهاج ١٠٧/١ - الإحكام ١٢٤/١)
- والإجماع على جواز التكليف بما علم الله أنه لن يقع ، ووقوعه (العصد على ابن الحاجب ٩/٢ - رفع الحاجب ٧٤:١ - أ - جمع الجوامع ٢٠٦/١)
- فالخلاف إذن محصور في القسمين الأولين : المستحيل لذاته ، والمستحيل لغيره عادة ، وفيه مذاهب .
- ١ - ذهب الأشعري ونبهه الرازي وابن السبكي والجمهور الى جواز التكليف بالحال مطلقاً .
- ٢ - ذهب المعتزلة وشذوذ من أصحاب الشافعي كالشيخ أبي حامد ، والغزالي ، وابن دقيق العيد - الى عدم الجواز .
- ٣ - ذهب معتزلة بغداد ، والآمدي - الى منيع المستحيل لذاته ، وجوزوا المستحيل لغيره .
- قال الآمدي في الإحكام : واليه ميل الغزالي رحمه الله تعالى .
- وأظنه فهم هذا من صدر كلام الغزالي الذي ذكرته في صدر التعليق ولذلك قلت وهذا يكون الآمدي موافقاً له .
- والذي يفهم من كلام ابن السبكي في جمع الجوامع أن الغزالي يمنع المستحيل لغيره عادة أيضاً ، وهو الذي يفهمه كلام المحلي في شرحه ، وبهذا قال البنائي في الحاشية ، وماخذ الغزالي عدم الفائدة من التكليف بذلك لعدم تصور الفعل بالحال .
- وأجيب : بأن فائدته اختبار المكلفين هل يأخذون في المقدمات فيثابون أم لا فيعاقبون .
- وهذا الذي نسبته ابن السبكي للغزالي يخالف كلام الغزالي هنا . من أنه يميز تكليف بالحال لغيره كما ذكره الآمدي أيضاً . وكلام الرجل أولى ما يخرج به عليه .
- ٤ - قال إمام الحرمين إن أريد بالتكليف بالمال طلب الفعل فهو محال من العالم باستحالة وقوعه ، وإن أريد به وروحه الصيغة وليس المراد بها طلباً مثل « كونوا فردة نخاسين » فغير ممتنع .

١٠- أ واختيارنا : أن للقدرة الحادثة تعلقاً^(١) بالمقدور - والاستطاعة - /
وإن قارنت الفعل^(٢) ، فلم يكلف في الشرع إلا ما يتمكن منه قطعاً ،

إذن فذهب الغزالي كذهب إمام الحرمين إلا أنها اختلفا مأخذاً .

هذا ما ذكره الأصوليون عن إمام الحرمين ، والذي في كتاب الارشاد له . خلاف
هذا ، فقد قل : فإن قيل قد شاع من مذهب شيخكم تجويز تكليف ما لا يطاق ، وأوصحوا
ما ترصونه منه ، وأبدوه بالدليل ، بعد تصوير المسألة .

قلنا : تكليف ما لا يطاق تكثر صورته ، فمن صورته تكليف جمع الضدين ، وإيقاع
ما يخرج عن قبيل المقدورات ، والصحيح عندما أن ذلك جائز عقلاً ، غير مستحيل ،
والدليل على جواز تكليف الحج ... » اهـ وذكر الأدلة ، ونافس الخصوم في ذلك (الارشاد
ص ٢٢٦) والله أعلم .

قال ابن السبكي : وهناك أيضاً فرق بين مذهب المعتزلة وبين مذهب أصحابنا في
المأخذ ، وإن اتفقوا في الحكم ، فالمعتزلة يرون أن الأمر يريد وقرع المأمور به ، والجمع
بين علمه تعالى بأنه لا يقع ، وإرادته وقوعه تناقض ، والإمام يرى من المأخذ الذي
ذكرناه سابقاً وكذلك الغزالي « اهـ (رفع الحاجب ١/٧٣ - ب) ومراده المأخذ الذي
ذكرته قبل قليل في مذهب الإمام .

(١) يعني الغزالي أن للقدرة الحادثة تأثير في المقدور - كما هو مشهور عنه - وهذا
خلاف رأي الأشعري والجمهور من أن القدرة الحادثة لا تأثير لها بالمقدور أبداً ، وأن
الفعل من خلق الله سبحانه وتعالى . (اقرأ تعليق [٢]) .

والتأثير مروي عن إمام الحرمين ، ولكنه صرح في الارشاد ص ٢٠٧ - ٢٠٨ -
٢١٠ وقواعد العقائد ص ٩٠٧ بخلافه .

ونقل عن الفاضل أن قدرة العبد أثرت في فعله ، لوصفه بالطاعة والمعصية .

(٢) بهذا خالف الغزالي المعتزلة ، فهو يقول بتأثير القدرة مع مقارنتها للفعل
والمعتزلة يقولون بأنها سابقة عليه (العقائد النسفية - الارشاد) .

والغزالي يقول بأن هذه القدرة مؤثرة بجعل الله لا بذاتها ، وهم يقولون بأنها
مؤثرة بذاتها .

وذلك بين في مصادر الشرع [وموارده^(١)] ، وآثاره ووعيده . إذ لا معنى لتخصيص فعل فاعل عن آخر بعقاب أو ثواب مع تساوي الكل في العجز عنه^(٢) [وهذا شيء مستحيل^(٣)] . وحكم الاستطاعة يذكر في الكلام .

وأما أبو جهل^(٤) فقد كلف أن يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وكان قادراً عليه ، ثم علم الرب سبحانه^(٥) أنه سيمتنع عناداً مع القدرة فأخبر الرسول به كما علمه .

فإن قيل : الكفار الذين لم يؤمنوا كافروا بالإيمان ، وقد علم أنهم لا يؤمنون ، وخلاف المعلوم لا يتصور وقوعه ، فكان^(٦) تكليف ما لا يطاق .

قلنا : ينعكس على الملزم^(٧) هذا في خلاف المعلوم في حق الله تعالى ، فإنه مقدور بالاتفاق وإن لم يقع .

والتحقيق أن ما كان مقدوراً في ذاته جائز الوقوع لا تتغير حقيقته

(١) ساقطة من ح .

(٢) يعني الغزالي أنه إذا كانت القدرة الحادثة عند العبد لا تأثير لها أبداً ، يكون العباد جميعاً متساوين في المحض في كل الأفعال ، فلا معنى حينئذ لوصف فعل بأنه طاعة ، وآخر بأنه معصية ، إذ لا يوصف بذلك إلا ما كان مقدوراً للعبد ، بقدرة أثرت فيه . ورد ذلك بأنه لا وجه للوصف إلا أنه مأمور بهذا منهي عن هذا بكسبه .

(٣) في ح بدل هذه الجملة قوله : وهذا عبث وتخيل .

(٤) هذا من الغزالي بناء على تجويز تكليف المستحيل لغيره لتعلق علم الله بأنه لا يقع ، فهو في ذاته ممكن ، إلا أنه استحالة لتعلق علم الله بعدم وقوعه .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) في ح فهو .

(٧) من « والأصل الملزم .

بالعلم ، فقد أقدر الله سبحانه الكفار على الإيمان ، ثم علم^(١) أنهم
يتنعمون مع القدرة ، فكان كما علم ، فلم يتقلب المقدور معجزوا عنه
بسبب علمه .

مسألة (٢/)

١٠-ب

لا يكلف السكران ، لأن شرط الخطأ فهمه ، وهو مضمن به ،
والسكران لا يفهم ، فإن قيل له أفهم ، كان^(٢) تكليف ما لا يطاق .
وذهب^(٣) الفقهاء الى أنه مخاطب^(٤) ، ثم كذا بقوله تعالى ولا تقولوا

(١) ثم علم . هذه اللفظة ماقطة من ح و أ .

(٢) في ح لكان .

(٣) في « وصفو » .

(٤) قال الأسنوي واعلم أن الشافعي رحمه الله تعالى قد نص في الأم على أن
السكران مخاطب مكلف كذا نقل عنه الزواري في البحر في كتاب الصلاة ، وحيفئذ فيكون
تكليف الغافل عنده جائزاً لأنه فرد من أفراد المسألة كما نص عليه الامدي وابن الحاجب
الظر نهاية السؤل ١٠/١٧١ .

وهذا خبط من الأسنوي بين المسألتين فإن الإمام الشافعي لا يرى تكليف الغافل
أبداً ، وما قاله في السكران قال ابن السبكي في الإيحاء ١٠٠/١ إما أن يكون ما قاله
الشافعي قولاً ثالثاً منفصلاً بين السكران وغيره للتغليط عليه ، أو يحمل كلامه على
السكران الذي لا يسل عن رتبة التمييز دون الطافح المغشي عليه . ولا ينبغي أن يظن
ظان من ذلك أن الشافعي يجوز تكليف الغافل مطلقاً فقد روي رضي الله عنه يحمل عن ذلك ،
وأظهر الرأيين عندنا ان الشافعي فصل بين السكران وغيره اهـ .

وقال ابن السبكي في رفع الحاجب عن ابن الحاجب ورقة ٨٠ - أ .

« والحق الذي نرتضيه مذهباً ونرى ارتداد الخلاف اليه أن الذي لا يفهم إن كان
لا قابلية له كالبهايم فامتناع تكليفه يجمع عليه ، سواء خطاب التكليف وخطاب الوضع .
نعم قد يكلف صاحبها في أبواب خطاب الوضع بما تفعله مع ما يفعله الفقه .

الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ مُسْكِرُونَ^(١) ، وظاهر الآي^(٢) لا يصادم المعقولات .
ثم هو خطاب مع المنتشي الذي لم يزل عقله ، بدليل أنه نزل في
شارب خمر ، أم قوما ، فقرأ الفاتحة ، فتخبطت^(٣) عليه سورة « قل »
يا أيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وكان معه من العقل ما يفهم به .
وقوله سبحانه وتعالى « حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ »^(٤) ، معناه : لتكونوا^(٥)
على تثبت تام .

وربما يشكون بوجوب القضاء في الصلوات ، ونفوذ الطلاق
وجملة الأحكام .

قلنا : جريان الأحكام عليه تغليظ^(٦) ، لأن السكر منشوف النفوس ،

وأما إن كانت له قابلية ، فإما أن يكون معذورا في امتناع فهمه كالطفل والنائم
ومن أكره حتى شرب ما أسكره فلا يكلف إلا بالوضع .
وإما أن يكون غير معذور كالعاصي بسكره فيكلف تغليظا عليه ، وقد نص
الشافعي على هذا .

وقول الغزالي : السكران أسوأ حالا من النائم الذي يمكن تربيته ، وكذلك قول
الفاضي في التقريب : السكران الطافح لا يكلف كسائر من لا يفهم مما لا نوافقها عليه ،
بل هو مكلف ولا حاجة إلى الجواب بأنه من خطاب الوضع فإنه يلزم عليه أن لا يأثم
وإن وثقه ، إذ هو الذي ورط نفسه بسببه إلى زوال عقله بالسكر ، وأيضا فخطاب
الوضع عندنا راجع إلى الاقتضاء . اهـ .

(١) الآية من سورة النساء رقم ٤٣

(٢) في ح الآيات .

(٣) في « وتخبط » .

(٤) في « حتى تعلموا » فقط .

(٥) في « لتكونوا » .

(٦) قال في المستصفى ٤/١ : بل السكران أسوأ حالا من النائم الذي يمكن

تربيته ، ومن الجنون الذي يفهم الكثير من الكلام . وأما نفوذ طلاقه ولزوم الغرم فذلك
من قبيل ربط الأحكام بالأسباب ، وذلك مما لا ينكر .

وقد تعدى بالتسبب إليه ، فلا^(١) بتوجه إليه^(٢) الخطاب في حالة السكر
[أصلاً^(٣)] .

والأحكام جارية ، والصلاة تقضى بأمر جديد^(٤) ، ولو أمر به
المجنون^(٥) بعد الإفاقة ، أو^(٦) الحائض بعد الطهر بفعل^(٧) الصوم لم
يعد ، وسببه / تعديه بالتسبب إليه مع كونه مجنونا ، حتى^(٨) لو رد
نفسه من شاق^(٩) ، فاختلعت قدماء ، لا يجب القضاء ، لأن النفس
لا تتشرف إليه .

والخلاف آيل الى عبارة^(١٠) إن سلموا لنا استحالة تكليف ما لا
يطاق^(١١) . لأننا نسلم الأحكام وجريانها ، وذلك لا يدل على التكليف ،
والسكران لا يفهم ، ولا^(١٢) يقال له افهم ، وهو شرط كل خطاب .
وكذا النامي الذاهل حكمه حكم السكران في التكليف .

(١) في ح ولا .

(٢) في « عليه الخطاب .

(٣) زيادة من ح وهي ساقطة من الأصل و أ .

(٤) في ح مجدد .

(٥) مراده بالمجنون هو الذي زال عقله بالسكر فكان كالمجنون . أو الذي جن في
سكر تعدى به . وإلا فالمجنون لا يكلف اتفاقا .

(٦) في أ والافاقة .

(٧) في ح بدل الصوم .

(٨) حتى لو ردى هذه غاية لقوله قبل قليل لأن السكر منشوف النفوس .

(٩) في ح من جبل .

(١٠) أي الى خلاف لفظي .

(١١) قلت : هذا الكلام يقال للذين بنوا تكليف السكران على جواز تكليف ما لا

يطاق وم فسله . والجمهور يرون جواز تكليف ما لا يطاق ولا يرون جواز تكليف
السكران والفاصل ، لأن ثم فائدة ، ولا فائدة هنا . إذن فليس الخلاف معهم واجعا الى
جواز تكليف ما لا يطاق .

(١٢) في ح فلا .

مسألة (٣)

الكفار مخاطبون بفروع الشريعة عند الشافعي ، خلافاً لأبي حنيفة .
والدليل^(١) على جواز تكليفهم الفروع ، أن العقل لا يجيله ، إذ التوصل
إليه بتقديم الإيمان يمكن ، كما خوطب المحدث بالصلاة ، بشرط تقديم
الطهارة ، وكما سلموا لنا في المعطل^(٢) [أنه^(٣)] مخاطب بتصديق الرسول
عليه السلام [شرط تقديم^(٤)] المعرفة بالرسول .
وهذا دليل الجواز .

وأما وقوعه فهو مقطوع به عندنا . وتردد القاضي في أنه مقطوع
أو مظنون .

ونحن نعلم قطعاً ، أن الرسول عليه السلام كان مبعوثاً إلى طبقات / ١١-ب
الخلائق ، وقد كفوا قبول شريعته نفساً بعد نفس تأصيلاً^(٥) وتفصيلاً ،
وإن كان الوصول إليه يترب على الإيمان ، [كإصالة في^(٦)] حق
المحدث والمعطل .

ومر المسألة ، أن الكافر لا يخاطب بنفس الصلاة مع الكفر ،
ولكنه مأمور بها على [وجه^(٧)] التوصل ، وكذا نقول في [حق^(٨)] المحدث .

(١) في حـ فالدليل .

(٢) مراده بالمعطل المحدث كما في المستصفى ج ١ ص ٥٩ .

(٣) ليس في حـ والذي فيها « في أن المعطل مخاطب » .

(٤) في حـ بتقديم وسقط بشرط .

(٥) في أ تأصيلاً .

(٦) في حـ كما في حق .

(٧) ليس في أ كلمة وجه .

(٨) ليس في حـ .

وحكي عن أبي هاشم^(١) ان المحدث لا يخاطب بالصلاة ، ونسب الى خرق الإجماع .

فإن عني به ما ذكرناه فهو حق .

وإن عني به [أنه^(٢)] لا يعاقب على ترك الصلاة فهو باطل .

مسألة (٤)

المضطر الى الشيء المكروه عليه يجوز أن يكون مخاطباً به ، خلافاً للمعتزلة . لأن إشارته باق ، وهو متمكن من الإقدام ، وشرط التكليف التمكّن من الامتنال .

وآية بقاء خيرة ، تخبره بين الإقدام والإحجام .

وهم يقولون : جبلة تحت^(٣) على فعله لتخليص الروح ، فهو سبب إقدامه لا قصد الامتنال ، فلا يستحق الثواب عليه ، ويقبح أن يؤمر بما لا يستحق الثواب عليه .

أ- / وعلى^(٤) هذا ، قالوا : يقبح من الرب^(٥) جل وعز أن يبدي آية تخضع لها الأعناق ، ويؤمن لأجلها جملة العباد ، لأن ذلك لا اختيار فيه ، فلا يتعلق به أمر .

وهذه الأصول عندنا باطلة .

وحد ما يجوز به التكليف عندنا ما لا يستحيل في العقل وقوعه ، مع تمكّن المكلف منه .

(١) سنائي ترجمته .

(٢) زيادة من = وليست في الأصل ولا في أ .

(٣) في = تستحش .

(٤) في = وعن .

(٥) في = من الله .

والزهم القاضي رضي الله عنه إثم المكره على القتل ، ونسبهم في هذه
المسألة الى خرق الإجماع .

وهذا غير لازم ، فإنهم يقولون لا يبعد كونه مأموراً بالانزجار ،
ومراعاة قضية الجيلة ، بل أولى باستحقاق الثواب ، كالوضوء في السبرات^(١)
وتحمل المشقات في العبادات . (والله أعلم^(٢)) .

(١) في حاشية قوله «فاللذة السبرات جمع سبره وهي الغداة الباردة» وكذا في المختار .

(٢) زيادة من «ليست في الأصل» .

بَابُ^(١) الكلام في حق انوار العلوم^(٢)

والكلام فيه مجصمه بابان ، ويشتمل^(٣) كل باب على خمسة فصول .

الفصل الأول

من

الباب الأول

في إثبات اصل العلم على منكوبه من السوفسطائية^(٤) ، وقد نفوا العلم والحقائق في الذوات .

(١) ليس في هـ .

(٢) في هـ القول في .

(٣) في أ ويشتمل (٤) السوفسطائية : ثلاثة فرق العنادية الذين ينكرون حقائق الأشياء ويؤمنون أنها أوهام ، والعندية ينكرون حقائق الأشياء في نفسها وتقرررها على ما تشاهد عليه . وزعموا أنها قالية للعند والاعتقاد .

واللادرية الذين ينكرون العلم بثبوت شيء ولا ثبوته وزعموا انهم لادرية لهم بحقيقة من الحقائق وم كفار (عبد السلام على الجمهرة ص ١٨١ والعقائد السقية) .

وأثبت / مثبتون للذوات حقائق ، وقالوا لا تعلم بالقوى البشرية .
وقال بعض أصحابنا : هؤلاء لا يناظرون ، فإنهم أنكروا المحسوسات ،
فإن^(١) كلفناهم فأقرب مسلك أن نقول : أئعلمون تمييزكم في اعتقادكم
عن مخالفكم ؟

فإن علموه ، بطل اعتقادهم .

وإن جهلوه ، لم يسمع قولهم .

(١) في ح وان .

الفصل الثاني

في

مفيدة العلم وعمره

ولأصحابنا فيه ست عبارات .

أولها :

قول شيخنا أبي الحسن : العلم [ما يوجب بمن قام به كونه عالماً^(١)]
وهذا فاسد ، فإنه لا يفيد بياناً ، ولا يجدي وضوحاً . إذ العالم مشتق
من العلم ، فمن جهل العلم جهله ، فهو^(٢) حوالة على مجهول ، كقول
من فقد خائفاً في بيت لمن يسأله عن البيت فيقول : البيت الذي تركت
فيه خائفاً .

وثانيها :

قول أبي^(٣) القاسم الاسكافي : العلم ما يعلم به .

(١) الذي في ح هو « ما يكون الذات به عالماً » .

(٢) من ح وفي الاصل « وهي » .

(٣) هو عبد الجبار بن علي بن محمد بن حسان ، الاستاذ أبو القاسم الاسكافي أستاذ
إمام الحرمين ، من أصحاب الأشعري ، ورؤوس الفقهاء والمتكلمين ، عاش عالماً عاملاً .
توفي يوم الاثنين الثامن والعشرين من صفر سنة ائلتين وخمسين وأربعمائة (طبقات الشافعية
٩٩/٥ - تبين كذب المفترى ٢٦٥) .

ووجه تزييفه كالأول ، إذ الحد يرد للبيان ، ولا بيان .

ونائها :

قول ابن فورك^(١) : العلم صفة يتأني للموصوف^(٢) بها إلتقان الفعل واحكامه .

وهو باطل بالعلم باقه / ، وبجملة المستعيلات ، فإنه علم ولا يتأني ١٣-أ به الإلتقان ، ثم الإلتقان بالقدرة لا بالعلم .

ولا^(٣) معنى للإلتقان ، فإنه عبارة عن الانتظام ، وليس [الانتظام^(٤)] صفة لذات المنتظم ، ولكن إن وقع حسب المراد فهو المنتظم بالنسبة اليه . وقد يقبح^(٥) بالنسبة الى غيره .

ورابعها :

قول بعضهم : تبين المعلوم على ما هو به ، أو درك المعلوم .
ولفظ التبيين مشعر باستفتاح علم بعد سبق استبهاام ، ويخرج^(٦) عنه علم الباري سبحانه ، وكذا لفظ الدرك .

(١) ابن فورك محمد بن الحسن امام جليل لا يجارى فقها ، وأصولا ، وكلاما ، ووعظا ونحوامع مهابة ، وجلالة ، وورع بالغ توفي سنة ٤٠٦ هـ ونقل الى نيسابور ، ودفن بالحبرة ، وقبره ظاهر . (طبقات الشافعية ١٢٧/٤ - انباء الرواة ١١٠/٣ - شذرات الذهب ١٨١/٣ - العبر ٩٥/٣ - تبين كذب المفتري ٢٣٢) .

(٢) في ح المتصف بها .

(٣) في ح فلا معنى .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) هذه الكلمة في كل الأصول غير واضحة وهي بتثبيح ولعلها معرفة عما اثبت وهو يقبح .

(٦) في ح فيخرج .

وهو أيضاً متردد^(١) بين درك الحاسة والعقل ، واللفظ المتردد لا يُجَدُّ به .

وخامسها^(٢) :

قولهم : الإحاطة بالمعلوم .

والرب تعالى معلوم ولا يحاط [به^(٣)] ، إذ الإحاطة تشعر بالانطواء والاحتواء .

وسادسها^(٤) :

قول القاضي^(٥) رضي الله عنه : معرفة المعلوم على ما هو به .

قال القاضي : تحديد^(٦) العلم لا يتأتى إلا بذكر عبارة [تريد في الوضوح عليه تنبي^(٧)] عنه .

فغاية الإمكان تريد / العبارة^(٨) على السائل حتى يفهم .

١٣-ب

قال : لو سألني سائل عن العلم فأقول : هو المعرفة ، ولو سأل عن المعرفة فأقول : هو العلم

وهذا غير سديد ، لأنها عبارتان عن معبر واحد .

ولو سئل عن المعرفة والعلم فماذا يقول ؟

(١) في - تردد .

(٢) في - وخامستها .

(٣) ليس في أ .

(٤) في - وسادستها .

(٥) هو أبو بكر الباقلاني وقد سبقت ترجمته . وهو المراد بالقاضي إذا أطلق .

(٦) ساقطة من أ . وفي - وتحديد .

(٧) هذه الجملة ساقطة من - .

(٨) في - العبارات .

ثم المعرفة خلاف العلم في اللغة ، فإنها لا تتعدى إلا الى مفعول واحد [والعلم يتعدى الى مفعولين^(١)]

واما المعتزلة^(٢) : فقالوا اعتقاد الشيء على ما هو به .
فأبطل عليهم بالعلم بنفي الشريك ، وليس ذلك شيئاً ، فإن الشيء^(٣)
عندهم هو المعلوم الذي يجوز وجوده ، ويبطل بالتحمن^(٤) .
وقد زادوا عليه مع طمانينة النفس اليه .

ونحن نعم سكون نفس المقلد الى اعتقاده ، فإنه يقطع إرباً ولا يكبيح^(٥) عنه .

فإن^(٦) زادوا مع كونه مستنداً الى ضرورة أو نظر^(٧) ، قيل لهم :
لو خلق الرب سبحانه جنس اعتقاد المقلد على سبيل الاختراع^(٨) لم ينقلب
علماً ، وهو مستند الى الضرورة .

(١) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٢) المعتزلة مشرون فرقة ، شذوا عن أهل السنة بأراء منها نفي الصلابة ، وإن العبد يخلق وعده ، ورأسهم وأصل بن عطاء الغزال ، خالف الحسن البصري في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين ، وانضم اليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته ، فطردهما الحسن البصري عن مجلسه ، فاعتزلاه الى سارية من سواري مسجد البصرة فقبل لها ولاتباعها المعتزلة .
(الفرق بين الفرق ص ٢١ - الملل والنحل ١/٣٠٤)

(٣) الشيء لا يشمل المعلوم إن كان ممثلاً اتفاقاً ، وهكذا إن كان ممكناً عند الأشاعرة ، ويشمله عند المعتزلة (نهاية السؤل ٢/٣) .

(٤) أي الطن .

(٥) كاع عن الشيء من باب باع إذا هابه وجبن عنه .

(٦) في ح وإن .

(٧) في أ ونظر .

(٨) في أ زيادة [هو] وليست في الأصل و ح .

١٤-أ والتجناد : أن العلم / لا حد له ، إذ العلم صريح في وصفه ، مفصص عن معناه ، ولا عبارة أبين منه ، وعجزنا عن التحديد لا يدل^(١) على جهلنا بنفس العلم ، كما إذا سئلنا عن حد رائحة المسك عجزنا عنه ، لكون العبارة عنها صريحة^(٢) ، ولا يدل ذلك على جهلنا ، ولكن سنين^(٣) العلم بالتفاسيم فنقول : لا خفاء بتمييزه عن الظن ، والشك ، والجهل . وإنما مظنة الاشتباه الاعتقاد المشتبه^(٤) مع العلم .

ورجى الفرق ، أن المقلد لو طلب متنفذاً عز في مسلك النظر لوجده ، والعالم لا يتمكن منه ، إذ لا وضوح بعد الوضوح .

والمعتقد المقلد إن أصغى إلى الشبهة [تزلزل اعتقاده دون العالم^(٥)] ولو عرض على المعتقد ما يعلم ضرورة لأدرك^(٦) الفرق بينه وبين ما يعتبره تقليداً ، مع أن العلوم بعد حصولها ضرورة بأمورها [لا تختلف^(٧)] والمعتقد إذا نظر فعلم ذاق من نفسه أمراً على خلاف ما وجده قبله ١٤-ب والاعتقاد افتعال من العقد / وهو مشعر بتكليف^(٨) ربط العقد به .

والعلم : انشراح صدر من غير ربط تكليف .
والقول الوجيز : أن المعتقد سابق إلى أحد^(٩) معتقدي الشاك وواقف^(١٠)

(١) من - وفي الأصل لا يد .

(٢) من - وفي الأصل و أ صحيحة .

(٣) في - نيين .

(٤) في - المستد .

(٥) من - والذي في الأصل و أ « تزلزلت أقدامه بحسب اعتقاده دون العلم » .

(٦) في - أدرك .

(٧) ليست لي - .

(٨) في - زيادة « لي » أي بتكليف في ربط .

(٩) في - إحدى .

(١٠) في - فواقف .

عليه ، إذ الشاك يقول : أزيد^(١) في الدار أم لا ؟ فيقف المعتقد على أنه في الدار ، ولا يقدر خلافه ، ولو قدره لتمكن من ذلك .
ولذلك نقول^(٢) [في^(٣)] اعتقاد المعتقد أن زيداً في الدار وهو في الدار ، كاعتقاد من يعتقد أنه في الدار وليس فيها .
والعلم لا يجاسه الجهل ، فقد بان^(٤) الفرق .

(١) في ح زيد .

(٢) في ح نقول .

(٣) ليست في ح .

(٤) في ح فقد لاح .

الفصل الثالث

في

نقسام العلوم

العلم ينقسم الى قديم والى حادث .

فالقديم : علم الباري سبحانه الذي لا أول له ، وهو محيط بجمة المعلومات ، فلا^(١) يتعدد بتعددتها ، ولا يوصف بكونه كيباً ولا^(٢) ضرورياً .

واما^(٣) الحادث فينقسم الى الهجبي والنظوي .

١٥- أ فالهجبي^(٤) : ما يضطر الى علمه بأول العقل ، كالعالم بوجود / الذات ، والآلام ، والمذات .

والتظوي : ما يفضي اليه النظر الصحيح ، مع انتفاء الآفات على وجه التضمن^(٥) ، لا على وجه التولد^(٦) ، خلافاً للمعتزلة .

(١) في - ولا .

(٢) « أو ضرورياً .

(٣) « فأما .

(٤) في - والهجبي .

(٥) أي تضمن المقدمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا بد منه (المستقصى ١/٣٤) .

(٦) التولد هو أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر كما في حركة الاصبع مع حركة

والنظر مكتسب بالاتفاق .

والعلم المترتب عليه ضروري بعد حصوله عندنا ، خلافاً للجواهر الأصحاب .
ودليله أنه لو كان مقدوراً^(١) ، لقدر على دفعه بعد إتمام النظر واقتفاء
الآفات ، ودفعه غير ممكن ، كدفع الرعدة التي لا اختيار له فيها^(٢) ،
وهو بها أشبه منه بالحركة المرادة المجتلبة بالإيثار .

الحاتم وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا مبني على
مذهبهم الفاسد وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية .

(الباجوري على السلم ص ٣٧ والمستصفي ص ٣٤)

(١) في حـ مقدورة .

(٢) « « عليها .

الفصل الرابع

في

ماهية العقل

ذكرناه في هذا الباب لأنه من جملة العلوم ، وليس كلها ، إذ الحالي
عن جمل العلوم عاقل .

وليس من النظري ، إذ شرط كل نظر تقدم العقل عليه .
وليس كل العلوم ^(١) الضرورية ، إذ الأصم ، والاخرس ^(٢) ، والأعمى ،
عاقل وقد اختل بعض حواسه .

وليس آحاد العلوم ، أي علم شئت ، إذ للبهيمة علم في المميز بين التبن
والشعير ، وليست عاقلة .

١. ب فالوجه ان يقال : هو علم يجاوز الجائزات واستحالة / المستحيلات
احترازاً عن ^(٣) البهائم [ثم ^(٤)] ، هكذا قاله القاضي .
وهو مزيف ، فإن الداهل عن الجواز والاستحالة عاقل .

(١) ليس في أ .

(٢) في - الآخرس والأصم .

(٣) « أ على .

(٤) لعلها زيادة من الناسخ وإلا فلا معنى لها .

والوجه^(١) ان يقال : هو صفة ينهياً للمتنصف بها درك العلوم والنظر في المعقولات .

وقال الحارث المحاسبي^(٢) رضي الله عنه : هو غريزة يتوصل^(٣) بها [الى^(٤)] درك العلوم .

وقالت الفلاسفة^(٥) : هو تهيز الدماغ لفيض النفس عليه .

(١) في حـ فالوجه .

(٢) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي البصري روى الحديث وروى عنه كان تاسكاً عابداً وصوفياً زاهداً . وكان له أثر كبير على الإمام الغزالي رضي الله عنه توفي سنة ٢٤٣ .

(٣) الحلية لأبي نعيم ج ١٠ ص ٧٣ تاريخ بغداد ٢١١/٨ ميزان الاعتدال ١/١٩٩)

(٤) في حـ يتأني .

(٥) ليس في حـ .

(٥) الفلسفة في اليونانية حب الحكمة ، والفيلسوف محب الحكمة ، والفلاسفة هم القائلون بقدوم العالم وحشر الأرواح دون الاجساد (الملل والنحل للشهرستاني ٢/١٥٥) .

الفصل الخامس

في

مراتب العلوم

وهي عشرة

أولها^(١) :

العلم بوجود^(٢) الذات والآلام والذات .

الثاني^(٣) :

العلم باستحالة اجتماع المتضادات ، وهو ثاني العلم بأصل الذوات .

الثالث :

العلم بالمحسوسات ، ووجه استخاره ما يتطرق إليه من التخيلات والآفات .

الرابع :

العلم الحاصل من أخبار التواتر ، إذ لا بد فيه من مزيد نظر ،
لاستبانة الصدق ، وعدم التواطىء [على الكذب^(٤)] .

(١) في - أولاها .

(٢) « « بالوجود .

(٣) « « الثانية وهكذا الى العاشرة .

(٤) ليس في - .

القاسى :

فهم فجوى^(١) الخطاب ، ودرك قرائن الأحوال من الحجل ، والغضب ،
والوجل وهو / أخفى من التواتر .

١٦- أ

السادس :

العلم بالحيرت والهناعات ، وسبب تأخره ، توقفه - لحفائه - على
تعلمه ومعاناته .

السابع :

العلم بالنظريات ، ووجه استغاره ، ما فيه من الحفاء ، ولذلك كان
مظنة ارتباك العقلاء .

الثامن :

العلم بانبعاث الرسل ، وهو أغص وأدق ، فإنه يزاحم^(٢) السمعيات .

التاسع :

العلم بالمعجزات ، ووجه خفائه^(٣) ، بعده عن محض العقل ، واستناده
الى العلم باطراد العادات .

العاشر :

العلم بالسمعيات ، وهو بضاهي التقليد^(٤) ، فذلك جعلناه أخيرا .

(١) لى أ لمجوى .

(٢) « ه يشاخم .

(٣) « « خفاء .

(٤) « « وهو مضاه للتقليد .

ولتعلم أن العلوم لا تفاوت فيها بعد حصولها ، وإن دق مدركها ،
ولكن لكل علم مستند من البدئية والضرورة^(١) ، فما قرب من الضرورة
كان أجلى ، وما بعد عنها كان أغض ، واليه الإشارة بهذه المراتب ،
لا الى التفاوت في نفس العلم .

وبما ذكر في هذا أن الحواس على مرتبة واحدة .

وقيل : إن السمع والبصر أقوى .

ثم قيل إن السمع أقوى من البصر ، / وقيل عكسه وخلافه أيضا .
وقال الفلانسى^(٢) : العقلية أقوى من الحسيات ، لأنها بعرض لحوق
العاهات^(٣) .

(١) في ح الضرورة والبدئية .

(٢) الفلاسى : جماعة كثر . والذي يريد الغزالي هو أبو العباس أحمد بن عبد
الرحمن بن خالد الفلانسى توفى في الثلث الاول من القرن الرابع في حدود ٣٣٥ هـ ونقل
عنه إمام الحرمين أيضاً في الإرشاد في عدة مواطن (انظر التبيين لابن عساكر ص ٣٩٨
وطبقات الشافعية ج ٢ ص ٣٠٠) .

(٣) في ح الآفات .

الباب الثاني

في

مآخذ العلوم ومصادرها

وهي خمسة فصول :

الفصل الأول

في

نقل المذاهب فيه

قال قائلون من الحشوية^(١) : مأخذ العلوم الكتاب والسنة دون
نظر العقل .

(١) الحشوية: هي طائفة بالغت في إجراء الآيات والأحاديث التي توم التشبيه على
ظواهرها فوقموا في التجسيم حتى أثبت بعضهم أن الباري تعالى عن قولهم متحيز مختص
بجهة وقالوا إن كلام الله قديم وزعموا أنه حرف وصوت وإن المسموع من القراء عين
كلام الله (الارشاد ٣٩ - ١٢٨) .

وهذا لا خفاء بطلانه .

وقال آخرون : مدركه الحواس ، وزاد زائدون من السمنية^(٢) [أخبار^(٣)] التواتر ، ولا يظن هؤلاء أنهم أنكروا المعقولات ، ولكنهم سمروا معقولا ، وسمروا المحسوسات معلوما ، فإنه بتشكيل في خزانة التخيل ، وهذا تضايق في عبارة .

وقال علماء^(٤) الهند : مأخذ العلوم^(٥) التفكير والتأمل .

وقال القلاسي : مأخذ^(٦) العقل ، ولا يظن به إنكار الحواس ، ولكنه يقول : العقل مسطر عليه فبدركه الحس عند انبعاث^(٧) الأشعة ويعلم بالعقل عنده .

١٧- أ وقيل : الصبي يرى نفسه في المرآة ، وبدرك المدركات ولا يعلمها / لعدم العقل .

وقال آخرون : مأخذ للعلوم الإلهام ، ولعلمهم عنوا به أن العلوم كلها ضرورية مخترعة لله تعالى ابتداء كما ذكرناه .
والختار عندنا أن مأخذ العلوم الميز ، والميز قد لا يكون عقلا ، كثير البهائم ، فنعني به ميز العقلاء .

(٢) السمنية : من الفرق التي كانت قبل الاسلام والغالبة بالتناسخ . قالوا بقاء العالم ، وقالوا بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس . وأنكر أكثرهم المعاد والبحث بعد الموت (الفرق بين الفرق ٢٧٠) .

(٣) ليس في ح .

(٤) في ح حكماء .

(٥) « مأخذ العلم الفكر .

(٦) « أ مأخذ العقل .

(٧) « عند انبعاث .

ثم انه قد يفضي [به^(١)] إلى بعض العلوم بغير واسطة كالعلم بالذات وصفاتها ، وقد يفضي بوسائط .

والوسائط ثلاثة :

الحواس : وهي الوسيلة الى المحسوسات .

ونظر العقل : وهي الوسيلة الى العقليات .

واطراد العادات : وبه يعرف معاني الخطاب ، وقرائن الأحوال^(٢) .

ثم قد لا يفضي الميز الى العلم إلا بواسطتين ، كالمعجزة تتوقف على واسطة العقل والعرف .

فيستبان^(٣) بالعقل كونه فعل محتوج ، صانع ، متصرف^(٤) .

ويستبان بالعرف أنه دال^(٥) على الصدق .

إد لا يناسب انقلاب العصى ثعبانا صدق موسى في كونه رسولا^(٦) .

وأما^(٧) السمعيات / فإنها معلومات ، ولكنهن لا تظهر في العقل ١٧-ب ظهور العقليات .

ومستنده : قول حق ، وخبر صدق ، وقول^(٧) النبي عليه السلام

صدق ، وكلام الله سبحانه كذلك ، وقول أهل الإجماع بتصديق

الرسول^(٨) إياهم .

(١) من - وساقط من الأصل و أ .

(٢) في - الحالات .

(٣) « استبان .

(٤) « مصدق .

(٥) أي إلا بواسطة العقل والعرف ، أما بدونها فلا .

(٦) في - فأما .

(٧) « وخبر النبي .

(٨) « أ الرسول . ومراذه ان خبر أو قول أهل الإجماع صدق وحق لتصديق

الرسول إياهم بقوله لا تجتمع أمي على ضلالة .

الفصل الثاني

في

مراسم المنطقيين

حَوِّثُوا بِهِ جَمِيعَ مَاخِذِ الْعُلُومِ .
قَالُوا : الْعُلُومُ تَنْقَسِمُ ^(١) إِلَى الْضَّرُورِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ .
فَأَمَّا الْضَّرُورِيَّةُ : فَتَنْقَسِمُ إِلَى سَابِقَةٍ وَنَتِيجَةٍ .
وَمِثَالُهُ مِنَ الْهَنْدَسَةِ قَوْلُهُمْ :
خَطَانُ مِثَالَتَانِ زَيْدٌ عَلَيْهَا مِثْلُهَا . فَهَذِهِ مَقْدَمَةٌ .
وَقَوْلُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ : الْجُمْلَتَانِ مِثَالَتَانِ نَتِيجَةٌ .
وَمِثَالُهُ مِنَ الْكَلَامِ قَوْلُكَ :
السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ ضِدَانٌ . فَهَذِهِ مَقْدَمَةٌ .
وَقَوْلُكَ بَعْدَهُ ^(٢) وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ مَقْدُورٍ نَتِيجَةٌ .
ثُمَّ قَدْ تَقَعَّ الْمَقْدَمَةُ ضَرُورِيَّةٌ ، وَالنَّتِيجَةُ نَظَرِيَّةٌ ، كَالْتَفَرُّقَةِ الْبَدِيعِيَّةِ بَيْنَ
حَالِ السَّكُونِ وَالْحَرَكَةِ مَقْدَمَةٌ ، نَتِيجَتُهَا ^(٣) الْعِلْمُ بِجَوَازِ وَقُوعِهَا ^(٤) نَظَرًا .

(١) فِي هَذَا قَالُوا الْعِلْمُ يَنْقَسِمُ .

(٢) « بَعْدَ .

(٣) « تَلْتَمِصُ .

(٤) « وَقُوعُهُ .

وقد يكون على العكس : كقول مثبتي حدوث العالم بعد إثبات
الأعراض وحدوثها واستحالة خلو / الجواهر عنها بطريق النظر :
١٨ - أ
إن ما لا يسبق الحوادث حادث .
وهذه نتيجة ضرورية [من مقدمة ^(١)] نظرية .

فأما النظريات فبمحصرك مسلك مأخذها في أربع جهات :

رد غائب لشاهد .
ورد مختلف الى متفق .
وسبر وتقسيم .
وتمسك بمسلك جدلي .

والمعنى بالغائب ما غاب عن علمك ، فترده الى ما علمته .
والتحكم بالجمع باطل ، إذ لو جاز لجاز للزواج الحكم على جميع
الحلائق بالسواد ، وللمعطلة الحكم بأن لا نطفة إلا من آدمي ، ولا آدمي
إلا من نطفة [بدليل الفرض ^(٢)] .

ولجاز لمن رأى نجاراً صغيراً أن يقضي على جميع النجارين به .
[ثم ^(٣)] قالوا : وجه الجمع الصحيح أربع ^(٤) .

١ - جمع لعل : كقولهم العلم علّة كون الذات عالمة ^(٥) ، فليكن
كذلك ^(٦) في الغائب .

(١) في - مقدمة .

(٢) ليس في - .

(٣) « « « .

(٤) في - أربعة .

(٥) « « عالما .

(٦) « « فليكن في الغائب كذلك .

٢ - وجمع بالحقيقة : كقولهم حقيقة كونه عالماً قيام العلم به .
٣ - والجمع بالشرط : كقولهم الحياة شرط العلم شاهداً ، فكذا غائباً .
١-ب والجمع بالدليل العقلي^(١) : كقولهم رسم الخط / المنظوم وإتقانه دليل
على علم المتقن شاهداً ، فكذا غائباً .

وأما رد المختلف الى المتفق ، كقولنا لمنكري استحالة خلو الجواهر
عن الألوان ، إذا سلموا ذلك في الأكران :

سبب استحالة خلوه عن الأكران قبوله لها . فكذا في الألوان .
وعكس ذلك مع من يعكس النزاع فيه .

وأما المسلك الجدلي كقولنا لهم إذا سلموا استحالة الخلو عنها في ثاني
حال وجودها : فليكن^(٢) في أول حال وجود الجهر كذلك [إذ حقيقة
الكون ما يخص الجهر بجزء^(٣)] .
وهذه التقاسيم عندنا باطلة .

والختار :

أن أساليب العقول لا ضبط لها ، فإن العلوم لا نهاية لها .
ولا تنكر ترتيب بعض العلوم على بعض ، وانقسامها الى مقدمة
ونتيجة . ولكنها بعد الحصول ضرورية وإن غمض مدركها .

ولا دليل عندنا في العقل إذ لا رابط ولا جمع .
ونهاية النظر تجريد^(٤) العقل عن^(٥) الغفلات لما يعرض^(٦) عليه .

(١) في ح والجمع بدليل العقل .

(٢) « « ليكن .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٤) في أ تجديد .

(٥) « « عند .

(٦) « « لمعرض .

ومن فعل ذلك / أدرك المعقول .

وهو كتحديق^(١) البصر الى صوب المرئي ، فإنه يفضي الى العلم من غير تقدير دليل .

ونبين ذلك بمثال كلامي وآخر هندسي .

فأما الهندسي ، فكقولهم^(٢) في صدر كتبهم : الكل أكثر من الجزء ، وهو ضروري . [والأشياء المتساوية كشيء واحد^(٣)] .

ثم يقال : سائر الخطوط المستقيمة [الخارجة^(٤)] من مركز الدائرة الى الخط المحيط بها من كل الجوانب متساوية ، وهذا أيضاً معلوم [ضرورة^(٥)] .

ثم يربون عليه العلم^(٦) بأن المثلث المتساوي الأضلاع^(٧) هو الذي تركبت آحاد^(٨) أضلاعه من مراكز الخطوط الدائرة المتماثلة^(٩) .

(١) من ح والذي في الاصل وهو تحديق . وفي أ كتحديق .

(٢) في أ فكقولهم .

(٣) ساقطة من ح وفي أ والأشياء المتساوية كشيء واحد .

(٤) « « « .

(٥) « « « .

(٦) من هنا الى آخر الفصل الرابع توجد في نسخة ح آثار مياه أنت على الكلمات ومسحتها من أعلى الصفحات فقط .

(٧) في سائر النسخ - وهو الذي - ولو كان كذلك لضاع خبر أن . والصواب ما أثبت ليكون « هو » وما بعده هو الخبر .

(٨) في أ أحد .

(٩) أي أن المثلث المتساوي الأضلاع هو الذي تكون أضلاعه ناشئة من ثلاثة

وهذا خفي يفتقر الى تدبر ، ولكنه بعد العلم به ضروري كالأول ،
وهكذا الى الشكل الأخير .

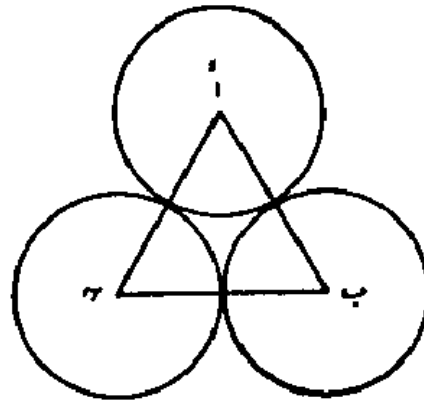
إلا أنه عَسُرَ الإحتواء عليها لتعلقها بقردمات لا يحويها الذهن ويذهل
عنها في غالب الأمر .

والمثال الكلامي كقول مثبني الأعراض : التفرقة الحاصلة بين الحركة
والسكون مهجوم / عليها من غير قائل . ١٩-ب

ثم العلم بجوازه^(٢) يفتقر الى تأمل في إبطال جهة الوجوب استناداً الى
أن تخصيصه ببعض الأوقات وبعض السمات^(٣) مع تساويها^(٤) في العقل دليل
[على^(٥)] بطلان الوجوب .

ويتعين عند بطلانه جهة الجواز ، إذ التقسيم حاصر ولا قسم سواه .

مراكز ثلاث دوائر متساوية وهذا مبني على أن الخطوط المنباعدة من مركز الدائرة الى
محيطها متساوية وهذا البناء يحتاج لتدبر . والشكل التالي يوضحه .



(١) في سائر النسخ مهجوم عليه ، والصواب ما أثبتته .

(٢) مراده العرض .

(٣) في أ المسيمات .

(٤) من أ والأصل و ح مع تساويه .

(٥) ساقطة من ح .

ثم يتبدى^(١) له بعد ذلك أنه [هل^(٢)] وقع جثراً بنفسه أو يقتضى ؟
فليس إلا تنبه العقل واستنباطه^(٣) أنه وقع يقتضى ، إذ لو وقع بنفسه لما
اختص ببعض الأوقات وبعض السمات .

ويدرك العقل ذلك بعد التنبيه إدراكه التفرقة الضرورية ابتداء
هكذا الى نهاية النظر في حدوث العالم .
فقد بان أن لا دليل في العقل .

فها نحن نبطل تفاصيل تقاسيمهم فنقول :
أما الجمع بالعلة فكون العلم علة العالمية باطل ، إذ لا علية ولا
معول^(٤) في العقليات عندنا .
فالعلم عين العالمية ، ولا فرق .
وإن سلم فنقول :

إن دل العقل بعد التجريد عن الغفلات للتدبر / فيه أن العالمية في ٢٠ - أ
حق الرب مفتقرة الى علم لا محالة ، فهو الدليل ، ولا حاجة الى رد الغائب
الى الشاهد .

وإن لم يدل فلا مقنع في الجمع .
ثم علم الباري يخالف علمنا بالإتفاق .
فكيف يقولون : إذا دلت العالمية على [العلم شاهداً^(٥)] ، ينبغي
أن تدل في الغائب على علم يخالفه .

(١) في أ ثم يتصدى .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) في ح واستنباطه .

(٤) « « ولا معلوم .

(٥) من « وفي الاصل و أ على علم الشاهد .

وكذا نقول في رد المخالف الى المتفق [و^(١)] لا استرواح^(٢) في المعقولات الى إجماع ، ولا الى مسلك جدلي والزام .

فإن دل العقل على شيء [منها^(٣)] في محل النزاع فهو [كاف^(٤)] . وإلا فلا فائدة [في الاتفاق^(٥)] وتسليم الخصم .

نعم ذلك يورد للتضييق وتبكيك الخصم ان يجدد البديهة ليختري . وأما التقسيم فقد مثله بقولههم في مسألة الرؤية : الجوهر مرئي فلا يرى جوهرية ، بدليل العرّض . ولا لصفاته ، بدليل جواز تعلق الرؤية به عند تقدير عدم كل صفة تتخيل مصححة له . فدل أن المصحح هو الوجود .

وعارضتهم المعتزلة ان الرب لا يرى الآن .

وليس ذلك لقرب مفروط ، ولا لبعد مفروط ، إذ ذاك محال عليه / ٢-ب
فدل أنه غير مرئي في نفسه .
وهذه التقاسيم عندنا باطلة .

اذ لا يستحيل أن يكون مصحح الرؤية أو مانعها أمراً آخر جهله السائل والمثول .

اذ ليس التقسيم دائراً بين نفي وإثبات .

واذا^(٦) تطرق خيال بعيد الى مظان القطع فسد . [واؤه أعلم^(٧)] .

(١) ساقط من ح .

(٢) لا أ ولا استرواح .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في أ كان .

(٥) من ح وفي الأصل و أ للاتفاق .

(٦) في أ فإذا .

(٧) من ح وليس في الأصل ولا أ .

الفصل الثالث

في

مواقف العقول ومجاريها

ولا مطمع في استيعاب^(١) مجاري العقول بالذكر . إذ العقولات لا ضبط لها ، فلا ضبط لمراقبها .

ولو ذكرناها^(٢) لافتقرنا الى ذكر الهندسة ، والفلسفة ، والنجوم ، والشعوزة ، وعلوم الصناعات ، والرياضيات . فالوجه الرمز الى ما يتعلق بالديانات .

ونهاية المغزى فيه الإحاطة بحدوث العالم ، وافتقاره الى محدث موصوف بصفات فجب للذات ، متنازه عما يوجب إثبات مشاركته للمحدثات ، قادر على ما لا يكون وقوعه من المستحيلات .

ومن جلته انبعاث الرسل ، وتأيدهم بالمعجزات .

ومستند المعجزات اسلوب العقل أو^(٣) العرف / .

وأما درك حقيقة الإله فمن مواقف العقول .

(١) في أ استقصاء .

(٢) « ذكرنا .

(٣) قال الغزالي في ص ٥١ « ثم قد لا يفضى الميز الى العلم إلا بواسطة كالمعجزة

تتوقف على واسطة العقل والعرف » اه فلعل الصواب هنا اسلوب العقل والعرف فانظر .

وكذا كل ما يتوقع في القيامة ، ما لم يرد به النص ، ولا مجال للعقل فيه . وكيف لا والعلم أما مهجوم عليه ، أو مستند إلى مهجوم . وحقيقة الإله لا يهجم على دركها^(١) ، ولم يبق لنا علم هجمي بما يقضي اليها^(٢) .

نعم ندرك^(٣) حقيقة^(٤) ما نحسه ونعانيه^(٥) ، وكذا حقيقة الآلام والذات^(٦) .

(١) في سائر النسخ دركه . والصواب ما أثبت .

(٢) « « « الـ والصواب ما أثبت .

(٣) في أ تدرك .

(٤) ساقطة من حـ .

(٥) في أ نحسه ونعانيه .

(٦) « « الذات والآلام .

الفصل الرابع

أدلة العقل^(١) تتعلق بدلولانها لأعيانها .
والحدوث^(٢) يدل على الحدث بعينه .
والسمعيات^(٣) لا تدل لأعيانها ، فإنها عبارات تفهم بالاصطلاح ، لا
يتعدى الاصطلاح بها على تقيضها .
وأما المعجزة تدل على الصدق وتستمد من أسلوب العقل ليتين به
أنه فعل فاعل ، ومن أسلوب العرف ، إذ لا مناسبة بين شق القمر
وصدق الرسول .
ولكن القائم بين يدي الأمير إذا ادعى أنه رسوله ، واقترح عليه
في روم تصديقه أن يخرق عادته ، ففعل ، علم على الضرورة صدقه / . ٢١-ب
ولهذا لم يعترف أحد بالمعجزة إلا واعترف بالنبوات .

(١) في أ أدلة المعقول .

(٢) « » فالحدث .

(٣) من هنا سقط في نسخة « » الى أول كتاب البيان .

الفصل الخامس

فما يستدرك بمحض العقل دون السمع ، أو ما يشتركان فيه ،
والقول الضابط في ذلك أن كل ما يمكن إثباته دون إثبات كلام الباري
كمعرفة الله تعالى ، وصفاته ، ودرك استحالة المستحيلات ، وجواز
الجاثرات ، ووجوب الواجبات العقلية دون التكليفية بأمرها ، فيستحيل
دركه من السمع .

وأما الذي لا يدرك إلا بالسمع - فكل ما لا يمكن إثباته إلا
بعد إثبات الكلام . فلا يدرك بمحض العقل . إذ السمع مستنده الكلام
فلا يثبت أولاً دون إثبات الكلام - وتردد بين جهة الجواز فأخذه
السمع على التجرد^(١) .

ومنها ما يجوز أن يؤخذ منها كخلق الأعمال ، وجواز الرؤية ، وكذا
٢٢- أ كل ما يحول العقل فيه ، فلا نتوقف في ترتيبه / على تقديمه على الكلام .

ثم السمعيات موانب :

فما قرب من المعجزة كان أوضح ، فإنها من أدلة السمع ، وهي
كالبدية في المعقولات .

ثم دونها القرآن .

ثم الأخبار المتواترة ، وقربه^(٢) من المعجزات كقرب النظريات
من البداية .

(١) في هذه العبارة لظن لا يخفى ، فلتأمل ، والذي في سائر النسخ ما أخذه .
والثابت الصواب .

(٢) لعل الصواب وغربها ، أي المتواترة . أو السمعيات .

كتاب البيان

وفيه ثمرة فصول :

الفصل الأول

في

مد البيان

وفيه ثلاث عبارات

أمرها :

قول أبي بكر الصيرفي^(١) : إنه اخراج الشيء من حيز الإشكال الى حيز التجلي .

وهو فاسد . فإن الحيز والتجلي من العبارات المنقوضة وقد كثر

(١) هو محمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي الامام الجليل، الاصولي، أحد أصحاب الوجوه ، وكان يقال إنه أتم خلق الله بالاصول بعد الشافعي . تلقى على ابن مريج ومن تصانيفه شرح الرسالة للشافعي . توفي سنة ٣٣٠ هـ .

(طبقات الشافعية ١٨٦/٣ تاريخ بغداد ٤٩٠/٥ شذرات الذهب ٣٢٥/٢ المعبر ٢٢١/٢)

الارتباك فيه ، والبيان في نفسه أيمن منه ، ولا 'يُجَدُّ' الشيء إلا بعبارة
بينه تزيد في الوضوح عليه .

الثانية :

قول بعض اصحابنا البيان : هو العلم .
وهذا فاسد .

إذ لو جاز ذلك لقل أيضاً العلم هو البيان ويجد به .
ويخرج عنه علم الباري سبحانه ، إذ البيان مشعر بتبيين مفتح . ثم
يقال انظر^(١) / إلى بيانه يعني إلى عبارته وتقريبه المعاني إلى الأفهام .

الثالثة :

[ما^(٢)] قاله القاضي : إن البيان هو الدليل ، يقال بين الله الآيات
لعباده أي نصب لهم أدلة دالة على أوامره ونواهيه ، ثم الدليل قد يحصل
بالقول والفعل والإشارة .
وهذا هو المختار [والله أعلم^(٣)] .

(١) من هنا بدأت نسخة - ثانية بعد السقط الذي أشرت إليه في ص ٥٥ .

(٢) ليس في - .

(٣) زيادة من - وليست في الأصل و أ .

الفصل الثاني

في

مراتب البيان

وهي باتفاق الأصوليين خمسة ، ولكلهم اختلفوا في ترتيبهم ^(١) على ثلاث مقالات

قال الشافعي رضي الله عنه :

الموتبة الأولى النص الذي لا يختص بدرك فحواه الخواص ، المتأكد تأكيداً يدفع الحبال . كقوله : (وَسَبِّعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ ^(٢)) يَلِكْ عَشْرَةَ كَامِلَةً ^(٣))

الثانية : النص الذي يختص بدركه بعض الناس كقوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ^(٤)) الْآيَةُ ، إذ لا بد من فهم معنى الواو ومعنى إلى .

الثالثة : ما أشار الكتاب الى جملة ، وتفصيله محال على الرسول ﷺ ، كقوله سبحانه ^(٥) [أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ^(٦)] وقوله ^(٧) [وَأَتُوا حَقَّهُ]

(١) في ح في ترتيبه .

(٢) الآية ١٩٦ من سورة البقرة ،

(٣) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٤) ليس في ح .

(٥) الآية ٤٣ من سورة البقرة .

(٦) من ح وليس في الاصل ولا أ .

يَوْمَ حَصَادِهِ^(١)] .

٢٣- أ. والمرتبة^(٢) الرابعة : ما يتلقى أصله وتفصيله من الرسول / عليه السلام .

الخامسة : ما لا مستند له سوى القياس .

واعترض عليه [بالإجماع^(٣)] فإنه لم يذكره وهو أقوى من القياس .

المقالة الثانية :

ان المرتبة الأولى : نصص الكتاب والسنة .

والثانية : ظاهرها .

والثالثة : المضمرات كقوله (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٤)) .

الرابعة : الألفاظ المشتركة مثل القرء وغيره .

والخامسة : القياس المستنبط من موقع الإجماع .

وهذا مزيف [من وجهين^(٥)]

[أحدهما^(٦)] : أنه^(٧) آخر المضمرات عن الظاهر وهو معلوم بالضرورة .

والآخر : أن عد القرء من البيات ، وهو بجهل ، إذ ثبت

تردده واشتراكه .

المقالة الثالثة :

ان المرتبة الأولى أقوال صاحب الشرع ﷺ في الكتاب والسنة .

والثانية : أفعاله كصلاته ووضوئه .

(١) الآية ١٤١ من سورة الانعام .

(٢) في = المرتبة بدون وار .

(٣) من = وليس في الأصل .

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٥) ليس في = .

(٦) في = لأنه .

الثالثة : إشارة^(١) كقوله : الشهر [هكذا هكذا هكذا] ،
وسكوته^(٢) وتقريره .

الرابعة : المفهوم ، ثم ينقسم الى مفهوم مخالفة وموافقة ، كالمفهوم تحريم
الشم من آية / التأنيف .
الخامسة : الأقيسة .

ب-٢٣

وهذا مزيف .

لأنهم حظر الضرب^(٣) من آية التأنيف مقطوع به ، فكيف يؤخر
عن الأفعال والإشارات ؟

والجواب^(٤) : ان البيان هو دليل الجمع فيرتب على ترتيب الأدلة فما
قرب من المعجزة فهو أقوى كالنظر القريب من مرتبة الضرورة .

(١) في ح إشارة .

(٢) من ح وفي الأصل و أ كذا وهكذا . ومراده إشارة النبي صلى الله عليه وسلم
بأصابعه العشر الى أيام الشهر ثلاث مرات وقبض في الثالثة واحدة .

(٣) في أ أو سكوته .

(٤) في ح الشتم .

(٥) في ح فالجنازة .

الفصل الثالث

تأخير البيان عن وقت الحاجة محال ، لأذنه من جنس تكليف ما لا يطاق^(١) .

وأما تأخيره الى وقت الحاجة فجائز .
والمعتزلة منعوا ذلك ، ومنعوا جواز تأخير^(٢) التخصيص عن العام الى وقت الحاجة .

وممنهم [من جوز تأخيره ولم يجوز تأخير الخصوص^(٣)] ، لأن العام يعمل بظاهره ، والمجمل لا يعمل به .

ونحن نتكلم في جوازه ثم في وقوعه فنقول :
أولاً : يتصور [أن يقول السيد لعبده^(٤)] خِطْ هذا الثوب غداً ،

(١) هذا بناء على عدم جواز تكليف ما لا يطاق . أما من جوزَه فقد جوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

(٢) في الأصل و ه و أ تأخير جواز . والصواب ما أثبتته فلعل التقديم سهو من الناسخ .

(٣) هذه الفقرة من ه . والذي في الأصل و أ (وممنهم من جوز تأخير الخصوص الى وقت الحاجة ولم يجوز تأخير بيان المجمل) والذي أثبتته من ه هو الصواب المعروف في الأصول كما في المستصفى ١/٢٥٤ والاسنوي ١/١٨٨ وغيره من الكتب لأن العام يوم العموم فلا يلزم ان يتأخر بيانه ، بخلاف المجمل ، لأنه لا يسبق الى الفهم منه شيء . وهذا مذهب ابي الحسين البصري من المعتزلة والفقهاء والدقائق واني اسحق المروزي من الشافعية .

(٤) في ه يتصور من العبد ان يقول السيد له .

ولا يبين له كيفية خياطته^(١) في الحال .

فإذا^(٢) تصور وقعه فلا مأخذ لاستحاله ، فإن العقل لا يقبح ذلك

في العادات / .

٢٤ - أ

وان تلقوه من^(٣) الاستصلاح فلا نقول به .

[ثم لعل الله علم أنه لو بين في الحال لطغوا وعصوا ، فتدرج^(٤)]

في البيان ليمثلوا .

ثم سلموا لنا جواز تأخير النسخ ، والنسخ عندهم بيان وقت التكليف .

وهذا تأخير البيان .

وآية وقعه قصة^(٥) موسى عليه السلام في تأخير بيان البقرة الى

المراجعة ، وقصة نوح عليه السلام في تأخير بيان الأهل حتى ظن أن

ابنه من أهله .

والنبي عليه السلام في ابتداء أمره^(٦) أمر بالصلاة والزكاة والحج ثم

بيانه^(٧) ذكره على طول الدهر ولم يذكره على الفور .

فان قالوا : فجوزوا موت النبي عليه السلام قبل البيان .

قلنا : يجوز ، وتبين أن لا تكليف . ثم بعكس عليه في النسخ .

وإن قالوا : هذا إلغاز .

قلنا : لا بعد ذلك إلغازاً في العرف .

(١) في ح الحبط .

(٢) في ح واذا .

(٣) في ح في الاستصلاح .

(٤) من ح وفي الأصل و أ (مع أن الله تعالى عالم بأنه لو بين في الحال لكعوا

وعصوا ويتدرج) .

(٥) في ح آل موسى .

(٦) في أ امر .

(٧) في أ ثم بيان .

القول في اللغات

وفيه مسائل :

قال قائلون : اللغات كلها اصطلاحية إذ التوقيف يثبت بقول الرسول
٢٤-ب عليه السلام / ولا يفهم قوله دون ثبوت اللغة .

وقال آخرون : هي توقيفية ، إذ لا اصطلاح يفرض بعد دعاء البعض
البعض بالاصطلاح ، ولا بد من عبارة يفهم منها قصد الاصطلاح .

وقال آخرون : ما يفهم منه قصد التواضع توقيفي ، دون ما عداه .
ونحن نجوز كونها اصطلاحية ، بأن يحرك الله تعالى رأس واحد يفهم
الآخر أنه قصد الاصطلاح .

ونجوز كونها توقيفية بأن يثبت الرب تعالى مرامهم وخطوطاً يفهم
الناظر فيها العبارات ، ثم يتعلم البعض من البعض .

وكيف لا يجوز^(١) في العقل كل واحد منها ونحن نرى الصبي يتكلم
بكلمة أبيه ويفهم ذلك من [قرائن^(٢)] أحرارهما في حال صغره ؟
فإذاً الكل جائز .

وأما^(٣) وقوع أحد الجائزين فلا يستدرك بالعقل ، ولا دليل في السمع

(١) في ح من .

(٢) من ح وفي الأصل و أ من تواتر .

(٣) في أ فأما .

عليه^(١) ، وقوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا^(٢)) ظاهر في كونه
توقيفياً ، وليس بقاطع ، إذ يحتمل كونها مصطلحاً عليها من خلق خلقه / ٢٥ - أ
لله تعالى قبل آدم .

مسألة

اختلفوا في أن اللغات هل ثبت قياساً .

ووجه تنقيح محل النزاع أن [صنع^(٣)] التصاريف على القياس ،
ثابت في كل مصدر نقل بالاتفاق ، أو^(٤) هو في حكم المنقول ، وتبدل
العبارات بمنع بالاتفاق ، كتسمية [الفرس داراً ، الدار فرساً^(٥)]
ومحل النزاع ، القياس على عبارة تشير الى معنى آخر ، وهو حائد
عن منهج القياس ، كقولهم للخمر خمرٌ ، لأنه [بخامر العقل^(٦)] ، أو
بخمر ، وقياسه أن يقال^(٧) : بخامرٌ أو خمرٌ ، فـ هل تسمى الأثرية
الخامرة للعقل خمرأ قياساً^(٨) ، وكذا قولهم^(٩) : استحق البعير فهو حق^(١٠) ،
[فإنه مشتق^(١١)]

-
- (١) ساقطة من ح .
 - (٢) الآية ٣١ من سورة البقرة .
 - (٣) من ح والأصل صيغ .
 - (٤) في ح وهو .
 - (٥) في ح « الدار رأساً والرأس فرساً » وهو تحريف .
 - (٦) من ح . والأصل خامر للعقل .
 - (٧) في ح تقول .
 - (٨) لفظة قياساً ساقطة من أ و ح ،
 - (٩) في ح إذا استحق .
 - (١٠) كان الأول أن يقول فهو مستحق ليبطل دعواهم .
 - (١١) ساقطة من ح .

وجوز^(١) الأستاذ أبو إسحق مثل هذا القياس .
 والمختار : منعه^(٢) ، وهو مذهب القاضي .
 قلنا^(٣) : إن كان إثبات هذا القياس مظهرًا فلا يقبل ، إذ ليس
 هذا في مظنة وجوب عمل .
 وإن كان معلومًا فثبتوا مستنده .
 ولا نقل من أهل اللغة في جواز ذلك .
 ولا من الشارع عليه السلام .
 ومسلك العقل ضروريه ونظريه / منجسم في الأساس واللغات .
 وإن قاسوا على القياس في الشرع فتحكم ، لأن مستند ذلك التامس^(٤)
 بالصعابة ، فما مستند هذا القياس ؟
 ثم أطبقوا على أن البنيح لا يسمى نخرا ، مع كونه نخراً^(٥) .
 فإن سمروه ، فليسموا الدار قارورة ، لشاركتها القارورة في المعنى ،
 وهذا محال .

٢٥-ب

مسألة

قسمت المعتزلة^(٦) الأساسي الى : اللغوية ، والدينية ، والشرعية .

- (١) في حـ جوز بدون وار ، وستأتي ترجمة الأستاذ في المسألة الثانية .
- (٢) وهو مذهب الجمهور .
- (٣) من حـ والذي في الأصل و أفنقول .
- (٤) في حـ من الصحابة .
- (٥) في حـ نخرا .
- (٦) الخلاف بيننا وبين المعتزلة في الدينية كالإيمان ، وأما الشرعية فنحن و هم سواء
 في إثباتها ، وخلافنا فيها ليس معهم بل مع القاضي ، فالمذاهب على هذا ثلاثة :
 ١ - من نفى النقل مطلقاً وهو القاضي .
 ٢ - من أثبتته مطلقاً كالمعتزلة .

فالقنوية : ما لم^(١) يتصرف فيه .

والدينية : الإبان ، والكفر ، والفسق .

ووجه تغييره أن الإبان مجرد التصديق في اللغة .

والكفر الستر .

والفسق الخروج ، يقال فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرتها ، ثم

دخلها تخصيص في الدين .

وميزوها عن الألفاظ الشرعية ، لأنهم ظنوا أنها مستدركة بمحض العقل .

والشرعية : كاصلاة ، والصوم^(٢) ، والحج .

وقد قال بعض اصحابنا : إنها منقولة بالكلية عن وضعها في اللغة^(٣) .

وقال القاضي : هي مبقاة على ما كانت عليه ولم تغير ، إذ الصلاة / ٢٦ - أ

الدعاء^(٤) ، والصوم الامساك^(٥) ، والحج القصد^(٦) الى الزبارة ، وقد بقيت^(٧)

عليها في الشرع .

وهذا مزيف .

إذ اسم الصلاة يشمل^(٨) الركوع والسجود شرعاً .

٣ - من فرق بين الدينية والشرعية فأثبت الشرعية ونفى الدينية وهو المختار ، ورأي الجمهور ، ذهب اليه الممثلة والخواارج والفقهاء ، ولم يقل أحد بعكسه .

راجع رفع الحاجب ورقة ٥٠/١ - أ المستصفي ١٤٦/١ الاحكام للأمدى ٣٥/١ منتهى السؤل ٨/١ - المنتهى ١٥ - اللمع ٥ - نهاية السؤل ١٨٠/١ الايجاج ١٨٠/١ وذهب إمام الحرمين والغزالي والرازي وأتباعه كالبيضاوي الى التفصيل في الشرعية فأثبتوا من المنقولات الشرعية ما كان مجازاً لغويًا كما في الحقائق العرفية دون غيره .

(١) في - يتصرف منه .

(٢) في - كالصوم والصلاة .

(٣) هذا دليل تفصيله في الشرعية كما ذكرت .

(٤) في - للدعاء ، للامساك ، للقصد .

(٥) في - بقي .

(٦) في - يشمل على .

فان قيل^(١): ممي به لقربه منه ، فتعلم أن أهل اللغة لا يسمون الواقف بين يدي الأمير على الخضوع مطلياً لأنه يدعوه في وقوفه .
والمصير الى أنها منقولة بالكلية محال لما قلناه القاضي .
والخناز لا يتبين إلا بمقدمة ، وهي أن تصرف أهل اللغة فيما تصرفوا فيه ينقسم الى :

ما غلب التصرف فيه الوضع^(٢) كتخصيصهم الدابة ببعض الحيوانات ،
حتى لا يسمى الآدمي دابة ، وإن كان يدب .
والى ما يتغير به^(٣) الوضع ، كتسميتهم الحرم محرمة لارتباط التداول بها وهو المحرم ، وتسميتهم الأم محرمة ، والمحرم وطؤها .
فتدبرف الشرع في اللغة على هذين الوجهين .

إذا^(٤) خصص الحج بزيارة مكة حتى لا يسمى زيارة بقعة أخرى حجاً .
بـ ٢٦ وسمى الامساك عن الأكل ، والشرب ، والجماع ، صوماً / دون غيره .

وكأحكامه بتسمية الفعل صلاة لقربه من الدعاء .

مسألة

اللغة تشتمل على المجاز والحقيقة .

(١) في ح قال .

(٢) أي أنهم تصرفوا بالوضع فخصصوه عرفاً ببعض مسميات .

(٣) في ح فيه . أي تغير الوضع بالنقل الشرعي لعلاقة على سبيل المجاز . أما بدون علاقة فلا .

(٤) في أ إذا .

وقال الأستاذ^(١) : لا مجاز فيها ، وخالفه^(٢) القاضي فيه^(٣) .

[و^(٤)] نحن نجمع بينهما .

إذ عني^(٥) الأستاذ بنفي المجاز [أن جميع الألفاظ حقائق وبكتفي في كونها حقائق بالاستعمال في جميعها وهذا مسلم ويرجع البحث لفظياً فإنه حينئذ يطلق الحقيقة على المستعمل وإن لم يكن بأصل الوضع ونحن لا نطلق ذلك^(٦)] لأن المجاز ثابت بثبوت الحقيقة ، وهذا لا ينكره القاضي . ولا نظن بالأستاذ إنكاره الاستعارات مع كثرتها في النظم والنثر ، وتسويته بين تسمية [الشجاع والأسد أسداً^(٧)] .

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو اسحق الاسفراييني أحد أئمة الدين أصولاً وفروعاً ، أقر له أهل العلم بالعراق وخراسان بالتقدم والفضل ، له كتاب (الجامع في أصول الدين) (ومسائل الدور) (وتعليق في أصول الفقه) وغير ذلك توفي سنة ٤١٨ هـ . (طبقات الشافعية ٤/٢٥٦ - الباب ١/٤٣ - البداية والنهاية ١٢/٢٤٤ - وفيات الأعيان ٨/١ - تبیین کذب المفتری ٢٤٣) .

(٢) في أ وخالف .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) زيادة من ح .

(٥) في أ لسنى . ولا معنى لها .

(٦) ما بين القوسين من شرح ابن السبكي على المنهاج ١/١٩٤ ، وليس من المنخول ، إذ في المنخول سقط هنا في جميع النسخ لم أستطع معرفته ، والكلام لا يستقيم دون ما نقلته عن ابن السبكي ، ولعله هو مراد الغزالي ، لأنه يريد التوفيق بين الأستاذ والجمهور ، وهذا عين كلام ابن السبكي ، إذ يرجع الخلاف لفظياً ، وهذا ما أراده الغزالي بقوله : وهذا لا ينكره القاضي ، والله أعلم بالصواب .

وعبارة الغزالي في المنخول إذ عني الأستاذ بنفي المجاز لأن المجاز الخ ...

(٧) في أ الأسد شجاعاً والشجاع أسداً .

مسألة

القرآن يشتمل على المجاز [وعلى الحقيقة ^(١)] .
خلافاً للحشرية ^(٢) .

ودليله : كثرة الاستعارات سيما في سورة يوسف ^(٣) .
وإن عتوا بنفيه أن المجاز هو الكلام المردود ^(٤) ، ولا يوصف به
كلام الباري سبحانه فالأمر كما قالوه .

مسألة

قال ابو حنيفة رحمه الله :

الفرض : هو ما يقطع بوجوبه ، والواجب ^(٥) : ما يتردد فيه .
وعندنا : لا فرق ^(٦) ، إذ الشارع لم ينص عليه ، وأهل اللغة لم

(١) ليس لي .

(٢) والطاهرية والرافضة . (جمع الجوامع ٢٠٨/١ - الأحكام ٤٤/١ - المنتهى ١٦
وراجع الحشوية لـ من ٤٩) .

(٣) كقوله تعالى : « واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها » .
(٤) في أ المراد فلا . قال القرطبي في المستقصى ٦٧/١ : « القرآن يشتمل على
المجاز ، خلافاً لبعضهم ، فنقول : المجاز اسم مشترك قد يطلق على الباطل الذي لا حقيقة
له ، والقرآن منزّه عن ذلك ، ولعله الذي اراده من أنكر اشتغال القرآن على المجاز ، وقد
يطلق على اللفظ الذي تجوز به عن موضوعه ، وذلك لا ينكر في القرآن مع قوله تعالى :
(واسأل القرية التي كنا فيها والعير) ، وقوله (جداراً يريد أن ينقض) » .
(٥) في حـ والمجاز .

(٦) قال القرطبي في المستقصى : فإن قيل فهل من فرق بين الواجب والفرض ؟
قلنا لا فرق عندنا بينهما بل هما من اللفاظ المترادفة كالحتم واللازم وأصحاب أبي
حنيفة اصطالحوا على تخصيص اسم الفرض بما يقطع بوجوبه ، وتخصيص اسم الواجب بما
لا يدرك إلا ظناً ، ولا حرج في الاصطلاحات بعد فهم المعاني « اهـ » . (المستقصى ١٧/١)
وراجع جمع الجوامع ٨٨/١ - نهاية السؤل ٣٥/١ - الإيهام ٣٥/١) .

بخصوصا ، / واشتقاق الفرض لا يقتضيه ، فإنه القطع ، ومنه المفراض^(١) ٢٧- أ
والفرائض . وفروضة^(٢) القوس : الحزبة^(٣) التي تستقر فيها عروة الوتر .

فعلى هذا تجوز تسمية التقرب فرضا^(٤) .

والوجوب : هو الثبوت^(٥) ، يقال وجب الجدار إذا سقط .

ووجبت الشمس إذا ثبتت عند الغروب في نظر الناظرين .

ثم نقضه^(٦) بتسمية الطهارة عند القصد فرضا ، وهو متردد فيه .

مسألة

صيغة النفي بلا إذا اتصلت^(٧) بالجنس لم تقتض [الاجمال^(٨)] كقوله :
لا عمل إلا بنية [ولا صيام ولا صلاة^(٩)] .

وزعمت المعتزلة أنها بجملة ، من حيث إنه يتردد بين نفي العمل حاصا
وبين نفيه حكما .
وهذه جهالة .

(١) المفروض : الحديدة التي يحزبها . (معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٨٩) .

(٢) في - فرضتها .

(٣) من - وفي الأصل رأ للمهرة .

(٤) أي فعلى رأي أي حنييفة يجوز تسمية النفل المتقرب به فرضا إذا كان
لطمعي الثبوت .

(٥) في هامش الأصل قوله والوجوب هو الثبوت لعل فيه حذفاً وتقليده أو
للسقوط بدليل ما بعده . اهـ

(٦) من - وفي الأصل (ثم نقضوه) أي الأحناف . وعلى كل فالخلاف لطمعي .

(٧) في الأصل و - رأ إذا اتصل والصواب ما أثبت لأنه قال لم تقتض
والثناء للصيغة .

(٨) من - وفي الأصل و أ الاجماع وهو تحريف .

(٩) زيادة من - وساقطة من الأصل و أ .

إذ يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يقصد مخالفة المحسوس .
وقال بعض الفقهاء : هو عام فيها .
وهذا محال .

لأن العام هو الذي يمكن تقدير عمومته ، ويستحيل أن يكون نفي
٢٧-ب العمل مندرجاً تحت اللفظ قطعاً ، / ولا^(١) يفهم من الشارع ذلك .
وقال آخرون : هو عام في نفي الكمال والجواز .
وهذا فاسد .

لأن نفي الجواز يتضمن نفي الكمال لا محالة ، فلا معنى لتعميم نفيها .
وقال القاضي : هو مجمل لتردده بين نفي الجواز والكمال .
والختار أنه ظاهر في نفي الجواز ، محتمل لنفي الكمال .
والتمسك^(٢) به متمسك بظاهر لا يدور^(٣) إلا بدليل [والله أعلم^(٤)] .

(١) لعلها فلا يدور بالقاء .

(٢) لا ح فالتمسك .

(٣) في أ لا يدري .

(٤) زيادة من ح .

بَابُ فِي مَقْدَارِ مِنَ النُّحُوِّ وَمَعْنَى الْحُرُوفِ

الكلم^(١) :

ينقسم الى اسم ، وفعل ، وحرف .

ولم يقل الكلام^(٢) لأنه المفهوم والحرف لا يفهم ، وكذا الاسم .
والكلام المفهم حمله مركبة من مبتدأ وخبر ، كقولك : زيد منطلق ،
أو فعل وفاعل ، كقولك : قام زيد ، أو شرط وجزاء ، كقولك : إن
جئتني أكرمتك .

وقولك يا زيد ، أضم فيه النداء .

وخاصة^(٣) الاسم قبوله للجبر ، والتنوين ، ودخول الالف واللام عليه .

وحده : ما يشعر بسمى من غير إشارة الى زمن [محصل^(٤)] .

والفعل يخالف الاسم في خاصيته / وهي صيغ دالة على أحداث ، ٢٨- أ
مشعرة بزمان ، منقسم انقسام الزمان ، من ماض ، وحاضر ، ومستقبل^(٥) .

(١) في الاصل الكلام ، والمثبت من ح ؛ وهو الأصح لقوله : ولم يقل الكلام الخ ..

(٢) من ح وفي الاصل الكلم .

(٣) في ح وخاصة .

(٤) ليس في ح .

(٥) في ح ومستقبل ، وحاضر .

وأما الحرف الذي جاء لمعنى [تنعدم^(١)] خاصة الاسم والفعل [فيه^(٢)] ويظهر المعنى في غيره .

ثم الاسم أقوى في التاصيل^(٣) من الفعل ، لأنه مستقل ، ويتركب من جنسه جملة مفيدة ، كقولك : زيد قائم .

وما من فعل إلا ويحدث [به ولا يحدث^(٤)] عنه^(٥) ، فيقدر اسماء^(٦) . والحرف دون الفعل ، فإنه لا معنى له في نفسه .

ثم الاسم ينقسم الى : المبني والمعرب .

[أما^(٧)] المبني ، كقولك : مَنْ ، وكيف ، [وابن ، ومتى^(٨)] . وإنما سُمِّيَتْ مبنية لأنها لا تتحرك كالأبنية .

وتسمى غير المتمكن ، لأنها تضاهي الحروف في صيغها .

والمعرب ينقسم الى : المتمكن ، والامكن .

فالمتمكن : كقولك ممر .

والامكن : كقولك زيد . ويدخله الاعرابات الثلاثة ، بخلاف ممر .

(١) من - ولي الاصل مبدوم ، ولا معنى له ، والذي في - (لمعنى ينعدم فيها خاصة) فأنبت ينعدم .

(٢) ليس في - .

(٣) من - ولي الاصل و أ في الاصل .

(٤) ما بين القوسين ليس في - .

(٥) مراده أن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، يستند ولا يستند اليه .

(٦) أي فلا بد من تقديره اسماً حتى يصح الاستناد اليه والإخبار عنه ، وذلك إما بإرادة لفظ كقولك ضربت فعل ماض ، ومن حرف جر . وإما أن يسبك بمصدر مع أن مقدرة محذوفة كما في قولهم نسمع بالمعدي خبر من أن تراء ، والتقدير سمعك ، وقد روي أن نسمع على الأصل (التصريح ٣٩/١ الحصري على ابن عقيل ٢٢/١)

(٧) ليس في - .

(٨) ليس في - .

والفعل ينقسم الى : ماض ، ومستقبل .

فالماضي : كقولك قام .

والمستقبل : كقولك يقوم ، وتقوم ، وأقوم .

٢٨-ب

هذه زيادات / .

وأصل الزيادات حروف المد واللين د و ا ي ء .

فأما الياء : فقد زيد في قولك يقوم .

والألف : لا يمكن البدابة [بها^(١)] فأبدل بالهمزة ، في قولهم أقوم .

وأما الواو : فأبدابة بها تشبه صياح الكلب ، فأبدل بالياء^(٢) ، لأنها

تقوم مقام الواو .

إذ أصل النخمة : الوحمة ، وأصل التراث : الوراثة .

وأما النون : فإنما زيد لأن فيها غنة تشبه غنة الياء .

وسمي المستقبل مضارعا ، لأنه يضارع الاسم إذ يشابه^(٣) إعرابه ،

ويقوم مقام الاسم ، فنقول : جاء زيد يركض ، يعني : الراكض .

وأما الحروف فتقسم الى : مقطعة ، وإلى حروف المعاني .

فأما المقطعة : فكالياء ، والواو ، والفاء^(٤) ، [وثم^(٥)] .

فأما الياء :

فتردُّ للالصاق ، كقولك : مررت بزيد .

وبعضى على ، كقوله : (تَمَنُّ إِن تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَّا لَيْكَ ^(٦))

(١) ليست في ح .

(٢) في ح فالياء .

(٣) في ح يتغير .

(٤) في ح والفاء والواو .

(٥) ليس في ح .

(٦) الآية ٧٥ من سورة عمران . وفي ح من أن تأمنه بدينار فقط .

وبعضى في ، كقوله تعالى : (بدعائك رب شقياً^(١)) .

وقيل معناه : لأجل دعائك .

وقيل معناه : بسبب دعائك^(٢) .

٢٩- أ . وقد تود للتعذرة ، كقولهم / دخلت به الدار ، وهو بدل الحمزة .

ولا يجمع بينهما ، فهي متعاقبان .

وقوله : (أسرى بعبيدكم^(٣)) ، بمعنى سرى ، وهي لغة فصيحة .

قال الشاعر :

إت السرى إذا سرى بنفسه وابن السرى إذا سرى أسراهما^(٤)

وظن ظانون أنه للتبعيض في مصدر يستقل^(٥) دونه كقوله :

(وامسحوا برؤوسكم^(٦)) .

ومسكوا بقولهم : أخذت زمام الناقة ، إذا أخذها من الأرض ،

وأخذت بزمامها ، إذا أخذ بطرفه^(٧) .

وليس الباء للتبعيض أصلاً^(٨) .

(١) الآية ٤ من سورة مريم .

(٢) في حاء دعاء ربك .

(٣) الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) لم أعرف قائله ، استشهد به ابن منظور في لسان العرب ولم ينسبه ، وكذلك

استشهد به الأزهري في تهذيب اللغة ١٣/٥٢ ولم ينسبه ورواية اللسان والتهذيب « تلقى

السرى من الرجال بنفسه وابن السرى الخ .. » واستشهد به ابن خالويه في كتاب « ليس »

ص ١٦ ولم ينسبه . ولم يتعرض له الشنقيطي في غريبه .

(٥) في أ يستعمل .

(٦) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٧) من ح وفي الأصل وأ أخذ طرفه .

(٨) قلت : التبعيض مذهب الأصمعي ، والدارمي ، والقتبي ، وابن مالك ، قيل :

والكوفيون ، وجعلوا منه (عيناً يشرب بها عباد الله) وقوله :

قربن ماء البحر ثم ترفعتن^(٩) منى لنجج خضر لمن شبع^(١٠)

(المغني حاشية الأمير ١/٩٨)

وهذا خطأ في أخذ الزمام أيضاً .
ولكن من المصادر ما يقبل الصلات ، كقولهم :
[شكرت له ، وانصحت له ^(١)] ، [وجلست بصدده ^(٢)] .
وأما التبعية في مسألة المسح فأخوذ من معنى المصدر ، فصدر المسح
لا يشير إلى الاستيعاب ، كمصدر الضرب ، بخلاف الغسل .

وأما الواو :

فهي للعطف ، وهي ^(٣) أم العواطف ، وتقضي الاشتراك في الإعراب
والمعنى ، فنقول : رأيت زيدا وعمراً ، يعني : هما مرئيان .
وقرئ : وعمراً ، لا يستقل ، فيقتضي / العطف .
ولو استقلت الجملة الثانية ، فالواو للنسق ^(٤) ، لا للعطف .

٢٩-ب

(١) من ح وفي الأصل و أ شكرت بالسین . وضحت بالضاد .

(٢) في أ وجسئت بصدده ولا معنى لها .
وفي الأصل وحسنت بصدده ولا معنى لها أيضاً .

وفي ح وحسنت تصدره وهو بعيد لأنه لا صلة فيه .
فلعل الصواب ما أثبتته . مع احتمال الإيراد ، والله أعلم .

(٣) في الأصل و ح و أ وهو ، والصواب ما أثبتته .

(٤) كذا في الأصل ، و ح ، و أ ، وهو استعمال غريب ، ولعل مراد الفزالي فيه
أن الواو للنسق اللغوي ، الذي هو أعم من العطف ، فتكون الواو عنده محسنة فقط ،
لا عاطفة ومشاركة ، ولذلك نجده اختار التوقف في الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبت الاستثناء
منا في المخول كما سيأتي في موضعه حيث قال : فالوجه التردد ، وإبطال التحكم لكلا
الجانبين اه أي العطف والابتداء .

والسبب في ذلك ما ذكره في المستقصى ٣٩/٢ فقال : لأن الواو وإن كانت ظاهرة
في العطف الذي يوجب نوعاً من الانحداد ، إلا أنها لا تقيد الجمع لأنها تحتل الابتداء « اه
واختار فيه أيضاً مذهب الواقعية .

وعلى كل حال ، فهذا اصطلاح له ، خامس به ، لم يسبق إليه ، ولم يعتنقه أحد ، من
أمة النحو ، بل الجميع على أن العطف إما نسق أو بيان ، ولم نجد أحداً يميز بين العطف =

وظن ظانون أنه للعطف .

ومسكوا به في مسألة المحدود في القذف .

وهو خطأ .

إذ قد يجمع بين جمل متناقضة ، كقولك أكرمت زيدا ،
وأمنت عمرا .

فلا عطف إذا .

== والنسق ، إلا الفزالي هنا فقط دون المستصفي ، ولا يستقيم كلامه إلا على الحمل الذي
ذكرناه آنفا .

وقد كنت أظن في بداية الأمر أن في الكلام تحريفا من الناحية ، وأن صوابه أنها
للإبتداء لا للعطف ، لأن المذهب فيها مذهبان ، لا ثالث لها ، إما أنها للعطف فيرجع
الاستثناء للجميع ، كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإما أنها للإبتداء فينحصر
الاستثناء على الأخيرة ، كما هو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ، إلا أنني وجدته كرر
هذا المعنى عند الكلام على الجمل المستقلة إذا عطف البعض منها على البعض فقال : لأن الواو
للسق لا للجميع ، واحتار التوقف ، فلم يجر جمل النسق على الإبتداء لأنه من الواقعية
الذين لا يرجعون فيها عطفاً ولا إبتداء ، لاحتلالها كلا المعنيين ، ولا على العطف لأنه نداء
هنا ، فوجب المنصرف إلى التأويل السابق الذي ذكرناه آنفا لمذهبه في الواو .

هذا ، ولقد رأيت الشريف الرضي في شرح الكافية (٣٦٤ / ٢) يذكر قريبا من
قول الفزالي عن الواو إذ يقول : « مرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول
نحو قام زيد ، وقعد عمرو ، ونحو زيد قائم ، وعمرو قاعد ، فإن قلت : لو لم يجيء بالواو
في عطف الجملة لعلم أيضاً حصول مضموني الجملتين ، فافائدتها ؟ قلنا : بلى ، ولكن كان
يتمثل احتمالاً مرجوحاً أن يكون الكلام الأول غلطاً ، ويحتمل حصول أحد الأمرين ،
فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين ، فعائدة الواو في مثله ، كفائدة « لا » في مثل
قولك : ما جاءني زيد ولا عمرو ، فكأنه زائد يفيد النفي ، وإن لم بعده النحاة في الروائد
أه . ولكنه لم يسمها واو النسق .

وكذلك قال القرطبي في التفسير (١٨٠ / ١٢) عند الكلام على الواو في آية القذف :
« هل الجمل في حكم الجملة الواحدة للعطف الذي فيها ، أو لكل جملة حكم نفسها في الاستقلال
وحراف العطف بحسن لا مشرك وهو الصحيح في عطف الجمل » اهـ

وعلى كل فاللفظة خاضعة للبحث والتأمل لا يقطع عنها النظر والله أعلم .

وليس الواو في وضعه للترتيب ^(١) ، بدليل دخوله على التفاعل ،
 تقول : تضارب زيد وعمرو ، ولا تقول ثم عمرو .
 وليس للجمع ^(٢) ، ولكنه صالح له ، إذ لا يبين أثره ^(٣) على التثنية ،
 [فلو قلت] ^(٤) رأيت زبدين ، لم يقتض جمعاً .
 وقول الرجل لزوجته قبل الدخول : أنت طالق وطالق ، إنما تقع

(١) اشتهر عن الشافعية ، ونقل عن الشافعي نفسه ، وعن قطرب ، وعن الربيع ،
 والمراء ، وعلقب ، وأبي عمرو الزاهد ، وهشام أنها للترتيب (رفع الحاجب ١/ق ٦٧ - أ)
 قال في الإيجاز (٢١٨/١) : وهو قضية كلام الماوردي ، ونسب الاسنوي في نهاية السؤل
 (٢٢٠/١) إل أبي جعفر الدينوري .

هذا وفي نسبة القول بأن الواو للترتيب إل الشافعي نظر ، فقد قال الاستاذ ابو
 منصور بغدادي : معاذ الله أن يصح عن الشافعي أنها للترتيب ، وإنما هي عنده
 لمطلق الجمع .

قال ابن السككي : ومما يوضحه اتفاق الأصحاب على أن (وقفت على أولادي
 وأولاد أولادي) يقتضي النسوية ، وإن أُل في بعض العروع خلاف . فندشوء من اختيار
 لقائه أن الواو للترتيب (رفع الحاجب ١/ق ٦٨ - أ) .

وأما إيجاب الشافعي للترتيب في الوضوء ، فليس من الواو بل من جهة أن العبادات
 كلها مترتبة ، كالصلاة ، والحج ، والوضوء منها ، والواو لا تنفي الترتيب .
 (رفع الحاجب ١/ق ٦٧ - أ)

(٢) واجمع مذهب أئمة اللغة ، نص عليه سيبويه في سبعة عشر موضعاً من كتابه ،
 وقال الفارسي : أجمع عليه بحاة البصرة والكوفة (رفع الحاجب ١/ق ٦٧ - أ)
 قلت : وهو مذهب ابن الحاجب ، ومال إليه الأمدني ، وعليه الرازي وأنبأه ،
 وانظر المغني لابن هشام (٣١/٢) لتقف على مزيد تفصيل في الواو .

(٣) أي الجمع ، وكأنه يشير بهذا إل الرد على من قال : إن الواو لمطلق الجمع استدلا
 بأن واو العطف في المختلعات بمثابة واو الجمع وياه التثنية في المتفقات ، ولذلك أنهم لما لم
 يتمكنوا من جمع الاسماء المختلفة وتثنيتهما . استعمالوا واو العطف (الإيجاز ١ / ٢١٨
 الأحكام ١ / ٦٠) .

(٤) في الأصل ، و ، و ، و أ ، « ولو رأيت » ، والصواب ما أثبتة ، لأنه في
 مقام الممثل ، ففعل الناسخ أسقط كلمة [فلت] ، والله أعلم .

الواحدة لأن الطلاق يساق^(١) إليها وقد بانت ، فائتاني واقع بعد
البيوتنة ، لا لكونه للترتيب .

وقد يكون للجمع كقولهم : (جاء^(٢) البرد والطيالة) ،
(واستوى الماء والحشبة) معناه معها .

وكقولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يعني لا تجمع ،
ولو أفردت جاز .

وإذا قلت : وتشرب اللبن كان النبي عنها أفراداً وجمعاً .

أ- ٣٠ قال الشاعر^(٣) /

لا تثن عن خلقي وثأني ميثنة^(٤) عار^(٥) عليك - إذ فعلت - عظيم^(٦)
وهو منع عن الجمع .

وأما الفاء :

فهي للتعقيب ، كقولك : إذا دخلت الدار فاجلس .

وللترتيب : فإنه من ضرورة التعقيب .

وللتسبب^(٧) : كقولك : إن جثني فأكرمك .

(١) في ه سباق .

(٢) في ه أنى .

(٣) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وقد استشهد به أئمة النحو ، وقبله قوله :

يا أيها الرجل العلم غيره	هلا لنفسك كان ذا التعليم
نصف الدواء الذي السقام وذي الضنى	كما يصح به وأنت سليم
أبدأ بنفك فانها عن غيبها	فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهنالك يسمع ما تقول ويشفى	بالقول منك ، وينفع التعليم
لا تثن عن خلقي	

(٤) في ه والتسبب .

ويعنى الواو : كقولہ (۱)

بِبَقْطِ الْقَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْثِ

وقال سيويہ (۲) : أداد التعقيب ، فمعناه : فالمر بعده إلى حومل ، ومعناه أنه موضع تجوز على صوب الدخول لا على عرضه .

وأما ثم :

في (۳) لتوتيب الفعل ، أو لتوتيب الكلام ، قال الشاعر (۴) :
إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده (۵)

(۱) أي امرئ القيس بن حنجر بن الحارث بن عمرو . قال الأصمعي وكان يقال له الملك الضليل ، مات بأقرة من بلاد الروم : والبيت هو الاول من معلقات المشهورة وصدره :
فيماء بك من ذكري حبيب ومنزل

وكان الأصمعي يروي بالواو يقول : بين الدخول وحومل ، ويقول : لا يقال المال بين زيد فعمرو ، وإنما يقال : المال بين زيد وعمرو .

(شرح المعلومات للتبريزي ص ٤ . ودبوانه ص ٨ تحقيق أبي الفضل إبراهيم)

(۲) هو عمرو بن قنبر ، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وكان يكنى أبا بشر ، وأبا الحسين ، وألبشها أبو بشر توفي سنة ١٦١ هـ وقبره بشيراز قصبة فارس .

(مرآب النجوين / ٦٥ - معجم الادباء ١١٤/١٦ إنباء الرواة ٣٤٦/٢ بغية الوعاة ٢٢٩/٢ تاريخ بغداد ١٩٥/١٢ شذرات الذهب ٢٥٢/١ وغيرها)

(۳) في ح فحو .

(۴) هو أبو نواس الحكمي الحسن بن عافيه ، من المولدين .

(۵) البيت أوله مغير ، وقد اشتهر بالتغيير ، وهو أول أبيات سبعة لأبي نواس ، مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر وهي :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه	قبله ثم قبل ذلك جده
وأبو جده فساد إلى أن	يتلاقى تزاره ومعهده
ثم آووه إلى المبتدأ من	أب ، لا أب وأم نعمة

(انظر شرح شواهد المخني لعبد القاهر البغدادي ورقة ٢١٦ مخطوط)

يعني [ثم] ^(١١) أفهم أنه كان كذا ^(١٢) .

وظن ^(١٣) ظانون منهم أنه ليس للترتيب .

وليس كذلك .

وهذا كقوله : (والأرض تبعث ذلك تحاملاً) ^(١٤) وهي قد

دحيت [قبل ذلك] ^(١٥) .

ومعناه ثم أفهم .

وأما صروف المعاني :

فقد تغير الاعراب والمعنى ، كقولهم : لعل زيدا منطلق ، وهو للترجي .

وقد لا تغيرهما ، كقوله تعالى (فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ لِنَتَّ

لَهُم ^(١٦)) يعني فبرحمة .

٣٠-ب / وقد تغير المعنى دون الاعراب ، كقوله : هل زيد منطلق ؟ .

وقد تغير الاعراب دون المعنى ، كقوله : إن زيدا منطلق .

وقال سيبويه : إن للتحقيق ، ولا زيادة في لغة العرب .

وقوله (فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ ^(١٧)) يشعر بالتنبيه والحث ،

كقوله : نصه ونمه .

والعامل لا يكون معمولا فيه ، كقولك : لعل [زيدا] ^(١٨) .

(١) ليست في أ .

(٢) في هامش الأصل قوله : هذا على رواية (قبل ذلك) أما على رواية (بعد

ذلك) فلا يأتي هذا الكلام .

(٣) في الأصل و ح و أ ، أو ظن ، والصواب ما أثبت .

(٤) الآية ٣٠ من سورة النازعات .

(٥) في ح (قبل السماء) .

(٦) الآية ١٥٩ من آل عمران ، وفي ح (فبما رحمة من الله) فقط .

(٧) ساقطة من ح .

- والمعمول لا يكون عاملاً ، كقولك زيداً .
- إلا المضارع فإنه عامل ومعمول فيه ^(١) .
- والعامل الذي يتصل بالاسم ، لا يتصل بالفعل ، كقولك : لعل .
- والمتصل بالفعل لا يتصل بالاسم ، كقولك : أن .
- وتشكل في خمسة عشر حرفاً منها .

ما :

[وقد يقع حرفاً لا يفيد ، كقوله : (قَبِيحاً رَحْمَةً
مِنَ اللَّهِ ^(٢)) ^(٣)] .

- وقد يقع مفيداً للنفي في غيره ، كقولك : ما زيد قائم .
- وهي على لغة أهل الحجاز عامة ^(٤) ، فتقول : ما هذا بشراً .
- وعند بني تميم لا تعمل ، فتقول : بشر .
- وهي كافة لعمل « إن » ، عند الكوفيين ، فتقول : إنما زيد منطلق .
- وقال البصريون : لا تكف ، فتقول : إنما زيداً منطلق .
- وقد تقع اسماً منكرراً بمعنى الاستفهام ، فتقول : ما عندك ؟
- / فجوابه : إنه ثوب أو فارس .

أ- ٣١

وبمعنى الشرط ، كقولك : ما تفعلُ أفعلُ ، أي الفعل الذي
تفعله أفعل .

- وبمعنى التعجب ، كقولك : ما أحسن زيداً ، أي شيء حسن زيداً .
- وبمعنى الصفة ، كقولك : مررت بما معجب .

(١) من هنا إلى أول « بلى لاستدراك النفي » ساقط من .

(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران .

(٣) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من أ .

(٤) أي عمل ليس .

وقد يقع موصولاً بفعل ، فتقول : علمت ما عندك ، أي ما هو
قار عندك .

وبمعنى المدة ، كقولك ، أقوم ما تقوم .

وبمعنى المصدر ، كقوله تعالى : (والسماء وما بناها) ^(١) ،
أراد : وبناءها .

وبمعنى الذي ، كقولك : انخمت بها ^(٢) أكلت ، [يعني من الذي
أكلت ^(٣)] ، أو من أكلني ، بمعنى المصدر ، أو من طرل أكلني ،
بمعنى المدة .

ولم يعبر بها عن يعقل ، بخلاف من .

وقال أبو عبد الله المغربي : يعبر به عنه ، كقوله : (والسماء
وما بناها) ^(٤) أي ومن بناها .

فصل

أو : للتأكيد ، تقول : رأيت زيدا أو عمراً .
وكذا أم .

ولكن أم قوية للاستفهام ، فتقول : أزيداً أكرمت أم عمراً ؟
ولا تقول أو عمراً .

وقد يراد به التخيير في آحاد الجنس ، كقولك : جالس الحسن ^(٥)

ب. ٣١

(١) الآية هـ من سورة الشمس .

(٢) في أ ما .

(٣) ساقط من أ .

(٤) الآية هـ من سورة الشمس .

(٥) ستأتي ترجمة الحسن .

- أو ابن سيرين^(١) . يعني : هذا الجنس .
- وقيل بمعنى الواو ، كقوله (مائة ألف أو يزيدون^(٢)) .
- والأصح أن معناه : هم قوم إذا رأيتهم ظننتهم مائة ألف أو يزيدون .
- والأصح كقوله تعالى : (لَعَلَّةٌ يَنْتَذِرُ^(٣) أَوْ يَخْشَى^(٤)) ، يعني [قول^(٥)] من يرتجى أنه يندكر أو يخشى ، وهذا على قدر فهم المخاطب .
- وقد يراد بها حتى ، كقوله : لا أمارفك أو تفضيتني حتى .
- معناه : حتى تفضيني ديني .

فصل

- هل : للاستفهام ، ولا بغير الاعراب .
- وقد يكون بمعنى [قد كذا^(٦)] قوله تعالى (هل أتى على الإنسان^(٧))
- والختار : أن معناه استدعاء التقرير ، كقوله : (هل جزاء
- الإحسان إلا الإحسان^(٨))
- وإذا اتصل به « لا » كان للتخصيص .

(١) هو محمد بن سيرين الانصاري ، أبو بكر البصري ، إمام وفقيه ، روى عن أنس وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وعنه الشعبي ، وقتادة ، والاوزاعي ، وخلق ، وكان ثقة ، فقيها ، ورعا ، مات سنة عشر ومائة (الخلاصة - تهذيب التهذيب)

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٤) ليس في أ .

(٥) زيادة لا بد منها وليست في جميع النسخ ولولاها لا يستقيم الكلام . قال ابن هشام في المغني ٢/٢٩ حاشية الإمير (أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر » جماعة منهم ابن عباس الخ) اهـ .

(٦) الآية الأولى من سورة الانسان .

(٧) الآية ٦٠ من سورة الرحمن .

فصل

٣٢- أ : لو : ترد لامتناع الشيء ، لامتناع غيره ، / كقولك : « لو جئتني أكرمك » .

ولو : لامتناع الشيء لثبوت غيره ، كقولك : « لو لا زيدٌ لجلتُك » .
وقد ترد لو بمعنى إن ، كقوله : (« ولأمة مؤمنة خيرٌ من مشركٍ ولو أعجبتم »^(١)) .

معناه : وإن أعجبتم .
وإذا اتصل به ولا ، كان للتخصيص ، كقوله : « فلو لا تفرَّ من كلِّ فرقة »^(٢) .

فصل

من : حرف جار ، لا يرد إلا على الاسم بمعنى التبعيض ، كقوله : « أخذت من مال زيد » .

أو للعموم ، كقوله « ما في الدار من رجل »
أو بمعنى على ، كقوله سبحانه : (« ونصرناه من الذين كذبوا بآياتنا »^(٣))

أو بمعنى ابتداء الغاية ، كقوله : « من البصرة الى بغداد »
ويجوز أن تقول عن البصرة .

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٢٢ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٧٧ من سورة الانبياء .

ومن هذا الجنس قولهم : « فلان أفضل من فلان » إذا ساواه ثم ابتداءً فضلاً ، ولا يقال عن فلان ، لأن من صريح في اقتضاء الابتداء من غاية ، بخلاف عن .

وجوز في قولهم : عن البصرة ، لأن الاعتماد ثم على الجنس ، فهو معلوم .

ويجوز أن يقول : التقت عن فلان / وهو أفصح من قوله منه . ٣٢-ب
ولا يقول رويت منه ، لأن تخيل التبويض [في الرواية ^(١)] بعيد ، وهو متخيل على الجملة في العلم ، فكانه يأخذ بعض علمه .

وعن : قد ترد اسماً ^(٢) ، فيقال : « أخذته من عن ^(٣) الفرس » .

فصل

إلى : إذا اتصل بها من كان صريحاً في التحديد .
ومطلقة ، قيل : الجمع ، وقيل : التحديد .
وقال سيبويه : ظاهره للتحديد ، ويحتمل الجمع ، كقوله تعالى : (إلى المرافيق ^(٤)) و (آمن أنصاري إلى الله ^(٥)) .

(١) ليس في أ .

(٢) في أ أسماء .

(٣) في أ من على .

(٤) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٥) الآية ٥٢ من سورة آل عمران .

فصل

على : قد تقع فعلا ، كقولك^(١) : « علا ، يعالو » .
وتقع امما ، كقولك^(٢) : « أخذته من على الفرس » .
وحرفا ، كقولك^(٣) : « لي عليك حق » . وفيه شواذب الاسم ،
يعني : الحق ثابت له .
وقال أبو عبد الله : لا تقع قط فعلا .
وقرأهم : علا ، ليس ذلك هذه الحروف ، وهو إنما يطابق^(٤)
في اللفظ .

فصل

بلى : لاستدراك النفي ، كقوله تعالى : (التَّائِبُ يُرَبِّكُمْ)
تَبْلَى^(٥) . ولو قال نعم ، لكان معناه نفي الإلهية .
أ- ٣٣ وجواب القائل إذا قال : « أليس زيد في الدار » عند / روم الإثبات
[يقال بلى^(٦)] .
وهذا لا يعتبر في الفقه في الإقرار ، بل يسوي^(٧) بينها ، إلا في
حق النحويين^(٨) .

(١) في أ كقوله .

(٢) من هنا بدأت نسخة ح ثانية بعد السقط الذي بدأ من ص ٨٩ .

(٣) ١٧٢ من سورة الاعراف .

(٤) ليس لي - .

(٥) في أ يستوي .

(٦) في ح النحوي .

فصل

تمن : لا يقع إلا اسماً ، ويعبر به عن يعقل في الاستفهام ، كقولك
[من عندك ، أو في الشرط } كقولك^(١)]^(٢) « من جاءك فاعطه
[درهماً^(٣)] » .

فصل

إذا : نصح للشرطية^(١) ، فيقول : « إذا دخلت الدار » .
ولا يتمحض له ، لأن شرط الشرط أن يرتبط بما لا يقطع بوقوعه
كالدخل .
ويصح أن يقول : « إذا طلعت الشمس » و « إذا جاءت القيامة » ،
ولو قال : « إن جاءت القيامة » فهذا ترداد .

فصل

أذن : للتعليل ، كقول عليه السلام في حديث [الرطب^(١)] : « فتلا

(١) في حـ « في قولك » .

(٢) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من أ .

(٣) ساقط من حـ .

(١) في حـ صالح للشرط .

(٢) ليس في أ .

إِذَنْ^(١) ، وقيل [إنه بمعنى^(٢)] إذا .
وهو فاسد .

فصل

هي : بمعنى الغاية ، كقوله . « أكلت السمكة حتى رأسها ، أي :
ويكون [للعطف ، (تقول^(٣)) : حتى رأسها ، أي : ورأسها^(٤)] .
ويكون بمعنى الاستئناف / ومعناه^(٥) : حتى رأسها أكلته .
وهذا كقول الشاعر^(٦) :

ب-٣٣

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاه^(٧)

(١) وقام الحديث (إن زبداً أبا عياش سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسُّلْت
فقال أيها أفضل ؟ قال : البيضاء . فنهى عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسأل عن اشتراء الثمر بالرطب . فقال لمن حوله « أينقص الرطب إذا ييس ؟ »
قالوا : نعم فنهى عن ذلك . الحديث رواه الترمذي في ١٢ - كتاب البيوع ١٤ - باب
ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة حديث ١٢٢٥ وقال حسن صحيح .

وأنو داود في ١٧ كتاب البيوع ١٨ - باب في الثمر بالثمر حديث رقم ٣٢٥٩ .
والنسائي في ٤٤ - كتاب البيوع ٣٦ - باب شراء الثمر بالرطب .
وابن ماجه في ١٢ - كتاب التجارات ٥٣ - باب بيع الرطب بالثمر حديث ٢٢٦٤ .
ورواه وصححه ابن خزيمة والحاكم .

(٢) في ح : بمعناه .

(٣) في ح فنقول .

(٤) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من أ .

(٥) في أ ومعنى .

(٦) هو أبو عمرو النحوي كما حكى الأخفش عن عيسى بن عمر قاله في قصة المتلس .

(٧) الضمير في ألقى راجع إل المتلس وقد فر من عمرو بن هند . وكان عمرو

قد أعطاه كتاباً لعامله في الحيرة ليقتله ، فلما علم ما فيه ألقاه في النهر وفر . (راجع
قصته في المؤلفات والمختلف للأمدي ص ٢٠٢ . والمفني حاشية الامبر .) وبعد هذا البيت :
ومضى بطن يريد عمرو خلفه خوفاً ، وفارق أرضه وقلاها .

وبمعنى الى كقولى « حتى تقضي^(١) دينى » .
ولا تعطف به إلا ما كان من جنس المعطوف ، فنقول : « أكلت السمكة حتى رأسها » ولا نقول « حتى الحبز » . ولو قلت والحبز جاز .
كما نقول : رأيت القوم حتى زيدا ، [أو وزيدا^(٢)] ، ولا نقول حتى الحمار . ولكن نقول والحمار

فصل

من : حرف يتصل بالزمان ، دون المكان ، يقال : منذ الجمعة ، كما يقال من الجمعة ، وقد يقع اسما .

(١) فى ح تقضى .

(٢) فى أ « أو زيد جاز » .

كتاب الأوامر

الأمر : قسم من أقسام الكلام ، وأصل الكلام قد أنكره المعتزلة ،
ولا بد من تقديمه ، والكلام فيه في ثلاثة فصول .

الفصل الأول

في

اثباته عليهم

والكلام عندنا : معنى قائم بالنفس على حقيقة^(١) وخاصة يتميز بها
عما عداها^(٢) .

وأما العبارات فهل^(٣) تسمى كلاماً مجازاً أو حقيقة ؟ نودد فيه شيخنا
أبو الحسن^(٤) ، وهو متلقى من اللغة .

(١) في أ على الحقيقة .

(٢) قال في الإرشاد « الكلام : هو القول القائم بالنفس » وإن رما تفصيلاً فهو
القول القائم بالنفس الذي تدل عليه العبارات ، وما بصطلح عليه من الإشارات .
(الإرشاد لإمام الحرمين / ١٠٤-١٠٥)

(٣) في ح فإنها .

(٤) واجع نوجة أبي الحسن الأشعري ص ٢٢ .

وأنكرت المعتزلة^(١) جنس الكلام^(٢) ، وزعمت أنه فعل حركات
مخصوصة / وأصوات مقطعة ، وزعموا أن الرب تعالى متكلم بمعنى أنه ٣٤-أ
فاعل للكلام^(٣)

والدليل على إثباته ثلاثة^(٤) مسائل

أمرها :

يختص [بكلام^(٥)] الباري سبحانه ، وقد نطقت الأمة بقولهم « قال
الله تعالى ، ونطق به القرآن [العزيز^(٦)] ، كما نطقت بقولهم « علم الله » ،
فليدل على معنى هو قائل به .

وبستحيل أن يكون قائلًا بفعله ، إذ لا حكم للفاعل في أخص أوصاف
الفعل^(٧) ، ولو جاز أن يقل : هو قائل بكلام مخلقه في غيره ، لجاز أن
يقال هو متحرك بحركة مخلقه في غيره .

المسألة الثاني :

أنهم ردوا الكلام الى الفعل ، ونحن نعلم قطعاً جواز الإحاطة بكون
الشخص متكلماً قبل التنبه للفعل ، وكونه فاعلاً .

المسألة الثالث :

وهو الأقوى في إثبات الغرض ، أن من قال لعبده « افعل » ،

(١) راجع المعتزلة ص ٣٨ .

(٢) راجع الإرشاد ص ١٠٤ وما بعدها من الكلام مع المعتزلة .

(٣) من « ولي الأصل فاعل الكلام . ولي أ فاعل على الكلام .

(٤) في « ثلاث وهو ساقط من أ .

(٥) في الأصل « و « أ » بكلامي » والصواب ما أثبت .

(٦) ليس في « .

(٧) راجع الإرشاد ص ١٠٩ وإثبات الكلام ص ٧٤ - ٧٥ .

صادف^(١) عند الأمر طلباً جازماً قائماً بذاته ، فأبداه بقوله « افعل » وهو
بـ ٣٤. بـ مُعْتَبَرٌ ومُدلوله فهو الكلام الذي ينبغي إثباته / وهو معلوم على
الضرورة .

وليس ذلك إرادة لمعنيين :

أمرهما :

ان الإرادة تنقسم الى من لا ينفك عن تردد ، ولا تردد في هذا الطلب .
وإلى قصد جازم ، ويستحيل تعلقه بفعل الغير ، فإنه غير
مقدور للمريد .

ولأن السيد المعائب من جهة السلطان بسبب ضربه عبده اذا اعتذر
باستعصائه^(٢) ، فكذبه ، فأراد تحقيقه عبداً ، فبأمر عبده وهو ينبغي
عصيانه . لتعميد^(٣) عذره ، وليس مريداً له ، ولا وجه لإنكار كونه
أمراً ، فإن العبد فهم منه الأمر ، وميز بينه وبين الهاذي .

ولو أحاط أيضاً بقرائن الاحوال - [بمعنى^(٤)] غرض السيد -
يفهم الأمر ، ولكن يعلم منه إرادة العصيان ، فلا^(٥) وجه لحل ذلك
الطلب على ارادة ابقاع الصيغة أمراً تميزاً له عن الحكاية والهديان ، لأن
العبد يفهم طلباً ورااه ، ولأن الصيغة بعد أن صارت أمراً فلا مُعْتَبَرٌ
ومُدلول ، وهو الطلب الذي ذكرناه .

(١) في أ صادق .

(٢) في أ باستعصا .

(٣) في أ كنميد .

(٤) في الأصل وأ أغنى عن غرض السيد . وفي ح بمعنى غرض السيد . ولا
معنى لها . وأظن الصواب ما أثبتته وهو محرف في ح عن « بمعنى » الى « يعني »
والله أعلم .

(٥) في ح ولا .

الفصل الثاني

١-٣٥

في/

حد^(١) الكلام

وقد قيل : إنه حديث النفس ، أو نطق النفس ، أو مدلول أمارات
وضعت للتفاهم ، وهو الأصح .
وأملنا نقول : لا حد له ، كما ذكرنا في حد العلم^(٢) ، إذ العبارات
المنقولة قاصرة على^(٣) المعاني المعقولة .

(١) راجع ص ٩٨ تعليق ٢ .

(٢) وفي نسخة قوبل عليها الاصل [في العلم بإسقاط الحد] اهـ . هامش الاصل .

(٣) في حـ عين .

الفصل الثالث

في

افسام الكلام

والختار فيه : أنه خمسة .

طلب : وهو تناول الأمر ، والنهي ، والدعاء .

وخبير واستخبار وتنبيه : وهو مشير إلى النداء .

وتردد : وهو تناول للنعمي ، والترجي ، وأنواعه .

ولو حذفنا التردد اكتفاء بقسم التنبيه أو الخبر ، وكون التردد تنبيهاً

من وجه ، الزم الاكتفاء به في الكل ، إذ الأمر ، والنهي ، والخبر ، والاستخبار أيضاً ، فيه تنبيه وخبير .

وإذا^(١) ثبت أصل الكلام مفعول :

الأمر : قول جازم يقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به ، [ويندرج^(٢)]

تحت الندب^(٣) .

وقيل : قول يتضمن إيجاب المأمور به ، ويخرج منه الندب .

/ واستدل^(٤) القاضي على صحة الحد الأول ، وكوث الندب أمراً

٣٥ـب

(١) في - فإذا .

(٢) من - وفي الاصل و أ يندرج .

(٣) وهذا هو تعريف القاضي وإمام الحرمين .

(٤) في - ودل .

بكونه طاعة ، ولم يقع طاعة لكونه مراداً ، إذ المعصية مرادة ،
فوقع ^(١) طاعة لكونه مأموراً به .

وهذا تحكم على اللغة ، إذ يقال له وقع طاعة لكونه مطلوباً .
فإن سمي كل مطلوب أمراً قياساً على الواجب فلا قياس في اللغة ،
ولم ينتقل متواتراً ، ونقل الآحاد لا يوجب العلم .

وأما حذ المعتزلة ، فإنهم قالوا : الأمر قول [القائل ^(٢)] [افعل ^(٣)] ،
فأبطل عليهم بقوله قم [ركّل ^(٤)] وكّل أمر مشتق من مصدر
آخر ، وبقوله قم لتأكل ، فإن الأكل مأمور به ، لا على صيغة ^(٥)
الأمر ^(٦)

ثم قالوا ^(٧) : لا بد من إرادة إحداث الكلمة ، وإرادة المأمور به ،
وإرادة إيقاع الصيغة المحدثة أمراً ، تميزاً له عن الحكاية .

(١) في حذ فوقف .

(٢) من حذولي الأصل قول العامل .

(٣) ليس في أ .

(٤) من حذ وايسست في الأصل ولا أ .

(٥) في حذ صفة .

(٦) المشهور من تعريف المعتزلة للأمر هو (قول القائل لمن دونه افعل) .

(راجع المستصفى ١٦٢/٢ العنصر على ابن الحاجب ٧٨/٢ تيسير التحرير ٣٧٨/١)

فلعل كلمة أن دونه ساقطة من النسخ ، ويرد عليه التهديد كقوله « اعملوا ما شئتم »
والأماحة كقوله « كلوا واشربوا » « وإذا حللتم فاصطادوا » وغيرها من المعاني التي
وصفت لها صيغة افعل .

(العنصر على ابن الحاجب ٧٨/٢ تيسير التحرير ٣٧٨/١ المستصفى ١٦٢/٢)

وتابع المعتزلة من الشافعية في اشتراط العلو جماعة منهم الشيرازي ، وابن السمعاني ،
وابن الصباغ (رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١/١ ق ١٨٧ - أ) .

(٧) أي حققوا المعتزلة (المستصفى ١٦٢/٢) .

وخالفهم الكعي^(١) في الإرادة الأخيرة ، وقال : إنما تتميز عن الحكاية بصفة ذاتية ؟

ف قيل له : وكيف يتميز الشيء عن مثله بصفة ذاتية ؟
 ٣٦- أ فقال : وكيف / يتميز عنه أيضاً بالإرادة ؟ والجوهر لا يتميز عن الجوهر بالإرادة في ذاته .

فكفونا باضطرابهم^(٢) مؤنة^(٣) الكلام عليهم .
 فهذه مقدمات الكتاب .
 ومقصوده بحويه أربع عشرة مسألة .

مسألة (١)

اختلفوا في مفهوم صيغة الامر ومقتضاه وهو قول القائل افعل .
 فقال الجبائي^(٤) : يدل على كون المأمور به مراداً ، والوجوب لا يتلقى منه .

(١) هو ابو القاسم عبد الله بن احمد بن محمود البلخي الكعي . شيخ من شيوخ المعتزلة واليه تنسب طائفة الكعبية . كان حاطب ليل يدعي في أنواع العلوم ولم يحظ في شيء منها بأمراره وخالف البصريين من المعتزلة في احوال كثيرة .
 (الفرق بين الفرق ١٨١ - العبر ١٧٦/٢ - شذرات الذهب ٢٨١/٢)

(٢) في حياصطدامهم .

(٣) في مؤمنة .

(٤) هو ابو علي محمد بن عبد الوهاب بن عبد السلام بن خالد بن همران بن أبان الجبائي نسبة الى جبى بضم الجيم ونشديد الباء وهي بلد من أعمال خوزستان - شيخ المعتزلة ، وهو عندهم الذي سهل علم الكلام . وكان مع ذلك فقيهاً ورعاً زاهداً . واليه تنسب طائفة الجبائية من المعتزلة توفي سنة ٣٠٣ .

(العبر ١٢٥/٢ - شذرات الذهب ٢٤١/٢ - الفرق بين الفرق ١٨٣)

وقال بعض الناس : يدل على رفع الحرج والإباحة ، لأنه متردد بين الوجوب والندب . وهذا القدر مستيقن .

وهذا من جنس الاستصحاب الفقهي ، ولا تؤخذ منه اللغات ما لم ينقل أن قولهم « افعل » موضوع عندهم للإباحة ، ففيه ^(١) المباحة .

وقال ^(٢) الفقهاء : هو للوجوب [بدليل أوامر الشارع ^(٣)] ، وأمر الله تعالى [إبليس ^(٤)] بالسجود ^(٥) ، واستيجاب المأمور [للتعزير ^(٦)] بتركه .

وكل ذلك يمكن تلقيه من القرائن ، وانكار كون اللفظ بمجرد [دالاً ^(٧)] عليه .

فلا دليل فيه ^(٨) .

فأما ^(٩) شيخنا أبو الحسن ، / والقاضي ، وجماعة من الأصوليين ، ٣٦-ب فإنهم نوقفوا فيه ، وقالوا : لا مفهوم له إلا بقرينة مخصصة له بإحدى جهات الاحتمال .

ثم قال بعضهم : اللفظ مشترك بين هذه المعاني المحتملة ، كلفظ العين مشتركة في العين ، والميزان ، وعين الشمس ، والماء ، وغيرها .
وقال آخرون : يتوقف فيه أيضاً .

(١) في ح فعه .

(٢) من ح وفي الأصل و أ فقال .

(٣) من ح ، وفي الأصل أوامر الشرع . و أ امر الشرع .

(٤) ليس في أ .

(٥) أي بقوله تعالى « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك » .

(٦) في ح التعزير . وفي أ للتقرير .

(٧) من ح وفي الأصل و أ « ولا » .

(٨) في أ عليه .

(٩) في ح وأما .

ثم استدلوا على المخصصة بأن العقل لا يهتدي إلى تخصيص اللغات .
 وحريج النقل متواتراً^(١) لم يوجد ، والآحاد ولو فرض فلا يورث العلم .
 ولو تمسكتم بالنقل ضمناً ، زاعمين أنا فهمنا ذلك من إطلاق أهل اللغة
 إياها في شيء من ذلك بخصصها به ، ومن فهمهم ذلك منها ، فما الذي
 يؤمنكم من اعتمادهم في الفهم على القرائن دون مجرد الصيغ ؟ .

فإن قلتم : الأمر معنى قائم بالنفس ، فليكن عنه صيغة دالة عليه ،
 ولم عينتم هذه الصيغة لكونها دالة عليه [نحكمها^(٢)] من غير نقل .
 ثم صيغته أن تقول أوجبت ، كما تقول في الندب ندبت أو استعجب^(٣) .
 فنقول / للواقفية : إن قضيتم بكون اللفظ مشتركاً كلفظ العين ،
 ٣٧- أ فن ابن أخذتموه ؟ أمن عقل ، أم نقل متواتر ، أو آحاد ؟
 وندير عليهم معتمدكم .

والن قالوا : بحسن^(٤) الاستفصال من الأمور تبيناً تردده .
 قلنا : ذلك لتعارض القرائن المتنافضة لا التردد^(٥) الصيغة في نفسها .
 فإن قالوا^(٦) : لا ندري أمر مشترك أم لا .
 قلنا : نرى أهل اللغة يبحثون عن معاني ألفاظ شاذة لا تتداولها
 اللسنة فيبرزون معناها ، فما تراهم تركوا هذه اللفظة - مع تكرارها
 على اللسنة في الساعات والازمنة - في حين الاجمال ، ولم يذكروا معناها .
 واستحالة ذلك مقطوع به فلا يَخْلُصُونَ ونجاهلهم فيه .

(١) في الاصل متواتر والمثبت من ح .

(٢) من ح ، وفي الاصل وهو نحكم .

(٣) في أ ندبت أندب وأستعجب .

(٤) في ح الحسن .

(٥) في أ للتردد .

(٦) في ح وان قالوا .

وإذا أبطلنا المذهب ، فاختار^(١) :

أن مقتضى صيغة الأمر في اللسان طلب جازم^(٢) ، إلا أن تغيره
قرينة ، وقد فهمنا ذلك على الضرورة من فرق العرب بين قولهم : افعل ،
ولا تفعل ، وتسميتهم أحدهما أمراً ، والآخر نهياً .

وإنكار ذلك خلاف لما عليه / أهل اللغة قاطبة .

٣٧-ب

(١) ذهب الغزالي في المستصفي الى التوقف في مقتضى صيغة الأمر فقال : « وقد
ذهب ذاهبون الى أن وضعه للوجوب ، وقال قوم هو للندب ، وقال قوم يتوقف فيه ،
ثم سمع من قال : هو مشترك كلفظ العين ، ومنهم من قال : لا ندري أيضاً أنه مشترك ،
أو وضع لأحدهما واستعمل في الثاني مجازاً ، والختار أنه متوقف فيه » المستصفي ١/١٦٥ .
والذي دعاه الى هذا عدم توفر الدليل القاطع على واحد من المذهب التي حكاهما ،
لأنه يرى أن مسائل الاصول لا تثبت إلا بدليل قاطع .

ولذلك قال بعد الاستدلال على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج بالقرائن
القاطعة لا بمجرد الأمر : « فلذلك قطعوا به ، لا بمجرد الامر الذي منتهى ان يكون ظاهراً
فينتظر اليه الاحتمال » المستصفي ١/١٦٨ .

أما هنا فقد ذهب الى أن مقتضى صيغة الأمر هو الطلب الجازم ، ويقول عند الكلام
على المعاني التي تستعمل فيها صيغة الامر « فظاهر الامر للوجوب ، وما عداه فالصيغة
مستعارة فيه » اهـ وهذا الوجوب مستفاد من القرائن لا من اللفظ كما قال هنا .
وهذا جنوح منه الى قبول الدليل الظني في المسألة كما قال أستاذه فضيلة الشيخ عبد
الغني عبد الحالق في تقرير مذهبه في المنحول .

وهذا أيضاً هو عين مذهب الشافعي رضي الله عنه كما قال ابن السبكي في
الابحاج ١٦/٢ .

(٢) والطلب الجازم عند الغزالي يشمل الندب كما يشمل الوجوب . قال في
المستصفي : « فإن قيل الامر عبارة عن اقتضاء جازم لا تخيير معه والندب مقرون
بتجويز الترك والتخيير فيه ، قلنا : الندب إقتضاء جازم لا تخيير فيه الخ » اهـ .
(المستصفي ١/٤٩)

والفرق بينهما ما قاله في أول الأحكام « فإما أن يقترب به الاشعار بمقاب على الترك
فيكون واجباً ، أو لا يقترب فيكون ندباً » (المستصفي ١/٤٢) .

ولكن الوجوب يتلقى من قربنة أخرى ، إذ لا يتقرر معناه ما لم يخف العقاب على تركه ، ويجرد الصيغة لا يشعر بعقاب .
والشافعي^(١) حمل أوامر الشرع على الوجوب ، وقد أصاب ، إذ ثبت لنا بالقرائن أن من خالف أمر رسول الله ﷺ عصى وتعرض للعقاب

مسألة (٢)

مطلق النهي محمول على التكرار .

واختلفوا في مطلق الأمر ، وهو قول القائل « افعل » .
فتوقف الواقفية .

وزعم غيرهم أن يختص بفعلة واحدة ، والمأمور بالقيام يتفحص عن الأمر بقومة واحدة .

واليه صار للشافعي^(٢) [رضي الله عنه^(٣)] ، والفقهاء .

وقال الاستاذ أبو اسحق : إنه لا بد من قيام مستدام ، فهو للتكرار غنائه ، وكذا عند المعتزلة ، وعند أبي حنيفة^(٤)

(١) هو إمام الأئمة ، وعالم قرين بل الأمام المطلبي ، محمد بن إدريس الشافعي وهو أعرف من أن يعرف ، ولد سنة ١٥٠ هـ وتوفي سنة ٢٠٤ هـ بمصر . صاحب الرسالة أول كتاب صنف في أصول الفقه على وجه الأرض ، وأعلم الخلق به .

(٢) نقله الفيرواني في المستوعب عن الشيخ أبي حامد . وهو قول أكثر أصحاب الشافعي .

(٣) ليس في - .

(٤) هو صاحب الرقة الشريفة ، والنفس العفيفة النعمان بن ثابت بن زوطى إمام المذهب الحنفي ، ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفي سنة ١٥٠ هـ وهو خفي عن التعريف .

واللهم أي لم أجد أحدا نسب التكرار إلى أبي حنيفة غير الغزالي هنا ، والذي في كتب الأحناف أنه لمطلق الطلب لا بقيد مرة ولا تكرار ، فلا أدري من أين أتى الغزالي =

[رحمه الله (١)] .

وقد (٢) تمسك الاستاذ بمسلكين :

أمرهما :

أن النهي للتكرار [فكذا (٣)] الأمر .

وعضد ذلك بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، والمأمور بالقيام منهى / ٣٨-أ
عن القعود فلو (٤) نهاء عن القعود صريحاً ، لوجب ترك القعود أبداً ،
وقد نهاء ضمناً .

وقياسه الأمر على النهي في اللغات غير مسموع .

ودعواه : اقتضاء الأمر بالشيء نهى عن ضده [بمنوعة (٥)] .

وبعد التسليم جداً نقول : الأمر المطلق عند الخصم ، كالقيد بفعلة
واحدة ، فالنهي الذي هو ضمنه يكون بحسبه لا بحالة ، كما إذا صرح
بالتقييد بخلاف النهي الصريح مطلقاً .

المسلك (٦) الثاني :

[أنت (٧)] مطلق الامر يقتضي وجوب اعتقاد الرجوب ، ووجوب

= بهذه النسبة . (راجع تفسير التحرير ٣٥١/١ - أصول السرخسي ٢٠/١ - التلويح على
التوضيحي ٦٩/٢ وفتح القفار بشرح المنار ٣٦/١) .

والذي في إرشاد الفحول أن هذا يلعب لجماعة من قدماء الاحناف دون التصريح
بأن حنبلة (إرشاد الفحول ص ٩٤) .

(١) ليس في ح .

(٢) في ح وتمسك .

(٣) من ح والاصل وكذا .

(٤) في ح ولو .

(٥) من ح وفي الاصل ممنوع .

(٦) في ح مسلّم .

العزم على الامتثال ، ثم يجب كونها على الدوام ، فكذا مقتضاء الثالث وهو الفعل .

قلنا : اما اعتقاد الوجوب ، فيكفي ^(١) في لحظة ، [فلا يفعل ^(٢)] بعد ذلك كالايمان والمعرفة .

ثم اعتقاد الوجوب مستند إلى قيام الدلالة على صدق الرسول عليه السلام ، لا إلى مطلق الصيغة .

وأما العزم فلا يجب ، إذ لو ذهب حتى أقدم جاز ذلك .
ب-٣٨ ثم يبطل / ذلك صريحا بالامر المقيد بفعة واحدة ، ووجهه ظاهر .
وتسك ^(٣) الفقهاء في معارضتهم بمسلكين :

أمرها :

أن قول القائل : قام فلان ، إخبار عن فعل واحد ، فكذا قوله :
قم بتقيد [بمرة واحدة ^(٤)] ، لأنها مشتقان من مصدر واحد .
ووجه الاخبار لا بتقيد [بفعل واحد ^(٥)] إلا بقربنة ، [فلا ^(٦)]
نسلم هذا .

المسلك ^(٧) الثاني :

أن الرجل إذا قال : « والله لأدخلن الدار » يبر بدخلة واحدة .

(١) في ح يكتفي .

(٢) في ح فليفعل .

(٣) في أ تسك .

(٤) ساقطة من ح وبدلها « به » أي بتقيد به .

(٥) في ح بفعة واحدة .

(٦) من ح وفي الأصل ولا .

(٧) في ح مسلكهم .

ولو قل « لا أدخل » لا يبر إلا [با^(١)] نزار أبداً .

والأمر مشبه^(٢) بالبر .

والنهي مشبه بالحسن .

وهذا أيضاً ضعيف ، لأن البر والحسن محل احتكام الشرع والعرف ،

[فلا^(٣)] يستبان به وضع اللغة .

والعرف قد يؤثر في وضع اللغة ، كما يحمل الدرهم على المغشوش في

الشراء المطلق ، ويحمله على النقرة^(٤) في الإقرار ، مع استواء اللفظين .

فالخيار : أن النقرة الواحدة مفهومة قطعاً ، وما عداها متروكة فيه ،

متوقف إلى بيان^(٥) قرينة ، ودليل ذلك بطلان / ما عداها من المذاهب . ٣٩ - أ

مسألة (٣)

قال الشافعي : وجوب الرد إلى المأمور به لا يفهم من مطلق الأمر .

خلافاً لأبي حنيفة [رحمه الله^(٦)] ، وجماعة من الأصوليين .

وتوقف الواقفية فيه .

وغلا بعضهم وقال^(٧) : لو نادر أيضاً لا ندري هل يقع الموقع أم لا ؟ .

وهذا بعيد .

(١) ساقط من أ .

(٢) لفظة «شبه» مكررة في الأصل .

(٣) من ح وفي الأصل ولا .

(٤) النقرة : القطعة المذابة من الفضة وقبل الذوب هي نبر . (المصباح / ١٥٠)

(٥) من ح وفي الأصل تبين .

(٦) من ح وليس في الأصل .

(٧) في ح فقال .

والذين ^(١) قالوا بالتواخي تمسكوا بأن الأمر لا يختص بمكان فلا ^(٢) يختص بزمان أيضاً .

فعورضوا : بأنه يختص بمكان بلوغ الأمر فيه ، فإن في الانتقال تأخيراً .
وتمسك الشافعي رضي الله عنه بأثر الامتثال مفهوم ، وليس فيه تعرض للوقت ، ولا يختص بزمان .

فيقال له : وليس فيه تعرض لجواز التأخير ، فكيف فهمته ؟
وهلا ^(٣) توقفت فيه كالواقفة ؟ .

وتمسكوا أيضاً : بأثر الأزمنة لا معنى لها إلا حركات الفلك ،
وذلك ^(٤) إلى الله تعالى ، والمرتبط باختياره ^(٥) فعله ، لا الزمان ،
فينزل ^(٦) اختلاف الزمان منزلة اختلاف الهواء بالصحروالغيم .

٣٩ب / وهذا فاسد .

فإن البدار مقدور ، وهو قد يكون مقصوداً ، أما الصحروالغيم فلا
يرتبط به قصد .

وتمسك القائلون بالفور بالنهي ، فإنه على الفور .

وهذا فاسد .

فإنه قياس في مقتضى اللغة .

ثم النهي للاستغراق ، وذلك لا يتصور إلا بالبدار .

(١) في - قالين .

(٢) من - وفي الأصل ولا .

(٣) في - وهل .

(٤) في - وذلك .

(٥) في - باختيار بدون هاء الضمير العائد على المكلف .

(٦) في - فينزل .

والخلاف في هذه المسألة ينسب^(١) على [أن^(٢)] الأمر المطلق يقتضي فعلة واحدة ، فلاح الفرق .

وتسكوا : بأن المؤخر تارك فرض ، [متعرض للعصيان^(٣)] ، فإن قاتم لا يعصي فهذا تغيير الوجوب^(٤) ، وإن عصيته^(٥) ؛ فليس ذلك إلا لوجوب البدار .

قلنا : لا يكون تاركاً إلا باختلاء^(٦) العمر عنه ، ولا يعصي إلا به . ثم نعارضهم بالأمر المقيد بالعمر على التوسيع .

وقد اجيب عن هذا : بأنه إنما يجوز التأخير بشرط العزم على الامتنال ، فإن لم يعزم عصى . وهذا فاسد .

لأن المحذور إثبات وجوب على الفور ، واللفظ غير مشير إلى زمان ، وقد أثبتوه .

ولأنه ترديد للوجوب بين الفعل والعزم لا على التعيين ، واللفظ غير مشعر به .

ثم الوجه أن يقال : إن غفل ولم يعزم / ثم اتفق الاقدام على ١-٤ . الفعل ؛ فلا يعصي أصلاً

فالمختار إذن^(٦) : القضاء بأنه لو باور وقع الموقع ، ولو أخرتوقفنا فيه لما بيناه .

(١) من ح وفي الاصل تبى .

(٢) ليس في أ .

(٣) ليس في ح .

(٤) في ح الوجوب .

(٥) في ح إخلاء .

(٦) راجع هذه المسألة في (نهاية السؤل للاستوي ٥٢/٢ - مناهج العقول للبدخشي =

مسألة (٤)

الأمر بالشيء لا يكون نهياً عن ضده ، ولا النهي عن الشيء أمر
بأحد أضداده لا على التعيين .

خلافاً للاستاذ أبي اسحق^(١) ، والكعبي .

لأن قول القائل : قم ؛ لا يقتضي إلا الأمر بالقيام ، وتوك ماعداه ؛
يقع من ضرورة الجبلة ، لا لكونه مقصوداً بالأمر ، بدليل جواز
تقدير ذهول الأمر^(٢) عن جملة أضداده .

وبدليل تنفصلي الأمور عن الأمر لو قدر على استحالة الجمع بين القيام
والقعود^(٣) ، والاقدام على القيام مع عدم الاتصاف بضد من أضداده بحال .
والأمر يتلقى من فحوى الخطاب ، لا مما يقع من ضرورة الجبلة ،
وليس ذلك مقصود الخطاب وبغيته .

وهذا كالسيد يقول للعبد : أوجبت عليك كسر هذه الجزوات ،
ب ثم نهى عن كسر / جزوة واحدة ، فإذا كسر جزواً غيره من الجملة ؛
لا يقال : انه ارتسم أمراً واجباً [إذ^(٤)] اشتغاله به انحصار عن

= ٥١/٢ - الايجاج ٣٥/٢ - المستصفى ٤/٢ - الإحكام ١٥٣/٢ - العوضد على ابن الحاجب
٨٣/٢ - البناني على جمع الجوامع ٣٨١/١ - تيسير التحرير ٣٥٦/١ - رفع الحاجب عن
ابن الحاجب ١/١ ق ١٩٦ - ب وغيرهما من كتب الأصول () .

(١) أي الاسفراييني ، وهو اختصار الشيخ أبي الحسن الأشعري ، والقاضي
ومتابعوه ، وأطنب القاضي في نصرته في التقريب ، ونقله عن جميع أهل الحق النافين لخلق
القرآن (رفع الحاجب ١/١ ق ١٩٩ / أ) وبه قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي في الجمع
ص ١٠ والبصرة ورقة ١٧ - أ مخطوط في مكتبتنا .

(٢) في أ « الآ » فقط .

(٣) في هـ القعود والقيام .

(٤) ساقط من أ .

كسر [الجزة المنهي عن كسرها^(١)] .

وتسك لاستاذ بأن قول القائل : قم ؛ لا يتصور امتثاله إلا بتوك القعود ،
فتوك القعود مضمرة فيه ، والمتصف بالأمر لا محالة متصف بالمنهي على هذا
التقدير ، حتى لا يتصور خلو أحدهما عن الآخر .

وزاد فقال : إذا تلازما وجب القضاء باتحادهما ، فإن قول القائل :
قم ؛ أمر في نفسه ، نهي في نفسه ، كما أن العلم بالسواد ؛ والعلم
بالعلم به ؛ لما تلازما اتحدا ، وكما اتحد علم الباري بتلازم معلوماته في حقه .
قلنا : قولك « المتصف بالمنهي متصف بالأمر » [على^(٢)]
عكس ، ممنوع .

إذ فرض ذهول الأمر بالقيام عن أضداده ممكن ، فكيف ينهى عما
هو ذاهل عنه ؟ .

وقولك : التلازم مشعر بالاتحاد نحكم ؛ لا بغني فيه الاستشهاد
والقياس ، فلا بد فيه من مسلك عقلي .

ثم العلم [بالعلم^(٣)] / بالسواد غيره عندنا ، فلا نسلم .
وعلم الباري سبحانه لا يتحد للتلازم ، إذ يلزم على مساقه اتحاد علمه ،
وحياته ، وسائر صفاته ، فإنها متلازمة في حقه .

ثم الأمر بين أن يجد بقوله « افعل » ، وهو متميز عن قوله
« لا تفعل » ، أو يجد بطلب جازم ، وذلك يفرض مع الدهول مما عداه .

(١) في « الجزة المنهي عن كسرها » .

(٢) هذا الحرف موجود في الأصل وأو - ولعله زيادة من الناسخ . وربما كانت
غير زائدة ولكن حملها على المعنى المراد فيه تكلف . والله أعلم .

(٣) ليس في أ .

مسألة (٥)

الشريعة تشتتل على المباح .

خلافاً للكعبى .

واستدل : بأن كل فعل بعد مباحاً متضمن تركاً لأمر محظور ، وترك المحظور واجب ، إلا أن إحدى جهاته لا يتعين ، وذلك لا ينافي وجوبه كغضال الكفارة .

فقيام الرجل اذا تضمن تركاً للزنا وقع واجبا .
وهذا [منه ^(١)] بناء على أن النهي عن الشيء أمر بأحد أضداده ، وقد أبطلناه .

ثم يلزمه وراء ذلك شيان .

أمرهما :

إنكار النوافل والتطوعات ، فإن فيها ترك الزنا ، فليقع [على ^(٢)]
جهة الوجوب ، وهذا خرق الاجماع .

والثاني ^(٣) :

١-ب أن يصف الزنا بالوجوب / ، فإن فيه ترك القتل والسرقة .
وان قال : واجب من وجه ، محرم من وجه ، كالمصلاة في
الدار المغصوبة .

فليقل : القيام مباح من [وجه ^(٤)] واجب من وجه ، وقد أنكره .

(١) ليس في أ .

(٢) في ح عن .

(٣) من أ وفي ب و ح والثانية .

(٤) ليس في أ .

مسألة (٦)

الأمر بالشئ أمر بما لا يتم [الواجب ^(١)] إلا به .
إذ ثبت أن صحة الصلاة موقوفة على الطهارة ، فالأمر المطلق بالصلاة
الصحيحة أمر بالطهارة .

خلافاً لبعض العلماء .

ودليله : أن الأمور لا يكون بمنزلة إلا بفعل الطهارة ، [فإذا ^(٢)]
وجب فلا مستند لوجوبه إلا الأمر بالصلاة ، فإنه من ضرورة الصلاة
الصحيحة ، وهو كبعض أجزائها بعد أن ثبت أنه شرطها .

وليس هذا يعود إلى الجبلة من ترك القعود وتوقف القيام عليه .

فإننا لو قدرنا [عدم ^(٣)] الاستحالة [على ^(٤)] فعل القيام مع القعود ؛
كان بمنزلة ، والمقتصر على الصلاة غير متمثل [للأمر ^(٥)] بصلاة صحيحة .

مسألة (٧)

الأمر بالشئ مشعر بوقوع المأمور به عند الامتثال مجزئاً عن
جهة الأمر .

إذ لا معنى / الأجزاء إلا موافقة الأمر ، والامتثال قد حصل فأجزء . ١ - ٢ .

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح وإذا .

(٣ و ٤) ساقطة من ح .

(٥) من ح وفي الأصل و أ « الأمر » .

وأنكرو^(١) بعض الفقهاء^(٢) [هذا ، وقال^(٣)] المفسد حجه بالجماع
مأمور بأفعال الحج ، ولا يجزئه عن حجة الاسلام .
وهذا فاسد .

فإنه مأمور [بالمضي^(٤)] في حج فاسد ، وهو مجزئ عن هذه الجهة

مسألة (٨)

الجائر خلاف الواجب ، وكذا الواجب خلاف الجائر .
وقال بعض الناس : كل واجب فهو جائز .
فنقول : إن غنيم به أنه لا حرج في فعل الواجب [فهو مسلم^(٥)] .
وإن غنيم به أن الجواز حكم محال .
إذ الجواز يشعر بالثخير .
والوجوب يشعر بالتعيين ؛ فلا يصطحبان .

(١) في ح وأنكروه .

(٢) عل الخلاف في هذه المسألة فيما إذا فسرنا الاجزاء بإسقاط القضاء واستلزامه له .
فقال القاضي عبد الجبار : لا يستلزمه ، وقال المعظم يستلزمه ، ومراد القاضي عبد الجبار
وأني حاشم فيما ذهب اليه ، أنه لا يمتنع أن يقول الحكمي افعل كذا ، فإذا فعلت كذا
أديت الواجب ويلزمك مع ذلك القضاء .

قال عبد الجبار في العمدة : وهذا هو معنى قولنا إنه غير مجزئ . ولا نعني به أنه لم
يمثل ، ولا أنه يجب القضاء فيه ، ولا يكون وقع موقع الصحيح الذي لا يقضى . ولا خلاف
بين عبد الجبار وغيره في براءة الذمة عند اتيان المأمور به .

أما إذا فسرنا الأجزاء بالامتنال فالإتيان بالمأمور به على وجه يحققه اتفاقاً .

(رفع الحاجب ١/ق ٢٠٥ - ب باختصار والمستصفي ٢/٥)

(٣) ساقطة من ح . ومكانها في ح لأن وتصبح الجملة . وأنكروه بعض الفقهاء لأن .

(٤) في أ بالمعنى .

(٥) في ح فسلم .

وفائدته :

أن الوجوب اذا نسخ عن الشيء لم يبق الإباحة حكم في الشرع ؛
بل يتوقف فيه

وقالو بنفي الجواز .

وهذه خيرة أثبتوها من غير نص يشعر بها .

مسألة (٩)

يجوز الأمر بخصلة من ثلاث خصال مع تفويض التعيين الى خيرة
المكلف .

[خلافاً لأبي هاشم ^(١)] .

[ولنا فيه مسلكان ^(٢)] :

أمرهما :

/ أن نقول : لا يشك في جواز وقوعه وتصوره ، اذ لا يستحيل ٢- يجب
أن يقول السيد [لعبده ^(٣)] : ادخل [احدى ^(٤)] هذه الدور أينما شئت ؛
ويسقط عنك الواجب بما تريد منها .

واذا تصور جاز ورود الشرع به .

والاستصلاح أيضا لا يردده .

وربما يقتضي الصلاح ذلك ليتخير في ذلك ولا يعصي .

(١) ساقطة من أ .

(٢) في ح لغلالمه .

(٣) ساقطة من ح .

المسألة الثاني :

الكفارة الخيرة واجبة شرعاً بالاتفاق ، ولا تجب الحصول الثلاثة جميعاً^(١) ، ولا أحدها على التعيين ، فلم يبق إلا وجوب واحدة على الإجماع . فان قال : الكل واجب لكن يسقط الوجوب بواحدة ، فهذه لفظة لا حاصل لها ، إذ لو تركها لا يعقب على ثلاثة أوامر .

ولو أقدم على واحدة^(٢) لا يثاب على الثلاثة .

تمسك : بأن الأمر بالمجهول محال ، والجعل لا يرتفع بالخيرة ، كما لا يرتفع في بيع عبد من ثلاثة أعبد مع اثبات الخيار .

قلنا : التكليف وجد مستقراً ومتعلقاً ، وهو خيرته خصلة منها فنقرر وأما / البيع عقد يتلقى من تقييد في تعيين المحل

٤٣-أ

مسألة (١٠)

الأمر المطلق بأداء الصلاة لا يتلقى منه وجوب القضاء عند فوات الوقت .

لأن العقل لا يهتدي الى وجوب القضاء .

واللفظ لم يتناول إلا صلاة في وقت ، وقد فات ، ولا تدارك له ، فإنشاؤها في وقت آخر صلاة أخرى ، كإنشاء العبادة في مكان آخر اذا تعذر أدائها بالمكان المأمور بفعلها فيه .

فيجب القضاء بأمر مبتدأ في الشريعة ، أو بقياس مقتضب من أصل مجمع [عليه^(٣)] .

(١) في ح جمعا .

(٢) في ح حدة .

(٣) ساقطة من أ .

خلافاً للفقهاء ، حيث قالوا : يجب القضاء لمطلق^(١) الأمر الأول بالأداء .

مسألة (١١)

الصلاة تجب باول الوقت على النوسيع ، ولا يعصي بالتأخير .

وقال ابو حنيفة : لا يوصف بالوجوب الى أن يضيق^(٢) الوقت .

والكلام معه - وقد ناقض في القضا والكفارات والزكوات - سهل .

فأما من أكرر الوجوب الموسع أصلاً ، وقال : اذا جاز الاعراض

وتخير الرجل فلا معنى للوجوب ، / ولا يغني عن هذا الاشكال تصويرنا ٤٣-ب

قول السيد لعبده : أوجبت عليك خياطة^(٣) هذا الثوب وجعلت الشهر

متسعك فإن هذا لم يمنع جواز التأخير وهو يقتضي الوجوب .

ولا يغني ما قاله القاضي أدباً عن الفقهاء : إن التأخير لا يجوز إلا

بشرط العزم على الامتثال ، فان الفقهاء لا يوجبون ذلك .

إذ لو دهل جاز

ولأن الأمر ليس فيه إشعار بوجوب العزم ، وتريد بينه وبين الفعل

لا على التعيين ، وهذا تحكم .

والخيار :

أن تبين^(٤) الوجوب لا يتحقق إلا في آخر الوقت لما ذكرناه من جواز

التأخير ، ولكن الشرع سماه واجباً توسعاً ، كالكفارة وغيرها ، ودلت

الأمارات عليها . وهذا التجويز لا مانع منه فيتبع أمارات الشرع

في إطلاقه .

(١) في المطلق .

(٢) في ح يضيق .

(٣) في ح خيط .

(٤) في ح ير . وفي هامش الاصل قوله وفي نسخة "ير" .

مسألة (١٢)

المأمور لا يعلم كونه مأموراً قبل التمكن

والله صار أبو هاشم ، خلافاً للقاضي .

٤٤- أ لأن التمكن شرط [بقره^(١)] التكليف / ويحتمل اختتام المنية قبل

التمكن ؛ فكيف يعلم مع احتمال ذلك ؟

وقد ثبت أن التكليف بما لا يطاق محال عندنا .

والقاضي يعتقد ثبوت الأمر قبل التكليف

وعلى هذا جوز السخ قبل التمكن .

وبذلك^(٢) بأن البدار الى الإقدام واجب .

ولا يجوز التأخير لارتقائ الموت قبل الإقدام على الفعل [فإذا

تمكن^(٣)] وجب ، لأنه لو تكامل ؛ لأدى الى خرم الشرع ، وأبطل

غرض الشارع .

فأم^(٤) العلم ، فلا يثبت مع الاحتمال^(٥) .

مسألة (١٣)

عند المعزلة : المأمور يخرج عن كونه مأموراً حال^(٦) الاعتقال وحدوث

(١) من ح . والأصل بقدر .

(٢) في جميع النسخ وأن غسك . ولعل إن زيادة من النسخ . وإلا فأين جوابها .

(٣) من ح . والأصل إذا أمكن .

(٤) في ح وأما .

(٥) مورد الغزالي على القاضي . إلا أن الغزالي في المستصلى ذهب مع الجمهور

إلى كونه يعلم . (المستصلى ٦/٢ - رفع الحاجب ١/٩ في ٨٢ - أ - جمع الجوامع ١/٢١٩ -

الإحكام ١/١٤٣) .

(٦) في ح حالة .

الفعل المطلوب^(١) .

لأن الأمر طلب ، والكائن لا يطلب .

كما قالوا : يخرج عن كونه مقدورا ، لأن القدرة لا تتعلق بالموجود .
وخالفهم أصحابنا في المسألين جميعا ، وبنوا الأمر على القدرة .

ونحن نعتقد أن تعاق القدرة بالمقدور حالة الوجود - لو قدر -

مسلم^(٢) ، وهو اعتقادنا ، فيجب القطع / بأنه يخرج عن كونه مأمورا ، بسبب
لأن الكائن لا يطلب .

وأما القدرة فهي^(٣) - بسبب الوجود ، فإذا لم تقارنه^(٤) لم يحصل الوجود ،
لأن العدم المستمر لا حاجة فيه الى قدرة ، وكذلك الوجود^(٥) المستمر ،
وبينها حالة لطيفة هي أول حالة الحدوث ، ولا تحدث إلا بقدرة تقارنها ،
إنها في حكم الموجد لها والمخرج لها عن العدم .

فأما الأمر فإنه ليس موقعا للفعل حتى نجب مقارنته لها .

فإن قيل : هو موقع ، لكونها طاعة .

قلنا . يمكن ايقاعها بطلب سابق ، إذ ليس وجود الفعل متعلقاً به ،
ووصفه بالطاعة^(٦) يمكن ، بخلاف القدرة السابقة ، فيتنزل^(٧) الأمر مع

(١) وهو الذي ذهب اليه امام الحرمين ، وقلمية الغزالي ، وابن الحاجب ، والمسألة
كما قال ابن السبكي من عظام الكلام ودقائق احكام القدرة وهي قليلة الجدوى في الفقه
(راجع رفع الحاجب ١/ ٧٨ - أ - العضد على ابن الحاجب ٢/ ١٤ - الأمدى الاحكام
١/ ١٣٧ - الاهاج ١/ ١٠٣ - نهاية السؤل ١/ ١٧٣ - جمع الجوامع حاشية البناني ١/ ٢١٧ -
تيسير التحرير ٢/ ١٤١ - منتهى السؤل ٣٥) .

(٢) في الاصل مسلماً وكذا في ح و أ . والصواب ما أثبتته .

(٣) في الأصل و ح و أ فهو والصواب ما أثبتته .

(٤) في الأصل بقارنه .

(٥) في أ الوجوب .

(٦) في ح الطاعة .

(٧) في ح فتتنزل .

الطاعة منزلة النظر مع العلم ، ثم العلم يحصل بتصرم النظر ، وإن كان لا بد من تقدم النظر .

مسألة (١٤)

قال شيخنا أبو الحسن الأشعري [رحمه الله^(١)] :

المعدوم مأمور على تقدير الوجود ؛ إذ ثبت^(٢) عنده الكلام القديم ،
٤٥- أ وثبت / كون الباري آمراً أزلاً .

وأبى المعتزلة [له^(٣)] ذلك ، وقالوا :

الأمر طلب ، فكيف يتوجه على المعدوم ؟ والمجنون يستحيل خطابه
لأنه عديم الفهم ، فالمعدوم أولى بأن لا يخاطب ، ثم جعلوا هذا ذريعة
إلى رد الكلام .

ولا يغني في الجواب ما ألزمهم القاضي من كون المأمور معدوماً ،
إذ [ذلك]^(٤) من ضرورته ، فلا استدلة فيه .

ولا^(٥) قوله : إن النبي ﷺ إذا نوفي فهو كالمعدوم في حقنا وقد
بقي آمراً بعد العدم ، فإنه لا أمر للرسول عليه السلام ، وهو سفير ،
فالأمر لله تعالى الذي لا يموت .

ولأن القاضي لا يجوز كون الأمر معدوماً قطعاً .
فلا معنى لهذا الكلام .

(١) زيادة من ح .

(٢) في أ إذا ثبت .

(٣) زيادة من ح ليست في الأصل .

(٤) في ح إذا ذاك .

(٥) في أ ولأن .

فألوجه أن يقول :

لا يبعد من حيث [التصور أن]^(١) يقوم طلب بذات شخص
[لزبد]^(٢) من ولده الذي لم يحدث [تعلم]^(٣) العلم إذا حدث ،
ويبقى الطلب مستمراً ، فإذا وجد اتصل الطلب [الذي هو الأمر]^(٤) به .

فكذلك / الباري تعالى ، كان الطلب الذي هو الأمر قائماً بذاته ٤٥-ب
قديماً ، ولم يترجه الطلب على المعدوم ، ولكنهم إذا وُجدوا صاروا
مأمورين بذلك الطلب السابق من غير [تغير وتبدل]^(٥) ، والمعدوم
لا يكلف قطعاً . وهذا معنى قوله : على تقدير الوجود ، فإن المعدوم
إذا قدر وجوده لم يكن معدوماً .

وحكى عن عبد الله بن سعيد أنه قال : كلامه كان قائماً بذاته
قديماً ، ولم يكن أمراً ، إنما صار أمراً عند الوجود .
فإن عني به ما ذكرناه - وهو الظن - فسيدي .
وإلا فهو قول بحدوث الأمر . إذا الأمر إنما كان أمراً لعينه ، فلا
يتغير بالأوقات .

وثبت الكلام [القديم]^(٦) بدليل آخر .
ووجه تصور الأمر [قديماً]^(٧) ذكرناه [والله أعلم]^(٨) .

-
- (١) في الأصل و ح و أ التصورات . وأظنها معرفة عما أثبت .
(٢) في أ فريد . وفي الأصل و ح فزيد . ولا معنى له . والصواب ما أثبت والله أعلم .
(٣) كذا في سائر النسخ ولعلها بتعليم .
(٤) ساقطة من ح .
(٥) في ح تبدل وتغير .
(٦) ساقطة من أ والأصل مثبتة في ح .
(٧) ساقطة من أ والأصل مثبتة في ح .
(٨) من ح . وليست في أ والأصل .

القول في النواهي

وقد اندرج معظم مقاصدها تحت الأمر ، فإنها لولها .
 فمن توقف في صيغة الأمر توقف في صيغة النهي .
 ومن حمل على الوجوب حمل^(١) النهي على الخطر .
 ومن حمل على الندب حمل هذا على الكراهة^(٢) .
 ومن حمل ذلك على رفع الحرج في الفعل ، حمل هذا على رفع الحرج
 في ترك الفعل .
 ومقصود الباب تحويه خمس مسائل .

مسألة (١)

النهي عمول على فساد المنهي عنه . على معنى أنه يجعل وجوده
 كعدمه ، وهذا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه^(٣) .
 ولكننا مع هذا نقضي بصحة الصلاة في الدار المغصوبة .
 خلافاً لأبي هاشم ؛ فإنه قضى ببطلانها .
 واستدل : بأن المكث منهي عنه ، والصلاة مكث في الدار بجملة

(١) في أ زيادة حرف على أي « على النهي على الخطر » وهي زيادة من الناسخ .

(٢) في ه الكراهية .

(٣) ليس هذا الكلام على إطلاقه ، بل هناك تفصيل راجعه في باب النهي من
 كتب الأصول .

أو سكون ، فقد تمكن النهي من نفس الفعل ، (فيستحيل)^(١) ووقوع النهي طاعة ، إذ ذلك يؤدي إلى وصف الشيء الواحد بالوجوب والتحريم .
[فأورد^(٢)] عليه البيع في وقت النداء ، وتحريم المودع بصلاة^(٣) وقد طوّل بالرد ، وأجناس لهذه المسألة ، فارتبك وقال :
أقضي بفساد كل عقد تمكن التحريم منه إن ثبت التحريم .

وعودض استبعاد بوقوع فعل الداهل في أثناء صلاته طاعة مع عدم التقرب .

فقال : لا بعد في هذا / فإنه لم يكلف القصد إلا في أول الوقت ، ٦٦ب
نحو حكمه منسحب كما ينسحب حكم الإيمان في لحظة على جميع العمر ،
وإذا البعيد كون الشيء الواحد مأموراً مطلوباً واجباً ، منياً مطلوب الترك .
قال القاضي : هذه الصلاة لا تقع طاعة كما ذكره^(٤) أبو هاشم ،
ولكن يسقط الفرص عندها^(٥) ولا يسقط بها^(٦) .
وهذا غير بعيد .

كما قال أبو حنيفة [رضي الله عنه^(٧)] : يسقط قضاء الصلوات والزكوات بالرد ، وليس ذلك طاعة وامتناعاً .

ف قيل له : ثبت جوازه عقلاً ، فما الدليل على وقوعه ؟
قال : ذلك موكول إلى رأي الفقهاء ، فليظنوا فيه نظرم ،
وليتمسكوا بغلبة الظن .

(١) من حوفي الأصل و أ « وقد يستحيل » .

(٢) من حوفي الأصل و أ « فإذا ورد » والسياق يقتضي ما في ح .

(٣) في ح الصلاة .

(٤) في ح ذكره .

(٥) في ح عنده .

(٦) في ح به .

(٧) في ح رحمه الله .

ثم قال : يمكن إثبات وقوعه بالتمسك بسالك الصحابة ، فإنهم كانوا يأمررون الظلمة بتدارك المظالم ، ورد المغصوب مع علمهم بأن "عثر" الظالم لا يخلو من (١) أداء صلاة في دار استولى عليها ، ولم يأمرؤا بإعادة الصلاة ، فتبين سقوط الفرض به

والختار :

أ- / أن الصلاة واقعة طاعة ، لأن أفعاله (٢) تضمن مكثاً في الدار ، وأداء الفعل للصلاة .

فله جهتان :

المقصود بالنهي جهة الكون ، والواقع طاعة أداء الصلاة .

ولا نظر إلى انحسار صورة الفعل ، إذ الأمر والنهي يتلقى من قصد المخاطب .

وعن هذا قلنا ، الأمر بالشيء لا يكون نهياً عن ضده ، وإن وقع من ضروره .

ولو قال السيد لعلنا : لا تدخل هذه الدار ، وخط هذا الثوب ، فدخل الدار ، وخط [الثوب (٣)] ، عُدَّ في العرف بمثلاً في [الحياطة (٤)] بخلاف في الكون في الدار ، وإن كان الكون من ضرورة الحياطة - ونحن نحمل النهي على الفساد إذا لم يكن من الشيء مقصوداً - وكذا المودع ، إذا طول بالرد فتعزم بالصلاة ، صحت صلاته لأنه ليس

(١) في ح عن .

(٢) في أ أفعال .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح الحيط .

مقصوداً بالنهي ، وإن تضمن منع المالك من الأخذ ، وهو المنهي^(١) .

مسألة (٢)

إذا دخل عرصة مفصولة وتوسطها وجب عليه الخروج وانتحاء
أقرب / الطوق . ٤٧-ب

وقال الجبائي : يحرم الخروج ، لأنه تخطى في دار الغير .
قلنا : والمكث أيضاً ككون في دار الغير ، والنهي عنها جميعاً
تكليفٌ مستحيل ، فليجب الخروج إذ به الخلاص .
فإن قال : الساقط على انسان يحقوف بناس صرعى ، إذا علم أنه
لو مكث قتل من تحته ، ولو انتقل قتل غيره ، فينبى عن المكث
والانتقال جميعاً .

قلنا : قال القاضي : حظ الأصولي أنه لا يجمع بين الأمر والنهي
عنها في المسألتين .

أما ما يؤمر به من الجانبين^(٢) فذاك إلى رأي الفقهاء .
والختار في صورة القتل أن يقال : لا حكم لله تعالى [فيه^(٣)]
[فلا^(٤)] يؤمر بمكث ولا انتقال ، ولكن إن تعدى في الابتداء

(١) راجع بحث النهي هل يدل على الفساد أم لا في المستصفي ٩/٢ فقد اختار
هناك أن النهي لا يدل على الفساد فقال :

« ذهب الجماهير إلى أنه يقتضى فسادها ، وذهب قوم إلى أنه إن كان نهياً عنه لعينه
دل على الفساد ، وإن كان لغيره فلا . واختار : أنه لا يقتضى الفساد » . اهـ .

(٢) في « من الخلتين وكذا في هامش الاصل قول : وفي نسخة الخلتين .

(٣) زيادة من « ساقطة من الاصل و أ .

(٤) من « حولي الاصل ولا .

انسحب حكم العدوان ، وإن لم يقصد ^(١) فلا يعصي ، ولا تكليف عليه .
ونفي الحكم حكم الله تعالى في هذه الصورة ^(٢) .
وأما الخروج ممكن ^(٣) ، فإنه لا يؤدي إلى إتلاف ، وهو أقرب
من المكث .

مسألة (٣)

السجود بين يدي الصنم على قصد الخشوع يحرم .
٤٨- أ . وقال / أبو هاشم : المحرم هو القصد ، إذ عين هذا الفعل يقع
طاعة بقصد التقرب .
وهذا فاسد .
فإنه إذا قصد اكتساب الفعل حكم القصد ، فصار محرماً ، كما يكتب
حكم النية فيصير طاعة .
وهذا يجره إلى نفي التحريم عن فعل الزاني ، وإخراج الأفعال عن
وقوعها قربة ، وهو محال .

مسألة (٤)

أجمع القائلون بأن صيغة النهي للتحريم على أنه إن تقدمت صيغة
الأمر عليه لا تغيره .

(١) في ح بقصر .

(٢) سيأتي في آخر الكتاب أن الغزالي رحمه الله استشكل هذه العبارة من شيخه
إمام الحرمين مدة في حياته .

(٣) في ح ممكن .

فأما صيغة الأمر بالشيء بعد تقدم النهي عليه ، اختلفوا فيها ^(١) .
 قال القاضي في التفرع على مذهبه : هو [للوجوب ^(٢)] ، لأن
 الصيغة لم تتبدل ، وما سبق ليست قرينة مقتونة بها ^(٣) .
 وصار آخرون إلى أنه للإباحة ^(٤) .
 بدليل قوله : (وإذا حَلَلْتُمْ فاصْطَادُوا ^(٥)) .
 وله الاعتضاد بالعرف أيضاً .
 والختمار :

أن نتوقف فيه إذ يحتمل أن يكون تقدم النهي عنه قرينة تؤنو في
 هذه الصيغة .

٤٨-ب

ويحتمل خلافه ، ولا تثبت / فيه .
 فيجب التوقف في معناه إلى البيان .

مسألة (٥)

إذا قال « لا تلبس ثوباً من هذه الثياب الثلاثة » وأنت بالخيار ^(٦) ،
 صح النهي .

-
- (١) من ح وفي الأصل فيه .
 (٢) في الأصل ر ح و أ الوجوب . والصواب ما أثبتته .
 (٣) وهو رأي القاضي أبي الطيب الطبري ، وإني استحاق الشيرازي ، وإني المظفر
 ابن السمعاني .
 (٤) وهو المنقول عن الشافعي . ونقله الخلائي عن أصحابنا جميعاً (رفع الحاجب
 ١/٢٠٧ أ) .
 (٥) الآية ٢ من سورة المائدة .
 (٦) أي لا تلبس ثوباً واحداً فيما أن تلبسها جميعاً أو نخلعها جميعاً ، أو تلبس اثنين ،
 واجمع البنائي على جمع الجوامع ١/٣٩٣ .

خلافاً لأبي أمام .
ومملك الكلام ما ذكرناه في خصال الكفارة معه ، في (١١) الاوامر ،
فلا نعيده هنا .

فصل

فيما تستعمل فيه صيغة الامر

تستعمل للوجوب : [كقوله : (اقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (١٢)] .
وللندب : كقوله تعالى : (فَكَاتِبُوهُمْ (١٣)) .
وللإشاد : كقوله تعالى : (وَاسْتَشْهِدُوا (١٤)) .
والإباحة : كقوله تعالى : (وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا (١٥)) .
وللتأديب : كقوله عليه السلام لابن عباس رضي الله عنه : (كُلْ
بِمَا يَلِيكَ (١٦)) .
وللإمتنان : كقوله تعالى : (كَانُوا بِمَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ (١٧)) .

-
- (١) في المسألة التاسعة ص ١١٩ .
 - (٢) الآية ٤٣ من سورة البقرة .
 - (٣) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من ح .
 - (٤) الآية ٣٣ من سورة النور .
 - (٥) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
 - (٦) الآية ٢ من سورة المائدة .
 - (٧) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ٢٦ كتاب الاطعمة ٤٧ - باب
ما جاء في التسمية على الطعام ، وابو دأرد ٢١ - كتاب الأطعمة ٢٠ - باب الاكل
باليمين . وابن ماجه ٢٩ - كتاب الاطعمة ٨ - باب الاكل باليمين . واللساني .
 - (٨) الآية ٨٨ من سورة المائدة . وكلوا مما .

وللاكرام : كقوله تعالى : (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ^(١)) .
وللتهديد : كقوله تعالى : (اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ^(٢)) .
[وللتعجيز : كقوله تعالى : (كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ^(٣)) (٤)] .
وللتسخير ^(٥) : كقوله تعالى : (كُونُوا قِرَادَةً خَاسِيَيْنَ ^(٦)) .
وللأهانة : كقوله تعالى : / (ذُوقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَوِيمُ ^(٧)) . ٤٩ - أ
وللتنويع : كقوله عز وجل : (إِصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ^(٨)) .
وللإنذار : كقوله تعالى : [(كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا ^(٩)) (١٠)] .
وللدعاء : [كقوله عز وجل ^(١١) : (إِهْدِنَا الصِّرَاطَ ^(١٢)) (١٣)] .
وللتمني ^(١٤) : كقول الشاعر ^(١٥) :
ألا أبشأ الليلى الطويل إلا أن تجل
بصبح وما الإصباح منك بأمثل ^(١٦)

-
- (١) الآية ٤٦ من سورة الحجر .
(٢) الآية ٤١ من سورة فصلت .
(٣) الآية ٥٠ من الإسراء .
(٤) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من ح .
(٥) من ح في الأصل وأ وللخزي .
(٦) الآية ٦٤ من البقرة .
(٧) الآية ٤٩ من الدخان .
(٨) الآية ٥٢ من الطور .
(٩) الآية ٧٧ من المرسلات .
(١٠) الذي في ح وتمتعوا فقط .
(١١) في أ تعالى .
(١٢) الآية ٦ من الفاتحة .
(١٣) ساقطة من ح .
(١٤) في ح والتمني وفي أ وللنهي .
(١٥) امرؤ القيس بن حنجر وقد موت ترجمته في ص ٨٧ .
(١٦) الذي في ح الشطر الأول فقط . والبيت من معلقته المشهورة ، انظر =

وقوله تعالى (كُنْ فَيَكُونُ^(١١)) . إخبار عن نهاية الاقتدار .
 فظاهر الأمر الوجوب^(١٢) ، وما عداه فالصيغة مستعارة فيه ، وبجموعه
 ثلاثة عشر^(١٣) .

وبرر النهي لسبعة معان :

للتحريم : [كقوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ^(١٤))]^(١٥) .
 وللكرهية : [كقوله لعائشة رضي الله عنها : (لَا تَتَوَضَّئِي بِالْمَاءِ
 الْمَشْتَمْسِ^(١٦))]^(١٧) .
 وللتحقير : كقوله تعالى : (وَلَا تَمْدُدْ عَيْنَيْكَ^(١٨)) .
 ولبيان العاقبة : كقوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا^(١٩)) .

= ديوانه ص ١٨ وقبل البيت :

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي
 فقلت له لما عظمى مجوزه وأردف أعجازاً وناه بكل كل
 ألا أيها . . .

- (١) الآية ١٧ من البقرة .
- (٢) راجع تعليقنا على هذه المسألة في ص ١٠٧ .
- (٣) والمذكور هنا في نسخة الأصل أربعة عشر معنى ، فلعل الصواب في ذلك ما
 في ح فإنها اسقطت التعجيز . وبذلك يكون العدد كما قال الغزالي والله أعلم .
- (٤) الآية ٣٢ من الامراء .
- (٥) ساقطة من ح .
- (٦) في أ إلا بالماء . والحديث أخرجه ابو نعيم في الطب ، والدارقطني في الافراد ،
 وابن حبان ، والعقيلي . وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ونعقب ، بأن الحديث وإن
 كان واحداً من جميع طرقه فقول عمر شاهد له (راجع تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق
 ٦٩/٣ - والآله المصنوعة للسيوطي) .
- (٧) ما بين الفوسين الكبيرين ساقط من ح .
- (٨) الآية ١٣١ من سورة طه .
- (٩) الآية ٤٢ من سورة ابراهيم .

وبمعنى الدعاء : [كقوله تعالى : (ولا تُحْمَلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ^(١)) (٢)] .

وللأياس ^(٣) : كقوله تعالى : (لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ^(٤)) .
وللارشاد : كقوله تعالى : (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ / إِنَّ تُبَدَّلَ لَكُمْ ^(٥) بـ
نَسُوكُمْ ^(٦)) [والله أعلم ^(٧)] .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) في ح والبأس . وفي هامش الأصل قوله : وفي نسخة للباس .

(٤) الآية ٥٠ من سورة .

(٥) الآية ١٠١ من سورة المائدة . وليس في ح ان تبدل لكم نسوكم .

(٦) زيادة من ح .

بَابُ

بيان الواجب والمندوب والمكروه والمحذور^(١)

قيل في حد الواجب : ما يُسْتَحَقُّ العقاب على تركه .
وهذا فاسد .

لأن الرب تعالى يتعالى^(٢) عن أن يستحق عليه ثواب أو عقاب ،
وله أن يفعل ما يشاء لمن يشاء

وقيل : ما ورد الوعيد على تركه .

وروجه فساد : أنه لو ورد الوعيد قطعاً لكان لا يتوقع المغفرة
والعفو ، فإن كلام الباري سبحانه حق وصدق^(٣) .

ولا يمكن تحديده بخرف العقوبة .

إذ الوجوب إنما يتميز عن الجواز باستحاث عقل^(٤) العاقل على فعله ،
لاجتناب أمر محذور مقطوع به ، واقتحام منفعة فاجزة لا يقطع بالعقاب
عليه ، ليس بعيداً عن العقل .

فوجب تحديده : بما ورد اللوم على تركه^(٥) ، أو بما يعصي تاركه

(١) في - والمحذور والمكروه .

(٢) من - وفي الأصل غني وكذا في أ .

(٣) ساقطة من - .

(٤) في - العقل .

(٥) هو تعريف القاضي أبي بكر رحمه الله (المستصلى ٤٢/١) .

فإن العصيان اسم ذم يقضي العقل باجتنابه .

وأما المحذور : فكل يحده بنقيض ما حد^(١) به الواجب .

وأما المندوب : فكل مأمور لا لوم على تركه .

أ. ٥٠

وأما المكروه : فقليل هو ترك المندوب .

وهو باطل بترك استغراق الأوقات في العبادات ؛ فإنه ليس بمكروه ؛ وإن كانت العبادات مندوباً إليها .

وقيل : ما يخاف نحريره ، أو يخاف عليه العقاب ، أو تضمن اقتحام الشبهة .

والكل فاسد ، فإنه مرتبط بتردد ، والكراهية حاصلة مع القطع بنفيها^(٢) .

فالوجه أن يقال :

المكروه : كل منهي لا لوم على فعله .

وأما الإباحة : فتخير بين فعلين لا يتميز أحدهما عن الآخر بتدب ولا كراهية .

وأما التروك : فعبرة عن أضداد الواجبات ، كالقعود عند الأمر بالقيام . ثم يعصي بترك القيام ؛ لا بالقعود .

ووافقنا عليه أبو هاشم^(٣) ؛ [فسُحِّيَ أبو هاشم^(٤)] الدامي ؛ من حيث إنه علق الدم بالمعدوم .

(١) في ح ما حدوا .

(٢) أي الحرمة والشبهة والله أعلم .

(٣) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ت سنة ٣٢١ هـ ببغداد . وإليه ينسب البهاشية من المعتزلة . ويقال لهم الذمية لقولهم باستحقاق الدم لا على فعل .

(٤) راجع ترجمة أبي هاشم في العبر ١٨٧/٢ - طبقات المعتزلة ٩٤ - ٩٦)

(٤) ساقطة من ح .

كتاب العموم والخصوص

ب العام نوع من أنواع الكلام القائم بالنفس / كما ذكرناه في الأمر .
وحده : ما يتعلق بعلومين فصاعداً من جهة واحدة ؛ احترازاً عن
قوله « ضرب زيد عمراً » .

ومقصود الكتاب تحويه ثلاث عشرة مسألة (١) .

مسألة (١)

المتوقفون في صيغة الامر ؛ توقفوا في صيغة العموم .
وإليه صار شيخنا أبو الحسن .
ولزمه ذلك من أسئلة الوعيدية (٢) الصائرين الى أن المؤمن يعذب (٣)
بالمعصية ، [وقول الجهمية المرجئة (٤) الذين يقولون : إن المؤمن

(١) لم يذكر فيه إلا اثني عشرة مسألة فقط .

(٢) هي إحدى فرق الخوارج (راجع الملل والنحل ١/ ١٥٥ - الفرق بين الفرق
٧٣ الإرشاد لإمام الحرمين ٣٨١ - ٣٨٥) .

(٣) لا - لا يعذب .

(٤) المرجئة : هم الذين يقولون ؛ لا تضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر
طاعة . وهم ثلاثة أصناف . مرجئة بالإيمان والقدر ، وصنف قالوا بالإرجاء بالإيمان ،
وبالجبر في الأعمال ، على مذاهب جهم بن صفوان . فهم من جملة الجهمية . وهم الذين عنام
الغزالي ، وصنف خارجون عن الجبرية والقدرية وهم خمس فرق .

(انظر الفرق بين الفرق / ٢٠٣ . الملل والنحل ١/ ١٨٦)

لا يعذب بالمعصية^(١)] ، والخوارج^(٢) : الذين صاروا إلى أن من ارتكب معصية خلد في النار ؛ مع زعمهم أن لا صغيرة ؛ إذ مخالفة الأمر كيف كان فهي كبيرة .

وممنهم من أثبت الصغيرة وقضي بإحباطها ، إلا إذا وقع الإصرار عليها . ثم اختلفت الواقفة .

فمنهم من قال : العام مشترك للواحد والجمع كلفظ العين . ومنهم من توقف في ذلك أيضاً^(٣) .

روجه لإبطال مذمهم ؛ ما ذكرناه في صيغة الأمر ، على أنا نعلم تفرقه / العرب بين الرجل ، والرجلين ، والرجال ، وتمييز الواحد عن ١-٥١ الجمع ، والجمع عن الثنية .

وقال الشافعي رضي الله عنه : العام نص في كل ما يصلح أن يكون متناولاً له .

وعزّي إلى شيخنا أبي الحسن أنه قال : وإن اقتربت به القرائن المؤكدة فهو متوقف فيه .

وهذا النقل غير صحيح .

وقيل لم يتوقف في أداة^(٤) الشرط إذا اتصل بالكلام في قولهم : من دخل الدار فأعطه [درهماً]^(٥) .

(١) ما بين القوسين ساقط من ٣ .

(٢) الخوارج ويقال لهم الخوورية ، والنواصب ، والشراة ، والحكية ، والمارقة ، وم كل من خرج على الإمام الحق ، وهم يكفرون مرتكب الذنوب وينقسمون إلى عشرين فرقة (راجع الفرق بين الفرق ٧٢ - الملل والنحل ١/١٥٤) .

(٣) ساقطة من ٣ .

(٤) في ٣ أدوات الشرط .

(٥) ساقطة من ٣ .

والختار : أنه نص في أقل الجمع كما ذكرناه ، ظاهر فيما وراءه
ووجهه ^(١) ظاهر .

وغرضنا من صيغ الجمع يتبين بتقسيم فنقول :
العموم يتلقى من أدوات الشرط [ومن صيغ الجمع ^(٢)] .
[أما أدوات الشرط ^(٣)] ، كقولهم ^(٤) : « من دخل الدار فأعطه
درهما » ، « ومن أحيا أرضاً ميتة فهي له » .

وكلمة "من" ؛ اسم لتقضي الإبهام فتقضي الاستغراق .
وقد يتلقى ^(٥) من ظرف الزمان كقوله : « متى أكرمتني أكرمتك » .
بـ ومن ظرف المكان / كقوله : « حيث كنت حضرتك » .
قال القاضي : وكذا إذا قال : « إن أكرمتني » . لأن إن
تقضي إبهاماً .

وعندنا : [إنه ^(٦)] لا يقتضي الاستغراق ، لأن الإبهام آيل إلى
المصدر ، ومعناه « إن كان منك إكرام » [يكن مني إكرام ^(٧)] ، ،
فهذا نص في الإكرام الأول .
أما الثانية والثالثة فتوقف ^(٨) فيه .

-
- (١) في أ ووجه .
(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من أ .
(٤) في أ كقوله .
(٥) أي العموم .
(٦) كذا في جميع النسخ .
(٧) ساقطة من ح .
(٨) في ح فيتوقف .

وأما ^(١) صيغة الجمع فتقسم إلى :

جمع السلامة : وهو ما يسلم فيه بناء الواحد .

والى جمع التكسير : وهو الذي لا يسلم فيه بناء الواحد .

ثم جمع السلامة ينقسم إلى :

جمع الذكور : كقولك « مُسْلِمٌ ومُسْلِمُونَ » ، والاصل فيه زيادة الواو والنون ، [وزيادة ^(٢)] نالها والنون .

والى جمع الإناث : وهو منقسم الى ما لا يظهر فيه علامة التأنيث كقولك « هند ودعد » . فيجمع بزيادة الألف والتاء ^(٣) .

وإلى ما يظهر فيه علامة التأنيث بالتاء كقولك : « مُسْلِمَةٌ » فيجمع بزيادة الألف والتاء مع حذف تاء / التأنيث ؛ فتقول « رأيتُ أ-٥٢ المُسْلِمَاتِ » ؛ لأن التاء لم تكن من وضع الاسم .

ومنها ما تظهر فيه العلامة بالألف الممدودة ^(٤) كقولك : « صفراء وحمراء ^(٥) » ، فالوجه إبدال الألف الثاني وهي الهمزة بالواو وزيادة الألف والتاء .

وما يكون الألف مقصوراً « كالحبلى » و « السكرى ^(٦) » ، يبدل الالف الأخيرة نالها ، وتزاد الألف والتاء .

- (١) في أ فأما .
- (٢) زيادة من ح وليست في الأصل ولا أ .
- (٣) في ح ونالها .
- (٤) من هنا يوجد سقط في نسخة ح الى قوله تحت مطلق الخطاب في أول المسألة الثالثة .

- (٥) في أ صفراء وحمراء ، وهذا الذي ذكره الغزالي مخالف للقاعدة التي تنص على عدم جواز جمع ما كان على وزن فعلاء - جمع مؤنث سالم . إلا على رأي شاذ لابن كيسان .
- (٦) أما الحبلى فيجوز جمعها على حيليات ، وأما السكرى فلا يجوز جمعها ، لأنها على وزن فعلى وله مذكر على وزن فعلان ، وما ذكره الغزالي من جواز جمعها مخالف للقاعدة كسابقه ، إلا على رأي ابن كيسان الشاذ الذي ذكره الرضي في شرح الكافية .

وأما جمع التكسير : وهو الذي ينكسر فيه بناء الواحد ، بزيادة
حرف كقولك : « رجلٌ » و « رجالٌ » ، أو نقصان كقولك : « كتابٌ »
و « كتبٌ » ، أو تبديل حركة كقولك : « أسدٌ » و « أسدٌ » .

قال : وجمع السلامة في اللسان للتقليل ، وهو العشرة فما دونه .
وما كان من جمع التكسير على وزن الأفعال كالأثواب ، أو الأفعيلة ،
كالأرغفة ، أو الأفعُلْ كالأكُنْب ، أو الفِئلة كالصِبة ^(١) ، فهي
للتقليل ، وما عداها للتكثير .

ب. وأما المؤنث ، والكافرون ، حيث ورد في القرآن / فهو
للتكثير قطعاً .

ومحتمل أن يكون ذلك من احتكام الشرع كما احتكم على لفظ
الصوم والصلاة .

ومحتمل أن يكون كما [قاله ^(٢)] سيويه ^(٣) : أن كل اسم لا تسمع
العرب فيه بصيغة التكثير ؛ فصيغة التقليل محمول على التكثير ابتغاء
لكثرة الفوائد ، كقولهم في جمع الرجل : أرجال . فهو للتكثير .
وعلى الجملة نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم لم يترددوا في ذلك . بل
فهموا التكثير .

وليعلم أن الحرف والفعل لا يجمعان ، وإنما يجمع الاسم .
وقولك قاما ، وقاموا ، ليس جمعاً للفعل ، إنما هو تعديد للفاعل ،
فإذا أردت ^(٤) جمع الفعل ترده إلى الاسم فتقول : قام قومين .

(١) في الأصلية .

(٢) من ح وكذا في أ . وفي الأصل قاسه .

(٣) راجع ترجمته في ص ٨٧ .

(٤) في أ أوردت .

مسألة (٢)

لفظ المسلمين صالح لاندراج الملمات فتحته ؛ تغليباً للتذكير على التأنيث ، ولكنه في الأصل غير موضوع له ، خلافاً لبعض الناس ، كقوله تعالى (وَكَانَتْ مِنْ الْقَسَائِطِ^(١)) ؛ لأنه جمع المسلمين ؛ / وهو ٥٣ - أ مختص بالرجال .

ولفظ الناس في وضعه يشتمل على النساء مع الرجال ، إذ يقال لها إنسان .

وقد خولف فيه أيضاً .

والعبيد يندرجون تحت لفظ المؤمنين في لسان الشارع . ولا بد من دليل في استثنائه ، لأنه يقال لآحاديهم عبد مؤمن .

وقيل : إنه لا يندرج ، لوقوعه مستثنى عن بعض الالفاظ . وهو فاسد .

لأن ذلك القيام الدليل على استثنائهم .

مسألة (٣)

قال قائلون : لا يندرج^(٢) المخاطب تحت مطلق الخطاب ، بدليل قوله (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ^(٣)) . وقول القائل : ممن دخل الدار فأعطاه .

والجواب : أنه يندرج ، لأن اللفظ عام ، والقريفة هي التي أخرجت

(١) الآية ١٢ من سورة التحريم .

(٢) من هنا بدأت نسخة ح ثانية .

(٣) الآية ٦٢ من سورة الزمر .

الخطاب عن قضية الخطاب فيما ذكروه ، ويعارضه قوله (وهو بيكحل
شيئاً عظيم^(١)) ؛ فإنه عالم بذاته .

مسألة (٤)

ب. أمم الفرد إذا اتصل به الألف واللام^(٢) اقتضى الاستغراق^(٣) / كقولهم :
والدينار أفضل من الدرهم .

والجواب : أن ما يتميز لفظ الواحد فيه عن أمم الجنس بالماء ،
كالتمر والتمر ؛ فإذا عُرِّيَ عن الماء ؛ اقتضى الاستغراق للجنس .
وأنكره الفراء^(٤) .

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) الألف واللام إما أن تدخل على المفرد وتتصل به وهذا ما تكلم عنه الغزالي
هنا ، وإما أن تدخل على الجمع وتتصل به ولم يتعرض له الغزالي ، وهو في هذه الحالة ؛ إما
أن يتحقق عهد فيصرف إليه جزئاً اتفاقاً ؛ لتبادره إلى الذهن .

وإما أن يحتل العهد ، وهو في هذه الحالة يحمل على العموم عند الجمهور خلافاً لإمام
الحرابي إذ نفى العموم عنه في هذه الحالة ؛ لتردده باحتاله العهد بين وبين العموم .

وإما أن لا يتحقق العهد ولا يحتل ؛ وهو في هذه الحالة يحمل على العموم ، خلافاً
لأن حاشم ، إذ نفى العموم عنه مطلقاً . وهو عنده للجنس الصادق ببعض الأفراد ، كما
في تزوجت النساء ، وملكت العبيد ، لأنه المتيقن ، ما لم تكن قربنة تدل على العموم كما
في قوله تعالى : « فداً فلتح المؤمنون » . (وراجع جمع الجوامع حاشية البناني ٤١١/١) .

(٣) وهو مذهب الإمام أبي إسحق الشيرازي ، وابن تبرهان ، والجبائي ، والمبرد ،
وصححه ابن الحاجب ، وهو منقول عن الشافعي رضي الله عنه . (الإيضاح ٦٠/٢)
وخالف في ذلك الإمام الرازي ، وأتباعه - ما عدا البيضاوي - فذهبوا إلى أنه لا يطيد
العموم ، وهو عند الجمهور للجنس الصادق ببعض الأفراد ، كما في « لبست الثوب » ، و « شربت
الماء » ، لأنه المتيقن ، ما لم تقم على العموم قربنة (جمع الجوامع - المنهاج) .

(٤) هو يحيى بن زباد بن عبد الله بن مروان الدبلي ، إمام العربية ، قيل له الفراء
لأنه كان يغري الكلام ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وييل إلى الاعتزال ،
توفي سنة ٢٠٧ هـ بطريق مكة (بغية الوعاة - معجم الأدباء - تاريخ الأدباء - مراتب
التحريين) .

واستدل : بجواز جمعه على غرر .
ولكن هذا جمع على اللفظ لا على المعنى .
وأما ما لا تدخل الهاء فيه للتوحيد ينقسم إلى :
ما لا [يتشخص^(١)] ولا يتعدد ، كالذهب ؛ فهو لاستغراق الجنس ،
إذ لا يعبر عن أبعاضه بالذهب الواحد .
وما يتعدد ، كالدينار والرجل ، فلا يتناول إلا الواحد ، والألف
واللام فيه للتعريف ؛ [إن اتصل بالرجل أو الدينار اقتضى تعريف
الجنس^(٢)] ، ولا أثر له في تخصيص واستغراق .
وإنما يفهم الجنس^(٣) من قوله : « الدينار أفضل [من الدرهم] »^(٤) ؛
بقريئة التسمير^(٥)

(١) في الأصل وأ « ما لا يتبعض » ، والمثبت من ح تبعاً للمستصمى (١٨/٢)
(٢) لم يكن ما بين القوسين على هذا الترتيب في النسخ التي بين أيدينا وإنما كان على
الشكل التالي : « وإن اتصل بالرجال أو الدينار اقتضى تعريف العام » ، وفيه ما لا يخفى
من الاضطراب الناجي عن النسخ ، فأسقطت الواو ليستقيم الكلام ، واستبدلت الرجال
بالرجل لأن الكلام على المفرد الذي اتصلت به الألف واللام لا على الجمع ، واستبدلت العام
بالجنس لأنه هو الذي يعرف كما قال الآمدي ١٩٠/٢ حين رد على من حملها على تعريف
الجنس . وبذلك يستقيم معناها والا فلا ، هذا ما ظهر لي ، والله أعلم بالصواب .
(٣) أي المستغرق ، قال المحلي في شرح جمع الجوامع ١٢/١ : في تقرير مذهب الغزالي :
« ما لم تقم قريئة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم ، أي كل دينار خير من كل درهم » .
(٤) ساقطة من ح .

(٥) قال الغزالي في المستصمى ١٨/٢ : « وأما النوع الخامس ، وهو الاسم المفرد
إذا دخل عليه الألف واللام ؛ فهذا فيه نظر ، وقد اختلفوا فيه ، والصحيح التفصيل ،
وهو أنه ينقسم إلى ما يتميز فيه لفظ الواحد عن الجنس بالهاء ، كالتمر والتمر ،
والبرقة والبر ، فإن عري عن الهاء فهو لاستغراق ، ف قوله « لا تبعوا البر بالبر »
ولا التمر بالتمر ؛ يعم كل بر وتمر ، وما لا يتميز بالهاء ينقسم إلى ما يتشخص ويتعدد كالدينار
والرجل ، حتى يقال ؛ دينار واحد ، ورجل واحد ، وإلى ما لا يتشخص واحد منه ،
كالذهب ، إذ لا يقال ؛ ذهب واحد ، فهذا لاستغراق الجنس ، وأما الدينار والرجل =

مسألة (٥)

نكرة [الوحدان^(١)] في النفي تشعر بالاستغراق كقوله : « ما رأيت رجلاً » . وفي الإثبات تشعر بالتخصيص كقوله : « رأيت رجلاً » .
٥٤- أ لأن النفي عام / لا خصوص له بأقوام مضبوطين ، والنكرة [فيه^(٢)] إمام ، فلا تقطع محرم النفي .

والإثبات خاص ، إذ الرؤية يستحيل عمومها في كل مرئي ، والنكرة تقتضي تخصيصاً وإماماً ، فإذا اتصل بالإثبات اقتضى تخصيصه [فيه^(٣)] غير معين .

وإن اتصل بالإثبات كلمة الشرط كقوله^(٤) : (من أحيا أرضاً مَيِّتَةً فهي له^(٥)) كان للاستغراق ، لأن كلمة « من » فيه إمام فلا تقتضي الحصر

فأما نكرة الجمع في النفي كقوله : « ما رأيت رجلاً » ، قال القاضي : هو للاستغراق كنكرة [الوحدان^(٦)] ؛ بل هو أولى .

وقال أبو هاشم : لا يقتضيه ، بدليل قوله : (ما لنا لا نرى

= فيشبهه أن يكون للواحد ، والألف واللام فيه للتعريف فقط ، وقولهم : الدينار أفضل من الدرهم يعرف بفريضة التسمير ، ويحتمل أن يقال : هو دليل على الاستغراق ، فإنه لو قال : لا يقتل المسلم بالكافر ، ولا يقتل الرجل بالمرأة فهم ذلك في الجميع ، فإنه لو قدر حيث لا مناسبة فلا يخلو عن الدلالة على الجنس » .

(١) من أو في الأصل و = الواحدات .

(٢) من = وفي الأصل و أمها .

(٣) من = وفي الأصل و أمهم .

(٤) أي النبي صلى الله عليه وسلم .

(٥) الحديث صحيح أخرجه أحمد بن حنبل ، والترمذي ، وأبو داود .

رجالاً^(١) ووجهه ظاهرة^(٢) ، إذ يحسن أن يقال : « ما رأيت رجالاً
لكني^(٣) رأيت رجالاً ، ولا تقول : « ما رأيت رجالاً ، ثم تقول : « رأيت
رجالاً ، ، لأن غيهم رجالاً .

مسألة (٦)

قال الشافعي رضي الله عنه : الاسم المشترك إذا ورد مطلقاً كالعين
والقرو ، عـم^(٤) في جميع مسمياته / إذا لم يمنع منه قرينه ، وكذا اللفظ ٥-ب
الذي يستعمل مجازاً في محل وحقيقة في محل ، يعـم ، كلفظ الشمس^(٥)
يحمل^(٦) في نقض الطهارة على اللبس باليد ، والجماع .

قال القاضي : والجمع بين الحقيقة والمجاز تناقض .
إذ الجز ما تجوز به عن محله ، وكيف يجمع بينه وبين الحقيقة ؟ .
وهذا اعتراض على اللفظ ، فإنه لا يجمع بينهما في محل واحد ؛ ولكنه
يقول : يعـم مفهومه في محلين .

والختار : خلاف ما قاله الشافعي رضي الله عنه ، لأن لفظ العين ما
وضعت العرب لعموم جملة مسمياته ، [فإنه لا يطلق^(٧)] لفظ العين
لإرادة جملتها ، كما يطلق [لفظ^(٨)] الرجال لإرادة الجمع ؛ بل وضعت
لأحاديها على البدل .

(١) الآية ٣٨ من سورة من .

(٢) في وجهه ظاهر .

(٣) لـ و لكني .

(٤) عـم مكررة في حـ .

(٥) أي في قوله تعالى (أو لستم النساء) .

(٦) في حـ يتحمل .

(٧) في حـ فإنه لا تطلق .

(٨) زيادة من حـ ساقطة من الاصل و أ .

فهو عند الإطلاق عندنا^(١) مجمل .
 ولا يجمع^(٢) أيضاً بين الحقيقة والمجاز ، ولكنه يحمل على الحقيقة على
 انفرادها^(٣) ، أو على المجاز على حياله ، ليعلمنا بأن العرب لا تطلق لفظ
 هـ ـ أ الأسد وتعني به الجمع بين / الأسد والشجاع .
 نعم يشتمل الجماع على لمس فيكون التعميم لذلك .

مسألة (٧)

أقل الجمع ثلاثة عند^(٤) الشافعي رضي الله عنه .
 وقال مالك^(٥) : اثنان .
 وقال ابن عباس^(٦) رضي الله عنهما لعثمان^(٧) رضي الله عنه : « ليس في
 الآخرين إخوة ، لما أن رد الأم من الثلث الى السدس بها . فقال :
 حججها^(٨) قومك يا غلام .
 وابن مسعود^(٩) أحب للمقتدين أن يقف أحدهما على اليمين والآخر

-
- (١) ساقطة من ح .
 (٢) في ح ولا جمع .
 (٣) في ح على انفراد .
 (٤) في ح « قال » بدل « عند » .
 (٥) هو الامام مالك بن أنس الأصبحي . عالم المدينة ومدون السنة ولد سنة ٩٣ هـ
 وتوفي سنة ١٦٩ هـ .
 (٦) هو عبد الله بن عباس ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ولد سنة ثلاث قبل الهجرة
 وتوفي في الطائف سنة ٤٨ هـ . كان يقال له البحر لسعة علمه ، دعاه النبي عليه السلام بالحكمة .
 (٧) هو عثمان بن عفان رضي الله عنه الخليفة الثالث توفي سنة ٣٥ هـ .
 (٨) في ح حججوها قومك .
 (٩) هو عبد الله بن مسعود كان اسلامه قديماً في أول الاسلام ت ٣٢ هـ . ودفن
 بالبقيع وهو من كبار الصحابة وأحد العبادلة .

على الشمال ، فإذا كانوا ثلاثة اصطفوا .

وهذا مشعر من مذهبها بأنها وانفا الشافعي رضى الله عنه .

ولا شك أن حكاية الضمير متصلاً كقولنا^(١) : « فعلنا » ، ومنفصلاً

كقولك^(٢) . « نحن فعلنا » يُعْبَرُ عن اثنين .

والعضوان أيضاً^(٣) يجوز إضافتهما بلفظ الجمع الى الجملة كقوله : (فَقَدْ

صَغَت قُلُوبُكُنَّ)^(٤) وذلك لاستئناسهم الجمع بين تثنيتين مع انطباق صيغة

القلوب على لفظ الواحدان في بعض المواضع / .

ب. ٥٥

ومحل الخلاف في لفظ الرجال .

والخيار عندنا : أن أقل ما يتناوله ثلاثة ، بدليل تفرقتهم^(٥) بين

التثنية والجمع ، وتسميتهم الرجلين تثنية لا جمعا ، مع حصول ضم أحدهما

الى الآخر .

وفائدة هذا المذهب عندنا^(٥) أنا مُنْخَوِجُ بروم رد الجمع الى اثنين الى

دليل أوضح مما يحتاج اليه عند رده^(٦) الى ثلاثة ، ونسبه أيضاً نصاً في

الثلاثة ظاهراً فيما عداه .

وليس من فائده المنع من الرد الى اثنين ، إذ الرجال قد يطلق

ويراد به واحد عند القرينة ، كقول الرجل لزوجته « اتخرجين وتكلمين

الرجال ؟ » . ويعني به رجلاً واحداً .

(١) في ح كقوله .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٤) في ح فرقتهم .

(٥) في أ عند .

(٦) في أ عنده رده .

وقد أجمع الفقهاء على أن المقر بدراهم لا تفسر بأقل من ثلاثة ، فهذا مفروع عنه .

مسألة (٨)

إذا قيل لرسول الله ﷺ أفطر فلان بالجماع ، فقال : «ليعتق رقبة» ، فيختص ذلك بالجماع .
خلافاً لمالك رضي الله عنه .

أ- لأن ما عداه ليس في معناه واللفظ غير / مستقل فارتبط بالذكور ، وإنما لم يختص بالسائل لاستواء جميع العالين في التكليف شرعاً .

مسألة (٩)

إذا قيل لرسول الله ﷺ : «أفطر فلان» ، فقال^(١) : «ليعتق» ، قال الشافعي رضي الله عنه : يتعلق العتق بكل إفطار ، لأن حكايات الأحوال ، إذا تطرق إليها الاحتمال ، وأضرب الشارع عن الاستفصال ، فمطلق كلامه لعموم^(٢) المقال .

والأمر على ما قال إن تبينا عدم إحاطة رسول الله ﷺ بسبب الإفطار . وإن توقعنا^(٣) علمه ؛ فلا نتمسك بعمومه ، ولا يكفي في قطع التوهم عدم النقل من الراوي .

(١) في ح قال .

(٢) في ح كعموم .

(٣) في أ توقعنا بالغاء .

مسألة (١٠)

اللفظ الذي لا يستقل ؛ إذا ورد في سبب خاص فهو مختص به ، كما لو قيل : أحلال ؟ فقال : نعم .

واللفظ المستقل بعمومه ، الوارد على سبب ، لا ينظر الى سببه عندنا .

كقوله [عليه السلام ^(١)] : (أيتها إهاب دُبَيْغٍ فقد طَهَّرَ ^(٢)) .

وقيل : إنه يختص . لاحتمال / أنه أراد بيان هذه الواقعة . وهو باطل .

لأنه يعارضه احتمال إرادة تهديد الشرع ، فبقي عموم اللفظ بعد تعارض الاحتمالات .

وليس من محل الخلاف قوله (إنما الأعمال بالنيات ^(٣)) ، لأنه انعطف

على الواقعة وخصصها بحكمها ، فقال : (فمنها هاجر) الحديث .

مسألة (١١)

عزِّي الى ابي حنيفة رضي الله عنه تجويز إخراج السبب عن عموم اللفظ ، استنباطاً ^(٤) من مصيره الى أن الحامل ^(٥) لا يلاعن عنها ، مع أن

(١) زيادة من ح ليست في الأصل ولا أ .

(٢) الحديث صحيح رواه الترمذي في كتاب اللباس باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ورواه الامام أحمد والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنها .

(٣) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه . وأحمد بن حنبل . قال ابن حجر في الفتح ١٢/١٠ ورواه كل أئمة الحديث ماعدا مالك في الموطأ .

(٤) أي لأن أبا حنيفة لم يصرح بذلك . بل ثرمه من هذين الفرعين .

(٥) في ح الحاملة .

الآية وردت في امرأة العجلاني ، وكانت حاملاً^(١) ، وعن مصيره الى [أن^(٢)] ولد المشرقية يلحق بفراش المغربي مع عدم الاحتمال ، تلقياً من قوله [عليه السلام^(٣)] (الولد للفراش^(٤)) . وقد ورد في عبد بن زمعة إذا^(٥) تداعى^(٦) ولد^(٧) وليدة أبيه ، [وكانت^(٨)] رقيقة ولدت على فراش أبيه .

وعنده أن^(٩) الأمة إذا أنت بولد لا يلحق [بالسيد^(١٠)] وإن أقر بوطئها^(١١) .

(١) في ح حاملة .

(٢) زيادة من ح ليست في الأصل ولا أ .

(٣) زيادة من ح .

(٤) الحديث رواه البخاري ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عائشة . ورواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، ورواه أبو داود عن عثمان ، والنسائي عن ابن مسعود ، وعن ابن الزبير وابن ماجه عن عمرو ، وعن أبي أمامة .

(٥) من ح وفي الأصل و أ إذا .

(٦) أي هو وسعد بن أبي وقاص . وراجع اللصة في كتب الحديث المذكورة آنفاً وفتح الباري ١٥/٣٣ .

(٧) في ح وليد .

(٨) من ح وفي الأصل فكانت .

(٩) « أن » ساقطة من ح .

(١٠) من ح وفي الأصل السيد .

(١١) الذي في كتب الاحناف أن أبا حنيفة لم يخرج السبب عن العموم على التحقيق ، وما لزمه من قصة عبد بن زمعة ؛ ليس بلازم ، لأنه لم يعتبر الأمة فراشاً ما لم تكن أم ولد ، فالأمة الموطوءة التي لم تثبت نسب ولدها بغير دعوة السيد ؛ ليست بفراش عنده . (تيسير التحرير ١/٢٦٥) .

هكذا قالوا . ولا يعدم هذا ندماً . فإن الأمة فراش في الواقع . ولا ينفي ذلك عدم استحقاق السيد أو عدم كونها مستولدة . والفرعان ، لزمان لأن حنيفة . والله أعلم . وراجع المستقصى ٢/٢١ .

وهذا أسوأ رأي له في المسألتين [جميعاً^(١)] فلا ينبغي أن يتخيل
من عاقل مصيره إلى تجويز إخراج السبب عن قضية اللفظ / أ - ٥٧

مسألة (١٢)

العام إذا دخله التخصيص كان بجملاً في الباقي إن كان التخصيص
عنه مجهولاً .

وإن كان معلوماً فهو حقيقة في الباقي يجب العمل به ، إلا أنه مجاز
في الانحصار عليه ، لأن اللفظ تناول الكل ، فإن أخرج البعض بقي
الباقي على أصله .

وقال القاضي : هو مجاز يجب العمل [به^(٢)] .

فإن عني به ما ذكرناه ، فذاك .

وإلا فما ذكرناه رد عليه .

وقال الشافعي رضي الله عنه : حقيقة في الباقي يجب العمل به .

وقال أبو هاشم : متمسك به في واحد ، ولا متمسك به جميعاً .

وقال جمهور المعتزلة : هو مجمل لا متمسك به .

وهذا محال ، لأن المخرج عنه معلوم فكيف يصير الباقي بجملاً ؟ !

نعم لو كان مجهولاً فلا متمسك به ، كما لو متمسك متمسك في مسألة الوتر

بقوله (وافعلوا الخير^(٣)) ؛ لا يجوز ، لأن المستثنى عن عموم هذا الأمر

غير معلوم .

(١) ساقطة من ح .

(٢) زيادة من ح .

(٣) الآية ٧٧ من سورة الحج .

القول في الاستثناء

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في صروفه

بـ يرفع^(١) عموم اللفظ بقرائن / حالة لا ضبط لها ، نفهمها من معانيها ،
كقولك : « رأيت الناس » ، نعلم أنك ما أردت جميعهم
وبقرائن لفظية ، وهي منقسمة الى :
الاستثناء ، والتخصيص .
أما الاستثناء فحروفه :
إلا ، وعدا ، وسوى ، وغير ، وحاشا .
وأمّ الباب « إلا »^(٢) .
[ثم هو^(٣)] منقسم الى ما يرد على الإثبات ، وإلى ما يرد على النفي .
والوارد^(٤) على الإثبات كقولك : « أقبل القوم إلا زيدا » .
والأصل فيه النصب ، وكأنك تقول : « استثنى زيدا » ، منصوب على

(١) في ص يرتفع .

(٢) في أ الاسم .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في ه فالوارد .

تقدير [الاضمار^(١)] كما نقول : يا^(٢) عبد الله ، أي أنادي عبد الله .
 ويجوز رفعه على تقدير كون إلا بدلا عن غير^(٣) ، ونقل
 إعراب غير إلى ما بعده ، فإنك تقول : « أقبل القوم غير زيد » .
 فنقله إلى ما بعد و إلا ، بدليل قول الشاعر^(٤) .
 وكل أخ يفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان^(٥)
 والأصح النصب .
 لأن غير [يرفع^(٦)] بتقدير الصفة ، معناه : أقبل القوم
 المغايرون لزيد .

أ- ٥٨

ولتقدير / الصفة في الاستثناء بعيد .
 وإنما قال الله تعالى : (لو كان فيمما آتاه الله الفساد)^(٧) ؛
 لأن الكلام ليس مستقلا ، فصار الباقي جزءا منه ، وتمة له . فتقدر^(٨)
 تقدير الصفة .

(١) في الأصل و أ ر ح الاخبار . وهو نصحيح وتحريف والصواب ما أثبت .
 (٢) في ح أبا .
 (٣) راجع هذا البحث في المعنى لابن هشام ٦٩/١ حاشية الأمير .
 (٤) هو حضرمي بن عامر بن جمح بن مائلة ، صحابي ، شاعر ، فارس ، سيد ،
 وقبل البيت قوله :

ألا عجبت عميرة أمس لما رأيت شيب الذؤابة قد علا
 تقول أرى أني قد شاب بعدي وأفسر عن مطالبة الفواني
 وكل قريبة قرنت بأخرى ولو ضلت بها متفرقان
 وكل أخ مفارقه (المؤلف والمختلف للأمدي / ٨٤) .

(٥) في أ الفرقان .
 (٦) في ح يرفع .
 (٧) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .
 (٨) في ح فقارب . وفي نسخة أشار إليها في الهامش « فقَرَّبَ » .

وأما الوارد على النفي ، إن كان مستقلا كقولك : « ما جاءني القوم الا زيدا » ، فهو كالاتبات .

والأصل فيه النصب . والرفع على تقدير البدل .

فالذي لا يستقل وهو مرفوع أبداً كقولك : « ما جاءني الا زيد » ، وإلا : حافظ الأثر في الاعراب ، فهو كقولك : « ما جاءني زيد » .

ولو عقيبت الاستثناء بغيره ^(١) ، نصبت ، كقولك : « ما جاءني الا زيدا أحد » ^(٢) ، بدليل قول الكعب ^(٣) :

فما لي إلا آل أحد شيعته وما لي إلا مشعب الحنق مشعب

وكقول [كعب بن مالك] ^(٤) :

القوم لب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا ووزر ^(٥)

ب. وقال بنو تميم : لا يجوز أن يقال ^(٦) ما جاءني أحد ^(٧) إلا حمرا / لأن اسم أحد لا يطلق عليه ، فلا يقال فيه : رأيت أحدا . وجوزة أهل الحجاز وأجابوا بقولهم : ركب أحد حمري [والله أعلم] ^(٨) .

(١) في ه لغيره .

(٢) في ه أخذاً .

(٣) هو الكعب بن زيد الأسدي والبيت من قصيدة مشهورة في الهجاءات

ص ٣٦ - ٥٥ .

(٤) الموجوز في الأصل و ه وأ كقول زهير . ولعله تحريف من الناسخ ولم أجد البيت في ديوان زهير . ولكن نسبة التبريزي في شروح سقط الرند ص ٦٠ إلى كعب بن مالك يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم واستشهد به المبرد في المنتخب ٣٩٧/٤ . وكلاهما يرويانه الناس لب علينا .

(٥) الشطر الثاني في أ مضطرب غير مفهوم .

(٦) في ه يقول .

(٧) في ه القوم .

(٨) زيادة من ه .

الفصل الثاني

في شرائط

وأما شرائط فتمتية :

أمرها :

أن يكون متصلا بأول الكلام لأنه جزء منه ، والرجوع فيه إلى العرب وعاداتهم . ولو جوزوا انفصاله لبطلت أيمانهم ومواريثهم وما وجب الوفاء [ج^(١)] .

وعزي إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه جوز تأخير الاستثناء . فإن صح ؛ فوجه بطلانه ما ذكرناه .

والوجه تكذيب الناقل فلا يظن به ذلك .

أو يقال : أراد به إذا أضمره في وقت الإثبات وأبداه بعد ذلك فقد يقول : إنه يُدَيِّنُ .

ومذهبه : أن ما يُدَيِّنُ الرجل [فيه^(٢)] يقبل منه إبداءه [إبدا^(٣)] .

وقيل : إنه أراد به في استثناءات القرآن ، وقد قال بعض الفقهاء : والتأخير فيه غير قادح ، لأن كلامه تعالى هو القائم بنفسه ، وهو واحد

(١) من « وفي الأصل به .

(٢) ساقطة من « .

(٣) ساقطة من « .

، أ لا ينقطع ^(١) ، / ولا انفصال فيه .
وهذا فاسد .

لأن القرآن نزل على لسان العرب ، ونحن نتكلم في الألفاظ ، فلا
نقيم منها إلا ما يفهم من كلام الرسول ^(٢) .
وما ذكرناه إبطال لكل طريقة لطيفة ذكرها المفسرون .

الشرط الثاني :

أن لا يكون مستغرقا ، لئلا يتناقض ، ووجه ظاهر .
وليس من شرطه [استبصار ^(٣)] المعظم .
خلافاً للقاضي .

واستدل : بأن المستغرق إذا رُد لحيدته عن عادة العرب لا لتضمنه
نقياً بعد الالتزام ^(٤) ، بدليل قبول ^(٥) قوله : عشرة إن شاء الله
تعالى . واستثناء التسعة عن العشرة ، حائد عن العادة .

قلنا : إنما رُد المستغرق لتناقضه ، وهذا غير متناقض .
نعم هو ركيب حائد ، لكن لا ننظر إليه في الأقاير ، بدليل
قبول قوله : الا تسع سدس ^(٦) : وخمس سبع ، وسبع ^(٧) سدس ،
فهذا ركيب ، ثم هو مقبول .

نعم لا يصدر مثله من الشارع لركاكته ، لا لتناقضه .

(١) في ح يقطع .

(٢) أي الذي هو الكلام العربي . فلا يفهم منه إلا ما يفهم من كلام العرب .

(٣) في جميع النسخ استيفاء . وهو تحريف من اللسان والصواب ما أثبتته .

(٤) من ح وفي الأصل و أ الالتزام .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) في ح وسدس .

(٨) في أ وتسع سدس .

الشرط الثالث :

أن يكون الاستثناء من الجنس ، لأنه مشتق / من [الثاني^(١)] ٥٩.ب
[وكأنه^(٢)] يثنى الكلام المرسل وبصرفه عن أن يفهم منه العموم .
فلا معنى لقول القائل : « رأيت الناس - الا حمراء » .
لأن الكلام لا يتناوله .

والشافعي رضي الله عنه ، جوز الاستثناء من غير الجنس بتقدير
الرجوع الى الجنس كما يقول المرء : « لفلان علي ألف درهم إلا ثوب » .
إن فسره بقيمة ثوب رده اليه ، قبل . وإن فسره بعين الثوب ، لم
يقبل . فهو بتقدير الرجوع الى جنس الدراهم .
وأبو حنيفة [رضي الله عنه^(٣)] منع ذلك ، الا في استثناء
المكيل عن الموزون ، والموزون عن المكيل .

(١) من > وفي الأصل و أ من الشيء .

(٢) زيادة من > ففي الأصل من الشيء يثنى .

(٣) في > رحمه الله .

الفصل الثالث

قال الشافعي رضي الله عنه : الجمل المستقلة إذا عطف البعض منها على البعض بالواو الناسقة ، وعقب باستثناء ، رجع الى الجمل كلها .
وبنى عليه قبول شهادة المحدود في القذف .

وقال أيضاً : لو أقر لبني عمرو وبني بكر الا الفساق ، يستثنى الفساق من ^(١) القبيلتين . وكذا في الوصية .

١- / واستدل : بأن الجمل صارت [كجملة ^(٢)] واحدة بالواو العاطفة .
وهذا ضعيف .

لأن الواو للنسق ^(٣) ، لا للجمع . وكيف تجتمع حمل متناقضة كقولك : أكرمت بني عمرو ، وأهنت بني خالد ، وضربت بني زيد؟ .
وليس هذا كقوله : « رأيت زيدا وعمرا » .
لأن قوله : « وعمرا » لا يستقل بنفسه .
فالقطع بانعطاف الاستثناء على الكل فحكم .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : ينحصر على الأخير ، ونافض في المشيئة ، حتى لو ^(٤) قال لبني فلان وبني فلانة ان شاء الله ،

(١) في ح عن .

(٢) من ح وفي الأصل لجملة .

(٣) راجع ما ذكرناه عن لفظة النسق التي يستعملها الغزالي هنا في ص ٨٣ - ٨٤

لتعرف مراده بها .

(٤) ساقطة من أ .

رجع الى الكل .

وناقض في [الوصية^(١١)] كقوله : « أوصيت لبني زيد ، [وبني^(١٢)] »

بكر المساكين منهم ، قال : يرجع اليها .

والتحكم أيضاً بالانحصار باطل .

اذ لا يبعد أن يقول الرجل : أوصيت لبني فلان ، وبني فلان

الا الفاسق ، ويعني به استثناءهم عن الكل .

ولكن اللفظ متروك ولا قرينة .

فالجواب : التردد ، وإبطال التحكم بكلا الجانبين .

٦٠-ب

نعم يُسَاءَدُ الشافعي رضي الله عنه في مسألة الإقرار والوصية

لتعارض الاحتمالات ، ووجوب الاقتصار على المستيقن^(١٣) .

[(ويوافقه^(١٤)) في مسألة المحدود في القذف ، ولأن الجملة فيه (قوله^(١٥)) :

(وأولئك هم الفاسقون^(١٦)) ، وهو وصف ، وذكر علة ، فلا يرجع

الاستثناء اليه أصلاً على وجه الانحصار^(١٧)] .

(١) من « وفي الأصل و أ في الصفة .

(٢) من « وفي الأصل و أ ولبي .

(٣) في « المستيقن .

(٤) من « وفي الأصل « ولم يوافقه » .

(٥) من « وفي الأصل كقوله .

(٦) الآية ؛ من سورة النور .

(٧) ما بين القوسين الكبيرين فيه اضطراب كما هو ملاحظ ، وأظنه ناشئاً عن سقط

أو تحريف في الكلام . وهو على هذا الترتيب في جميع النسخ . وعلى كل حال فمراد الغزالي

مفهوم إجلاً ، وقد ذكره الامام الرازي في تفسيره ١٦٢/٢٣ حيث قال عند سرد أدلة

الشافعية في أن الفاسق تقبل شهادته ان تاب :

« وثالثها : ان قوله : (وأولئك هم الفاسقون) عقيب قوله : (ولا تقبلوا لهم شهادة

أبدأ) يدل على أن العلة في عدم قبول تلك الشهادة كونه فاسقاً ، لأن ترتيب الحكم على =

الفصل الرابع

في

تمييز الخاص عن الاستثناء

فليعلم^(١) أن العام قد يكون عاماً لدأقه كالذكر ، والمعلوم ، فلا تخصيص فيه .

وقد يكون عاماً بالنسبة كالوجود ، والجهر ، وما ضامه .

فالخاص لذاته كالواحد الذي^(٢) لا يتجزأ .

والخاص بالإضافة مثلاً كالثلاثة ، خاص بالإضافة الى ما فوّه^(٣) عام بالإضافة الى مادونه .

وحسب الخاص في غرضنا : القول الذي يندرج تحته معنى لا يتم اندراج غيره معه تحت مطلق ذلك اللفظ .

= الوصف مشعر بالعملة ، لا سيما إذا كان الوصف مناسباً ، وكونه فاسقاً يناسب أن لا يكون مقبول الشهادة ، إذ ثبت أن العملة لرد الشهادة ليست إلا كونه فاسقاً ، ودل الاستثناء على زوال الفسق ، فقد زالت العملة . فوجب أن يزول الحكم لزوال العملة « اهـ » .

وأظنه موافقاً لكلام الفرائي ومعبراً عنه كما يفهم من خلال كلامه .

وتحس لو حذفنا الواو في قوله « ولأن » : لاستفهام الكلام نوعاً ما ، والله أعلم بالصواب .

(١) في ح ليعلم .

(٢) في أ الذي .

(٣) في أ ما فوّه .

والفرق بين الاستثناء وبين التخصيص ، أن الاستثناء جزء من الكلام / ، ولهذا يعتبر اتصاله بخلاف التخصيص .

أ. ٦١

والآخر : أن التخصيص بيان لمعنى اللفظ المطلق حتى يبين أنه المراد به ، والاستثناء ليس بياناً ، فإنه إذا قال لفلان علي عشرة إلا خمسة لا يبين أن العشرة أريد بها الخمسة ، ولكن العشرة للعشرة . ولزوم الخمسة يتبين بتممة الكلام . ولفظ الناس إذا خصص بالعشرة نين أنه المراد به عند الإطلاق ، ولكننا [نيناه^(١)] عند التخصيص ، وعن هذا كان الاستثناء رافعاً وناسخاً^(٢) ، ولم يكن التخصيص كذلك .

والاستثناء يجوز اتصاله بالنص .

والتخصيص لا يتطرق الى النص .

نعم يتطرق الاستثناء الى الظاهر أيضاً ، إذ يقول : رأيت الناس إلا فلاناً^(٣) .

(١) من ح وفي الأصل و أ بيناه .

(٢) في ح رافعاً وناسخاً .

(٣) في أ إلا فلاناً .

كتاب التأويل

يتقدم^(١) على مقصوده أن مأخذ الشريعة ينقسم الى الالفاظ ، والى ما عداها .

وغرضنا ذكر الالفاظ وضبطها ، إذ عليها نتكلم بمالك التأويل .

ثم هي / تنقسم الى : الفاظ القرآن ، والى الفاظ الرسول .

٦١-ب

فأما الفاظ القرآن فتقسم الى : ما يقطع بفحواه ، وهو النص .

والى ما يظهر معناه مع احتمال ، وهو الظاهر .

والى ما يتردد بين جهتين من غير ترجيح ، وهو المجمل .

والفاظ الرسول تنقسم الى :

متواتر : وهو نازل منزلة القرآن في التمسك به ، [وفي انقسامه^(٢)]

فانه مقطوع به .

والى المنقول آحادا : وهو الذي لا يقطع بأصده ، وهو أيضا ينقسم

الى : نص ، وظاهر ، ومجمل ، كآيات القرآن .

ولفظ الصحابي ، إذا رأيناه دليلا ، فهو كالأنخبار .

والآن إذا انضبط مأخذ الالفاظ ، فلا بد من بيان أقسامه ، ومجموعها :

النص ، والظاهر ، والمجمل .

(١) في - ليتقدم .

(٢) في - وانقسامه .

أما النص :

فقليل في حده : إنه اللفظ المفيد الذي لا يتطرق إليه احتمال .

وقيل : هو اللفظ الذي يستوي ظاهره وباطنه .

ولا يرد عليه الفحوى المفهوم على القطع .

وإن كان لا يسمى نصا ، فهو مفهوم النص وفائدته ، فلا يسمى نصا .

/ ثم قال الأصوليون : لا يوجد على مذاق هذا الحد في نصوص ٦٢-أ

الكتب والسنة إلا ألفاظ معدودة ، كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ

أحد) ، وقوله تعالى : (محمد رسول الله^(١)) ، وقوله [عليه السلام^(٢)]

في قصة العيب^(٣) : (أغدُ بأنتيسُ على امرأة هذا ، فإن اعترفت

فارجئها^(٤)) ، وقوله عليه السلام لابن نسيار الأنصاري^(٥) : (تجزي عنك

ولا تجزي عن أحدٍ سواك^(٦)) ، فانما اللفظ حريجة بعيدة عن الاحتمال .

وأما الشافعي رضي الله عنه فإنه سمى الظاهر نصا ، ثم قال : النص

ينقسم الى ما يقبل التأويل ، والى ما لا يقبله .

والخيار عندنا^(٧) : أن يكون^(٨) النص ما لا يتطرق إليه التأويل^(٩) ،

على ما سيأتي شرط التأويل .

(١) الآية ٢٩ من سورة الفتح .

(٢) زيادة من ح .

(٣) العيب : الأجير .

(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب الخاريين من أهل الكفر والردة ، ومسلم ،

والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه في كتاب الحدود ، والنسائي في كتاب آداب القضاء ،

واحمد بن حنبل .

(٥) أي حين قال رسول الله : والله لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة .

(٦) الحديث أخرجه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو داود .

(٧) في أ عند .

(٨) وفي نسخة أشار إليها بالهامش : أن تقول .

(٩) في ح تأويل .

وتسمية الظاهر نصا منطلق على اللغة ، لا مانع في الشرع منه ، إذ
معنى النص ، قريب من الظهور .

تقول العرب : نصت الظبية إذا شالت رأسها وظهرت ، وسمي
الكرمي منصا ، إذ تظهر عليها العروس .

وفي الحديث : كان إذا وَجَدَ فِجْوَةً ^(١) نص ^(٢) ،

ولو شرط / في النص انحصار الاحتمالات البعيدة كما قال بعض
أصحابنا ، فلا يتصور لفظ صريح .

وما عدوه من الآيات ، والاخبار ، تنطرق اليها احتمالات .

[فقله وقُل ^(٣)] هو الله أحد ، ؛ يعني : إله الناس دون الجن .

وقوله : (محمد رسول الله ^(٤)) ؛ أي محمد ، وإلى أي اقليم ، وإلى

أي ^(٥) زمان .

وقوله : (فنجزي عنك ^(٦)) ؛ أي : قتاب عليه .

وقوله : (إن اعترفت فارجمها ^(٧)) ؛ أي : إذا لم تقب .

فهذه احتمالات بعيدة تطرقت اليها .

فالوجه : تحديده بما ذكرناه .

(١) في حفرجه .

(٢) قال ابن الأثير في النهاية ٦٤/٥ النص : التحريك حتى يستخرج أقصى سير

الناقة . وأصل النص : أقصى الشيء وغايته ، ثم سمي به ضرب من السير السريع .

(٣) زيادة من ح . وفي الأصل « قوله هو الله أحد » .

(٤) الآية ٢٩ من سورة الفتح .

(٥) في هامش الأصل قوله « وإلى أي زمان كذا في النسخ ولعله على إسقاط أو » .

(٦) أي في الحديث السابق من ١٦٥ .

(٧) أي في الحديث السابق من ١٦٥ .

[وأما الظاهر :

قال الاستاذ أبو إسحاق^(١) : هو المجاز ، والنص : هو الحقيقة .
ورب مجاز هو نص ، كقوله : الحر محرمة^(٢) ، والتعريم لا يتعلق بالحر
حقيقة . وقوله تعالى : (والحافظات^(٣)) ، بعد قوله : (والحافظين
فروجهم^(٤)) ؛ مجاز في حفظ الفرج على الخصوص . وهو نص في
مقصوده .

وكذلك تخصيص الدابة ببعض الحيوانات مجاز ، وهو مفهوم قطعاً .
فالوجه : أن يدل : الظاهر ما يغلب على الظن / فهم معنى منه في ٦٣-أ
غير قطع .

مسألة

لا يتمسك بالظواهر في العقلية ، لأن المطالب فيها القطع^(٥) وينغرم
ذلك بأدنى احتمال .

وبكفي المعارض^(٥) إبداء احتمال ، ولا يحتاج الى تعضيد بدليل .
وأما النص : فجرز أبو هاشم التمسك به في العقلية ، وقال :
الوحدانية ثابتة بقوله : قل هو الله أحد .
قال القاضي : يجوز التمسك به في كل معقول ينحط اثباته عن اثبات

(١) ما بين القوسين من ح . وفي الأصل : مسألة : قال الاستاذ رضي الله عنه
الظاهر هو المجاز ، والذي في ح هو الصواب لأنه لم يعنون للنص والمجمل ب مسألة .

(٢) كلمة الحر ساقطة من أ .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) في ح للمعارض .

الكلام للباري ، فانه مستند السمعيات ، كما في مسألة الرؤية ، وخلق
الافعال ، ولكن ليعتقد أن الدليل لا ينحصر فيه^(١) .

اما المجمل :

مشتق من قولهم أجمتُ الحساب ، إذا جمعت مفرقة^(٢) ، ولهذا يمكن
تسمية العام مجملا ، لاشتغاله على الآحاد .
والمجمل في غرضنا : ما لا يفهم معناه .
وكذا المهم .

واشتقاق المهم من قولهم : أجهت الطريق ، إذا تتبع آثار السالكين
بالحر ، ومنه الفارس المهم ، وهو الكمي المنقوع الذي لا تدرى عينه .

٦-ب ثم قد يقع الاجمال في الحل ، والمقدار ، [والمصرف^(٣)] ، /
كقولك : لفلان في بعض مالي حق^(٤) .

وقد يرتفع البعض ، ويبقى البعض ، كقوله (وآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ^(٥)) ، بَيَّنَّ الوقت ، والحل ، وبقي المقدار مجملا .

ومشار الاجمال ثلاثة :

صفة مجهولة ، كقوله (مُخَصِّنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ^(٦)) ؛ فإن الإحصان
متروك بين صفات .

(١) ساقطة من أ .

(٢) في س متفرقة .

(٣) كذلك في الاصل و ح و أ والمصرف . وفي المستقصى والتصريف . ومثاله الخنار
للفاعل والمفعول (المستقصى ١/١٥٣) .

(٤) مثال للاجمال في الحل .

(٥) الآية ١٤١ من سورة الانعام .

(٦) الآية ٢٤ من النساء .

[وزيادة^(١)] مجهولة ، كما اذا فرض ورود الشرع بتوقف صحة الصلاة على زيادة فيما عهد ، ولم تتبين الزيادة .

[و^(٢)] نقصان مجهول ، كقوله : لفلان علي عشرة إلا شيئاً ، ولهذا لا يتمك بعموم قوله ([افْعَلُوا^(٣)] الحَيَر^(٤)) ، لأن المستثنى عنه مجهول في نفسه .

-
- (١) في جميع النسخ [وبين زيادة] ولعلها زيادة من الناسخ . إذ لا معنى للتريد . لأن كل واحدة من الثلاثة المذكورة ماثار للاجمال ، وإلا فالكلام غير مستقيم .
- (٢) في جميع النسخ « من » والصواب ما أثبت . وإلا فلا يستقيم الكلام .
- (٣) ساقطة من أ .
- (٤) الآية ٧٧ من سورة الحج . وراجع من ١٥٣ مسألة ١٢ .

فصل

في بيان المحكم والمتشابه

قد اختلف الناس فيه على ست مذاهب .
قال واصل بن عطاء^(١) ، وعمرو بن عبيد^(٢) : المحكم هو الوعيد
الوارد على الجرائم^(٣) والكبائر .
والمتشابه ما ورد منه على الصغائر .
قال الاصم^(٤) : المحكم : نعت رسول الله ﷺ في النوراة ،
والكتب المتقدمة .
والمتشابه : نعت في القرآن .
١- [وقال^(٥)] / بعض السلف : الحروف المقطعة في ابتداء الدور
متشابهة ، وما عداها فمحكمة .

(١) هو واصل بن عطاء البصري ، الغزالي المتكلم ، سمع من الحسن البصري وغيره .
كان من أجداد المعتزلة . ولد سنة ثمانين بالمدينة ، له تصانيف ، مات سنة إحدى وثلاثين
ومائة (الميزان ٣٢٩/٤) .

(٢) هو عمرو بن عبيد التميمي مولاهم ، أبو عثمان ، البصري ، المعتزلي المشهور ،
روى عن أبي العباس والحسن ، وعن الحمادان والقطان مات سنة أربع وأربعين ومائة
(تقريب التهذيب ٧٤/٢ - خلاصة تذهيب الكمال ٢٤٧/٢) .

(٣) في - الجرائر .

(٤) هو أبو عبد الرحمن حاتم بن علوان الأصم من قدماء المشايخ بخراسان صاحب
شقيبا البلخي مات سنة سبع وثلاثين ومائتين .

(٥) من - ولي الاصل فقال .

[وقال آخرون : المتشابه : ما ورد عليه النسخ ، والباقي محكم ^(١)]
وقال آخرون : المتشابه : ما عسر اجراؤه على ظاهره كآية
الاستواء ، واليه ميل ابن عباس رضي الله عنهما .

وأما الزجاج ^(٢) فقال ^(٣) : الكل محكم إلا آيات القيامة ، فإنها
متشابهة ، إذا لم يكشف الغطاء عنه . بدليل قوله (فَيَتَّبِعُونَ
مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ^(٤)) . وكانوا لا يتبعون إلا أمر القيامة ^(٥) ، بدليل
قوله [عز وجل ^(٦)] : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ ^(٧)) .

ويشهد لكونها متشابهة قوله تعالى : (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ
أَكَادُ أَخْفَاهَا ^(٨)) .

قال المفسرون : على نفسي ^(٩) . فإنه أخفاها تحقيقاً عن غيره .
وقال تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ قَائِلُهُ إِلَّا اللَّهُ ^(١٠)) . يعني

(١) ساقطة من أ .

(٢) أبو اسحاق ، ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج . كان من أكابر أهل العربية ،
وكان حسن العقيدة ، له مصنوعات كثيرة منها « المعاني في القرآن » توفي سنة إحدى
عشرة وثلاثمائة . (نزعة الالباء لابن الانباري / ١٦٦ - مراتب النحويين لأهلبي / ٨٣ -
بغية الوعاة / ١ / ٤١١) .

(٣) في جميع النسخ قال بدون فاء والصواب ما أثبتته .

(٤) الآية ٧ من آل عمران .

(٥) في هـ الساعة .

(٦) زيادة من هـ .

(٧) الآية ١٨٧ من الأعراف .

(٨) الآية ١٥ من سورة طه .

(٩) في هـ نفسه .

(١٠) الآية ٧ من آل عمران .

[حاله^(١)] . وعليه وقف أبو عبيد^(٢) ، وأبتدأ من قوله (والراسخون^(٣))
 [في العلم^(٤)]^(٥) ، إذ العلوم كلها يحيط بها الراسخون فيها ،
 وليس هذا من غرض الاصول .
 وغرضنا من التشابه في الآيات المنضمة للتكاليف محال ، وبتبيين المقصود
 منه برسم^(٦) مسألة .

مسألة

في آية الاستواء

ب. / قال^(٧) مالك لما سئل [عن الاستواء^(٨)] : الاستواء معلوم ،
 والكيفية مجهولة ، والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .
 وقال سفيان بن عيينه^(٩) : يفهم منه ما فهم من قوله : (ثم^(١٠))

(١) في النسخ كلها ماله بالميم ولا معنى لها والصواب ما أثبتته .
 (٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام . كان أبوه عبداً رومياً رجلاً من أهل حرارة ،
 كان ديناً ورعاً ، وبعد من أئمة أهل زمانه ، أثنى عليه كبار الأئمة توفي بمكة سنة ثنتين
 أو ثلاث وعشرين ومائتين . (نزعة الالباء / ٩٦ - معجم الادباء ٢٥٤ - ٢٦١ الجزء ١٦ -
 طبقات الشافعية ١٥٩/٢) .

(٣) ليس في س .

(٤) الآية ٧ من آل عمران .

(٥) في أ بسحر .

(٦) في س وقال .

(٧) ساقطة من س وبدلها « وعنه » .

(٨) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أحد أئمة الاسلام روى عن عمرو
 ابن دينار والزهري وخلق ، وعنه شعبة وابن المبارك وأحمد وأمم . قال الشافعي : لولا
 مالك وابن عيينة لأذهب علم الحجاز مات سنة ثمان وتسعين ومائة . وعمره ٩١ عام
 (الخلاصة / ١٢٤) .

استوى إلى السماء^(١) .

وقد تحزب الناس فيه ، [فضل^(٢)] فريق وأجروه على الظاهر ،
وبعضهم آخرون إذ ترددوا فيه وإن لم يجزوا .

وفاز من قطع بنفي الاستقرار .

فإن تردد في جملة ، ورآه ، فلا يعاب^(٣) عليه .

وتكلف تعلم^(٤) الأدلة على نفي الاستقرار ، لا نواه واجبا على آحاد
الناس ، بل يجب على شخص في كل إقليم أن يقوم به ليدفع البدع
إذا ثارت .

فاذن التشابه : ما لا يفهم معناه ، وذلك محال في محل التكليف ،
فنعلم قطعاً أن هذه الآية ما أريد بها الاستقرار ، فلا تشابه فيها .

نعم الحروف المقطعة إن كانت متشابهة فلتكن ، فليس ذلك بما
كلفنا فهمه .

هذه مقدمات كتاب التأويل ، ولا يتوصل إلى مقصوده ؛ إلا برسم
مسائل يتعرض فيها للتأويلات الصحيحة والفاصلة ، وجموعها ثلثي
عشرة مسألة^(٥) .

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) من ح وفي الأصل وفضل .

(٣) في ح معاب .

(٤) في ح نقل .

(٥) في الواقع لم يذكر إلا سبع عشرة مسألة . إلا إذا أخذنا إليها مسألة الاستواء .
وعلى هذا فيكون المجموع ثلثي عشرة مسألة .

مسألة (١)

١.

قالت المعتزلة^(١) : لا يخص عموم القرآن بأخبار الآحاد . فان الخبر لا يقطع بأصله ، بخلاف القرآن .

وقالت الفقهاء^(٢) : يخص^(٣) به ، لأنه يتسلط على فحواه ، وفحواه غير مقطوع [به^(٤)] .

قال القاضي : أنا أنوقف فيه ، إذ ظاهر القرآن مقطوع الأصل غير مقطوع الفحوى ، ونص أخبار الآحاد مقطوع الفحوى^(٥) غير مقطوع الأصل .

والجواب : أنه يخص ؛ لعلمنا أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون حديثاً نصاً بنقله^(٦) اللهم الصديق في تخصيص عموم القرآن ، كيف ؟ وكانوا يقبلون نقل التفسير من الآحاد ؛ وهو أعظم من التخصيص .

ولما أن هموا بقسمة تركة رسول الله ﷺ ؛ نقل أبو بكر عنه أنه

(١) وهذا قال الحنفية ، بناء على أن حكم العام قطعي ، قال في التوضيح « وعندما هو قطعي مسامح للخامس فلا يجوز تخصيصه بواحد منها » أي القياس وخبر الواحد لأنه ذكر أن الشافعي يخصه بها (٢٠٤/١) .

وهناك تفصيل لابن أبان ، والكركخي (راجع الأحكام ٣٠١/٢ - جمع الجوامع ٢٧/٢ وابن الحاجب .

(٢) ونقله الآمدي وابن الحاجب عن الأئمة الأربعة . قال ابن السبكي في رفع الحاجب عن ابن الحاجب : « هذا ما نقله المصنف ، والحنفية ينكرونه » اهـ . ونقل في تيسير التحرير ٢٦٧/١ عن عبد القاهر البغدادي من المحدثين أن أبا حنيفة يقول بأن العام قطعي الدلالة . ومعنى هذا أنه لا يخصه بالآحاد والله أعلم .

(٣) في النسخ جميعاً « ويخصص به » بالواو .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في أ بالفحوى .

(٦) في هـ بنقل .

قال : (نحن^(١) معاشر الانبياء لا نورث^(٢)) . فتركوه . وإن كان آية الوراثة تشملها بعمومها^(٣) .

وأما القياس : فقد اختلفوا في تخصيص عموم القرآن به ، كما في الخبر .

ونحن نتوقف فيه .

٦٥ـ ب

إذ لم يثبت من الصحابة فيه نفي / ولا^(٤) إثبات .
وقول الصحابي رضي الله عنه فيما رأيناه حجة ؛ فهو كالخبر .

مسألة (٣)

تأويل الراوي الحديث مقدم ، فإنه حضر ؛ فكان أولى بفهم القرآن^(٥) .

وتخصيصه لا يقدم ، لاحتمال أنه اعتمد فيه القياس .

ومذهبه مقدم عند مالك رضي الله عنه .

وعند القاضي على رواية .

لأن احسان الظن به ؛ يقتضي حمله على ضعف وجده في الحديث ،

وإن أمي الظن به ؛ فلا تقبل روايته .

(١) ساقطة من أ .

(٢) الحديث رواه الامام احمد بلفظ (إنما معاشر الانبياء لا نورث) وبلغظ (لا نورث ما تركناه صدقة) وروى الحديث بالفاظ مختلفة ولكنها متفقة على معنى واحد - والبخاري ومسلم ، ومالك ، والشافعي ، وأبو داود ، والنسائي ، وأبو داود الطيالسي . قال الامام الذهبي ولفظ نحن معاشر الانبياء لا نورث ليس في شيء من الكتب الستة . قال ابن السبكي والامر كما قال ، بل ولا رأيت في شيء من كتب الحديث ، وبلغظ « إنما » موجود ، ولكن في غير الكتب الستة .

(٣) في - بعمومه .

(٤) في - وإثبات .

(٥) أي والحديث . لأن الكلام في تأويل الحديث .

قال الشافعي رضي الله عنه : لا يقدم ، والحديث حجة عليه وعلى غيره ، فكأننا بمعناه من فلق في الرسول عليه السلام .
والختار : أنه ان أمكن حمل مذهبه على تقدمه على الرواية ، أو على نسيانه ، ففعل ذلك جمعاً بين قبول الحديث ؛ واحسان الظن .
وان نقل مقيداً أنه بخالف^(١) الحديث مع علمه ؛ فالحديث متروك .
ولو نقل مذهبه مطلقاً ؛ فلا يتروك^(٢) ، لاحتفال النسيان . نعم يرجح عليه حديث يوافق مذهب الراوي .

مسألة (٣)

زعم أبو حنيفة رضي الله عنه أن حمل المطلق على المقيد زيادة على النص / ، وهو نسخ^(٣) .
وجعل إيجاب الرقبة المؤمنة في الظهار ؛ اعتباراً له بالقتل من هذا الفن .
ثم اختلفوا في وجه النسخ .
فقال قائلون : وجهه أن فيه شرط الايمان ، والنص لم يقتضه . وهذا هوس .
اذ يجب من مساقه على الرسول عليه السلام أن يبين أحكام الشرع دفعة واحدة .
فإذا أمر بالصلاة مقتصرًا عليه ؛ فأمره بالصوم بعده ينبغي أن يكون نسخاً .

(١) لا يخالف .

(٢) أي الحديث .

(٣) راجع هذه المسألة في (تيسير التحرير ١/٣٣٠ - التلويح على التوضيح

١/٢٧٥) من كتب الاحناف .

وهذا ظاهر البطلان .

وقال المحققون : افترض النص اجزاء كل ما يسمى رقبة ، فشرط
الايان بغير مقتضى النص

وهذا أقوى لهم في مسألة النية في الوضوء ، فان الله تعالى تولى
بيان أفعال الوضوء وأركانه ، فافترض ذلك وقرع الاجزاء بتحصيل
ما يعرض له ، وشرط النية زيادة عليه .

قال الشافعي رضي الله عنه : الزيادة على النص تخصيص ، وإنما
قال ذلك لأنه يسمى الظاهر^(١) نصا .

والجواب : ان الزيادة على النص نسخ^(٢) . حتى لو ثبت نص في
اقتضاء الاختصار ؛ فضم شرط اليه بنسخه . وما نحن فيه تخصيص .

وأجمع أصحابنا / على جواز حمل المطلق على المقيد اذا قدانت الواقعتان . ٦٦-ب
وان التحدث الواقعتان فهو مقول به بإجماع الأمة .

وان تباعدتا من كل وجه فهو ممنوع بالإجماع ، كشرط الشهادة في
اليمين مثلا ، لأن الله تعالى قيد المداينات بها .

والضابط فيه ما قاله القاضي : ان اذا اختلفت الواقعتين المرجب
والموجب ؛ فلا اعتبار .

وان اتحدتا جميعا ؛ فلا بد من [الحمل^(٣)] .

(١) في الضامر .

(٢) هذا هو اختيار الغزالي في المسألة على تفصيل ذكره في المستقصى . وليس هو
رأي الجمهور . فقد ذهب الشافعية ، والحنابلة ، والمالكية ، وجماعة من المعتزلة كالجبائي ،
وأبي حاشم . إلى أنها لا تكون نسخاً . وقالت الحنفية : تكون نسخاً . وهناك من فصل .
راجع المستقصى ٧٥/١ - الاحكام ١٥٥/٣ - نهاية السؤل ٢٣٠/٢ - ارشاد الفحول
لشوكان / ١٩٤ - جمع الجوامع حاشية البناي ٩١/٢ - وغيرها من كتب الاصول لتقف
على الآراء مفصلة في هذه المسألة .

(٣) في جميع النسخ الحمل بدل الحمل . وهو غريب من النسخ قطعاً .

وان اتحد الموجب واختلاف الموجب ففيه الخلاف ، ومثاله : شرط
الايان في كفارة الظهار لثبوته في القتل .

ثم قال قائلون من أصحابنا يجوز الحمل عليه [تحكما^(١)] .
وهذا باطل .

اذ لا يقتضيه عقل ولا نقل ، واللفظ غير مشعر به .
فلا بد من اذن من استنباط .

ثم قال قائلون : لا يجوز الاستنباط من محل التقييد ، فليكن من
محل آخر ، وهو عدم احزاء المزيد [عليه^(٢)] بالاتفاق .
وهو باطل .

وان المستنبط من محل التقييد ؛ ان كان محيلا صالح للجمع ، والا
فهو باطل لعدم الإخالة .

٦٧- أ ولنا في الرد على ابي حنيفة رضى الله عنه ثلاثة^(٣) / مسالك :

أمرها :

أن نعارضه بقوله (والسارق^(٤) والسارقة^(٥)) ، وقد خصه ، شرط
فيه الحرز ، وانتفاء الشهاد^(٦) .

(١) من ح وفي الأصل و أ حكما . ومراده أن هذا البعض قال بحمل المطلق على
المقيد بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة الى جامع . وان هذا القول تحكم باطل .
(٢) قال الآمدي في الاحكام ٧/٣ والخيار : انه ان كان الوصف الجامع بين المطلق
والمقيد مؤثرا . أي ثابتا بنفس أو اجماع ؛ وجب القضاء بالتقييد ، بناء عليه . وإن كان
مستنبطاً من الحكم المقيد ، فلا ، اهـ .

والذي في الأصل و ح أجزاء المزيد بالاتفاق ، وهذا لا معنى له ، ولذلك كان لابد
من زيادة لفظة عليه ليستقيم الكلام .

(٣) في أ ثلاث .

(٤) الآية ٣٨ من المائدة .

(٥) في ح الشبهة .

ونص الرب تعالى على ذوي القربى ، فزاد أبو حنيفة رضي الله عنه الحاجة .

ونص الرب جل وعز على الرقة ، فزاد بالاتفاق السلامة ، حتى قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يجزئ الأخرس . فتروك النص باجتهاد انفراد فيه

والأخرس يسمى رقة .

كيف ؟ وقد قل : الأقطع يجزئ .

المالك الثاني :

ان التخصيص ينقسم الى :

تخصيص الإمام كقوله (للفقراء^(١)) ، فيخصه بثلاثة منهم من غير اختصاص بوصف .

والى تخصيص يميز كقوله (اقاتلوا المشركين) ، فيخص بأهل الحرب ، دون أهل الدمة ، ولم يكن ذلك نسخاً .

وامم الرقة في تناوله لجملة الرقاب مع اختلاف صفاتهم ؛ كاسم المشركين وكاسم^(٢) الفقراء في تناوله لجميع الفقراء ؛ فليكن هذا تخصيصاً كذلك .

المالك الثالث :

/ ان تقول : إن ادعوا أن قوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^(٣)) ؛ ٦٧ ب نص في نفي شرط^(٤) الايمان ، فقد افترخوا على اللسان .

(١) في قوله « إنما الصدقات للفقراء » الآية ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) في أواسم .

(٣) في جميع النسخ « فإعتاق » والذي في آية الطهارة « فتحرير » والآية هي الثالثة من سورة المجادلة .

(٤) في أو فشرط .

فإن اعترفوا بكونه ظاهراً ؛ فقد خصصنا بقياس شديد ؛ فليجز ،
 إذ لا منع منه ، كيف ؟ وهو ضعيف الظهور .
 فإن الغرض من سياق الآية تمهيداً^(١) أصل الكفارة ، لا ذكر الصفات ،
 بدليل أنه لم يتعرض للسلامة .
 فإن قيل : كرر الرب تعالى الإيمان في كفارة القتل ثلاث مرات ،
 فلو كان شرطاً في الظهار [لذكره^(٢)] مرة واحدة .
 قلنا : سبب تكريره [ذكره الكافرين بين طهراني المسلم^(٣)] فلو
 اقتصر لتخيّل أن الكافر يجوز عن الكافر ، والمسلم عن المسلم .

مسألة (٤)

قال رسول الله ﷺ : (أيها امرأة نسكحت* بغير إذن وليها
 فنكاحها باطل^(٤)) .
 حمل أبو حنيفة رضي الله عنه الحديث على الأمة .
 فاعترض عليه بقوله : (فإت* وطئها فلها المهر^(٥)) . والأمة
 لا تستحق .

فحمل على المكاتبه .
 [وزعم^(٦)] أن هذا تأويل صحيح ، لأن المرأة امم عام يتناول / ٦٨ - ١

(١) في ح تفعيد .

(٢) في جميع النسخ لذكرها . والصواب ما أثبتته .

(٣) في أصل هذه الجملة قوله « ثم ذكرها بين طهراني المسلم » .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وصححه أبو عوانة ،
 وابن حبان ، والحاكم ، قال ابن كثير : وصححه يحيى بن معين ، وخبره من الحفاظ .

(٥) هذه تنمة الحديث .

(٦) من ح وفي الأصل وأ . وزعموا .

الإمام ، والمكائبات ، والحرائر ، ويندرجن تحته اندراجاً واحداً ، ولا يندرجن في حكم التبعية ، إذ التبعية لا معنى لها في الألفاظ ، ومثل هذه اللفظة يجوز تخصيصها بالحرائر ، فكذا بالإمام

[قال (١)]: ولا يغني قرلکم : إنه لو أراد المكاتبه لنص عليها ، فإن هذا يطرد في كل عام يخصص .

وهذا التأويل عندنا باطل قطعاً بمسالك خمسة :

الأول :

أنه عليه السلام أطلق كلمة "لاح" فيها قصد العموم .

والعاء إذا ظهر فيه قصد العموم للمتكلم فيه ؛ لا يخصص .

ودليل قصد العموم : أنه صدر الكلام بدو أي ، وهي من أدوات

الشرط ، وهي من أعم الصيغ ، ولهذا لم يتوقف فيها الواقفية .

ثم لما فرغ منها أكد بكلمة "وما" ، وهي من المؤكدات المستقلة

بنفسها (٢) ، إذ هي من أدوات الشرط ، وردت مؤكدة للعموم ، لا تستقل

كقولك : « اكنعين » لا يذكر إلا بعد قولك : « رأيت القوم بجملتهم » ،

فهي أيضاً تقتضي العموم .

ثم قال : (فنكاحها باطل) .

ذكر جملة مستقلة / ثم رتب عليها جملة أخرى ، فوقعت الجملة الأخيرة ٦٨-ب

جملة موقع الجزء من الشرط ، والجملة الأولى في محل الشرط .

وهو كقول القائل : « بيع لازم فيفيد الملك » . فهذه ثلاث قرائن

دلت على القطع على قصد العموم .

(١) من أوّل الأصل و ح قالوا .

(٢) أي في إفادة العموم كما قال في المستصفى (١٦٠/١) .

فلا يظن برسول الله ﷺ - وهو الشارع للأحكام ، والقادر بفصاحته على الإتيان بعبارة ناصة على الغرض - بأن يأتي بأعم الصيغ ويعني به أخص الصور .

وقد كان عليه السلام عالماً بمواقع الكلام ، وما يفهم منها ، وعلم أنه لا يفهم من قوله : (أيما امرأة) ؛ المكتوبة .

المسلك الثاني :

علمنا على القطع أن الصحابة ما فهموا المكتوبة منه ، وغايتنا الاقتداء بهم في التأويل .

المسلك الثالث :

أن هذا الكلام لو صدر عن واحد منا ؛ لم يفهم منه المكتوبة ، ولو فسر به ؛ لنسب إلى الإلغاز .

المسلك الرابع :

أن القرائن قد تجعل العام تصاً يمنع^(١) تخصيصه .
مثله [أن^(٢)] المريض إذ قال لغلामه : لا تدخل عليّ الناس ،
٦٩- أ وقرينة الحال تشهد لتأذيه بأقيانهم / ، فأدخل عليه العبد جماعة من الثقلاء ،
وزعم أني خصصت لفظك بن عدام ، استوجب التعذير

المسلك الخامس :

أن العدول عن الظاهر قد يقرب بعض القرب [فيقبل^(٣)] .

(١) لا - يمنع .

(٢) زيادة من - .

(٣) في جميع النسخ فقبل ، والصواب ما أثبت .

وإذا بعد رُدِّ ولم يقبل

بيانه : ان من يقول : التقيت اليوم بأسد . إذا فسر به بشجاع
عظيم ؛ يقبل تفسيره لقربه

ولو حمل على الأبخَرِ لاختصاص الأسد من بين سائر الحيوانات
بالْبَخَرِ رُدُّ كلامه ، ونسب الى الهذيان ، لبعده عن الظاهر .
وَحَدَّثُ قوله (أيها امرؤ) على المسكوبة ؛ حمل الأسد على الأبخَرِ
وتفسيره به .

فإن قيل : أليس لو صرح به رسول الله ﷺ باستثناء الكل إلا
المسكوبة ؛ لكان اللفظ صحيحا .
والتخصيص كالاستثناء .

قال القاضي : مثل هذا الاستثناء عندي باطل ، لأنه يستغرق معظم
المقصور ، كقوله : علي عشرة إلا ستة .

والجواب : صحة هذا الاستثناء في الأقارب ، ولكنه يستحيل صدوره
عن ذي الجِدِّ في كلامه ، فإنه إلغاز ، وحيد عن منهج / كلام الفصحاء . ٦٩-ب
ثم ليس كلما يجوز استثناءه للشارع يجوز ذلك لنا^(١) ، فإنه له أن يتعمك^(٢)
بتغيير اللفظ ، وليس لنا ذلك .

والجملۃ المغنية^(٣) أن المسلمات الخاصة تفقد بالتخصيص والتخصيص عليها .
فأما أن يعبر عنها باللفظ عامة "فمحال" .

(١) في ح منا .

(٢) في أ يحكم .

(٣) في ح المغينة .

مسألة (٥)

حمل أبو حنيفة قوله عليه السلام (لا صيام لمن [لم^(١)] يبيت
الصيام من الليل^(٢)) على^(٣) القضاء والنذر ،
وهو باطل

لأن قوله لا صيام ؛ صيغة للتبعية^(٤) ، وهو يقتضي العموم في الوضع ،
والذي يتدرج الى الفهم منه الصيام^(٥) المتأصل المتروك في الشريعة ، وهو
صوم رمضان ، فإنه ركن الدين ، فلا يظن به عليه السلام أنه يطلق
لفظ الصيام عما ويريد القضاء على الخصوص من غير قرينة ،
وخصوص^(٦) واقعة

إذ لا يفهم ذلك منه قطعاً .

فإن قيل : ليمتع كل تخصيص [من أجله^(٧)] .

قلنا : اللفظ عام لا يخص^(٨) إلا بقرينة فتكون به ، فإن لم تكن
قرينة امتنع تخصيصه^(٩) .

(١) زيادة من ح كما هو الحديث ، وليست في الاصل .

(٢) الحديث أخرجه طلعظ « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له »
أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأحمد . ومال الترمذي والنسائي إلى
وقفه على « حفصة » وصححه مرفوعاً ابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني ، عن
حفصة « لا صيام لمن لم يفرض الصيام من الليل » .

(٣) ليست في أ .

(٤) في ح التبر .

(٥) في ح الصوم .

(٦) ليست في أ .

(٧) بدلها في ح لأجله .

(٨) في ح العام لا يخص . وفي أ عام لا تخصيص .

(٩) من أ . وفي الاصل تخصيصها .

والقربة كقوله : « أحسنوا إلى الناس ، مثلاً ، يعلم بالقربة أنه ما
أراد جميع الناس / في جميع الأحوال .

١-٧٠

وكقوله عليه السلام : (في سائمة الغنم زكاة^(١)) يقتضي وجوبها
فيما دون النصاب ، ولكن اعتمد على فهم النصاب قبل ذلك .
قالوا^(٢) : هذا حديث محمول على نقي الكمال ، كقوله : (لا صلاة
لجار المسجد إلا في المسجد^(٣)) .

فتقول : قد حمل في بعض المسيمات على نقي الجواز ، وهذا^(٤)
القضاء^(٥) والنذر فلا وجه للتويع .

قالوا : ذلك مأخوذ من دليل آخر ، وقوله (لا صيام) يختص بالقرض ،
فإنه الركن في الشرع على ما ذكرناه .
قلنا : إن جحدتم ككون لفظ الصيام عاماً في الكل في وضعه
فهو عناد .

وإن اعترفتم فلم يبق لكم إلا تحكم بتخصيص ليرتب عليه تأويل منحرف
لا دليل عليه .

ونحن نعلم أن من تمسك بهذا الحديث في اشتراط التبييت في القضاء
لم ينسب إلى الخطأ .

(١) هذا الحديث فقرة من كتاب أبي بكر إلى عماله على الصدقة من رواية أنس
وقد أخرجه البخاري ، وأحمد ، والنسائي . وأبو داود ، والدارقطني ، والشافعي ،
والبيهقي ، والحاكم .

(٢) في نسخة ح جعل قالوا وما بعدها مسألة مستقلة بخلاف الأصل و أ فقد جعلوه
كلاماً تابعاً لما قبله . وهو الصواب .

(٣) الحديث أخرجه لدارقطني عن جابر وعن أبي هريرة وهو ضعيف .

(٤) في ح وهو . وكذلك في نسخة أشار إليها بالهامش .

(٥) أظن أن في هذا المكان سقطاً وهو حرف « في » لبس في الكلام ويصبح
« وهذا في القضاء » . وراجع المسألة في المستقصى (١ / ١٦١ - ١٦٢)

ونحن لم نقل إن تخصيصه بالصوم المتأصل واجب ، ولكننا أدينا
اندواجه تحت عمومه ؛ فكذلك القضاء يندرج تحت عمومه .
٧٠-ب فالتحكم بالتخصيص بأحد / النوعين من غير قرينة مردود .

مسألة (٦)

قال رسول الله ﷺ : (مَنْ مَلَكَ ذَا وَحِيمٍ خَرَّمَ عَقْبُ عَلَيْهِ ^(١)) .
فحمل هذا على الأب تخصيصاً به ؛ باطل .
لأن الغرض من سياق الحديث إثبات مزلة اختصاص بسبب القرابة ،
والأب متميز بزيد الإدلاء من جملة القرابات بـ ^(٢) يكون متميزاً بزيد ^(٣)
خاصية توجب على ذي الجِدِّ في كلامه أن يخصه بالذكر إن كان هو
المقصود على الخصوص .

فأما إدواجه في لفظ يعمه مع أقوام ينحطون عنه في الاختصاص
المقصود ركبك غث ^(٤) .

ومثاله قول القائل : (مَنْ دَأْبِي [إكرام ^(٥)] الناس) ، وكانت
مشهوراً بإكرام أبيه على الخصوص ، وأراد بالناس الأب ؛ كان ملغزاً
في كلامه .

ولا يحمل كلام رسول الله ﷺ على مثله .
والشافعي رضي الله عنه لم يؤول لذلك ، لكن قال : الحديث

(١) الحديث رواه أحمد ، وأبو دارد ، والترمذي ، وابن ماجه . وفي لفظ لأحد
فهو عتيق .

(٢) في أ بزية .

(٣) في هـ رث .

(٤) من هـ وفي الاصل اكرم .

موقوف على الحسن بن عمار^(١) .

مسألة (٧)

قال رسول الله ﷺ [لغيلان^(٢)] حين^(٣) أسلم عن عشر نسوة :
(أميك أربعاً / وفارق صاوثهن^(٤))

ولقيروز^(٥) الذي يسمي حين أسلم عن أختين : (أمك إحداهما
وفارق الأخرى^(٦)) .

فاقتضى لفظ الإمساك استمرار النكاح على الممسكات .

فحمل أبو حنيفة رضي الله عنه لفظ الإمساك على ابتداء النكاح .

وقال : ومعناه : أعيد النكاح على أربع ، واترك الباقيات .

ويدل على بطلان هذا التأويل أربعة مسائل^(٧) :

(١) في أعمار . وهو خطأ . واهمه حسن بن عمار البجلي ، مولاه ، أبو محمد الكوفي ،
قاضي بغداد . قال الدارقطني منروك ، ورواه ابن المديني بالوضع مات سنة ثلاث وخمسين
ومائة . (الميزان - الخلاصة - تهذيب التهذيب) وذكره ابن عراق في عداد الوضاعين
(١ / ٥) تنزيه الشريعة المرعوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة .

(٢) في جميع النسخ لابن غيلان وهو خطأ لأن الكلام مع غيلان وهو الذي أسلم
ونحته النسوة العشر ، فالصواب ما أثبتته ، وغيلان هو ابن سلمة بن شرحبيل الثقفي أسلم
يوم الطائف ، وكان أحد وجوه ثقيف ومن وفد على كسرى (الاستيعاب ١ / ١٢٥٦) .
(٣) في هـ حيث .

(٤) الحديث رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي .

(٥) هو أبو عبد الله اليامي ، قاتل الأسود العنسي ، وهو صحابي ، قال ابن سعد
مات في خلافة عثمان ، وقيل في إمارة معاوية باليمن سنة ثلاث وخمسين .

(الخلاصة - تهذيب التهذيب)

(٦) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والشافعي .

وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي . وفي لفظ الترمذي (اختر أيتها شئت) .

(٧) راجع المسألة في المستقصى (١ / ١٥٨) .

أمرها :

علمنا على القطع بأن الذين حضروا الواقعة من الصحابة رضي الله عنهم لم يفهموا من لفظ الامساك ما فهموه^(١) .
فإننا لو سمعناه من واحد منا لم نفهمه .

السلك الثاني :

هو أن لفظ الامساك صريح في الامساك ، وقد اقترن به قرآن
أورثت^(٢) القطع به .

أمرها :

مقابله بلفظ المفارقة ، وتفويضه الفراق الى خير ، فليكن ذلك
مربطاً بتعيينه الذي ينشأ^(٣) بلفظ الامساك ، وافظ الامساك مع مقابله
بلفظ المفارقة صريح .

والأخرى :

أنه لو أراد ابتداء النكاح ؛ لذكر النكاح وشرائطه ، فإنهم كانوا
حديثي العهد بالاسلام ، ولو ذكره / لكان ذلك أم منقول في القصة .

الثالث :

أنه لا يتوقع في طرد العادة [انسلاكن^(٤)] في رتبة واحدة في

(١) أي الاجتفاف . وكان الاول ما فهمه أي أبو حنيفة لأن الكلام معه .

(٢) في ح أورث .

(٣) هذه الكلمة غير واضحة في الاصل ولا في ح ولا أ فلي ح ينشاء . وفي الاصل

تنسى فعمل الذي استظهره هو الصواب .

(٤) في ح حديث .

(٥) من ح وفي الاصل انسلاهم .

الرضا والإبلاء ، إذ كان يحتمل امتناعهن كإمن عن النكاح ، فكيف يظن
برسول الله ﷺ إطلاق الأمر كذلك والأمر على التردد .

الرابع :

أنه [عليه السلام ^(١)] حصر هذا الأمر فيمن وعندهن ^(٢) ، وسائر نساء
العالم على وثيرة واحدة ، فلم خصه بهن وقال ^(٣) : أمسك أربعا ، وأمسك
واحدة ، وفارق الأخرى .

والقرائن ليست أجناسا ^(٤) بصنف وبجنس ^(٥) ، وليكنها تخايل يختص
بدركها من شاهدها ، كاحمرار الحجل ، واصفرار الوجل .
وهذه قرائن واضحة يورث آحادها القطع ، فما الظن بجمعها ؟

المسالك الثالث :

أن تقول : إن لم تسلموا كون ما ذكرناه مقطوعاً به فتعلمون قطعاً
أنه أغلب ^(٦) على الظن بما تخيلتموه .
ويجب تقديم ما يغلب على الظن بالإجماع .

المسالك الرابع :

هو أنا نقول قياسكم المناقض لهذا / الحديث ، هل تشكون في صحة
لأجل ما قررناه ؟

فإن قالوا لا ، فقد عاندوا .

وإن اعترفوا به ، وهو مقطوع به ، فالقياس المشكوك في كونه
مقولاً به من الصحابة رضي الله عنهم باطل قطعاً .

(١) زيادة من ح .

(٢) في ح وعندهم .

(٣) في أ مقال .

(٤) كذا في جميع النسخ .

(٥) في أ وبجنس .

(٦) في جميع النسخ « غلب » ، والمثبت الصواب .

مسألة (٨)

ومن تأويلاتهم لهذا الحديث [قولهم^(١)] يحتمل أن^(٢) غيلان كان قد نكحهن في ابتداء الاسلام في كفره قبل ورود الحصر في السورة ، ثم ورد الحصر^(٣) ، ثم أسلم ، وكان قد واثق نكاحهن بشرط الاسلام في ابتدائه ، وفي مثل هذه الواقعة نقضي ببقاء النكاح في أربع .

والجواب من ثلاثة أوجه :

أحدها :

أن هذه الواقعة لو وقعت لاقتضى القياس التدافع .
فإن مثاله طريان الرضاع المحرم على الزوجين من جهة الاخرة [ولا خيرة للزوج في التعيين^(٤)] ؛ بل يبطل النكاح فيها .
وليس كالطلاق الذي [ينشئه^(٥)] المرء باختياره ، ولذلك يفرض التعيين اليه .

٢٢ـب ولو صح على تقدير هذا التأويل لكفانا في المسئلة قياس محل / النزاع عليه ولا فرق .

الثاني :

هو أنهم يعتمدون فيه مجرد الاحتمال ، فلم ينقل البنا رفع الحجر في

(١) من هـ وفي الأصل قوله .

(٢) ساقط من أ .

(٣) في هـ الحجر .

(٤) في هـ ولا خيرة في التعيين للزوج .

(٥) من هـ وفي أ والأصل ينشئ .

ابتداء الاسلام ، وأجمع المفسرون على أن قوله : (إِنْ مَّا قَدْ سَلَفَ)^(١)
في الأختين ؛ محمول على ما جرى في الجاهلية .

فلم يبق لهم إلا الاحتمال والامكان^(٢) ، وهو كادعاء النسخ في كل
حديث ، ولا^(٣) تُرَدُّ الأحاديث بالاحتمالات .
والاحتمال لا يكفي في التأويل ما لم يعضد بدليل .

الثالث :

أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مناكحين لشدة غيلتهم^(٤) ، ولو كان
كما قالوه ؛ لنقل عن واحد من جملة الصحابة الزيادة على أربع كما نقل
عن عمرو وطائفة شرب الخمر في حالة الإباحة ، فعدم النقل يعلمنا قطعاً
أنه لم يكن .

قال القاضي : ولو نقلوا وقوع ذلك في ابتداء الاسلام ؛ فلا يكفهم ،
ما لم ينقلوا وقوع هذه الحادثة في ذلك الوقت ، وبجهد الاحتمال لا يدرك
التمسك بالحديث .

فاستدل بأن الحديث قد استقل في نفسه حجة لنا في المسألة قطعاً ،
فن أراد دراهم / احتاج الى نقل مقطوع به .

٧٣ - أ

وما ذكره القاضي غير مرضي من وجهين ، وفي بيانه تمهيد قاعدة في
التأويل يستدل به على أمثاله .

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٢) في ح إلا امكان واحتمال .

(٣) في ح فلا .

(٤) يوجد في ح شطب على اللام ، وراء في أول الكلمة ، ليس بخط الناسخ الاصل .

وتصبح الكلمة رغبتهم .

أمرها :

هو أنه لا يسلم للقاضي أن الحديث استقل بكونه حجة . فإنه متردد بين وقوعه أولاً ، فلا يكون حجة ، وبين وقوعه أخيراً ، وليس أحدهما بأولى من الآخر ، إذ ليس يشهد له قرينة ، ولا دليل . فهو المتمسك بمجرد الاحتمال لا خصمه .

والمراد^(١) :

أنا نعلم أنه لو نقل إلى الصحابة رضي الله عنهم إباحة مؤقتة ، وتحريم متأخر [عنه^(٢)] مقيد ، وحديث يوافق الحالة الأولى مطلقاً من غير تقييد ؛ كانوا لا يبادرونه [بالقبول^(٣)] بل^(٤) كانوا [بخوضون^(٥)] في البحث عنه .

فإذن يكفيم نقل الإباحة في ابتداء الإسلام ، فلا يبقى معنا إلا احتمال وقوعه آخراً ، وبعارضه نقيضه .
فوجه الكلام عليه إذاً ماضى .

مسألة (٩)

قال القاضي رحمه الله : كل فأويل تضمن الحط عن المنصرص فهو

(١) في حديثين وار .

(٢) زيادة من ح .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) من ح ولي الأصل و أ يحرضون .

باطل^(١) ، وذكر جملاً منها ، ورميها بمائل .

٧٣-ب

/ امرها :

تخيل أبو حنيفة رضي الله عنه سد الحاجة من قوله (إنما الصدقات
للفقراء والمساكين^(٢)) ، ومصيره إلى جواز صرفه إلى صنف واحد .
وهذا التأويل باطل بمسلكين .

امرها :

[وهو^(٣)] أنه تعالى ذكر الأصناف ، وجنتهم ، ووصفهم^(٤) بصفاتهم
التي يتميزون بها عما عداهم ، ثم أضاف المال إليهم بلام التملك . فاقضى
ذلك توزيع المال عليهم .

إد تعريف الأصناف بصفاتهم ، كتعريف الأشخاص بألقابهم .

ولو أضاف إلى أشخاص معينين وجب صرفها^(٥) إلى جميعهم

هـ هذا مع أن الصدقات [مال^(٦)] يتكرر وجوبها على الأغنياء

[جعل^(٧)] مناطاً لحاجات الفقراء ؛ دون الكفارات التي لا تجب إلا عند
ارتكاب جرائم .

وليس لفظ الصدقات متناولاً لأنواع حتى يتخيل توزيع^(٨) الأنواع

(١) قال في المستصفى ١/٥٩ « قال بعض الأصوليين: كل تأويل يرفع النقص أو
شيئاً منه فهو باطل » اهـ .

(٢) الآية ٦٠ من التوبة .

(٣) زيادة من حـ .

(٤) في أروصلهم .

(٥) في حـ صرفه .

(٦) من حـ وفي الأصل و أمّا .

(٧) من حـ وفي الأصل و أفجعل بالغاء .

(٨) في حـ توزع .

على الأجناس مع اختصاص كل نوع [بكل^(١)] جنس ، كقولك^(٢) :

٧٤- أ فان قيل : سد الحلة متخيل ، وذكر الأصناف / فائدة ضبط
جهات الحاجة المدعى سدها .

قلنا : يبطل بقول الموصي : أوصيت بثلاث مالي للفقراء ، والمساكين ،
وعد الأصناف الثمانية ، بصرف الهم ، وتخييل غرض سد الحاجة ، لكن ،
ولكن قيل^(٣) ، أضاف الهم بلام التملك فينقص^(٤) عليهم

قالوا : قول الشارع عليه السلام يقبل التخصيص بالقياس ؛ دون قول
الموصي وأقوالنا .

وعلى^(٥) هذا ، لو خصص المعلل علقه بعد الانتفاض لم يقبل منه .
قلنا : المفهوم من كلام النبي عليه السلام متبع كالمفهوم من كلامنا .
ولا يخصص العام [منها^(٦)] إلا بقربة .

إلا أن لفظ الشارع عليه السلام إذا عارضه قانون في القياس كان
طرده على الظن أغلب من فهم العموم ، فيكون قربة في فهم التخصيص

(١) زيادة من ح .

(٢) في ح كقوله .

(٣) أي ان الآية اشتملت على ثمانية أصناف عطف بعضهم على بعض بحرف الواو
التي هي للجمع والتشريك ، فإذا دخلت لام التملك في قوله « للفقراء » وعطف على ذلك
ما ذكر بعده بحرف الواو ؛ وجب اشتراك الجميع في ملك هذا المال الذي هو الصدقة ،
وأكد الشافعي هذا المعنى بمثال الوصية . أما سبب جعل الغزالي كون اللام للملك قبلا ؛
فهو احتمال كونها للأهلية والانتفاع .

(رفع الحاجب ٨٨/٢ - أ المستقصى ١٤٠/١)

(٤) في ح فيغض .

(٥) في ح وعن .

(٦) زيادة من ح .

ولا قياس يقتضي الحرمان في مسئلتنا
وأقولنا بتطرق إليها التخصيص ، بدليل تخصيص لفظ الدراهم من المقر
والموصي بثله .

فأما المعلن فإنما يتصدى ليبيد العلة . فإذا ورد عليه نقض فذلك
لعدم / ذكره كل العلة .

٧٤-ب

وشطر العلة لا يكون علة .

[فقرينة^(١)] حله قضى عليه^(٢) بذلك^(٣) .

المسألة الثاني :

وهو الجواب عن سؤالهم ، وهو^(٤) أن نقول : مراعاة سد الخلالات
مع مراعاة [جملة^(٥)] الجهات ؛ ممكنة ، ولا يبعد أن تكون مراعاة
الجهات مقصودة فقد تعارضت الاحتمالات ، فطابقة الظاهر أولى من تركه .

مسألة (١٠)

قال الله تعالى : (واعلموا أنها فتمتتم من شيء فإن الله ضمته
والرسل ولذي القربى^(٦)) .

فمقتضى الآية صرف بعض إلى ذوي القربى من غير اعتبار حاجة .

وقال^(٧) أبو حنيفة رضي الله عنه : لا بد من اعتبار الحاجة منهم .

(١) من ه وفي الأصل و أ بقرينة .

(٢) في ه قضى عليك بذلك .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) ساقط من ه .

(٥) زيادة من ه .

(٦) الآية ٤١ من سورة الانفال .

(٧) في ه فقال .

وهذا منه بزعمه زيادة على النص ، وهو نسخ .

وهو^(١) باطل بمسلك مقطوع به^(٢) ، وهو أن الرب تعالى أضاف المال الى الجهات بلام التمليك [وعرف كل فريق^(٣)] ، وجعل القرابة مستند تعريف إحدى الفرق ، ولم يتعرض للحاجة .

وأبو حنيفة رضي الله عنه تعرض^(٤) للحاجة^(٥) التي لا تعرض لها ، ٧٥- أ وألغى اعتبار القرابة وهو مصرح بها / إذ قال : لا يتعين صرف شيء اليهم ، بل يجوز حرمانهم .

وفي هذا المذهب إبطال النص بالسكينة .

قال القاضي في^(٦) نصرة تأويلهم : فائدة ذكر^(٧) ذوي القربى تمييز الغنيمة في حقهم [عن^(٨)] الصدقات ، إذ كانت محرمة عليهم ، وكان هذا منحة في مقابلة ذلك المنع ، [وفقراؤهم ممنوعون^(٩)] عن الصدقات . فكانت المنحة لهم .

ثم قال : وهذا الوجه أيضاً فاسد .

فإنه أضاف المال اليهم بلام التمليك ، فاقضى اللفظ كما ذكرناه قسمة المال عليهم .

وأبو حنيفة رضي الله عنه جوز حرمانهم فلم يغادر القسمة فائدة .

(١) في ح هو بدون الواو .

(٢) ساقط من ح .

(٣) في أ وعرف فريقاً .

(٤) في ح واعتبر الحاجة .

(٥) في أ وفي نصرة وفي ح ونصرة .

(٦) في أ ذكرى .

(٧) من ح وفي الاصل و أ على .

(٨) في ح والفقراء ممنوعون .

نعم لو كان يرى المنع من حرمانهم لكان [يقرب^(١)] ذلك .
وأما اليتم^(٢) فلا تعتبر معه الحاجة على قول
فإن^(٣) سلم فلفظ اليتيم مشعر بها دون لفظ القرابة .

مسألة (١١)

قوله تعالى (وإطعام ستين مسكيناً^(٤)) ؛ يقتضي مراعاة
عدد المساكين .

وقال^(٥) أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يراعى ، ومعناه إطعام
طعام ستين مسكيناً^(٦) ، يجوز صرفه الى واحد /
وقال : ذكر عدد المساكين لبيان الطعام .
وهذا باطل بمسلكين .

امرها :

أن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين تنقسم إلى :
ما ينتظم من مفعولين مبتدأ وخبر ، كقولك : « ظننت زيدا
علماً » فتقول « زيدٌ عالمٌ » ، فيفهم ، فهذا لا بد فيه من ذكر المفعولين .
وأما ما لا يتأتى من مفعوليه كلام يفهم^(٧) كقولك : « أعطيت

(١) من ح وفي الاصل و أ يفرد .

(٢) في أ اليتيم .

(٣) في ح وإن .

(٤) الآية ؛ من المجادلة .

(٥) في ح فقال .

(٦) ساقطة من ح .

(٧) في ح مفهم .

زيداً درهماً ، فهذا فن يجوز الاختصار فيه على أحد المفعولين ، إذ تقول إذا أردت بيان المعطى : « أعطيت درهماً » ، ويبقى المعطى له مجزئاً وإذا قصدت بيان المعطى له ^(١) [قلت ^(٢)] « أعطيت زيداً » ، والقدر المعطى مجمل . والاطعام من جنس الإعطاء ، وقد ذكر الرب تعالى أحد مفعوليهِ وهم المعطى لهم ، وجرد القصد إلى بيانهِ ، وترك مقدار الطعام وجنسه مجزئاً .

فألقى أبو حنيفة رضي الله عنه ما صرح به ، وقدر في محل الاحتمال بياناً من لفظ لا يدل عليه ؛ لا تصريحاً ، ولا إضماراً . وهذا تناقض .

المسألة الثاني :

هو أنا نقول : نعلم أن أبا حنيفة رضي الله عنه لم يراغم الشرع ، وإنما حمله على مخالفة النص فنحن سد الحجة ، فهلا جمع بينه وبين مقتضى النص ؟

ويحتمل أن يكون إحياء مخرج أقوام معدودين مقصوداً للشارع ، واللفظ دال عليه ، وإقباؤه أولى ، وفيه تقرير ^(٣) للنص .

مسألة (١٢)

قال رسول الله ﷺ : (في أربعين شاة شاة ^(٤)) ، فعين الشافعي

(١) ساقطة من .

(٢) زيادة من .

(٣) فهي - تقرير .

(٤) الحديث قطعة من كتاب الصدقة . ولفظه في الترمذي « في كل أربعين شاة شاة »

ورواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأحمد بن حنبل ، والحاكم ، والبخاري ، والشافعي ، والبيهقي ، وفي بعض الروايات « إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة » .

رضي الله عنه الشاة ، ولم يتم بدلها مقامها^(١) .

[قال : لأن^(٢)] الزكاة من جملة العبادات ، وهي^(٣) من الأركان
الحقة فتزول منزلة الصلاة والصوم ، والعبادات يغلب الاتباع فيها ، ويجب
ترك القياس عندها ، ولو لاح معنى على بعد فلا تعويل عليه .

وينضم إليه أن لزكاة عبادة محضة ، وهو خالص حق الله تعالى وقد
تحكم فيه ، وتحكم ذي الحق ينفذ على وجهه ، وقد خص الشاة ، فليتبع أمره .

فان قيل : إنما خص الشاة لأنه كان يخاطب^(٤) العرب ، وأصحاب

/ المراثي منهم كانوا يقطنون البوادي فلا يكون النقود ، فذكر ذلك ٩٦-ب
تسهيلا عليهم

ولأن الزكاة نجب مراساة ، وهي تختلف باختلاف صفة الشاة في
العَبَاةِ ، والنحولة ، والقيمة مجهولة ، وكانت العرب أمة أمية ، فلم
يورطهم في جهالة القيمة ، وجعل الشاة الواحدة مرد نظرم ،
ومدراة للجهالة .

فهذه دائرة التخصيص .

ثم لاح لنا على القطع من وضع الزكاة مد الحقة ، والدرهم في
معنى الشاة وأقرب منه ، فإنما مبيأة للصرف الى المأرب على قرب .
ولنا في إبطال كلامهم اربعة مسالك .

أمرها :

أن نقول هلا نخيلتم معنى الغنى في جانب المالك وألحقتم بالشاة غير

(١) في ح بدله مقامه .

(٢) من ح ولي الأصل وأ وقال أن .

(٣) في ح وهو .

(٤) في ح يخاطب به العرب .

الشاة فإن النزوة^(١) لا تختص بالشاة كما لا يختص سد الحلة بها ، فلتجب الزكاة في كل مال يحصل به الغنى .
وهذا فاسد .

فإن سد الحلة معلوم قطعاً ، [والدرهم^(٢)] في معنى الشاة فيه .
فلا بعد في اختصاص بعض أصناف الأصول بكثرة الدر والسل ،
٧٧- أ واعتبار غيره به^(٣) بالعدد / جهالة ، وبإقامة نكح^(٤) ، لا يعلم قطعاً قيامه في المقصود مقامه .

المسلك الثاني :

هو أن الشارع عليه السلام نص على الشاة في خمس من الإبل ،
ولما أن انتهى إلى الجبران ، رده بين الشاة وبين الدرهم^(٥) ثم
قدر الدرهم .

فمن اعتقدا التسوية بين ما أطلق وبين ما ردد فيه كلامه ؛ فقد نسب
إلى المذهبان . ولا يلوح فائدته إلا كما ذكرناه .

المسلك الثالث :

قال الشافعي رضي الله عنه : لا أبعد كون سد الحلة مقصوداً ،
ولكن لا يبعد أيضاً كونه مقصوداً بجنس مال الزكاة ليحصل للفقراء
الاستغناء بجنس مال الأغنياء ، ويبقى في أيديهم أعيانها ، وهي قدر
عليهم وتنسل ، والدرهم تنبذ في أيديهم على قرب ، فيعودون
إلى أدبارهم .

(١) في النزوة .

(٢) من ه وفي الأصل و أ الدرهم .

(٣) ساقط من ه .

(٤) ساقطة من أ .

وبشده له تخصيصه عليه السلام الاش بالذكر ، والمالية فيها على سواء .

فانضم اليه أن الباب باب العبادات ، والواجب فيها ترك القياس .

ب-٧٧ | المسلك الرابع :

قال القاضي رحمه الله : هذا الاحتمال حسن لا قصور فيه ، ولكنه مجرد عن الدليل ، والاحتمال المجرد لا يقبل - ولا يكفيم استنباط خيال الحاجة من نفس النص ، فإن هذا دليل مستنبط من النص بكرر على ظاهره بالابطال^(١) والرفع^(٢) ، وهذا الفن باطل على ما سياتي . ولا بد لهم من التمسك بعبادة من العبادات نضاهي ما نحن فيه من صلاة أو صوم ، والا فيعلم أن الخضوع متغفل من الصلاة ، والجمود أبلغ من الركوع في الخشوع - فلا يقوم مقامه ، لتجرد الاحتمال عن الدليل .

ولا يكفيم التمسك بالجزية ، فإنها معاملة تتعلق بالتراضي بخلاف الزكاة .

مسألة (١٣)

قال القاضي : حمل كلام الشارع عليه السلام على ما يلحقه بالكلام الفتح^(٣) محال .

ومن هذا الفن قول بعض أصحابنا في قوله تعالى (وأرجلكم^(٤))

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح بالرفع .

(٣) في ح الزث .

(٤) الآية ٦ من سورة المائدة وهي قراءة ابن كثير ، وأن عمرو ، وحزرة . وقرأها

نافع وابن عامر والكسائي بالنصب . وروى الوليد بن مسلم عن نافع أنه قرأها بالرفع وهي قراءة الأعمش سليمان والحسن . فن جر عطف على الرؤوس للجوار وهو الذي فيه النزاع . ومن نصب عطف على الوجوه والأيدي .

مكسورة اللام لقرب الجوار ، رداً على الشيعة ، إذ قالت الواجب فيه المسح .

٧٠- أ / وهو كقوله (وحوير عين^(١)) .

وكقوله : جعر ضب^(٢) خرب .

قال الشاعر^(٣) :

كان ثبيراً في عرائن وبلي^(٤) كبير^(٥) أماس في بجادر مزمّل^(٦)
معناه : مزمّل به ، لأنه من نعت الكبير ، وهو مرفوع ، لكن كسر لقرب الحركة .

وليس الأمر كما ظنوه في هذه الموضع .

بل سببه أن الرفع أثقل من الكسر ، فاستقلوا الانتقال من حركة خفيفة الى [حركة^(٧)] ثقيلة ، فوالوا بين الكسرين .

وأما النصب في قوله : (وأرجلكم) نصب في المعنى ، والنصب أخف الحركات ، فالانتقال اليه أولى من الجمع بين كسرتين ثقيلتين بالنسبة الى النصب ، فلم يبق لقرب الجوار معنى إلا مراعاة السجع والتفنية ، وذلك لا يائق بالقرآن .

(١) الآية ٢٢ من سورة الواقعة وقرئ بالرفع والنصب والجور ، فن جره وهو حمزة والكسائي عطفه على الاكواب من غير حمل على المعنى ، وجوز جعله من الجور الجواربي إن أبغى (يطوف) على حقيقته وظاهره كما قال الشهاب ، وإل هذا ذهب أبو عمرو وقطرب . وهناك تقارير أخرى للجور تراجع في كتب التفسير .

(٢) وهو امرؤ القيس في مملقته ، وفي كقول امرؤ القيس .

(٣) هكذا رواه الفسزالي والتبريزي ، ورواية الأصمعي : كأن أبانا في أفتانين ودقيق . والثبير جبل ، والعرائن : الاوائل ، والبجاد : كساء غطط ، والودع ماعظم من الفطر . وأبانا : جبل أبيض وجبل أسود ، وأفتانين : خروب ، والودع المطر . والبيت في الديوان ص ٢٥ تحقيق أبي المضل إبراهيم . وشرح المعلقات للتبريزي ص ٥٢ .

(٤) زيادة من ح .

نعم ، حسن النظم^(١) محبوب من الفصيح إذا لم يخل بالمعنى .
فأما الإخلال بالمعنى ، واتباع التقية فمن ركيك الكلام .
فالوجه فيه ما قاله سيبويه ، وهو أن العرب تعطف الشيء على
الشيء إذا قرب / منه من وجه ، وإن بعد من وجوه . كقول الشاعر^(٢) . ٧٨-ب

ورأيت زرجك في الوغي مُتَقَلِّداً سيفاً ورُمحاً^(٣)

والرمح لا يتقلد ، لكن لكونه من الأسلحة عطف عليه .
وكذلك امسأ الماء بطريق الغسل ؛ قريب من امسأ الماء بطريق
المسح ، فعطف عليه لا لكونه مسوحاً بدليل ذكره الكعبين .
وعند الشيعة لا يتقدر به .

وبما ذكره أصحابنا أن [الكسر^(٤)] في الرأس دخل^(٥) بسبب
الباء ، فإنه مفعول وموضعه النصب ، ويستحيل أن يستنبط من الكسر
الواقع في الأرجل ما يوجب المسح بسبب كسرة غير متأصلة^(٦) .
وهذا فاسد .

لا نهم يقولون : لو لم يكن مشاركاً له في المسح لنصب .

(١) من ح في الأصل و أنعم حسن في النظم .

(٢) قال الأخفش في تعليقه على الكامل ١٩٦/١ هو عبد الله بن الزبيري . فليسب
البيت إليه .

(٣) البيت في الأصل : ولقد رأيتك . والمثبت من ح وهو الذي في شرح ديوان
المتنبي ١/٣١٦-٣١٧/١ للعكبري . وهو من شواهد المقتضب ١/٢ ه بلفظ : باليت زوجك
قد أغدا . وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٦٥ ه . وكتاب سيبويه ، وخزانة الأدب .
(٤) من ح في الأصل و أ الكسرة .

(٥) في ح دخل .

(٦) في ح متأصلة .

كقول الشاعر^(١) :
مُعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَرٌ فَأَسْجَعُ فَلَمْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

مسألة (١٤)

كلام رسول الله ﷺ لا يحمل على الاستعارة مما أمكن . فإنها
٧- أ لا تليق إلا بواعظ أو خطيب أو^(٣) شاعر [ينتهي^(٤)] التجميع / لإبقائه
في القلوب

فأما الشارع إذا بين حكماً لعبور مثلاً فيبعد منه التجوز ، وهو
تشدق وثرثرة .

وقد نهي الرسول عليه السلام عنه
نعم ، لا بعد في الاستعارة إذا ذكر الثواب والعقاب [ووصف^(٥)]
الجنة والنار ، ليعظم وقعها في الصدور .

مسألة (١٥)

قال رسول الله ﷺ (فَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرَ ، وَفَمَا سَقَى بَنِي بَنِي)

(١) هو عفيف بن هبيرة الأسدي ، جاهلي إسلامي ، وفد على معاوية .
(الحزانة ٣٤٣/١) .

(٢) أسجع : أرفق .
والبيت من شواهد سيبويه في كتابه ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، وانظر شواهد
الكتاب ص ٣٢ .

ومن شواهد المغنضب ٣٣٨/٢ - ٢٨١/٣ - ١١٢/٤ - ٣٧١ .

(٣) في أ وشاعر .

(٤) من ح وفي الأصل و أ سخي .

(٥) زيادة من ح .

أو داليةً نصف العشر^(١) .

فلا يتمك بعومره في وجوب الزكاة في كل مستنبت ، إذ لاح
من تقابل اللفظي أن الغرض تميز العشر عن نصف العشر ، فبطل
بالكلية عومره .

ولا حاجة في تخصيصه الى دليل .

إذ يقبح في سياق هذا الكلام التخصيص بما يقتات .

نعم ، لو اقتصر على قوله فيما سقت السماء العشر ، لكان كذلك .

مسألة (١٦)

المنهي^(٢) بجملتها في العقود محمولة على الفساد ، وقد أجمع عليه
الصحابه ، فمن حمل النهي عن نكاح الشغار / ، أو عن غيره من العقود ٧٩-ب
- على الكراهية ، منع منه ، فإنهم أجمعوا على فهم الفساد في
كل العقد .

ولا خيال تفرضه في عقد إلا وفرضه في غيره ممكن .

فإذ تركوه دل على أنه باطل .

(١) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ،
وأحمد ، والنسائي . والدالية : الدلو كما في المصباح ، والناعورة بديرها الماء كما في غيره .
والذي ذكر في كتب الحديث « بالسانية » وهي البعير الذي يستقى به الماء من البئر ويقال له
الناضح . وهو اللفظ الذي أخرجه من ذكرت بدل الدالية التي ذكرها الغزالي والنسائي
وابن ماجه في إحدى رواياتها .

(٢) راجع تفصيل إفادة النهي للفساد وغيره في باب النواهي من كتب الأصول .
وفي المستصفى ٩/٢ والمنخول من ١٢٦ .

مسألة (١٧)

المسئول الشافعي عن سلب العبارة إذا استدل بقوله عليه السلام (أيها
امرأة نكحتني) ^(١) الحديث ، فلا يكون دالاً على [سلب ^(٢)] العبارة ،
ولا يكفي أن يقول لسقوط عبارتها : حرروا استبدادها بالكاح من
تلك الصور .

فإن الحديث يدل على عدم استقلالها ، فليقدر بالاستقلال بموعا على
مذهب ذي مذهب ، ولكن استقلال الرجل بالعقد دون الشهود
فإن قال : نعم ، دلالت على سلب الاستقلال ولكن إذا بان ذلك
اثني عليه سقوط العبارة ^(٣) ، فإن الولي لا حق له ^(٤) .

قبل له : إن ثبت لك سقوط حق الولي ، كان كذلك ، ولكن
لا يستقيم ادعاؤه .

فقد تحصلنا من مجموع هذه المسائل أن ملاح قصد العموم فيه من
ألفاظ ، بقرينة لا يتسلط ^(٥) عليه / القياس .

إذ ليس القياس تفسيراً لفظ حتى يخصصه .

ومعنى التخصيص به : أن يظهر في معارضة الحديث قانون في القياس
كان طرده على الظن أغلب من قصد العموم في الحديث ، فيكون كالتقريبه
المخصصة للفظ .

(١) راجع تخريجه في ص ١٨٠ .

(٢) زيادة من ح .

(٣) ساقطة في أ .

(٤) أي أن الولي لا حق له في إسقاط العبارة فتسقط تبعاً لسقوط الاستقلال .

(٥) في ح يسقط .

فإذا عارض أحدهما - أعني القياس - غلبة ظن العموم من غير ترجيح ؛
ولحديث مقدم ، لأن مستند هذا الظن اللفظ [فيرجع^(١)] عليه .
وإن تقاصر عنه قليلاً فليجزم المجتهد فيه رأيه ، فإن هذا فن لا مطمع
في ضبطه ، ولكن لا خفاء به على الناظر المحيط بما قدمناه من القواعد .

(١) من حوли الأصل و أ . فيرجع .

كتاب المفهوم

المفهوم من الألفاظ من مأخذ الأحكام عند الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وهو منقسم الى : مفهوم موافق .

والى مفهوم مخالف لظاهر اللفظ .
فأما مفهوم^(١) الموافقة ، فينقسم الى :

مقطوع به ، كتحریم الضرب ، فهم من نهي الشارع عن تأفيف الأب
ب- والى ما يغلب على الظن / كما ادعاه الشافعي رضي الله عنه من تنبيه
الله تعالى بإيجاب الكفارة على الخطأ على إيجابها^(٢) على العمد ، فإنه
أعلى تنبيه .

وتنبيه النبي ﷺ على جريان التحالف في البيع عند هلاك السلعة ،
بذكره حالة قيام السلعة ، مع إمكان الاستظهار بالقيمة في تصديق
أحد المتبايعين .

وأما المفهوم المخالف للمنظوم كفهمننا نفى الزكاة عن المملوك من
تخصيص الرسول عليه السلام بالسائمة بالذكر في قوله عليه السلام : (في سائمة
الغنم زكاة^(٣)) .

(١) في المفهوم .

(٢) في إيجابه .

(٣) راجع تخريج الحديث في ص ١٨٥ وهو قطعة من كتاب المصدقة .

وقد بدل ابن فورك لفظ 'المفهوم' بدليل الخطاب في هذا القسم ،
[لخافته^(١)] منظوم اللفظ .

وابو حنيفة رحمه الله أنكر المفهوم . إلا ما يقطع به كآية التأنيف .
والقائلون به انقسموا .

وعمم ابو بكر الدقاق^(٢) القول به ، حتى التخصيص بالألقاب ، فهم
منه في الحكم عما عدا الملقب به .

وأما الشافعي رضي الله عنه فلم^(٣) ير التخصيص / باللقب مفهوماً ، ٨١ - أ
والكلمة قل مفهوم التخصيص بالصفة ، والزمان ، والمكان ، والعدد ،
وأشدته لا تخفى .

وضبط القاضي مذهبه بالتخصيص بالصفة ، وادعى اندراج جميع
الأقسام تحته

إذ الفعل لا يناسب الزمان والمكان إلا لوقوعه فيه ، وهو كالصفة له .
ومسك أصحابنا في نصرة مذهب الشافعي رضي الله عنه بطريقتين
مزيفتين^(٤) .

أمرهما :

قوله : اللغات بكفي في دليها نقل المذهب^(٥) عن أربابها .
والمسألة اغوية

والشافعي رضي الله عنه إمام الصنعة ، وقد قال بها .

(١) من ح وفي الأصل وألحاحه .

(٢) هو محمد بن جعفر .

(٣) في ح لم .

(٤) في أ مرتضيتين و ح مزيفتين .

(٥) في ح المذهب .

وكذلك^(١) نقل عن أبي عبيدة معمر بن المثنى^(٢) النخعي في كتاب
صنفه في غريب الحديث ، إذ حمل قوله عليه السلام : (لَأَنْ يَمْنَتِي ، بطن
أحدكم قبحاً يريته خيرٌ من أن يمتي ، شِعْراً^(٣)) على ما إذا لم يحفظ
الرجل^(٤) - رواه . وهذا قول بالمفهوم .

ونحن نجتزئ في تفسير القرآن بقول الأخطأ وغيره من أجل خلاف
٨١-ب العرب فلا اكتفاء / بقول الأئمة أولى .

ووجه تزييفه ، أن ادعاء الإطباق من أهل الصنعة غير ممكن ،
وقول الآحاد يعارضه مثله ، فقد نفى محمد بن الحسن^(٥) (رضي الله
عنها^(٦)) المفهوم وغيره من الأئمة . فلا مقلع في النقل مع التعارض .

الثانية :

قولهم لا بعدد في اقتباس العلم من أمر توارث عليه صدور على

(١) في أركننا .

(٢) الأصل « المعمر بن المثنى » وفي ح « معمر بن مثنى » وهو الإمام معمر بن
المثنى أبو عبيدة النخعي البصري العلامة ولد سنة عشر ومائة وقيل غير ذلك في
الليلة التي مات فيها الحسن البصري ، قال الجاحظ : لم يكن في الأرض خارجي ولا حماعي
أعلم بجميع العلوم منه ، له مصنفات كثيرة مات سنة ٢١٠ . (انباء الرواة ٣/٤٧٦ -
معجم الادباء ١٩/١٥٤ - تاريخ الادباء ٧٠ - النجوم الزاهرة ٢/١٨٤ - مرآة البحرين
٤٤ / وغيرها من كتب التراجم) .

(٣) الحديث رواه أحمد ، والخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،
وابن ماجه عن أبي هريرة .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، من قرية بدمشق يقال لها حرسنا صاحب
أبا حنيفة ، وعنه أخذ الفقه ، ثم عن أبي يوسف ، روى عن مالك ، ومسعر ، والثوري ،
وعنه أبو عبيد ويحيى بن معين . توفي سنة ١٨٩ (طبقات الحسينية تاج التراجم ص ١٥٩) .

(٦) ساقطة من ح .

التطابق^(١)، وإن كان نقلة آحاد الصور انخطوا عن مبلغ التواتر، وبه علم على القطع شجاعة علي، وسجاءة^(٢) حاتم، وآحاد وقائعيها لم ينقلها إلينا إلا آحاد الرجال.

فادعوا^(٣) مثل ذلك من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في المفهوم، وعدوا وقنع، كقول يعلى بن أمية لعمر رضي الله عنه: «ما بالناس تقصير وقد أمنا^(٤)»، فمما للتخصيص من قوله: (أنت تقصروا من الصلاة إن خيفتم^(٥)).

واختلف الصحابة رضي الله عنهم في وجوب الغسل بالثنايين، فيها للتنفي من قوله: (الماء من الماء^(٦)).

وقول ابن عباس لعثمان رضي الله عنهم حيث / حجب الأم بأخوين ٨٢ - أ من الثالث: «إيس في الأخوين إخوة».

وقوله عليه السلام - في قول الله جل وعز: (إن استغفرت لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم^(٧)) - (أنا أزيد على السبعين^(٨)).

(١) في جميع النسخ «الصور فيها على التطابق» فأسقطت «فيها» لأنها لا معنى لها ولعلها من زيادات النسخ.

(٢) في = سخاوة.

(٣) في = وادعوا.

(٤) وتنمة الحديث: وقال عمر عجبنا مما عجبنا منه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «صدقة نصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» أخرجه مسلم عن جماعة، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

(٥) الآية ١٠١ من سورة النساء.

(٦) الحديث رواه أحمد بإسناد متعددة ١١٥/٥ - والترمذي ١٨٤/١ وابن ماجه ١٩٩/١ رقم ٦٠٧ وأبو داود ٩٥/١ رقم ٢١٥ ولصه في الترمذي «إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها».

(٧) الآية ٨٠ من سورة التوبة.

(٨) الحديث صحيح، متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم والطبري في التفسير. ولفظ البخاري «سأزيد على السبعين».

وهذا مزيف .

باب هذه الوقائع لو جمعت ونقلت دفعة واحدة ؛ لم تورث العلم كوقائع^(١) حاتم وعلي مع كثرتها

على أن^(٢) ما نقل في آية الاستغفار كدب قطع^(٣) ، إذ الغرض منه التام في تحقيق البأس من المذمومة ، فكيف يظن برسول الله ﷺ ذهوله عنه ؟ .

وقول ابن عباس رضي الله عنهما في حجب الام ، يعرضه قول عثمان وحبيوها قومك يا غلام .

وقول يعلى بن أمية ؛ يستند الى صبغة الشرط وكلمته ، وهو قوله : (إن خيفتم) . وهذا مقبول به

[أو اعتد^(٤)] بأصل الإقام في الإقامة ، واختصاص القدر المستثنى بحال الحرف ، ففهم وجوبه من الأصل ، لا من التخصيص .

وقوله عليه السلام : (الماء من الماء) ؛ حصر ، صرح به ، وليس ذلك من فن المقهور كما سيأتي .

(١) في هـ وليس ذلك كوقائع علي وحاتم .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) قال الغزالي في المستصفى ٢/٢ ؛ بعد الاستدلال بالحديث والجواب من أوجه : الاول : أن هذا خبر واحد لا تقوم به الحجة في إثبات اللغة . والأظهر أنه غير صحيح لأنه عليه السلام أعرف الخلق بمعاني الكلام اهـ .

قال ابن السبكي في رفع الحاجب ٢/ق ١٠٤ - ب والحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم ، فلا يفرنك قول الغزالي الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح ، فإنه تلقاه من إمام الحرمين ، والإمام تلقاه من القاضي ، ولو علموا أنه في الصحيحين لما قالوا ذلك ، على أن عبارة القاضي في التشريب : هذا الخبر من أخبار الآحاد التي لا نعلم ثبوتها ، فلا حجة فيه ، يعني في المسائل الأصولية على عادته في تطلب القواطع . اهـ .

(٤) من هـ وفي الأصل فاعتد .

وقد نقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بباب واحد من ٨٢ باب الصحابة ودعاه^(١) ، فتباطأ قليلاً ، فخرج الماء يقطر من رأسه ، فقال : (لعننا [لعنناك^(٢)] ؟) إذ أقحطت فلا غسل عليك^(٣) . فلعنهم فهموا ، ففي الغسل من هذه الواقعة . ولا مقلع في هذه الطريقة .

وتسك الشافعي رضي الله عنه في نصرة مذهبه بأن قال : إذا خصص الشارع صفة بالذكر ، من غير سؤل خاص ، وعرف مقتضى التخصيص ، مع مشاركة غير الموصوف الموصوف^(٤) في الذكر ، كان كلامه نازلاً منزلة ما لو خصص اليوم المنعيم بإيجاب الصلاة فيه ، والغنم الأسود بإيجاب الزكاة فيه مع اعتقاد^(٥) الفساري^(٦) .

وهذا هجر من الكلام ، يتعالى عنه منصب آحاد الناس ، فضلاً عن

(١) سافطة من أوقى ودعا .

(٢) في الأصل وحو أو لعنا أقحطناك . والمثبت من مسند أحمد وابن ماجه .

(٣) أقحط : إذا احتبس منه لم ينزل . والحديث رواه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي . وغيرهم .

(٤) في الموصوف .

(٥) في الاعتقاد .

(٦) قال الإمام الشافعي في الأم (٤/٢) طبعة بولاق : فإذا قيل في سائمة الغنم هكذا ، فيشبه والله أعلم - أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء ، لأن كلما قيل لشيء بصفة ، والشيء بجميع صفتين ، يؤخذ من صفة كذا ، فله دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفة آه .

وقال في (ص ٢٠) من نفس الجزء أخبرنا الربيع ، قال : أخبرنا الشافعي ، قال : روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في سائمة الغنم كذا ، فإذا كان هذا يثبت فلا زكاة في غير السائمة من الماشية .

قال الشافعي : ولا يبين لي أن في شيء من الماشية صدقة حتى تكون سائمة آه .

هو الشارع^(١) للأحكام ، المبعوث لتحديد الدين ، وهو أصح من نطق بالضاد ، ولا يظن به التضمين بغرض دنيوي في روم تخصيص ؛ وإن ذلك قاذح في النبوة .

فلا بد من تخيل وئدة لتخصيصه^(٢) .

وليس ذلك إلا اختصاص الحكم به إذا لم يتخيل سواها وئدة .
٨- أ / فإن قيل : لعله خصص لـ ^(٣) لـ ^(٣) القياسيون معنى الخصوص بالنص ويعتبرون به غيره ، فتوسع بسببه قضايا الشريعة .
قلنا : هذا هذيان .

فإن رسول الله ﷺ كان لا يزوي عن بياض عمدا ليفرض الحكم الى أربابك المجتهدين في ظلمتهم ، واشتباكهم في غفواتهم .
ولو أمده [الله تعالى^(٤)] بالبقاء ؛ لما غادر في الشرع معوضاً إلا حله .
ونحن إنما نصير الى القيس للضرورة
فلا وجه لهذا الظن .

والمختار عندنا لا نذكره إلا بعد إبطال مذهب الدقاق وقد تمسك بطريقة الشافعي رضي الله عنه ، وقال :
تخصيص البر بالذكر مع اعتقاد مساواة الذرة إياه في حكم الربا كتنصيص الرجل على ابنة من لبنات وقوله : إعلموا أن هذه ابنة مربعة .
فلا فرق إذئذ بين الصفة واللقب ، والتمسك به بتخصيصه^(٥) ،
وقد وقع .

(١) في حـ الشارح .

(٢) وهي نفى الحكم عما عدا المحصن .

(٣) في أ ليشير .

(٤) ساقطة من حـ .

(٥) في حـ تخصيصه .

قلنا : لا متعلق^(١) في مجرد التخصيص عندنا ، إذ الأخبار المنقولة عن الرسول ﷺ معظمها / انطبقت على وقائع وأسئلة ، وإن أعرض الدقلة ٨٣-ب عن تقدم اكتفاء بنقل اللفظ ، فلا يؤمننا^(٢) عدم النقل مع احتماله .
إذ القواعد المبتدأة فصلها القرآن
وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يبينها في مواقع الحاجات .
ولكننا نقول :

التخصيص منقسم الى ما يقع بصيغة الشرط ، كقوله : إن أكرمك فأكرمه ، وهذا يص في التخصيص ؛ إذا الجزاء يرتبط بالشرط عند أهل اللسان ، والقل فيه كاف .
والى تخصيص التعليل ، كقوله : أكرمه لإكرامه إياك ، وهذا أوضح من الشرط

والى تخصيص المكافآت ، والوقت ، والعدد ، كقولك : أجرتك هذه الأرض ، من هنا الى الشجرة ، بألف درهم ، الشهر الفلاني .
وهذا أيضاً معلوم فائدته ، لا يخاف فيه .
والى تخصيص باللقب ، ولا متمسك فيه .

والى تخصيص بصفة لا تخيل ، كقوله عليه الصلاة والسلام : (لا تبيعوا الطعام بالطعام^(٣)) ؛ فان الطعام لا يناسب حكم الربا ، فهو كاللقب^(٤) .

(١) في ح لا تعلق .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وفيها ركة ، ومقصود الغزالي ظاهر ، وقد مر مثلاً

في ص ١٠٦ .

(٣) الحديث رواه مسلم وأحمد بلعط (الطعام بالطعام مثلاً بمثل) .

(٤) أي لا يكون حجة . وهذا هو مذهب إمام الحرمين في البرهان فقد فرق بين أن يكون الوصف مناسباً ليكون له مفهوم ، أو لا فلا . وهو قضية اختيار الفاضل عبد الوهاب كما ذكر المازري ، ومذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، والأشعري ، وأكثر أصحابه ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وإمام الحرمين على ما نقله ابن الحاجب ، وكثير =

والى صفة بخلة مناسبة للحكم كقوله : (في سائفة الغنم زكاة^(١))
 ٨٤- أ فهو المقرر به ، فيفهم نفي / الزكاة عن المعلوفة ، لا من مجرد التخصيص ،
 بل من الرابطة المنقررة في عقل الفقيه بين السوء المرفق المقل للمؤنة ،
 المحقق للمؤنة ، وبين وجوب الزكاة الواجبة ردقاً للفقراء من فضلة
 أموال الأغنياء .

فيفهم لذلك عند التخصيص من محوى لفظ ارتباط لا يستريب الناظر
 فيه فيتوهم [عليه^(٢)] نفي الحكم عن المعلوفة .
 ثم لا يعتبر الاطراد مع الإخالة إذ المحوى لا يبطل [به^(٣)] ،
 والشارع نصب ما لا يطرد علة .
 فان قاس أبو حنيفة رحمه الله الصفة على اللقب قيل له : لا قياس
 في فهم معاني الألفاظ ومحوها .
 وإن قال : لو كان المفهوم ثابتاً لكان تركه زهواً كالنظرة .
 قلنا : اليه صار ابن مجاهد^(٤) ، وزعم أنه لا يد من ترك نفيه منه
 كما في المنظوم .

من اللغويين ، والعقلاء ، والمتكلمين . إلى أنه حجة مطلقاً . وذهب أبو حنيفة ، والقاضي ،
 وأبو العباس بن مريج ، والفعال الشاشي ، والغزالي في المستصفى ، والمعتزلة ، والآمدي ،
 إلى النفي وعدم الاحتجاج مطلقاً . ونقل الرازي وأتباعه النفي عن إمام الحرمين وقد
 علمت رأيه الذي فصله في البرهان ، والذي أقره الغزالي ، وهذا أثبت من تلك النقول
 المخالفة . وهناك أيضاً تفصيل للبصري .

(١) راجع تخريج الحديث في الصفحة ١٨٥ .

(٢) زيادة من .

(٣) زيادة من .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي ، المتكلم ، صاحب
 الأشعري ، ذو التصانيف الكثيرة في الأصول ، قدم من البصرة ، فسكن بغداد ، وعنه
 أخذ القاضي أبو بكر الباقلاني ، وكان ديناً ، صينياً ، خيراً .

(العبر ٣٥٨/٢ تبين كذب المعتري ١٧٧)

والختار خلاه

إذ ليس المفهوم جساً من الكلام ، ولكنه بعض مقتضيات اللفظ ،
فليس في تركه مع تبقية^(١) المنظوم نسخ ، كما في تخصيص العموم .
فان قال قائل : فهل^(٢) اللقب مفهوم قط ؟

قلنا : نعم ، إنا تلقينا من تخصيص رسول الله ﷺ الأشياء الأربعة^(٣) ٨٤-ب
بذكر في الربا الرد على ابن الماجشون^(٤) في تعليقه الربا بالمالية العامة .
إذ قلنا : لم تكن الأشياء الأربعة غالب ما يجري عليها^(٥) التعامل ،
وكان الحجاز مصب التجار في الأعصار الحلية ، [فلو^(٦)] أربط الحكم
بالمالية لكان التخصيص عليها أسهل من التخصيص ، كما قال في العارية
(على اليد ما أخذت حتى تؤد)^(٧) وكان هذا مأخوذاً من قرائن الأحوال
مع التخصيص باللقب .

(١) في أتبعه .

(٢) في ح وحل .

(٣) وهي البر ، والشعير ، والتمر ، والملح وفي الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب والذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح والملح ، مثلاً بمثل ، بدأ بيد ، فمن زاد أو استزاد ففسد أرنى ، الآخذ والمعطي فيه سواء) رواه البخاري ومسلم .

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، والماجشون هو أبو سلمة ، وسمي بذلك لخمرة في وجهه ، من الطبقة الوسطى من أهل المدينة من أصحاب مالك ، كان يذاكر الشافعي فلا يفهم الناس كثيراً مما يقولا ، توفي سنة ٢١٤ (الديباج المذهب ص ١٥٤ - تهذيب الانساب ٧٦/٣) .

(٥) في ح عليه .

(٦) من ح وفي الاصل وأولو .

(٧) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، والحاكم . بلاءط : (على اليد ما أخذت حتى تؤدي) .

مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه . خصص الرب تعالى الخلع بحالة الشقاق وهذا مفهوم لا أقول به ، إذ ظهرت للتخصيص فائدة وسبب ، وهو العرف القضي بانحصار الخلع في حالة الشقاق ، إذ لا يتفق في حالة المصافاة والمرافقة .

وإذا لاح للتخصيص فائدة ؛ تطرق لاحتمال إلى المفهوم فصار مجملًا كالمنظوم الجميل .

قال : ولا حاجة إلى دليل ترك هذا المفهوم .
والجواب خلافاً^(١) .

١ إذ الشقاق / يناسب الخلع ، فإنه يدل على بغية الخلاص ، وتعدّد استمرار النكاح ، فلا يرتفع الفجوى المعلوم منه بمجرد العرف .
ولا بد من دليل — وإن لم يبلغ في القوة مبلغ ما يشترط في ترك مفهوم — لا يعتضد بالعرف فإنه قرينة موهمة^(٢)

(١) من قال بالمفهوم جعل له شروطاً منها :

- ١ — أن لا يكون المسكوت ترك لحوف .
- ٢ — وأن لا يكون المذكور خرج مخرج الأغلب .
- ٣ — أن لا يكون خرج لسؤال عن حكم ، أو حادثة .
- ٤ — أن لا يكون من أجل تقدير جهالة .
- ٥ — أن لا يكون المسكوت عنه أولى بالحكم أو مساوياً .

وقد خالف إمام الحرمين وتبعه الغزالي هنا بالشرط الثاني ووافقه شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام بل زاد فقال : ينبغي العكس . أي لا يكون له مفهوم إلا إذا خرج مخرج الغالب .

والجواب عند الدليلين بالمفهوم خلافاً . قال الغزالي في المستصفى ٤٨/٢ : القائلون بالمفهوم أقروا بأنه لا مفهوم لقوله (وإن خلت شقاق بينهما) ولا لقوله (أي امرأة) اهـ .
(٢) في موهبة .

وهذا كما قلنا . ان الأمر صيغة ، وهو محمول في الشرع على الطلب^(١) الجازم بصيغته . فلو افترنا به قرينة كقوله : (وإذا حَلَلْتُمْ فاصطادوا^(٢)) وهي - أعني القرينة - تقدم الحظر ؛ حاز حملة^(٣) على الإباحة بدليل خفي وإم^(٤) .

ومثار هذا الاختلاف^(٥) ؛ أنا نتلقى المفهوم من الفحوى .

والشافعي رضي الله عنه عنه يتلقاه من التخصيص ، وهو فعل ، فانه عبارة عن قصد القاصد الى مسمى بالذكر . والفعل لا صيغة له ، فتطرق الاحتمال يكفي في رده ، كالفعل المردد بين الوجوب وبين رفع^(٦) الحرج ؛ لا يحمل إلا على الأقل ، لتعارض الاحتمال في الوجوب .

وعلى هذا القياس [أعني مسألة الخلع يجري تخصيص رسول الله ﷺ^(٧)] / في قوله (أبنا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) إذا الغالب ٨٥-ب أنها إذا عقدت لا تستأن ، وإذا استؤذنت لم تعقد بنفسها . فلا فرق بين المسألتين .

مسألة

نسك الشافعي رضي الله عنه في تعيين لفظ التكبير بقوله عليه السلام :

-
- (١) في أ الطالب .
 - (٢) الآية ٢ من سورة المائدة .
 - (٣) في أ الجملة .
 - (٤) في ح وامي .
 - (٥) في أ اختلاف .
 - (٦) في أ وقع .
 - (٧) من ح وفي الاصل و أ « يجري قياس مسألة الخلع يجري تخصيص رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(تحريمها التكبير^(١)) .

فقال أبو حنيفة رحمه الله : فيه ما يدل على إجزاء التكبير ، وليس فيه نفي لما عداه .

وهذا بعد إثبات القول بالمفهوم ؛ باطل

وإن قدر^(٢) القول بتركه ؛ فهذا نص ، فإنه حصر التحريم [وهو^(٣)]

انعقاد الصلاة في التكبير .

وليس كقوله : لو فرض التكبير تنعقد به الصلاة .

والدليل على الفرق ؛ أطباق أهل اللغة على الفرق بين قول القائل :

زيد صديقي ، وبين قوله : صديقي زيد ؛ في انحصار الصداقة .

وهذا على الاجمال كاف .

وإن بحثنا عن سببه فنقول^(٤) : قول^(٥) القائل « زيد صديقي » شرطه

أن يجري بين متجاوبين ، علما عين زيد قبل افتتاح الكلام ، إذ ليس

٨٠ - أ الغرض من سياق الكلام تعيينه ، وإنما الغرض بيان / حالة مجهولة بينهما ،

وهما معلومان عند المخاطب ، فتقول : هو صديقي ، فتنبه على تلك الحالة

المجهولة بينهما لتعلم ، [فنبس^(٦)] فيه نفي ما عداه .

فاذا قال : صديقي زيد ، فكأنه قدر للصداقة معلومة بينهما ، فهو

مبتدا الكلام ، كما كان زيد في تلك الصيغة هو المبتدا به .

(١) الحديث رواه أحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والشافعي ،

والبخاري ، والحاكم ، وأوله « مبتدأ الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتخليها الخ » .

(٢) في أ تقدر .

(٣) في جميع النسخ وهي . والمثبت هو الصواب .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) في ح فنقول .

(٦) زيادة من ح .

ثم أراد أن يبين لهذه الحالة المعلومة محلاً هو مجهول عند المخاطب
فقال : زيد

ومن ضرورة كونه محلاً لهذه الحالة ؛ أن لا يكون غيره محلاً لها^(١) .
إذ لو كان لما صح اعتناؤه ببيان المحل بمجرد ذكر زيد .
وقوله عليه السلام تحريمها التكبير [بضاهي^(٢)] قوله : صدقني زيد .

مسألة

تمسك أصحابنا بقوله عليه السلام : (صَبُوا عَلَيْهِ ذَنْباً مِنْ مَاءٍ^(٣))
في مسألة إزالة النجاسة .

[قلوا^(٤)] قيل لنا فيه : مفهومه قصد إزالة العين ، فهلا فهمتم ذلك
وربتم عليه زواله بالحل .

قلنا : هذا مفهوم لو قيل به بطل المنظوم به ، إذ منظومه وجوب
استعمال الماء .

فهذا الفن من المفهوم لا نقول به .

/ إلا أن التمسك بهذا الحديث غير صحيح .

٨٦ـب

إد الغرض قطعاً من تخصيص الماء ما اختص به الماء من صوم الوجود^(٥) .

(١) في جميع النسخ له . والمثبت الصواب .

(٢) من - وفي الأصل و أ فيضاهي .

(٣) الحديث رواه البخاري ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،
وابن ماجه . والذنب ، هي الدلو المملأ ، وقال ابن فارس : الدلو العظيمة .

(٤) من - وفي الأصل و أ ولو .

(٥) قال الغزالي في المستصفى ٨/٢ : والقائلون بمفهوم اللقب قالوا لا مفهوم لقوله
صَبُوا عَلَيْهِ ذَنْباً مِنْ مَاءٍ ، ويستنتج بثلاثة أحجار . لأنه ذكرها لكونها غالبين .

والمقصود من الحديث البدار الى تطهير المسجد ؛ لا بيان ما تزال به
النجاسة . وبقبح فيه التعرض للخل الذي يعسر^(١) وجوده .

مسألة

يجوز ترك المفهوم بنص يضاده^(٢) .

وبفحوى مقطوع به يعارضه ، كفهم مشاركة الأمة للعبد في سرية
العتق ، والنص كقوله . (في عواميل الإبل زكاة^(٣)) وهي معلوم يعارض
بفهوم قوله عليه الصلاة والسلام : (في سائمة الغنم زكاة) .

فأما القياس : فلم يجوز القاضي ترك المفهوم به مع تجويزه ترك
العموم به .

ولعله قريب مما اخترناه في المفهوم ، [فإنه^(٤)] تلقاء من الفحوى
الظاهر ، والعموم قد لا يتوك بالقياس ، بل يجتهد الناظر في ترجيح أحد
الظنين فيها على الآخر ، [فكذا^(٥)] القول في القياس إذا عارض
المفهوم [والله أعلم^(٦)] .

(١) في هـ يعز .

(٢) في هـ يضاده . وراجع ما ذكرناه من شروط للقول بالمفهوم في ص ٢١٨ .

(٣) في هـ في عواميل الإبل صدقة وفي الحديث الذي رواه أحمد «في الإبل صدقتها» .

(٤) في الأصل كأنه والثبت من هـ .

(٥) من هـ وفي الأصل وأوكذا .

(٦) زيادة من هـ .

القول في أفعال الرسول سنة غلبه وسلم

لا يتوصل / الى ذلك إلا بذكر مقدمة في عصمة الأنبياء^(١) عن ٨٧- أ
المعاصي وهي منقسمة الى الصغائر والكبائر .

وقد نقرر بمسلك النقل كونهم معصومين عن الكبائر .
وأما الصغائر : ففيه تردد العلماء ، والغالب على الظن وقوعه ، واليه
يشير بعض الآيات والحكايات .

هذا كلام في وقوعه

أما جوازه : فقد أطبق المعتزلة على وجوب عصمة النبي عليه
السلام عقلاً عن الكبائر ، تعريضاً على أنه يورث التنفير ، وهو مناقض
لغرض النبوة

وهذا يبطل بكون الحرب سجلاً بينه وبين الكفار ، وبه اعتصم بعض
المراد في تكذيبه .

والختار (٢) :

(١) في الأنبياء عليهم السلام .

(٢) الأكثر من المسلمين على أن لا يتمتع عقلاً على الأنبياء عليهم السلام قبل الرسالة
معصية : كبيرة كانت أو صغيرة ، وخالف الروافض فذهبوا إلى امتناعها ، والمعتزلة إلا
في الصغائر ، وشبه الفريقين التحسين والتقيح العقليين .

والاجماع منعقد على عصمتهم بعد الرسالة من تعدد الكذب في الاحكام ، لدلالة المعجزة
على الصدق ، وجوازه القاطع غلطاً ، لأن الغلط والنسيان غير داخلين تحت التصديق
المقصود بالمعجزة ، وأما غيره من المعاصي فالاجماع على عصمتهم من الكبائر والصغائر =

ما ذكره القاضي ، وهو أنه لا يجب عقلاً عصمتهم ، إذ لا يستبان استحالة وقوعه ، بضرورة العقل ، ولا بنظر العقل .

وليس هو^(١) منقضاً لمدلول المعجزة ، فإن مدلوله^(٢) صدق الالهجة فيما يخبر عن الله تعالى ، فلا جرم لا يجوز وقوع الكذب فيما يخبر به عن الرب^(٣) ب. تعالى ، لا عمداً ، ولا سهواً / .

ومعنى التنفير باطل .

فإنا نجوز أن ينهى الله تعالى كافراً ، ويؤيده بالمعجزة .
والمعتزلة يابون ذلك أيضاً .

والذين أوجبوا عصمته عن الكبيرة^(٤) اختلفوا .

فمنهم من قال : كل^(٥) مخالفة كبيرة بالسبب الى عظمتها ، فلا صغيرة أصلاً ، وكل مخالفة كبيرة .

وهذا كما أن رفع الصوت فوق صوت من يائثل الإنسان ؛ قد يعد صغيرة ، وهو بعينه في مجالس الملوك كبيرة ، دونه نحر الرقاب .
[للنسبة^(٦)] تأثير في تعظيم أثر المخالفة .

والذين اثبتوا الصغيرة ؛ اضطربوا ، ومثار الاضطراب في أنه هل يورث التنفير .

= الدالة على الحسنة والاكثر على جواز غيرها . واختار ابن السبكي مع والده رأي الاستاذ أن اسحق ، والقاضي عباس وأن الفتاح الشهرستاني امتناع الكل على كل وجه من العمد والسهو . (رفع الحاجب ١/ق ١٤٧ ب) .

(١) ساقط في أ .

(٢) أي فعل المعجزة .

(٣) في أ فيما يخبر به الرب ، وح عن الله تعالى .

(٤) في ح الكبائر

(٥) ساقطة من ح .

(٦) من ح وفي الاصل وأ والنسبة .

أما النسيان ؛ فلا يجب كونه عندنا معصوما^(١) عنه في أفعاله وأقواله ،
إلا فيما يخبر عن^(٢) الله تعالى ، لأن تجويزه مناقض مدلول المعجزة .
ونرجع الى المقصود .

فاذا نقل فعل عن رسول الله عليه السلام . فهل يتلقى منه حكم ؟
أما الواقفية وقد توقفوا فيه .

وعوزي الى ابي حنيفة ، وابن مريج^(٣) ، وأبي علي بن أبي هريرة^(٤)
رضي الله عنهم أنه يتلقى منه الوجوب مطلقا .

والختار عندنا ، وهو / مذهب الشافعي رضي الله عنه : أنه إن ٨٨- أ
افترن به قرينة الوجوب كقوله : (صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)^(٥)
فهو للوجوب .

وإن لم يفترن نظر .

فإن^(٦) وقع من جملة الأفعال المعتادة ، من أكل ، وشرب ، وقيام ،
وقعود ، واتكأ ، واضطجاع ، فلا حكم له أصلا .

(١) هذا هو مذهب القاضي المذكور في التعليقة آنفا .

(٢) في ألا فيما عن الله .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن مريج من فقهاء الشافعية ومتكلميهم ، وبينه وبين
محمد بن داود مناظرات توفي سنة ٣٠٥ وكان يقال له الباز الأشهب . وكان يفضل على جميع
أصحاب الشافعي حق على المتزلي كما قال أبو اسحق . له عدة كتب . (طبقات الشافعية
٢١/٣ - تاريخ بغداد ٢٨٧/٤ - الفهرست ص ٣١٣ البداية والنهاية ١١٩/١١) .

(٤) هو القاضي أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة . أحد عظماء أصحاب
الشافعي ، شرح المختصر . وتفقه على ابن مريج ، وله مسائل في الفروع مدوخة ، وأقوال
فيها مسطورة توفي سنة ٣٤٥ هـ (طبقات الشافعية ٢٥٦/٣ - الفهرست ٣١٦ - شذرات
الذهب ٢/٣٧٠ النجوم الزاهرة ٣/٣١٦) .

(٥) رواه أحمد والبخاري .

(٦) في ح إن .

وظن بعض المحدثين أن التشبه به في كل أفعاله سنة .
وهو غلط .

وإن تردد بين الوجوب والندب ، فإن^(١) اقترنت به قرينة القربة فهو محمول على الندب ، لأنه الأقل ، والوجوب متوقف فيه .
وإن تردد بين القربة والإباحة ، فيتلقي منه رفع الحرج .
وليس هذا متلقى من صيغة الفعل ، إذ الفعل لا صيغة له ، ومستنده مسلك الصحابة .

فإننا نعلم أن الممنوع من فعل فيما بينهم ؛ لو نقل عن [الرسول^(٢)]
فإن فعله لفهموا منه رفع الحرج .

وأما الإباحة فلا ثقل ، فإنه حكم يقتضي التخيير مع تساوي الطرفين ،
وهو يناقض الندب ، والفعل متردد بينه وبين رفع الحرج ، فأقل الدرجات
رفع الحرج .

٨٨-ب فإن تمسك أبو حنيفة رحمه الله بإجماع الأمة على كون / الذي عليه
السلام أسرة ، وقدوة ، ومطاعاً ، وشرطه الاقتداء به في كل ما
يأتي وبذر .

قلنا : معناه أن أمره يمثل ، كما يقال : الأمير مطاع في قومه ،
لا يراد به أنهم يتربعون إذا تربع ، أو ينامون إذا نام .

فإن تمسك بقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه [وما نهاكم
عنه فانتهوا]^(٣)) وقوله : (فتسليحوا الذين يخالفون عن أمره^(٤)) وقوله :

(١) في - إن .

(٢) من أولى الأصل رسول .

(٣) ما قطعه من - .

(٤) الآية ٧ من سورة الخشر .

(٥) الآية ٦٣ من سورة النور .

ر فائبيوني 'محببتكم' الله (١١) فكل ذلك محمول على الأمر ، وهو الذي
أثابا به دون الفعل .

مسألة (١)

إذا نقل عن (١٢) الرسول عليه السلام فعنان مختلفان في واقعة واحدة
وعدل الرواة ، كما نقل في صلاة الخوف .

قال الشافعي رضي الله عنه : يتلقى منها جواز الفعلين .

والختار في ذلك أن نقول : إن اتفق الفقهاء على صحة الفعلين واختلفوا
في الأفضل توقفنا في الأفضل .

فان ادعى كل فريق يتمسك برواية بطلان مذهب صاحبه ، فيتوقف
ولا يفهم الجواز فيها ، فانها متعارضان ، ونعلم أن الواقع من رسول
الله (ﷺ) أحدهما ، ولا يترجع .

وإن / اتفقوا على صحة واحد فتجزم به ، وتوقف في الآخر .
والشافعي (١٣) رضي الله عنه : إنما قال ذلك في صلاة الخوف ، وقد
رجع إحدى الروايتين [على الأخرى (١٤)] لقربه إلى أهمية الصلاة .

(١) الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٢) في ح من .

(٣) في ح من الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٤) في الأصل و ح و أ « وقال الشافعي » . وهذا لا يستقيم مع ما بعده . ولذلك

اسقطنا ليستقيم الكلام .

(٥) ساقطة من ح .

مسألة (٢)

إذا نقل عن رسول الله ﷺ فعل ؛ حمل على الوجوب بقربة ،
أو على غيره - ثم نقل فعل يناقضه .

قال القاضي : لا يقطع بكونه نسخاً . لاحتمال أنه انتهى لمدّة الفعل
الأول ، وإن كنا نعلم أن الفعل الأول لو بقي لاقتضى الحكم على
التأييد ولكنه لا صيغة له .

وهذا محتمل فيستوقف في كونه ناسخاً ونعلم انتهاء ذلك الحكم قطعاً ،
فإن النسخ رفع لشيء بعد الثبوت عندي ، وأما اللفظ فإنه بصيغته
يتضمن إثبات الحكم إطلاقاً .

وابن مجاهد^(١) صار إلى أنه نسخ ، وبتردد في القول الطارئ على الفعل .
ولا وجه لهذا الفرق .
والأصح : ما ذكره القاضي .

مسألة (٣)

قال الشافعي رضي الله عنه : استبشار رسول الله ﷺ ، ومروءه
بالشيء يدل / على كونه حقاً .
وتمسك بسروره في قصة 'بجزة' المدلجي ، وإخافه زيدا بأسماء^(٢) -
في إثبات القيافة .

وقال : لا يسر رسول الله ﷺ إلا بالحق ، ولا يستبشر بالباطل .
وهذا ضعيف .

(١) راجع ترجمته لي ص ٢١٦ .

(٢) كذا في جميع النسخ وكان الصواب أن يقول وإخافه أسماء يزيد .

فإنما مر بكلمة صدق ، صدرت من هو مقبول القول فيما بين الكفار
على مناقضة قولهم لما قدحوا في نسب^(١) [أسامة^(٢)] ، إذ كان رسول
الله ﷺ قد نادى به .

فإن قيل : لو كان باطلاً لبد ، فإنه حكم^(٣) على الغيب .
قلنا : من نسب ابناً إلى أبيه الذي شهر به ، لا يمنع منه ، والفاسق
إذا شهر على النسب لا يزجر وإن لم يقبل منه ، ولا يقال هذا حكم
على الغيب .

مسألة (٤)

تقرير رسول الله ﷺ مسلماً على فعل وتركه التكبير^(٤) عليه ،
مع فهم الواقعة ، وعدم ذكره عنه ، يتمسك به في جواز التقرير إذا
كان الفعل بحيث لو قدر الإقدام عليه ؛ لكان كبيرة .
إذ^(٥) كان يتعم عليه بيان الحكم .
فسكوته مع العيان^(٦) ؛ دل على الجواز .

(١) في ح نسبة .

(٢) في كل النسخ زيد بدل أسامة . وهو خطأ . لأن المشركين إنما قدحوا في نسب
أسامة إلى زيد . لأنه كان طويلاً ، أسود ، أقرى الأنف . وكان زيد قصيراً ، بين السواد
والبياض ، أخف الأنف .

وحديث مجرز المدلجي وإخاؤه أسامة بزبد رواه البخاري ومسلم وأبو داود .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في جميع النسخ وتركه المسلمين التكبير . ولا معنى لكلمة المسلمين ولا يستقيم
معها الكلام أبداً ولذلك أسقطتها . ولعلها زيادة من النسخ .

(٥) في الأصل إذا كان والصواب ما أثبتته .

(٦) في أ العيان وفي ح العيا .

٩٠- أ وإن كان الفعل صغيرة لو قدر محرما / ، وكنا لا نجوز الصغيرة على الرسول عليه السلام ؛ تمسكنا به .

وإن جرزنا ؛ فلا نتمسك به إلا أن يتكرر في مجلسه ذلك [ولا ينكر^(١)] ، إذ^(٢) الإصرار على الصغيرة كبيرة .

ولا يقرر رسول الله ﷺ على الصغائر .

والذي أراه - والعلم عند الله - قطع القول بجواز التمسك به ، من غير تفصيل بين الصغيرة والكبيرة .

فإنا نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفهمون منه الجواز ، وإن كان الفعل من جملة الصغائر لو قدر محرما .

وإن تمسك متمسك به في إثبات عصمة النبي عليه السلام عن الصغيرة لقبول الصحابة ذلك من غير تفصيل [فله^(٣)] وجه .

وأما تقريره الكافر ؛ فلا تمسك فيه ، لأنه كان يعرض عنهم .

وفي تقرير المنافق خلاف ، لأنه كان ينحر بهم نحو المسلمين .

فإن قيل : إذا قرر مسلما فيحتمل أنه كان ينتظر الوحي .

قلنا : لو كان كذلك^(٤) ؛ لأمر^(٥) بالتوقف كما نقل عنه [في بعض الوقائع^(٦)] [والله أعلم^(٧)] .

(١) من ح وفي الأصل وأ ساقطة .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) في أ الأمر .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) زيادة من ح .

القول في شرائع من قبلنا

ونقدم عليه أن النبي ﷺ قبل / أن أوحى^(١) إليه ؛ هل كان على ٩٠-ب
شرعة رسول ؟

أجمعت المعتزلة أنه لم يكن على شرعة رسول ، فانه يورث التنفير ،
فإن التابع لا يكون متبرعا .
واختلف أصحابنا .

فمنهم من قال : كانت على شرعة نبي ، فان الانسلال [عن^(٢)]
ربقة التكليف ، والخروج من ضوابط الشرائع ، يزري بمنصبه .
ثم اختلفوا .

ف قيل كان على شرعة نوح عليه السلام ، بدليل قوله تعالى : (مَرَعَ
لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وُصِيَ بِهِ نُوحًا^(٣)) .

وقيل كان على شرعة ابراهيم عليه السلام . بدليل قوله تعالى : (إِن
أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ^(٤)) الآية .

وقيل على شرعة عيسى عليه السلام . فانه الناسخ المتأخر .
فان قيل : كانت محرمة مغيرة .

(١) في - أوحى الله اليه .

(٢) في جميع النسخ « على » بدل « عن » والصواب ما أثبتته .

(٣) الآية ١٣ من سورة الشورى .

(٤) الآية ٦٨ من سورة آل عمران .

قلنا : كان منهم أحبار يعرفونها على وجهها ، فتحريف بعضهم لا يرفع الشرع . كاتفاق فترة في شرهنا .

فان قيل الذين قالوا كان^(١) على شريعة ابراهيم : شريعة عيسى ناسخة ؛ أجابوا بأنه لا يثبت كونه مبعوثاً الى الجميع ، فلعل ملة ابراهيم استرسلت ٩١-أ على ذريته فكان / رسول الله ﷺ منهم .

وأما القاضي : فانه قال :

أقطع بأنه لم يكن على شريعة نبي ، إذ لو كان لتواتر، فإن أحوال الرجل العظيم في مثل هذا تتوافر البواعث على نقله . نعم ، كان على عقد التوحيد .

والختار التوقف فيه .

وما ذكره القاضي يعارضه أنه لو كان منسلاً^(٢) عن التكليف أربعين سنة ، متميزاً عن أصناف الخلائق بأجهم ، لتوفرت البواعث على نقله . فاذا لم ينقل هذا ولا ذاك ، توقفنا .

ولعل الله تعالى قطع بواعث الخلق على نقله .

ولعل الله تعالى قطع بواعث الخلق وطمس حالته ، والتحق هذا بمعجزاته الخارقة للعادة .

رجعنا الى المقصود .

قال الشافعي رضي الله عنه في كتاب الأطعمة : [الرجوع^(٣)] في استحلال الحيوانات إلى النصوص وآثار الصحابة رضي الله عنهم ، فان لم

(١) ساقطة من أ .

(٢) في أمثله .

(٣) زيادة من ح ولم أجد هذا النص في كتاب الأطعمة من الأم .

يكن [فالى استنخبات العرب واستنطابتها ، فان لم يكن^(١)] فما صادفنا حراماً أو حلالاً في شرع من قبلنا ولم نجد ناسخاً له اتبعناه .

وعضد هذا المذهب بالدليل^(٢) أن يقال / نفس بعثة الرسول لا تتضمن ٩١-ب نسخ الشرائع . [إذ أصحاب^(٣)] الملل من الشرائع [ستة^(٤)] آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى عليهم السلام ، ورسول الله ﷺ - فلا يعد في التظاهر على دين واحد ، فكان في زمان موسى عليه السلام ألف نبي يحكمون بالتوراة .

ولم [ينقل^(٥)] من الرسول عليه السلام نص في نسخ شريعة من قبلنا - وقد عجزنا عن مأخذ من^(٦) شريعتنا وجعنا اليه .

ثم اختلفوا فيمن يتبع شريعته ، ورددوه بين نوح ، وإبراهيم ، وعيسى كما ذكروه في دين الرسول قبل النبوة .

والختار :

ان لا رجوع الى دين احد من الانبياء .

إذ لو كان من مأخذ الشريعة لين لنا رسول الله ﷺ ، كما بين القياس وغيره من المأخذ ، ورجع^(٧) اليه واحد من الصحابة رضي الله

(١) ساقطة من أ .

(٢) في أ بالتعليل .

(٣) من ح وفي الاصل و أ « كأصحاب » بدل « إذ أصحاب » .

(٤) من ح وفي الاصل و أ شبه وهو تصحيف . وكذا يوجد في نسخة قوبل عليها الاصل ستة .

(٥) من ح وفي الاصل و أ يتقدم .

(٦) ساقط من ح .

(٧) من ح . وفي الاصل فليرجع وفي نسخة قوبل عليها الاصل فرجع . يعني . ولرجع اليه واحد من الصحابة . عطف على بين .

عنهم ، مع طول الدور ، وكثرة الوقائع ، وشدة ترويضهم فيها .
أ- ورجوعهم في الاشتوار إلى الجماعة ، وكان فيهم كعب الابهبار /
[ولم^(١)] يراجع قط .
فاستبان بهذا أنه لا حكم له أصلا .

(١) من ح . وفي الاصل وأ فلم .

كتاب الأخبار

والكلام يقع في هذا الكتاب في قسمين

الأول

أخبار التواتر . وفيه أربعة أبواب

الباب الأول

في إثبات كون الخبر المتواتر مفيداً للعلم الضروري

وقد أنكرت السمنية^(١) كونه^(٢) مفيداً للعلم .

فنقول لهم : إن استربرم أن في الدنيا بلدة يقال لها بغداد ؛ فقد جحدتم .

وإن اعترفتم ؛ فليسم تَنَاطُكُمُ البلدة ، ولا رأيتموها .

(١) هي فرقة من الفرق التي كانت قبل الاسلام والقائلة بالتناسخ . قالوا بقدوم العالم وقالوا بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا انه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس ، وأنكر أكثرم المعاد ، والبعث بعد الموت .

(الفرق بين الفرق ٢٧٠)

(٢) ساقطة من أ .

فلم تعرفوه إلا بالتواتر ، كيف^(١) ؟ ولولا التواتر لما ميز المرء بين أمه وسائر نساء العالمين .

وإن اعترف الكعبي^(٢) بأصل العلم ؛ ولكنه ادعى أنه نظري^(٣) .
فقليل : نرى الصبيان يعلمون ما يخبر عنه العدد المتواتر ولم يهشوا للنظر ، ودرك المعقولات بالتأمل .

ثم يقال لهم : نظر أفضى إلى أن في الدنيا بلدة تسمى بغداد سوى الضرورة الحاصلة من الاخبار .

ب. [فان^(٤)] قالوا : علمنا بأن الجمع / الذي أخبروا عنه في العادة لا يتواطؤون على الكذب .

قلنا : [ولیم^(٥)] علمتم ذلك ؟ ولم أحاتم الكذب منهم وهو جائز الوقوع من حيث التصور ؟

فلا تزال نطالبهم إلى أن يعجزوا عن إبداء مسلك نظري ، فيبرحوا بما إليه ذهبنا .

وغايتهم أنه لا بد من أدنى تأمل ليعرف أن هؤلاء لا يكذبون .
ولو صار العلم نظرياً بمثله ؛ لقليل : المدركات معلومة بالنظر ، إذ لا بد فيها من فتح الجفون ، والتعديق ، وارتفاع الموانع ، وغيرها^(٦) .

تمسك الكعبي على أصحابنا بأن قال : أعلمم كون هذا العلم ضرورياً بالضرورة أم^(٧) بالنظر .

(١) ساقطة من أ .

(٢) راجع ترجمته في ص ١٠٤ . وأ الكعبيين .

(٣) راجع ص ١٠ تعليق (٣) .

(٤) من ٥ . وفي الاصل وأ وإن .

(٥) من ٥ . وفي الاصل وأ فلم .

(٦) في ٥ وغيره .

(٧) في ٥ أو .

فإن^(١) علمتموه ضرورة ، ؛ فمحال ، لأننا لا نعلمه .
وإن ادعيت النظر ؛ فكيف يتصور أن يعلم الشيء ضرورة ثم يعلم
كونه ضرورياً بالنظر ؟
وهذا العلم أولى بأن يكون معلوماً ضرورة وهو قائم بنفس العالم بما
أخبر عنه المخبرون ، ولا يتعلق به إدراك .
اجاب القاضي : بأن هذا استبعاد مجرد ، فإننا نعلم كون بغداد
بالضرورة ، ونعلم بالنظر كونه ضرورياً .
[ووجه^(٢)] النظر أن يبطل / كل مسلك يتصور^(٤) إحالة العلم عليه ٩٣-أ
وهذا يلزمه أن يقول : بالنظر يعلم أن^(٣) العلم المتعلق باستحالة المتضادات
ضروري عند إبطال مسالك النظر فيه .
وهذا لا وجه له .
ثم يقال للقاضي : العلم المتعلق بهذا العلم يزيد عليه أم هو عينه ؟
إن كان لا يزيد عليه ؛ فلا وجه لتوبيعه .
فإن زاد عليه فهذا محال ، إذ يلزم عليه إثبات علوم لا نهاية لها ،
أو إثبات علم لا يعلمه العالم ، وهذا محال .
والجواب عندنا في هذه المسألة ، وفيه الجواب عن السؤال ؛ أن نقول :
الذي نعتقده أن العلم لا يتلقى من أقوال المخبرين ؛ إنما يتلقى من
القرائن الدالة على الصدق ، الحاسمة لخيال الكذب .
ولذلك يجوز اقتراحه بقول واحد على انفراده .
فإذا ثبت هذا فنقول ، وآه الكعبي : عليم ما علمناه ضرورة ؛
من صدق المخبرين ، ومن^(٥) كون العلم ضرورياً .

(١) في ح إن .

(٢) من ح وفي الاصل وأ وجه .

(٣) في ح ليتصور .

(٤) ساقط من أ .

(٥) في ح من بدون وار .

نعم ، نوافقه في أن العلم يتلقى من القرائن .

ب فان كان / يعنى بالنظر توقفه على الاطلاع على القرائن بالبحث والتأمل
فهذا مسلم له ، ووراء الاطلاع على القرائن يحصل العلم ضرورياً من غير
نظر وتوقف .

وهذا لا ينكره الكعبي .

فقد التفت المذاهب ، وعاد الخلاف إلى لفظ [والله أعلم^(١)] .

(١) زيادة من س .

الباب الثاني

في العدد

وقد أجمع اصحابنا على اعتبار أصل العدد وإن اختلفوا في أقله .
وقد أحالوا تلقى العلم الضروري من شخص واحد ، خلافاً للنظام^(١) .
وتمسكوا بأن قول الواحد وإن انضمت إليه القرائن فاعتماده الكذب
في العرف ممكن ، لا استحالة فيه ، بخلاف اعتماد الجمع العظيم بالتواطىء ،
فإن ذلك يحيله العقل في اطراد العرف ، وعلمنا به كعلمنا باستحالة إجماع
أهل الدنيا في وقت واحد على أكل الزبيب ، وهذا لا يطرد في الواحد .

وحققوا ذلك بأن الشرع تعبد القضاة ببناء الحكم على قول / ٩٤ - أ
الشهود^(٢) وهم على طوال دهورهم لم يبنوا^(٣) قط قضاياهم على علم ضروري
مستفاد من قول الشهود ، ولو تصور لوقع لا محالة .

تمسك النظام بأن قال : إذ فرضنا رجلاً من أهل المروءة والسيرة
المرضية ، استمرت عادته على أن لا يخرج من داره إلا راكباً ، محفوفاً

(١) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام ، وهو شيخ الجاحظ ، ومن
أذكياء المعتزلة ، قرر مذهب العلاسفة في القدر الذي أنكره عليه عامة المسلمين توفي ما بين
سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ هـ . وهو زعيم طائفة النظامية . (انظر النجوم الزاهرة ٢/ ٢٣٤ -
الفرق بين الفرق ص ١٣١ - طبقات المعتزلة ص ٤٩ - الجبر ١/ ٣١٥) .

(٢) في الشهادة .

(٣) في أبيبنوا .

بحشده ، وأخدمه ، لا يلتفت إلى أحد ، ولا يتكلم ، فرأيناه نخرج من داره
وقد مرق ثوبه حامراً الرأس ، حافي الرجل ، بضرب صدره ، ويستف
شعره ، رافعاً عقيرته بالويل ، مخبراً عن موت ابنه ، يعلم على الضرورة
صدقه ، ولا نتأري فيه .

فناكره أصحابنا .

وقالوا : لعله أخبره كاذب ، أو اعتور ابنه سكتة فظنه ميتاً .
وهذا مزيف .

والجنان : أن العلم قد يستفد من القرآن^(١) المنضمة^(٢) إلى قول واحد
كما فرضناه .

نعم ؛ زل النظام حيث قال : يتفهم العلم من قوله .
وما ذكروه من السكتة ونحوها ، يرتفع بإخباره عن الدفن وذلك
يمكن تقديره .

وما ذكروه من عدم قطع الفضاة بقول شاهد قط . نحكم على الغيب .

مسألة

اختلف المعتبرون / في أقل عدد التواتر .

فقال القاضي : أقطع أن الأربعة ليسوا عدد التواتر ، وتردد في

٩٤-ب

(١) وهذا رأي إمام الحرمين ، والآمدي ، وابن الحاجب . وقال الإمام أحمد : يحصل
العلم في كل وقت بخبر كل عدل وإن لم يكن ثم قرينة ، وهو رأي ابن خويز منداد وعزاء
إلى مالك ، وقال قوم : قد يحصل العلم بخبر الواحد بغير قرينة وقد لا يحصل . فلم يطرده
كأحد . والأكثر أن لا يحصل العلم من خبر الواحد لا بقرينة ولا بغيرها . قال ابن السبكي
وهو الحق .

(٢) المنضمة .

الحمة ، لأن الشرع رقى الشهادة إلى الأربعة ، ولم يكلف إلا غلبة الظن .
وقال : [ملقى^(١١)] مجلس أبي الهذيل عبد الرحمن : الحمة أقل
عدد التواتر من غير تردد^(١٢) .

وقال قائلون : أقله عشرون^(١٣) ، تلقياً من قوله تعالى : (إن يكن
منكم عشرون صابرون^(١٤)) .

وقال آخرون : أربعون ، تلقياً من قوله تعالى : (هَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ
اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^(١٥)) ، [وقد كانوا^(١٦)] أربعين .

وقيل : أقله سبعون ، تلقياً من قوله تعالى : (واختار موسى قَوْمَهُ
سَبْعِينَ رَجُلًا لمِيقَاتِنَا^(١٧)) .

وقال آخرون : ثلاثة وثلاثة عشر ، وهو عدد الحارثيين يوم بدر ،
إد^{هم} [استقر^(١٨)] الدين وظهر .

وهذه أعداد يضرب البعض منها بالبعث

(١) من ح . وفي الاصل و أما بقى . وعلى كل حال فالجمله مضطربة لسقط
أو محريف .

(٢) قال ابن السكيت : وحكي عن صاحب أبي الهذيل المعروف بأبي عبد الرحمن
أنه اشترط خمسة من المؤمنين الدين هم أولياء الله شرط عصمتهم عن الكذب ، قال : ولا بد
من سادس ليس من الأولياء لتلبس أعيانهم فلا يشار إل واحد منهم إلا ويجوز أن يكون
هو السادس . قال الفاضل : وهو مذهب خالف فيه سائر المذاهب اهـ . (الایجاد بشرح
المنهاج ١/١٩١) وهذا الذي أراده الغزالي من عبارته والله اعلم .

(٣) في ح العشرون .

(٤) الآية ٦٥ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ٦٤ من سورة الأنفال .

(٦) من ح . وفي الاصل فكانوا .

(٧) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٨) من ح . وفي الاصل و أ اشتعل . وفي النسخة التي قبل عليها الاصل استقر .

ونقول : العقل لم يمد إلى التقدير ، وهذه الآيات لا تناسب الغرض ،
والحكم^(١) بتقدير محال .

فإن قيل : كذا حكم جهلتم أقل العدد

٩٥- أ قلنا : هذا مرتبط بالعرف والقرائن ، فلا ضبط لها / ، وهي عتلفة
بإختلاف أحوال المخبرين واختبر عنه .

فيجب على كل عقل أن يضرب عن التقدير فيه ، إدا العرف لا يضبط
نعم نشير إلى تراجم شرائط الخبر .

فنقول : إذا بلغوا مبلغاً في العدد ، يبعد منهم في العرف التواضع
على الكذب في مثل ما أخبروا عنه ، وعلم على القطع خروجهم عن ضبط
ضابط وإبالة ذي . بآلة لأجل مصلحة ، علم على القطع الصدق .
وهذا قد يحصل بقول الواحد

وقد لا يحصل بقول عسكر عظيم إذ توهم انسلاكم تحت سياسة مايس .
وذهبت الرافضة إلى أن العلم منلقى من قول الإمام المعصوم إلا
أنه مشتبه بالمخبرين ، ولو انفرد وتعين لعلم^(٢) على الضرورة صدقه
وهذا محال .

إذ عصمته لم يعلموا^(٣) بالضرورة ، ولا يشر^(٤) على عصمة الأنبياء
ولم يعرف صدقهم بالضرورة .

كيف ؟ وقد أخبر علي كرم الله وجهه^(٥) في زمانه عن أمور ،
واختلفوا في صدقه ، وهو معصوم عندهم .

(١) في حقه تحكم .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في حقه يعلموه .

(٤) في أوله تأثير . وفي حقه ولا يبر .

(٥) في حقه رضي الله عنه .

الباب الثالث

في

شروط التواتر

ب-٩٥

قال علماء الأصول :

شروطه : استواء الطرفين ، والواسطة .

والحديث المتواتر عن رسول الله ﷺ في عصر الصحابة يدعي أن يتواتر عنهم في العصر الثاني فلا نقل الآحاد كونه متواتراً لم يكف وهذا خطأ .

فإن خبر الواحد ليس له طرف وواسطة ، وكل من ينقل عنه قول وإن كان راوياً هو خبر في نفسه ، ولا بد من التواتر فيه ، فهذه أخبار لا بد من تواتر كل واحد منها .

والشرط الذي لا بد منه لتحصيل العلم أن يستند علم المخبرين إلى الحس والضرورة .

فأما ما علموه بالنظر كحدث^(١) العالم ، وغيره ؛ لا يعلم صدقهم فيه وإن بلغوا عدد التواتر .

فإن قال قائل : ما سببه والعلوم عندهم كلها ضرورية .

فأي فرق بين الإدراك ببيضة العقل ، وبين الإدراك بالبصر ؟

(١) أو كحدث .

قلنا : العرف فارق بينهما ، فإن العلم لا يحصل بحدث العالم بسبب^(١)
الخبر ، بخلاف المحسوسات .

فلعل^(٢) السبب فيه ؛ أن المعتقد لحدث العالم لم يميز نفسه عن العالم
به ، وكل يظن أنه عالم ، وهو معتقد بخن ، ولا قرينة تميزه .
وما من مخبر / إلا وبتصور كونه معتقداً ، وهو يظن أنه عالم . ٩٦-أ

وعلى هذا شأن النظريات [جميعاً^(٣)] ، دون المحسوسات .

قال الأستاذ أبو اسحق : الخبر ينقسم إلى متواتر ، ومستفيض ، وآحاد .

فالمستفيض :

ما اشتهر فيما بين أئمة الحديث ، وذلك بروت العلم كالتواتر .

وليس الأمر كذلك .

فإن المستفيض إذا لم يتواتر تصور فيه التواطؤ والغلط ، إذ العدل
لا يستحيل منه الكذب .

(١) في أسبابه .

(٢) في - ولعل .

(٣) في كل النسخ النظريات جمع . والصواب ما أثبت .

الباب الرابع

في
تقسيم الأخبار

قال علماء الأصول :

الآحاد ينقسم إلى ما يعلم صدقه ، وإلى ما يعلم كذبه ، وإلى ما يتردد فيه .

أما ما يعلم صدقه ينقسم إلى ما يعلم بضرورة العقل ، كإخبار الخبر عن استحالة اجتماع المتضادين .

وإلى ما يعلم بنظر العقل ، كإخبار الخبر عن حدث العالم .

وإلى ما يعلم بالسمع ، كإخبار من قال : رسول الله ﷺ هو صادق .

وإخبار الرسول^(١) عليه السلام عن الصراط ، والجنة ، والنار .

قالوا : ومن هذا القسم خبر الواحد إذا عمل / ببوجه أهل الاجماع . ٩٦-ب

وأما ما يعلم كذبه ؛ فينقسم إلى هذه الأقسام ، وهو الإخبار عن عكس هذه الأمور .

وهذا وإن كان صحيحاً^(٢) فلا فائدة [له^(٣)] في كتاب الاخبار .

(١) في رسول الله .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) زيادة من هـ .

فإن فرض الكتاب بيان ما يتلقى علمه من الخبر .

وهذه الأمور معلومة لا من الخبر .

وما ذكروه من انعقاد الإجماع على العمل ، وكونه دليلاً على صدق خبر الواحد ؛ ليس كذلك .

فإن قيل : لا تجتمع الأمة على الضلالة .

قلنا : ما اجتمعوا على صدقه ؛ بل اجتمعوا على العمل به^(١) . فنقول :
العمل واجب ، ومستنده هذا الحديث المتروك^(٢) بين الصدق والكذب .
والمختار^(٣) في التقسيم أن يقال :

الخبر المعلوم صدقه على القطع ؛ ما استجمع شرائط التواتر ، وذلك
لا ضابط له .

والمعلوم كذبه اقسام .

منها تحدي الرجل بالنبوة مع العجز عن إقامة المعجزة ، يدل على
كذبه ، إذ لو كان ر-ولاً ؛ لأبد بالمعجزة .

فإن [تكليف الاتباع (من^(٤)) دونه^(٥) ؛ بما لا يطاق^(٦)] . وهذا محال .
هذا إن قال : أنا نبيكم .

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح المردد .

(٣) في ح فالمختار .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) أي دون التأييد بالمعجزة . راجع المستقصى ١ / ٩٣

(٦) في أ بدل هذا الكلام قوله : « تكليف الاجماع من بما لا يطاق » وهو خلط

لا معنى له .

فأما إذا ادعى بأنه يوحى^(١) إليه في نفسه ، فيما يؤمر [به^(٢)] وينهى عنه ؛ فلا يعلم كذبه بذلك .

/ وكذلك إذا قال : معجزتي أن الله تعالى^(٣) ينطق هذا الحجر ٩٧-أ فنطق^(٤) بتكذيبه ، فيعلم كذبه ، إذ لو كانت صادقا لما أظهره على هذا الوجه .

بخلاف ما لو قال : معجزتي أن أحبي هذا الميت ، فأحياءه ، فنطق بتكذيبه ، لأنه ذو اختيار كسائر الخلق^(٥) ، والإعجاز في إحيائه .

وما يعلم كذب^(٦) الخبر فيه ؛ انفراد الرجل^(٧) بالاختبار عن واقعة عظيمة ، تتوفر البواعث على نقلها ، وتواتر الخبر فيها ، كانفراد رجل واحد بالاختبار عن بوزة الخليفة^(٨) على هيئة خارقة للعادة ، على ملأ من الناس ، في مفرق الطرق ، ومزدهم الخلق .
فيعلم كذبه .

إذ لو كان ؛ لتوفرت الدواعي على نقله ، ولاستحال انفراده به ، وسكوت الباقيين عن نقله .

فإن قيل : فلم اختلف الناس في النبي عليه السلام أنه دخل مكة صلحا أو عنوة ، وقد كانت في مزدهم الخلق ، وقد تمسكتم فيها بأخبار الآحاد ؟

(١) في ح موحى .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح هذه الحجره فنطقت .

(٥) في ح الخلاق .

(٦) في أ كذبه .

(٧) في ح رجل .

(٨) في ح للخليفة .

٩٧-ب قلنا : تواتر كونه صلى الله عليه / وسلم^(١) شاكاً في السلاح ، متنبئاً
لأسباب الحرب ، وإنما الخلاف في جريان أمان لهم ، وذلك^(٢) بما يخفى ،
فلا يبعد انفرد الآحاد به .

فان قيل : لم لم يتواتر قرآن رسول الله ﷺ ، أو إفراده في^(٣)
الحج^(٤) ، وقد كان أحرم على ملأ من الناس ؟

قلنا : لأن الميز بين الأفراد والقرآن ، بما يخفى ، ولا يدركه إلا
الحواص ، فلا يبعد استنمامه .

فان قيل : انشقاق القمر لم يتواتر .

قلنا : أنكره الحلبي^(٥) لذلك .

واعتذر القاضي بأنها كانت آية ليلة^(٦) أظهرت في جنح الليل ، ولم
يكن مع النبي ﷺ إلا أشخاص معدودة في وقت استرسال ثوب الغفلة
على الناس ، فلذلك لم يتواتر^(٧) .

(١) في ح كون رسول الله .

(٢) في ح وهذا .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) وفي نسخة فويل عليها الأصل بالحج .

(٥) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم ، أبو عبد الله الحلبي ، أحد أئمة الشافعيين
بما وراء النهر ، قدم نيسابور ، وروى عنه الحاكم ، ومن مصنفاته كتاب المنهاج في شعب
الائمان ، قال الإمام : وكان الحلبي عظيم القدر ، لا يجبط بكنه علمه إلا غوامس ولد
سنة ٣٨٨ ونوفي سنة ٤٠٣ هـ . (طبقات الشافعية ٤/٣٣٣ - مذكرات الذهب ٣/١٦٧) .

(٦) في ح ليلة .

(٧) في ح مع الرسول .

(٨) قال ابن السبكي ، والصحيح عندي في الجواب الالتزام أن الانشقاق

والحين متواتر .

فان قيل : الإقامة من شعائر الاسلام [فهلا^(١)] نواتر الأفراد إذا^(٢) كان واقعاً ؟

قال القاضي : أقطع بأن^(٣) بلالاً كان يثني ويفرد ، فلم يطرد الأفراد على التجرد دون التثنية ، فلذلك تعارضت الاخبار .

فان قيل : لم يمتزج التثنية والأفراد جميعاً ؟

قلنا : لضعف اعتناء الناس / به ، فانه كان يخفض الصوت بها غاراً^(٤) . ٩٨ - أ
والختار في الجواب : القطع بأن الأفراد كانت متواتراً في العصر الأول ، إلا أن النقلة أضربوا عن نقله استغناء بالاستفاضة والاجماع من حيث الفعل .

[و^(٥)] حيث انقضى العصر ، أحدث^(٦) بعض التابعة التثنية ، ولم يبق [من^(٧)] عابن عصر^(٨) رسول الله ﷺ سوى الآحاد .

= أما الالتحاق فنصوص في القرآن .

وروي في الصحيحين وغيرهما من طرق : من رواية شعبة عن أس ، ومن رواية غزال بن مالك عن ابن عباس ، ومن رواية شعبة وسفيان عن أس ، ورواه مسلم من رواية شعبة عن ابن عمر ، ورواه أحمد بن حنبل ، والترمذي ، والطبراني ، وأبو حاتم ابن حبان ، من حديث جبير بن مطعم ، ورواه أبو بكر بن مردويه ، وله طرق أخرى شتى . بحيث لا يمتري في تواتره محدث .

(رفع الحاجب ١/ق ٣٢٩ - ب)

(١) من ح وفي الاصل و أفهذا .

(٢) في ح إن .

(٣) في ح أن .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام وليست في جميع النسخ .

(٦) في الاصل و ح « وأحدث » ولو كان كذلك لما استقام الكلام . ولذلك

استقطت الوار .

(٧) من ح وفي الاصل من .

(٨) ساقطة من ح .

ولا يبعد أن يترار خبر عظيم ثم تنحبس^(١) الدواعي على مر الأيام وتندرس ، فقد تقرر هذه القاعدة واستمرت ، وعليه بنينا الرد على الروافض^(٢) حيث ادعوا نصاً من الرسول على إمامة علي كرم الله وجهه .
فان الصحابة اشتوروا بعد وفاة الرسول عليه السلام ، واضطربو فيمن ينصب له حتى اتفقوا على أبي بكر رضي الله عنه ، ولم ينقل أحد عن الرسول عليه الصلاة والسلام النص .

ولو كان لتوفرت^(٣) الدواعي على إبدائه ونقله .
وكذلك اليهود إد^(٤) نقلوا عن مرمى عليه السلام أنه خاتم النبيين .
٩٨ـ ب قيل لهم : نحدي رسول الله ﷺ / على اليهود ، وكأوا ينزعونه في بعته ، ولم ينقل أحد من أجابهم ذلك .

ولو كان لتوفرت الدواعي على نقله .
وأيضاً فلا يمكن إنكار معجزة عيسى عليه السلام من إحياء الموتى وغيره .

ولو صدقوا لما ظهرت المعجزة بعد .
[وأما^(٥)] المتروك فيه فجملته أخبار الآحاد ، وكل ما لم يستجمع شرط^(٦) التواتر وأمكن وقوعه .

- (١) في ح تنحبس .
(٢) وم فرق ، السبب من أظهروا بدعتهم في زمان علي وأهلوه فأحرقهم ، وبعد علي افترقوا إلى أربعة أصناف ، زيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وكيسانية ، وافترق كل صنف إلى فرق . (انظر الفرق بين الفرق ص ٢١ ، ٢٣ ، ٢٩ - والملل والنحل) .
(٣) في ح لتوفرت .
(٤) في ح إذا .
(٥) من ح ولي الاصل فأما .
(٦) في ح شرائط .

ومن هذا القسم انفراد رجل واحد بنقل حالة لرجل عظيم^(١) ، إذا
تخيلنا استناد سكوت الباقيين إلى سياسة ، وإيالة دي إيالة . هذا تمام الكلام
في هذا القسم [والله أعلم^(٢)] .

(١) في - الرجل العظيم .

(٢) زيادة من - .

القسم الثاني

في

أخبار الأسماء ، وفيه خمسة أبواب

الباب الأول

في إثبات كون الخبر الواحد مفيداً للعمل

وذهب بعض المحدثين الى انه يفيد العلم .
وهذا محال .

إذ لا يجب صدقه عقلاً ، ولا نقلاً .

وإذا جاز كذبه ؛ فلا علم بالصدق .

وكيف ؟ وما من شخص إلا ويتصور أن يرجع عما ينقله ، وقد عهد مثله .

وبعد : - فلو قعارض نقل^(١) عدلين ، فليت شعري يجعل العلم بها

٩٩-١ على التناقض ، أو بأحدهما ولا يميز / ولا ترجيح .

فان قيل : [لو لم^(٢)] يوجب العلم [لما^(٣)] أوجب العمل .

(١) في ح قول .

(٢) من ح وفي الأصل و أ لم لم يوجب .

(٣) من ح . وفي الأصل و أ كما .

قلنا : عن هذا صار الروافض إلى أنه لا يعمل بأخبار الآحاد .

ونحن نبطل الآن مذهبهم فنقول :

إن أحلم وقوعه وزعمتم أنه لا يتصور ؛ فوجه تصويره أن يقول السيد لغلامه : إعمل بما ينهي إليك من أمري ، على لسان الآحاد .

وإن أحالوا لاستقباح ، أو لاستصلاح^(١) ؛ فنحن لا نساعدكم في ذلك ، ثم قلب كل خيال يبدوونه في إثبات القبح^(٢) ونقيض الصلاح ؛ ممكن عليهم .

وإن تلقوا منعه من السمع ؛ فلا بد من نقله .

قالوا : ودليله^(٣) قوله تعالى : (إن بعض الظن إثم^(٤)) .

قلنا : خصص البعض وليس هذا منه .

ودليله : بناء القاضي قضاءه على ظن صدق الشهود بالاجماع .

فإن قيل : لا نعلم وجوب العمل به بضرورة العقل ، ولا^(٥) يدل عليه دليل ، فلا^(٦) يعمل به .

قلنا : دليله أمران قاطعان .

أحدهما :

علمنا بأن رسول الله ﷺ كان يبعث ولاته ورسله إلى البلاد ،

(١) في أ الاستصلاح الاستقباح .

(٢) في ح أو .

(٣) في ح دليله .

(٤) الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٥) في ح ولا دل .

(٦) في ح ولا يعمل .

٩٩-ب ويفرقهم / في^(١) الأقطار ، وهم آحاد ، [وكان^(٢)] يضم اليهم الصعائف ،
ويأمر باتباعه الحاضر والبادي ، ولو توقفوا الى التواتر لحزت وقابهم .

السلك الثاني :

علمنا بأن الصحابة رضي الله عنهم^(٣) أجمعين إن^(٤) ارتبكوا في واقعة ،
فنقل اليهم الصديق رضي الله عنه [قولاً^(٥)] عن رسول الله ﷺ على
انفرادهم ؛ اتبعوه^(٦) .

وقولهم : إنه لا يورت العلم يبطل بالشهادة [والله أعلم^(٧)] .

(١) في - إلى الأقطار .

(٢) من - . وفي الأصل و أفكان .

(٣) ساقطة من - .

(٤) في - « لو » بدل « إن » .

(٥) زيادة من - .

(٦) في - لا تبعوه .

(٧) زيادة من - .

الباب الثاني

في

عمرهم [وصفهم^(١)]

ذهب الجبائي إلى أنه لا يعمل إلا بما يتقله رجلا .
ثم شرط عند تكرار العصر أن يتعمل قول كل رجل وجلات ،
هكذا إلى حيث ينتهي .

وهذا استئصال لهذه القاعدة ، إذ لا يستقيم على هذا المذاق حديث^(٢)
في عصرنا ، ومعتمدنا نقل الصحابة ، واكتفاؤهم بالواحد .

وقد نقل أبو بكر [الصدیق^(٣)] رضي الله عنه [قوله عليه السلام^(٤)]
(نحن معاصير الأنبياء لا نورث^(٥)) فتوكلوا قسمة تركته .

فإن قيل : نقل عن [أبي موسى الأشعري^(٦)] أنه قرع باب عمر
 فلم يفتح ، فانصرف ، فأمر عمر رضي الله عنه حتى أتى به ، فقال^(٧) :
 ما الذي حملك على الانصراف ؟

(١) زيادة من ح .

(٢) في ح وحديث .

(٣) زيادة من ح .

(٤) زيادة من ح .

(٥) راجع تخريج الحديث والكلام عليه في ص ١٧٥ .

(٦) من ح ، والذي في الاصل وأ عن المقبرة . وهو خطأ .

(٧) في ح رفاق .

١٠٠- أ. / فقال : قال رسول الله ﷺ : (الاستيفذان ثلاثة * . فإن أجبت
وإلا فانصرف^(١)) .

فقال : من يشهد لك ؟

قلنا : اتهمه^(٢) عمر ، ونحن إذا اتهمنا الراوي لقربة ؛ ولا نقبله .
فان قيل : قال علي كرم الله وجهه في رواية معقل بن يسار^(٣) :
كيف نقبل قول أعرابي بوال علي عقيه ؟
قلنا : لعله اتهمه ، إذ ليس فيه أنه رده لانفراده ، وقد أشار إلى
السبب في كلامه .

فان قيل : روي أن علياً رضي الله عنه كان يحلف الراوي [علناً^(٤)]
فحلفوا أنتم واقبلوا .
قلنا : كان [يحلفه^(٥)] عند النعمة ، وكان لا يحلف أعيان الصحابة
رضي الله عنهم .

(١) الحديث أخرجه الشيخان .

(٢) الإتهام هنا بمعنى الزينة ، وإلا فقد قال الخطيب في كتاب « شرف أصحاب
الحديث » : ولم يتم عمر أباً موسى ، وإنما كان يشدد في الحديث حفظاً للرواية عن النبي
صلى الله عليه وسلم . ولو فقد من يروي مع أبي موسى ؛ لاقتصر عليه ، وحمل بخبره .
(٣) الذي ورد في رواية الترمذي ، وأبو داود ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ،
معقل بن سنان الأشجعي . وفي بعض روايات النسائي رجل من أشجع ، وفي البعض الآخر
أناس من أشجع . والحديث مشهور في مسألة المفوضة .

قال الجار كفوري : إن الحديث روي مرة عن معقل بن سنان ، ومرة عن معقل
ابن يسار ، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى ، ومرة عن رجل من أشجع أو أناس من
أشجع ، (تحفة الاحوذى ٣٠٠/٤) .

وانظر الحديث في (الترمذي ٤٥٠/٣ كتاب النكاح - وأبو داود ٣١٩/٣ حديث
رقم ٢١١٤ ، ٢١١٥ ، ٢١١٦ ، والمسند حديث رقم ٤٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ٤٢٧٦ ،
وسنن النسائي ٩٨/٦ كتاب النكاح) .

(٤) زيادة من ح .

(٥) من ح . وفي الاصل وأ يجعله .

فإن قاسوا الرواية على الشهادة ، فأخبار الآحاد لا تنفي قياساً ،
كما لا تثبت قياساً .

ثم في الشهادة تقييدات ، بدليل اعتبار الذكورة ، والحرية ، ورده
فيما ينتفع به الشاهد ، أو ولده ، بخلاف الرواية .

مسألة (١)

الاسلام ، والعقل ، شرط بالاجماع في الراوي .
وظهور الفسق قاذح .

والأنوثة ، والرق . غير قاذح .

وفي ترجيح / قول الرجل على قول المرأة كلام . ١٠٠ - ب

[وأما^(١)] الصبي ؛ فإن كان عدماً^(٢) ؛ لا تقبل روايته ، كالبالغ الفاسق .

وأما الصبي المراهق المثبت في كلامه إذا روى .

قال قائلون : يقبل .

والمختار : رده .

والله ذهب القاضي .

واستدل : بورد رواية الفاسق ، وليس من ضرورة الفسق الكذب .

ولكن يستدل به على قلة مبالاته ، فيقال^(٣) : ربما يخبر عن الكذب أيضاً .

والصبي وإن لم يكن به عرامة ، فيعلم أنه لا يأثم بالكذب ، فلا

وازع له من جهة الدين ، فرد روايته أولى .

(١) من ح . وفي الأصل غاماً .

(٢) كذا في جميع النسخ ولعل مراده بها المتنامي في الصغر .

(٣) في ح ويقال .

والمسلك المختار عندنا : منهج الصحابة ، ويترتب على طول دهورهم
 لم يراجعوا صيماً - والعبادة بصيئون - في عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته
 وكذلك من عصرهم إلى زماننا ، لا عهد لشيخ ينقل عن صي حديثنا .
 ولو كان مقبولاً ؛ لما عطلت روايتهم وهم شطر الخليفة ، كما لم يعطل
 الندوة والعبيد .

قال القاضي : فإنا لا نأقطع رد الصحابة رواية الصبيان .
 ونحن نقطع به [(١٢٤)] ذكرناه .

مسألة (٢)

أ - ١٠١

/ المستور لا تقبل روايته .

خلافاً لبعض الناس .

وقد استدللوا بأن الصحابة كانوا يقبلون الأحاديث من يروونها^(١) من
 غير بحث عن حائثه ، والمتتبعُ سيرة الصحابة .

وينضم اليه وجوب إحسان الظن بالمسلم^(٢) ، وظاهر المعلم العدالة

قلنا : نقل البنا من الصحابة رضي الله عنهم [أنهم^(٣)] كانوا يردون

رواية الغرباء والمجهولين من الأعراب .

ونعلم أنهم ما وردوا لجهلهم بنسبهم ، أو مسكنهم^(٤) ، أو مسقط رأسهم ،

وإنما ذلك لجهلهم بعدالتهم .

(١) في حـ وأما .

(٢) من حـ ، وفي الاصل كما .

(٣) في حـ يروونها .

(٤) في حـ المسلمين .

(٥) زيادة من حـ .

(٦) في حـ ومسقط .

وما ذكروه من أن العالب العدالة ، قلنا : الرجوع في الغالب الى الواقع في العادة ، والفسق أغلب على الخليفة ، والكذب أكثر ما يسمع . وبكفي المستور في إحسان الظن به أن يستوي في حقه العدالة ، والفسق .

وظهور الفسق إنما قدح لانحزام الثقة ، وعليه التعويل في الأحاديث . والفسق محتمل ، وخفاؤه عنا لا يحقق الثقة أصلا .

مسألة (٣)

قال القاضي : كل صورة من هذه الصور إذ دل عليها^(١) دليل^(٢) / ١٠١ - ب قاطع على قبول الخبرية^(٣) ؛ قبلت . وإذا لم يدل عليه قاطع ؛ ولا على رده أيضاً ، قطعت برده لعدم القاطع على قبوله . والاحتار : أنه إن لم يدل قاطع على الرد ، ولا على القبول ؛ نتردد ، ولا نجعل عدم القطع بالقبول ؛ سبب القطع بالرد . إذ القاطع بالقبول إجماع الصحابة . والصحابة كانوا يختلفون في قبول الأحاديث . والرواة^(٤) كانوا لا يعترضون على القائلين ، ولا ينسبونهم إلى ترك القطع [والله أعلم^(٥)] .

(١) في ح عليه .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) في ح الخبر فيه .

(٤) في ح الراوون .

(٥) زيادة من ح .

الباب الثالث

في

المجرع والتعديل

وفي خمسة فصول

الفصل الأول

في العدد

وقد قال المحدثون : لا بد من معدلين ، أو جارحين ، والواحد لا يكتفى^(١) به .

لأن سبيل الاكتفاء برواية [واحد^(٢)] سيرة الصحابة ، ولم ينقل هذا منهم في المعدل ، فيرد إلى قاعدة الشرع^(٣) .

وكما مست الحاجة الى إثباته ، لا يثبت إلا بقول اثنين .

قلنا : نعم لم ينقل ذلك ، ولكن المختار الاكتفاء بواحد ، لأننا

نفهم بما نقل أموراً لم تنقل ، ولذلك اتسع باب القياس .

(١) في ح لا كفاية .

(٢) من ح . وفي الأصل واحدة .

(٣) في ح الشريعة .

فلو^(١) اقتصرنا على الأقيسة المنقولة عنهم / ومنهم تلقينا القياس ؛ لضاق ١٠٢ - أ
باب القياس .

ولكننا فهمنا بما نقل تشوفهم الى القياس في وقائع لم تنفق لهم ، إذ
أقدموا على القياس إقدام من لا يرى على الوقائع^(٢) حصرا .
وكذلك^(٣) فهمنا من حالهم أنهم لو مماروا في قول راوي ، وعدله
للصديق ؛ لكانوا يكتفون .

(١) في - ولو .

(٢) في - « للوقائع » بدلاً عن « على الوقائع » .

(٣) في - فكذلك .

الفصل الثاني

في

كيفية الجرح والتعديل

والمنصوص للشافعي رضي الله عنه أن التعديل المطلق في الشهادة والرواية ؛ مقبول .

والجرح المطلق لا يقبل .

لأن أسباب العدالة لا حصر لها .

والجرح يحصل بخصلة واحدة .

[و^(١)] لأنه قد يعتقد الشيء سبباً للجرح ، ونحن لا نراه ، فليبينه .

قال القاضي رحمه الله : الجرح المطلق كاف ، فإنه خاتم للثقة المبتغاة

من الحديث .

والتعديل : لا بد فيه من ذكر سببه ، فإنه قد يكتفى ببيانه

العدالة جرياً على الظاهر ، وإحساناً للظن [به^(٢)] .

وقال آخرون : لا بد من ذكر السبب فيها ، أخذاً بطرفي كلام

(١) زيادة من ح .

(٢) زيادة من ح .

الشافعي والقاضي^(١) (رضي الله عنهما^(٢)) .

/ وعكس عاكسون وقالوا : يكفي الإطلاق فيها . ١٠٢ - ب

والاختيار : أن الجرح المطلق خاتم للثقة ، فهو كاف .

والتعديل المطلق من مثل مالك ، مع غلوه^(٣) في الاحتياط ؛ مقبول .
ومن يظن به التساهل فيه ؛ فلا .

(١) في ه القاضي والشافعي .

(٢) ساقطة من ه .

(٣) في ه غلوه . بالفين المعجمة .

الفصل الثالث

في

التعديل بالفعل

وقد اختلفوا في الاكتفاء به ، وله صورتان .

أمرأهما :

أن يروي المستجمع لحال^(١) التعديل حديثاً عن شخص ، ويقتصر عليه ، فهل يجعل ذلك تعديلاً ؟
والجواب : أن ذلك كالتعديل من مالك ، ومن كل محدث لا يستجيز نقل الأحاديث الضعيفة ، وإلا فلا .

والصورة الثانية :

أن يعمل بـرجب حديث لم ينقله إلا رجل واحد ، هل يجعل ذلك تعديلاً ؟ فيه خلاف .
والجواب : أنه إن أمكن حمل عمله على الاحتياط [فلا^(٢)] ، وإن لم يمكن ؛ فهو كالتعديل [لأنه يحصل للثقة^(٣)] .

(١) في هـ بخلاف .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) من هـ . والذي في الأصل كالتعديل لا يحصل الثقة .

الفصل الرابع

في

صفة المعدل والمجرح

ولا بد من العقل ، والاسلام ، وظهور العدالة ، والبلوغ .
ولا تقدر الأنوثة والرق .

وبشروط معرفة / أسباب الجرح ، والعدالة فيما قاله الأصحاب ، ١٠٣-أ وفيه تفصيل .

وهو أنه إن ذكر سبب الجرح والعدالة ؛ فلا تعتبر معرفته [به^(١)] ،
فانه عدل في الاخبار ، وقد فرض الرأي المينا .

وإن لم يذكر السبب ، فتعديله المطلق ، [وكذا جرحه^(٢)] ؛ مردود .
نعم ، قد يتوجه رواية من لم يتطرق اليه جرح مطلق من مثله على
رواية من تطرق اليه ذلك .

(١) زيادة من ح .

(٢) المثبت من ح . وفي الاصل « وكذا إن جرحه » .

الفصل الخامس

في

عمره الصواب رضي الله عنهم

- وهو معتقدنا في جميعهم على الإطلاق ، وعليه بنني قبول روايتهم .
- واستثنت المعزلة طلحة ، والزبير ، وعائشة رضوان الله عليهم ،
- تعويلاً على ما صدر منهم من [هناهم ^(١)] ، وحالات نقلت من ^(٢) محاربتهم .
- وما من أمر ينقل إلا وبتطرق اليه احتمال .
- فالنظر إلى ثناء رسول الله ﷺ ، وتبجيله إياهم ، أولى من إساءة الظن بهم بالاحتمال .
- ولا فرق بين علي وعثمان وبينهم في مثل ما يعولون عليه .

(١) من ح . وفي الاصل هيئاتهم .

(٢) في ح « في » بدل « من » .

الباب الرابع

فيما يعتمد الراوي

وقبه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في

شرط السنج والفارسي والمعمل

أما السنج فشرطه :

أن يصغي لما^(١) يقرأ عليه ، بحيث لا يذهل عن كلمة منه ، أو^(٢) يقرأ بنفسه ، أو يأخذ النسخة ويحتاط في النظر فيه ، ليتنبه للزيادة والنقصان .

فإن^(٣) لم يكن في يده نسخة ، وكان يحفظ الحديث ، بحيث يتنبه للزيادة والنقصان ؛ كفى .

(١) في ح إل أن .

(٢) في ح ويقرأ .

(٣) في ح وإن .

وإلا فوجوده كعدمه .

وقوله : سمعت شيخي ، أو قال : أخبرني ، أو^(١) حدثني ؛ على
وليّة واحدة .

فأما^(٢) التقاويء فشرطه :

أن يقرأ نسخة صحيحة - على وجه يسمع - على^(٣) الشيخ تمام
كلمات الأحاديث .

وهل عليه أن يقول للشيخ بعد قراءته ؛ هل كان كما قرأته ؟
شرطه بعض المحدثين .

وهذا لا حاجة اليه .

فإن قوله إذ قال : قرأت ، لا يفيد القطع ، والثقة حاصلة بسكوته
وتقريره بقريته الحال ، فإنه متصد لهذا الشأن .

وأما^(٤) الفعل :

إن كان يقرأ فذاك .

وإن كان لا يقرأ ؛ فبيله أن يسمع تمام كلمات الأحاديث . ولا

١٠٤ - أ - يشترط فهم / معنى الحديث ، ولا حفظه .

وإن^(٥) كان يسمع صوتاً غفلاً ، ولا يحيط بقاطع الكلمات ومباديها .

[لا^(٦)] يصح سماعه .

وإن^(٧) عول على النسخة بعده ؛ فهو تعويل على الصحيفة .

(١) في - وحديثي .

(٢) في - أما .

(٣) ساقط من - .

(٤) في - أما .

(٥) في - فإن .

(٦) من - . وفي الاصل لم يصح .

(٧) في - فإن .

الفصل الثاني

في

الاعتماد على الكتب

وقد منعه المحدثون .

والجواب : أنه إذا تبين صحة النسخة عند إمام ، صح التعويل عليه

في العمل والنقل .

ودليله مسلكان .

أمرهما :

اعتماد أهل الأقطار المتفرقة على صحف رسول الله ﷺ في الصدقات
المضمومة إلى الولاية والرسالة ، من غير توقف على نقل الراوي عن رسول
الله ﷺ .

والثاني :

أنا نعلم أن المفتي إذا اعتاضت عليه مسألة ، فطالع أحد^(١) الصحيحين ،
فاطلع على حديث ينص على غرضه ، لا يجوز له الإعراض عنه ، ويجب
عليه التعويل ، ومن جوز هذا^(٢) ؛ فقد خرق الإجماع ، وليس ذلك إلا
[لحصول^(٣)] الثقة [به^(٤)] ، وهي غاية المرام .
/ نعم لا يقول : سمعت شيخي وهو لا يسمعه .

١٠٤ - ب

(١) ساقطة من .

(٢) أي الإعراض عما في الصحيح .

(٣) من . وفي الأصل بمحصول .

(٤) زيادة من .

الفصل الثالث

في الإجازة

وقد رده بعض المحدثين وقبله بعض [وحطوه^(١)] عن السماع .
وقال الاستاذ أبو بكر رضي الله عنه : يعول^(٢) عليه في
أحكام^(٣) الآخرة .

والختار : أنه كالسماع ، لأن الثقة هي المتبغاة ، والإمام المرموق
في الصنعة ، الغالي في الاحتياط ، إذا عين حديثاً ، وأشار الى نسخة ،
وقال : هذا قد صح عندي على وجهه ، فأجزت لك^(٤) في النقل ، فقد
حصلت الثقة ، ولا لعب^(٥) في السماع .

وأما المناوذة :

فلا فائدة فيها ، وهي من جهالات بعض المحدثين .
ولا يشترط أيضاً أن يقول : أجزت ، ويكفي^(٦) أن يقول قد^(٧)
صح عندي ذلك ، أو هذه النسخة مصححة على شيخي .

(١) من - وفي الأصل وحط .

(٢) في - يعول .

(٣) في - الأحكام .

(٤) في - له .

(٥) في - يعند .

(٦) في - بل يكفي .

(٧) ساقط من - .

فأما إذا قال : أجزت لك فيما صح عندك من مسموعاتي مطلقا ؛
فهذا لفظ مبهم لا بد فيه من [نثبت^(١)] . فليقع البناء على [التبعين^(٢)]
وثاج الصدر ، ولينجنب رواية^(٣) كل ما يتردد فيه .

ولا يجوز التعويل على خط المجيز المكتوب على / حاشية النسخة ١٠٥-أ
أصلا [والله أعلم^(٤)] .

(١) من ح . وفي الاصل ثبت .

(٢) من ح . وفي الاصل على الثقة .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) زيادة من ح .

الباب الخامس

فيما قبل من الأدعية وما ورد

ويعبر^(١) بمجموعه تسع مسائل .

مسألة (١)

المواصيل : مردودة^(٢) عند الشافعي رضي الله عنه إلا مواصيل^(٣) سعيد
ابن المسيب^(٤) ، والمرسل الذي عمل به المسلمون .
وصورته : أن يقول التابعي : قال رسول الله ﷺ ولم يلقه ، أو
يقول حدثني الثقة^(٥) ، أو أخبرني رجل ولم يذكر اسمه .

(١) في ح . ومجموعة تسع مسائل .

(٢) وهو رأي الجمهور من المعتزلة ، قال به الفاضل ، ونقله مسلم بن حجاج في
صدر الصحيح عن قول أهل العلم بالأخبار ، وقال الخطيب : وهو قول أكثر الأئمة من
حفاظ الحديث ونقاد الآثار ، وقال السيوطي في الفتاوى :

ورده الأقوى وقول الأكثر كالشافعي وجل أهل الخبر

(٣) أي لأنه عرف من حال صاحبها أنه لا يروي إلا مسنداً عن ثقة ، فحمل
مرسله هذا على ما عرف من عادته . فيحتاج به لذلك ، ولذلك لم يقبل الشافعي ما ظهر فيه
أنه على خلاف عادته في دية الدمي .

(٤) هو الإمام شيخ الإسلام ، فقيه المدينة أبو محمد الحزمي ولد لستين خلتاً من خلافة
عمر وسمع منه شيئاً وسمع من عثمان ، وزيد ، وعائشة ، وسعد ، وأبي هريرة ، وخلق ،
كان واسع العلم ، فقيه النفس ، منين الديانة توفي سنة ٩٤ هـ وقيل غير ذلك .

(تذكرة الحفاظ ٤/٨ هـ)

(٥) في ح الثقة .

وقبل أبو حنيفة^(١) رضي الله عنه المرسل .

ومنهم من قدمه على المسند .

واعترض القاضي على الشافعي رضي الله عنه في استحسانه مراسيل سعيد

ابن المسيب ، وقال : ما [الفرق^(٢)] بينه وبين غيره ؟

وقال^(٣) : قل الشافعي رضي الله عنه : مراسيله مسانيد ، ولكنه^(٤)

لا يذكر لكثرة شيوخه ، فيذن قد استحسن مسانيد لا مراسيله^(٥) .

وقال القاضي : لم قلت إذا عمل به الأمة كان مقبولا ؟

نعم الإجماع هو المقبول .

والعمل إن كان متلقى منه فلا أثر للمرسل / وإن تلقى من الحديث ١٠٥ - ب

فليقبل دون الإجماع^(٦) .

وتمسك^(٧) الشافعي رضي الله عنه بأن قال : إذا أرسل الناقل الحديث ،

فحقه أن يذكر من أخبر به ليبحث عن حاله ، فربما لا يكون ثقة .

وتمسك القائلون^(٨) : بأن العبادة الأربعة لم يدركوا إلا أواخر عمر

(١) وبه قال مالك . وهو أشهر الروايتين عن أحمد ، وعليه جمهور المعتزلة ،

واختاره الآمدي .

(٢) من ح . وفي الأصل ما أفرق .

(٣) المثبت من ح . وفي الأصل وقا الشافعي .

(٤) في ح . ولكنه كان لا يذكر .

(٥) راجع تعليق ٣ في الصفحة السابقة فغيه الجواب . والثافعي قبل المراسيل ،

والاعتراض غير وارد .

(٦) والجواب أن الشافعي رضي الله عنه قبل المرسل بضميمة الإجماع اليه ، والذي

رده المرسل من حيث هو . والمرسل بضميمة غير المرسل من حيث هو .

(٧) في ح فتمسك .

(٨) وكذا الجملة في ح . فلعل الناسخ أسقط لفظة « به » .

الرسول ﷺ ، ولم يسمعوا منه إلا أخباراً معدودة ، ثم لم يقتصروا في النقل عليها قطعاً ، ولذلك غزر عنهم ، وكثرت روايتهم .

ثم كانوا يقولون : قال رسول الله ﷺ من غير إسناد الى واحد^(١) ، ولم يزد^(٢) عن ذكر ذلك بينهم ، ولا اعترض عليهم غيرهم فدل أن الارسال جاز مقبول^(٣) .

[بحقه^(٤)] أن الرجل العظيم القدر في هذا الشأن ، إذا جزم قوله وقال : قال رسول الله ﷺ ، أو قال أخبرني الثقة بكذا ، فالثقة به أبلغ - بما إذا ذكر اسم الرجل ، فانه بطرق أمره إذا قال : هو ثقة ، وثبت - في كون الحديث صادراً من فاق في رسول^(٥) الله ﷺ ، ١٠٦ - أ والمبغى هو / الثقة .

قال القاضي : والمختار عندي : أن الإمام للعدل إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، أو أخبرني الثقة . قبل^(٦) .

(١) في ح أحد .

(٢) من ح وفي الأصل لم يزد .

(٣) في ح ومقبول .

(٤) من ح . وفي الأصل ليحققه .

(٥) في ح الرسول .

(٦) هذا الذي نسبته الفزالي للقاضي من أنه يقبل المرسل إذا كان المرسل عدلاً . أو أخبر عن ثقة - غير معروف عن القاضي أبداً .

بل المعروف عنه خلافه ، وهو أنه يرد المراسيل مطلقاً حتى مراسيل الصحابة ، إذا احتمل رواية الصحابي عن تابعي . فلا أدري من أين أتت الفزالي بهذا الكلام .

والفزالي نفسه ذكر ذلك في المستقصى (١٠٧/١) فقال : المرسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجمهور ، ومردود عند الشافعي والقاضي ، وهو المختار « اهـ » . وكذلك ذكر الآمدي عنه .

وذكر ابن السبكي عنه في الإيضاح (٢٢٣/٢) أنه قال : ونحن لا نقبل المراسيل مطلقاً ولا في الأماكن التي قبلها فيها الشافعي حساً للباب « اهـ » .

فأما الفقهاء ، والمتوسعون في كلامهم قد يقولون ذلك لا عن^(١) ثبت ، فلا يقبل .

ومنهم من قل هذا هو منقول عن الحسن البصري^(٢) ، الشافعي رضي الله عنها .

ولا يقبل في زماننا هذا وقد كثرت الرواة ، وطال البحث ، وتشعبت الطرق ، فلا^(٣) بد من ذكر اعم الرجل .

والأمر على ما ذكره القاضي إلا في هذا الأخير ، فإننا لو صادفنا في زماننا منثباً في نقل الأحاديث مثل مالك رضي الله عنه ، قبلنا قوله قال رسول الله ﷺ ، ولا يخفى ذلك بالأعصار^(٤) .

وحيثما دللنا على بطلان هذا النقل عنه هنا أن الغزالي نفسه ذكر يقضي المستصفي ، ولا حاجة إلى دليل بعد ذلك .

ولو كان هذا المنقول عن القاضي حقاً ، لكان مذهباً جديداً غير المذاهب السابقة في المسألة لم يقل به أحد قبله ، ولعل عنه ، إلا أن أحداً من الأصوليين لم ينقله عنه بل أجمعوا على نقل خلافه عن القاضي بما فهم الغزالي .

وقول الغزالي ومنهم من قال : هذا هو منقول عن الحسن البصري ؛ هو الصواب وإنه أعلم إن تردده بين الإمامين البصري والباقراني في نسبة هذا القول إلى واحد منها . وأما نسبة هذا القول للشافعي غير صحيحة .

(١) في ح على ثبت .

(٢) انظر ترجمته ص ٤٣٦ .

(٣) من ح ، وفي الأصل ولا بد .

(٤) إن الغزالي هنا تبنا القول الذي نسبته للقاضي وهو قبول مرسل العدل ، وزاد عليه أنه يطرد ذلك في كل العصور .

وهذا عجيب من الغزالي ، وهو شافعي ، أصولي ، مدون لأراء إمام الحرمين .

وقد أعرض الغزالي عن هذا في المستصفي وذكر أن المرسل لا تقوم به حجة ، فقال : « المرسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجمهور ، ومردود عند الشافعي والقاضي وهو المختار » اهـ .

ثم قال القاضي : [تبين^(١)] أن مذهب الشافعي رضي الله عنه قبول المراسيل فإنه قال في المختصر : أخبرني الثقة ، وهو المرسل بعينه ، وقد أورده لينقل عنه ، ويعتمد عليه ، ويعتقد [معتمد^(٢)] مذهب^(٣) . وعن ١٠٦ - ب هذا قبل مراسيل سعيد / بن المسيب . وإنما رد ما تردد فيه

مسألة (٢)

إذا روى الراوي حديثاً عن شيخه^(٤) فراجع فيه فقال : لا أدريه ، فالحديث مقبول عندها إذا^(٥) لم يكذبه .

= وعلى كل حال فالرأي الذي استقر عليه الغزالي هو رد المرسل ولا يعنينا بعد ذلك كونه قبله في بداية حياته العلمية هنا ، وهذا مما خالف الغزالي فيه نفسه بين المنحول والمستصفي .

(١) من > . وفي الأصل لم يثبت .

(٢) زيادة من > .

(٣) إن كان مراد القاضي أن الشافعي يقبل المرسل والشروط المعروفة وهي معاوضة قياس ، أو قول صحابي ، والأكثر ، والإنتشار بلا دافع ، أو عمل أهل العصر ، أو عدم دليل سواء ، أو مسند آخر . فذاك . وإلا فالشافعي يرد المرسل ولا يقبله بحال . وقبول مراسيل سعيد قد ذكرنا علته في ص ٢٧٢ تعليق ٣ وأما ما ظاهره أنه مرسل ذكره الشافعي في كتبه واحتج به فليس الأمر على ظاهره فإنه في الحقيقة متصل . قال الشافعي في الرسالة فقرة ١١٨٤ تحقيق أحد شاكر : « وكل حديث كُتِبَتْه منقطعاً فقد سمعته متصلاً ، أو مشهوراً عن روي عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ، ولكفي كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً ، وغاب عني بعض كُتِبِي ، وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت ، فاختصرت خوف طول الكتاب ، فأقيت ببعض ما فيه الكفاية ، دون قصي العلم في كل أمر » .

(٤) في > عن شيخه حديثاً .

(٥) في > إذا .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : هو مردود .

ومثاله : ما نقله ابن جرير ، عن سليمان بن [موسى ^(١)] عن الزهري ، من حديث النكاح بغير ولي ^(٢) .

وقال ابن جرير : راجعت الزهري [في الحديث ^(٣)] ، فقال : لا أعرفه .

وتمسك ^(٤) أبو حنيفة رحمه الله : بأن التعديل على الثقة ، وقد انخرمت الثقة ، وعارض قوله قول شيخه ، ونزل هذا منزلة اتفاق [أوبة ^(٥)] شهود الأصل قبل القضاء ، وقولهم : لا ندري ما ذكره شهود الفرع .

والاختيار عندنا : قبله .

لأن الثقة عندنا تخرم إذا كذبه ، فأما إذا قال لا أدريه ؛ فحملة على الذهول والنسيان ، لكن ، فلا حاجة بنا إلى تكذيب عدل مع إمكان التصديق .

وليس كذلك إذا كذبه .

إذ ليس أحدهما بالتصديق أولى / .

١٠٧ - أ

نعم لا تنكر أن هذا في الثقة دون ما إذا وافق الشيخ ، ولكن [نباهة ^(٦)] الثقة غير معتبرة ^(٧) ، إذ حديث ينقله أبو حنيفة في الثقة ،

(١) من - . وفي الأصل بن أبي موسى وهو خطأ .

(٢) والحديث رواه الترمذي في كتاب النكاح وسبق تخريجه .

(٣) ساقطة من - .

(٤) في - تمسك .

(٥) من - . وفي الأصل أروية . والأوبة : الرجوع .

(٦) في - نهاية .

(٧) في - معتبر .

دون ما ينقله مالك ، مع نبأته ، وذلك لا يقتضي رده ، وإلا يؤثر في الترجيح .

ولا وجه للنظر إلى الشهادة ، فإن مبناها على تعبدات ذكرناها ، ولذلك لا يراجع شهود الفرع مع حضور شهود الأصل ، بخلاف الرواية . فإن منعوا ذلك ؛ استدلتنا بسيرة الصحابة ، وقد علمنا أنهم في مخاليف^(١) مكة والمدينة^(٢) - في حياة رسول الله ﷺ - وحافاتهم ، كانوا يعتمدون على قول^(٣) أبي بكر وعمر وغيرهم ، مع إمكان الرجوع إلى الرسول ﷺ .

ونعلم أن النسوة لا يكافن [البروز^(٤)] إلى الرسول في كل حكم ، من الصلاة والطهارة ، بل [كمن يعتمدون قول^(٥)] أزواجهن . فلا وجه لإنكاره .

مسألة (٣)

١٠٧ - ب إذا قال الصحابي من السنة كذا ، أو سنة الرسول / عليه السلام كذا ، قال المحدثون : هو كقوله : قال رسول الله ﷺ كذا لأنهم يعبرون به عن قول النبي عليه السلام . وهذا محكم .

فإن السنة يعبر ب عن الطريقة والشريعة ، بدليل قوله تعالى (سنة

(١) من ح . وفي الأصل عا ليل بإلقاء المهمة ، والمخالف جمع يخالف بكسر الميم ؛ المكورة .

(٢) في ح ومدينة .

(٣) في ح أقوال .

(٤) من ح . وفي الأصل المرور .

(٥) من ح . وفي الأصل بل يعتمدون على قول .

من قد أرسلنا قبلك (من رسلنا^(١))^(٢) . فلعله قاله قياساً ، وسنة النبي
اتباع القياس .

وكذا لو قال : أمرنا بكذا ، فإنه أمر بالباع القياس ، وإن كان
مر^(٣) أظهر من الأول .

ولو قال : أمرنا رسول الله ﷺ فهو كرواية قوله .

مثل قول صفوان بن عسال (أمرنا رسول الله ﷺ إذا كننا
مسافرين أو سفرأ أن لا نتزع خفافنا^(٤)) الحديث .

مسألة (٤)

أوجب المحدثون نقل ألفاظ رسول^(٥) الله ﷺ على وجهها ،
وغلوا^(٦) حتى منعوا إبدال اسم الله تعالى باسم آخر من أسماء الله تعالى ،
سكناً بقوله عليه السلام : (نَضَرُ اللهُ امرأً تَمِيعَ مقاتلي فتعاهها ،
فأدأها كما تَمِيعُهَا ، فترُبُّ مَبْلُغُ أوعى من سامعٍ ، ورُبُّ حَامِلٍ

(١) ليس في هـ .

(٢) الآية ٧٧ من سورة الاسراء .

(٣) في هـ هذا .

(٤) الحديث رواه الترمذي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص إلى الشافعي ، وأحد ،
والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، ورواه
أيضاً الخطابي بإسناده في معالم السنن . ولفظ الحديث كما في الترمذي « عن صفوان بن عسال
قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفرأ أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام
وليلتين إلا من جباة ، ولكن من غائط وبول ونوم » .

(٥) في هـ الرسول .

(٦) في هـ غلوا .

فقه إلى (١) من هو أفقه منه (٢) .

١٠٨- أ / المختار : أن الألفاظ منقصة إلى : ما يتميز بخاصية الإعجاز ، وهو الفاظ القرآن ، ولا بد من نقلها ، إذ الإعجاز بها يتعلق . وما لا إعجاز فيه ينقسم إلى : ما يتعلق به تعبد لا بد من قراءته كالألفاظ التشديد ، فلا بد من روايتها على وجهها . وما لا يكون كذلك ، يجوز تغييره ، بشرط أن يكون النافل على ثبت من تبيح المعنى بتمامه . إذ لا تعبد في اللفظ ، والمعنى هو المتبع .

مسألة (٥)

إذا نقص الراوي شيئاً من الحديث نظر فيه . فإن كان المتروك لا يرتبط بالمنقول أصلاً ؛ فذاك جائز ، وعليه درجت الصحابة ، إذ كان رسول الله ﷺ بشرع لهم أحكاماً جمة في مجلس واحد ، وخطبة واحدة ، ثم كانوا ينقلونها متفرقة (٣) - على حسب الحاجة .

وإن ارتبط به بحيث لا يستقل المنقول بإفادة الغرض ؛ فلا يحل نقصانه ، فإنه إخلال بالغرض .

وإن استقل الأول ، وكان الباقي يفيد مزيد وضوح ؛ فيجوز الاقتصار على الأول ، كما نقل عن ابن مسعود في بعض الروايات أنه قال : (أثبت

(١) في ح إل غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه .

(٢) الحديث روي بالألفاظ مختلفة عن زيد بن ثابت ، وابن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وجبير بن مطعم ، وأن السرداء . وأخرجه الترمذي ، وأحمد ، وابن ماجه ، والطبراني في الكبير واللاوسط ، وأبو داود ، والدارمي .

(٣) في ح مفرقة .

رسول الله ﷺ بحجرتين وروثة ، لما استدعى ذلك مني ، فرس الروث وقال : إنه رجس^(١) ، ولم يدل قوله : (إنع لي ثالثاً^(٢)) .
وقد نقل عن الرسول عليه السلام أنه قال : الثيب بالثيب ، جلد مائة والرجم^(٣) ، وفي بعض الروايات لم يقل الجلد^(٤) .
قال الشافعي رضي الله عنه : لا ألقى سقوط الجلد من الثيب من اقتصار الراوي^(٥) .

إد يحتمل أن النبي عليه السلام كان قد ذكره في هذا الحديث أيضاً ، فاستحقره الراوي بالنسبة إلى الرجم ، فاقصر على نقل الرجم ، ولكنه مأخوذ من قصة ماعز ، وفعل رسول الله ﷺ .

مسألة (٦)

القراءة الشاذة ، المتضمنة لزيادة في القرآن ؛ مودودة . كقراءة ابن مسعود في آية كفارة اليمين (فصيام ثلاثة أيام متتابعات^(١)) ، فلا^(٢) بشرط / التتابع .

١٠٩ - أ

- (١) الحديث رواه أحمد والبخاري ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة . وفي بعض الروايات « ركس » بدل الرجس . والمعنى واحد .
- (٢) هذه زيادة على الحديث السابق من ابن مسعود أخرجهما أحمد .
- (٣) الحديث رواه ، مسلم ، وأحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن عبادة بن الصامت .
- (٤) وهذه رواية جابر بن سمرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ماعز بن مالك ، ولم يذكر جلداً) رواها أحمد .
- (٥) أي على ذكر الرحيم فقط .
- (٦) هذه قراءة أبي بن كعب أيضاً . رواها أحمد ، والأثرم بإسناده .
- (٧) لا - ولا .

خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه ، فإنه قبله .

وهو ينساقض أصله ، من حيث أنه زيادة على النص ، وهو نسخ
بزعمه ، كما قاله في كفارة الظهار .
ومعتمدنا : شينان .

أمرهما :

أن الشيء إنما يثبت من القرآن ، إما لإعجازه ، وإما^(١) لكونه
متواتراً ، ولا إعجاز ، ولا تواتر .

ومناط الشريعة وعمدها^(٢) ، تواتر القرآن ، وإولاه لما استقرت النبوة .
وما يبتغي على الاستفاضة لتوفر الدواعي على نقله ، وكيف يقبل فيه
رواية شاذة ؟ !

فإن قيل : لعله كان من القرآن فاندرس .

قلنا : الدواعي كما توفرت^(٣) على نقله ابتداءً ، فقد توفرت^(٤) على
حفظه دوماً .

ولو جاز تخيل مثله ؛ لجاز لطاعن في الدين أن يقول : لعل القرآن
قد عورض [فاندرس بالمعارضة^(٥)] .

وجوابنا عنه : أنه^(٦) لو كانت ؛ لانتشرت [وتوفرت^(٧)] ،
ولتوفرت^(٧) الدواعي والجلبات على نقلها ، مع تشرف الطاعنين في الدين
إلى إبطاله .

(١) في - أو لكونه .

(٢) في - وعمده .

(٣) في - كما توفرت .

(٤) من - ، وفي الأصل « فاندرس بالمعارضة » وهو تحريف .

(٥) في - أنها .

(٦) ساقطة من - .

(٧) في - لتوفر .

المسلك الثاني :

مبنيًا^(١) فيما نأتي ونذكر ؛ الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم ، وقد كانوا لا يقبلون القراءة / الشاذة .
وعن هذا كسر عثمان رضي الله عنه أضلاع ابن مسعود ، فكيف . يقبل ؟

فإن قيل : لا ينحط عن خبر^(٢) الواحد ، فليعمل به .
قلنا : العمل [به^(٣)] يلبي على كونه من القرآن ، وقد بطل ذلك .
ثم مستندنا في العمل بخبر الواحد ؛ سيرة الصحابة ، وهم لم يعملوا به .

مسألة (٧)

إذا انفرد بعض النقلة بزيادة في اصل الحديث^(٤) ؛ قبلت الزيادة .
خلافاً لأبي حنيفة [رضي الله عنه^(٥)] .
وقد عول على أنه يبعد أن يحضر مجلس الرسول ﷺ جمع ، قد
اعتنوا بحفظ كلامه ، ثم يختص بعضهم بسماع^(٦) كلمة ، مع ذهول
[الآخرين^(٧)] عنه .
والعجب أنه لم ينتبه لهذا في القرآن ، ومبناه على الاستفاضة والنواتر ،
واعتبره في غير مظهره .

-
- (١) في - أن مبتنيًا فيما .
 - (٢) في - الخبر الواحد .
 - (٣) زيادة من - .
 - (٤) في - حديث .
 - (٥) ساقطة من - .
 - (٦) في - بسماع .
 - (٧) من - . وفي الاصل الآخر .

إذ وقوع غفلة ، أو فترة^(١) لمعظم الحاضرين ، واختصاص البعض^(٢) بالاستماع ، لا يجعل العرف والعقل ، والناقل عدل ، والجمع بينه وبين المقتصرين ممكن ، فلا يجعل للتهمة موقعا ، على ما قاله الشافعي .
نعم ، لو كذبه ، وقالوا : لم يقله ، فعند ذلك تبطل الثقة ، فلا يقبل .

١١٠- أ فان قالوا : / ذلك مما يندر .

قلنا : لا يرد حديث الثقة^(٣) لندوره .

إذ قبل رواية من روى (أن النبي ﷺ : بال قائم^(٤)) مع ندوره بالنسبة الى حاله ، وقد كان بحيث غشي عليه حياء [لو^(٥)] انحلت عقد إزاره وانكشفت عورته .

والدليل عليه : أن رجلين لو انفردا من بين سائر الشهود في واقعة شهدوها ، وشهدوا على زيادة ؛ قبل [ذلك^(٦)] منهم ، من غير التفات الى النذر .

مسألة (٨)

قال ابو حنيفة رضي الله عنه : أخبار الآحاد فيما نعم به البلوى مردودة .

(١) في - وفترة .

(٢) في - بعض .

(٣) في - حديث النقلة .

(٤) الحديث : الحديث رواه البخاري ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود ، وأحمد .

(٥) في الأصل و - لا . والصواب ما أثبتته . لأن عقد إزاره ما انحلت .

(٦) زيادة من - .

فنتقول : إن غنيت به ما يعظم موقعه في القلوب ، وتتوفر الدواعي على نقله لمسلم^(١) .

وإن غنيت به ما يتكرر في اليوم واليلة ، كالصلاة ، والطهارة ، فليس كذلك .

إذ معظم الصور المتعلقة بالصلاة والسهو فيها ؛ انفرد به الآحاد .

وقد ردوا مذهبنا في الجهر بالبسملة بهذا السبب .

وقالوا : لو كان لاستفاض ، فإن البسملة متكررة^(٢) .

وهذا يعارضه ؛ أن الإمرار لو وقع^(٣) ؛ لاستفاض / أيضا . ١١٠ - ب

ثم يقال لهم : أنقطعون بكذب ناقل الجهر أم لا ؟

إن قطعتم به ؛ فلا يدرك كذبه بضرورة العقل ، ولا نظره .

وإن جاز وقوعه ؛ فهو عدل ، فلا وجه لتكذيبه .

والقول الوجيز : أن ما يقتضي الحال الاستفاضة فيه ، إذا لم ينقل

تفيه وإثباته متواتراً ، فهو محمول على أحد أمرين^(٤) .

إما على قصور الدواعي ، وضعف الاعتناء بنقله .

وإما على اندراسه بعد التواتر .

وهذا بما لا يعظم وقعه في القلب حتى بتواتر .

والعجب أنهم أثبتوا ثنية الإقامة بمثله ، وهو شعار الاسلام ، يتكرر

في كل يوم وليلة^(٥) خمس مرات .

(١) في ح فهو مسلم .

(٢) في ح تتكرر .

(٣) في ح لوقع . بدل « لو وقع » .

(٤) في ح الأمرين .

(٥) ساقطة من ح .

مسألة (٩)

كل خبر بما يشير الى إثبات صفة للباري تعالى ، يشعر ظاهره
بمستحيل في العقل ؛ فنظروا .

إن طرق اليه التأويل ؛ قبيل وأول .

وإن لم يتدرج^(١) فيه احتمال ؛ تبين على القطع كذب الناقل .

فإن رسول الله ﷺ ، كان مسدد أبواب الألباب ومرشدهم ، فلا
يظن به أن يأتي بما^(٢) يستحيل^(٣) في العقل .

وقوله عليه السلام : (يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ)^(٤) ؛
مقبول ، مؤول ، محمول على الكافر العتَل .

قال رسول الله ﷺ : (أَهْلُ النَّارِ كُلُّ جَبَّارٍ جَطَّ جَعْظَرِي)^(٥) .
وتشهد له قرائن ، وهو قوله تعالى : (لَا مُلَأْنَ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)^(٦) ، وقد علم الرب تعالى متسع النار ، وما يملؤها ،
فكيف افترى الى وضع القدم ؟

(١) في ه ينقح .

(٢) ساقطة من ه .

(٣) في ه مستحيل .

(٤) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وابن حبان ، وتكلم عليه
الحافظ ابن حجر في فتح الباري في تفسير سورة « ق » بما فيه الكفاية فليراجع ،
وأخرجه البخاري كاملاً في كتاب الأيمان والنذور .

(٥) الحديث رواه أحد ، بلفظ « جَوَّازٍ » ، والجواز هو الجموع المنسوع . قال
الأزهري : والجظ : السمن مع القصر ، وقال بعضهم الجظ : الرجل الضخم الكثير اللحم .
تهذيب اللغة ٢٦٨/١٠ والجمعطري : اللفظ الغليظ المتكبر . (النهاية في غريب الحديث) .

(٦) الآية ١١٩ من سورة هود .

وهلا جعل الحجارة حشوها ، كما قال تعالى : (وَفُودُهَا النَّاسُ
وَالْحِجَارَةُ ^(١)) .

وحمله على الظاهر ؛ نسبة جهل الى الله ، تعالى عن قول الظالمين ،
أو لعجزه عن أن يلا النار بخلق يخلفه .

ورب حديث علم ^(٢) علي القطع بإزالة ظاهره ، كقوله عليه السلام :
(قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن ^(٣)) ، وخلاف الظاهر
فيه مشاهد .

وقوله عليه السلام : خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ^(٤) ، فالفه فيه ،
قيل : راجعة الى آدم ، ومعناه : أنشأه كذلك ، بخلاف من دونه ،
فإنهم كانوا أولاً على صورة الآباء .

وقد قيل : سببه أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يلطم وجه غلام ،
فقال : لا تفعل ، فإن الله / تعالى خالق آدم على صورته .

١١١ - ب

والقول الوجيز ، أن كل ما لا تأويل ^(٥) له فهو مردود .
وما صح وتطرق اليه التأويل قبل [والله أعلم ^(٦)] .

(١) الآية ٦ من سورة التحريم .

(٢) في ح يعلم .

(٣) الحديث رواه أحمد ، والترمذي ، والحاكم ، وابن ماجه ، وابن خزيمة في كتاب
التوحيد ص ٤ ، وأبو بكر الأجري في كتاب الشريعة ، والبيهقي في الاسماء والصفات ،
ومسلم والبخاري في الكبير ، والأدب المفرد ، والطبري في التفسير .

(٤) الحديث أخرجه أحمد ، وابن ماجه .

(٥) في ح أن كل ما لا يؤول فهو مردود .

(٦) زيادة من ح .

كتاب النسخ

وفيه أربعة أبواب

الباب الأول

في اثبات النسخ على منكره ، وبيان مفقده

وقد أنكر اليهود جواز النسخ .
فنقول لهم : إن تلقين استحالة من عدم تصويره ؛ فتصوره أن
يقول السيد لعبده : إفعل ، ثم يقول بعده : لا تفعل .
وإن تلقيتهم من استصلاح واستقباح ، فلا تساعدون عليه .
ثم لا بعد في تقدير مصلحة فيه .
وإن نقلوا استحالة النسخ من مومي عليه السلام ؛ فقد كذبوا ،
إذ شريعة عيسى عليه السلام ؛ نسخت شريعته ، ولا طريق لهم الى
إنكار معجزته .
فإن^(١) قالوا : النسخ يدل على البداء .
قلنا : إن عنيت أنه يدل على تبين شيء بعد استبهام شيء ؛ فليس
كذلك .

(١) في ح وإن .

وإن قلتم : يؤدي الى افتتاح أمر لم يكن . فانه تعالى يبدل^(١)
الأحول ، يحيي ويميت ، ويجرك ويسكن .

وإن قالوا : كلام الله تعالى قديم / والقديم كيف ينسخ ؟
قلنا : تَعَلَّقُ الخطاب بنا ؛ ليس قديماً ، فلا بعد في انقطاعه ،
كما يسقط بالجنون وغيره .

فدل أن استحالة النسخ لا تعلم بضرورة العقل ، ولا بنظره .
فإن قيل : أمر الله ؛ إن فهم منه التأيد ؛ فنسخه يشعر بالخلف ،
وإن لم يبدل إلا على التأقبت ؛ فلا حاجة الى النسخ ، إذ النسخ رفع ،
ولا رفع .

قلنا : يندفع هذا الـؤل ببيان حقيقة النسخ .

وقد اختلفت العبارات فيه .

فقال قائلون : النسخ : بيان أمد العبادة .

وهو فاسد من وجهين .

أحدهما : أن النسخ لا يختص بالعبادة .

الثاني^(٢) : أن البيان لو قارن ؛ لم يكن نسخاً ، فلا بد من التراخي .

وقال الفقهاء : النسخ : تخصيص الأمر بزمان .

قال القاضي رحمه الله في روم إفساده : أجمع الفقهاء ، واليهود على
رد النسخ ، إذ الأمة مجمعة على اثباته معنى وراء التخصيص ، فلا تغني
الموافقة في اللب ، ورد المعنى الى التخصيص ، إذ النسخ رفع ، ولا رفع
/ فيما قلوه .

١١٢ - ب

والتخصيص بالقياس وأخبار الآحاد مسوغ ، دون النسخ .

(١) في ح مبدل .

(٢) في ح والثاني .

قال القاضي : والنسخ : رفع الحكم الثابت وهذا يرد على ما ذكره
اليهود من أن رفع الثابت خاف

وقالت المعتزلة : النسخ : هو النص الذي يتضمن رفع مثل الحكم
الثابت في مستقبل الزمان ، الذي لولاه لاستمر الحكم .

والجواب : أن النسخ إبداء ما ينافي شرط استمرار الحكم ^(١) .

فنقول : قول الشارع ^(٢) : افعلوا ؛ شرط استمراره أن لا ينهى ،
وهذا شرط تضمنه الأمر ، وإن لم يصرح به ، كما أن شرطه استمرار
القدرة ، [ولو قرر عجز المأمورين ^(٣)] تبين به بطلان شرط الاستمرار

فإن قيل : ما الفرق بينكم وبين المعتزلة ؟

قلنا : نفارقهم في مسألتين .

أحدهما : أنا نجوز نسخ الأمر قبل مضي مدة الامكان ، وهم
لا يجوزون ، لأن الأمر ليس بثابت

والأخرى : أنه لو قل : افعلوا أبداً ، ، جوزنا نسخه ، لأننا
لا نتأقاه من اللفظ ، وهو كما لو قل : افعلوا أبداً إن لم أنهم
عنه ، ، إذ شرط استمراره عدم النهي .

ونقول للذين حملوا النسخ على التخصيص / إن عنيهم به أن الحكم في
علم الله تعالى كان متخصصاً بهذا الوقت ؛ فهو مسلم . ١١٣ - أ

(١) قال الغزالي في المستصفى : حده : أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت
بالخطاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً به ، مع تراخيه عنه ٦٩/١ ، وانتصر لهذا
الحمد القاضي في التفرير وأطنب في الانتصار . وأورد عليه ابن الحاجب أربع إرادات
وعرفه بأنه رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه . وهنسيك تعريفات أخرى
للإمام وأنباءه .

(٢) في ح فقول الشارع .

(٣) في ح فلو عجز المأمور .

وإن عنيتم أن اللفظ في وضعه تخصص به ؛ فليس كذلك ، فإنه لو قال افعالوا أبداً فهو نص ويجوز نسخه .

نعم ، لا يجوز الهجوم عليه بالقياس ، لأن التخصيص أيضاً تلقيناه من الصحابة لا من العقل ، ولم ينقل عنهم ذلك في النسخ .

فإن قيل : هذا نسخ لا يتضمن رفعاً .

قلنا : يتضمن رفع اعتقادنا ووجهنا .

فإن كنا نظن استمرار الحكم أبداً ، وإلا دللنا في علم الله تعالى لا يتقلب .

وإذن نحصلنا على إثبات النسخ وراء التخصيص ، متضمناً لرفع الاعتقاد

دون الحكم في علم الله تعالى ، مفارقة [الاستثناء (١)] ، إذ شرط النسخ الاستثنا ، ولو قدرنا لنقض (٢) ، وشرط الاستثناء المفارقة ، ولو استأخر لنقض (٣) .

[فبان (٣)] بما ذكرناه وجه الرد على اليهود فيما ذكروه من السؤال .

(١) من ح . والاصل الاستثناء .

(٢) في ح لتناقض .

(٣) من ح . والاصل ومان .

الباب الثاني

الناسخ

هو الله تعالى ، وهو المثبت .

وقولنا : الخبر ناسخ ، أو الشيء^(١) / ناسخ ؛ يجوز

١١٣-ب

ثم لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب .

ونسخ الكتاب بالسنة جائز عند الأصوليين .

خلافاً لما لك^(٢) ، والشافعي^(٣) ، والاستاذ أبي اسحق في زمرة الفقهاء .

(١) في ح أو الذي .

(٢) هذا الخلاف المنسوب لما لك في هذه المسألة لم أر أحداً نسب إليه غير الغزالي هنا دون المستصفي . فلم ينسبه إليه هناك ، فإن كان مراد الغزالي أن الإمام مالك يخالف في الجواز كما هو ظاهر كلامه . فهذا خطأ . فإن الإمام مالك يجوز عقلاً نسخ الكتاب بالسنة ، قال في مختصر تقييد الأصول لشهاب الدين القرافي المالكي ص ٦٠ وأما نسخ الكتاب بالآحاد فجائز عقلاً غير واقع جمعاً ، خلافاً لبعض أهل الظاهر والباحث منا أ .

وأما إن كان مراد الغزالي أن مالكاً يخالف في الوقوع فهذا صحيح وهذا رأي الجمهور من الأصوليين . وإن كانت عبارة الغزالي لا تفيد الخلاف في الوقوع بل في الجواز لأن قال نسخ الكتاب بالسنة جائز . ثم قال وليس في العقل ولا في الشرع ما يجبل النسخ...

(٣) وهذا الخلاف الذي نسبته الغزالي للشافعي حق ، ومشهور عنه ، وقد أبداه فيه الشيخ أبو اسحق الشيرازي ، وصرح به في الجمع ص ٣٣ ، والتبصرة ١/٦ - وأبو اسحق الاسفراييني ولكن الغزالي لم يصرح بأن الشافعي يمنع منه عقلاً أم جمعاً . وظاهر كلامه أنه يمنع منه عقلاً ، أو عقلاً وشرعاً ، لأن قال : ليس في العقل ولا في الشرع ما يجبل النسخ... =

والحق في ذلك : أن الشافعي رضي الله عنه لم يجمع منه عقلاً ، بل لم يشكك في كونه
قط على الجواز العقلي ، ونقل ابن برهان في الأوسط الانعاق على الجواز العقلي فقال :
لا يستجير عقلاً نسخ الكتاب غير الواحد فلا خلاف ، وإنما الخلاف في جوازه شرعاً .

ونقل الشيخ أبو إسحق أن الشافعي لا يجوز نسخ القرآن بالسنة من جهة السمع قال
ومن أضعافاً من منه عقلاً ، وهذا غير صحيح ، نقل هذا في شرح المجمع .

قال ابن السككي في رفع الحاجب ٢/١٥٢ - أ أما المجمع عقلاً فلا ينقض ، والذي عندي
أن الشافعي لم ينف ، ومفسره أجل من ذلك . نعم ، حكاه القاضي في مختصر التقرير بقولاً
للمعظم اهـ .

أما المجمع سمعاً ، فقد قال ابن السككي : « وأما أقول : لم أجد مع تنقيبي عن ذلك في
لصوحه نصريحاً به ، ولكن القوم أئمة مذهبنا وأدري بقالات إمامنا نقفوه عنه . ووراء
الجواز السماعي الوقوع ، وكل من سمعه سمعاً ، قال : لم يقع ، لأن الشرح لا يرد بما لا يتنوع
سمعاً ، فإن كان الشافعي يجمعه سمعاً فلا ريب في أنه يندعي عدم الوقوع ، وإن لم يجمع ، فقال
الاكترون وقع ، وفل لا . وهو منسوب إلى الشافعي ، ووراء الوقوع أمر آخر وهو
أد إذا وقع نسخ السنة بالكتاب والعكس فعل أي وجه يكون . هل يشترط اقتران
سنة معاصرة للكتاب فاسخة ، واقتراح كتاب معاصر للسنة فاسخ ، لم يصرح أهل الأصول
بذكره ، والشافعي قدس به ، وهو الحق إن شاء الله تعالى . ودليله الاستقرار ، وهو سيد
العالمين بالشرعية والمطالعين على منقولاتها ، ونصوص الشافعي رحمه الله شاهدة على قوله
بهذا ، وليس فيها ما يقتضي أنه يقول بشيء غيره » اهـ .

وقال في جمع الجوامع : قال الشافعي : وحديث وقع بالسنة فعه قرآن أو بالقرآن فعه
سنة عاصرة تبين توافق الكتاب والسنة ٢/٧٩ .

قال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة فقرة ٣٩٤ - « وأبان الله لهم أنه إنما نسخ
ما نسخ من الكتاب بالكتاب ، وأن السنة لا تأسخ للكتاب .

وفي فقرة ٣٢٢ « فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله » .

وفي فقرة ٣٢٤ « وهكذا سنة رسول الله لا ينسخها إلا سنة رسول الله ، ولو أحدث
الله لرسوله في أمر من غير ما سن رسول الله ، لسن فيما أحدث الله إليه ، حتى يبين
للناس أن له سنة فاسخة للتي قبلها بما يخالفها ، وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم اهـ .

قال جلال الدين المحلي في شرح جمع الجوامع ويكون المراد من صدر كلام الشافعي =

فنعقول : ليس في العقل ، ولا في الشرع ؛ ما يحيل قول النبي عليه السلام لأمتيه : هذه الآية منسوخة ، من غير أن يتلو معها آية . وكان رسول الله ﷺ لا يقول ما يقوله إلا عن وحي . وكان لا ينطق عن الهوى .

وإن كان يجتهد ، لم يكن متردداً في اجتهاده ؛ بل كان يقطع بما يقول . فإن قيل : نسخ المعجز^(١) بغير المعجز^(٢) محال . قلنا : ليس كذلك ، بدليل جواز نسخ آية بنصف آية لا إجماع فيها . فإن تمسكوا بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها)^(٣) الآية .

قلنا : هذا إن دل ؛ فإنه يدل على أنه لم يقع . ثم لا يدل عليه أيضاً ، فإنه محمول على العلم والأمانة . ثم لم يذكر أنه لم^(٤) ينسخ إلا بالكتاب ، وإنما فيه تعرض للمنسوخ ، والإتيان بآية أخرى ، وإن^(٥) لم يكن هو النسخ .

= أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب وإن كان ثم سنة فاسخة له ولا نسخ السنة إلا بالسنة وإن كان ثم قرآن فاسخ لها . أي لم يقع النسخ لكل منها بالآخر إلا ومعه مثل المنسوخ عاخذ له « ثم قال » ولم يبال المصنف - يعني ابن السبكي - في هذا الذي فهمه وحكاه عنه - أي الشافعي - بكونه خلاف ما حكاه غيره من الأصحاب من أنه لا تنسخ السنة بالكتاب لمي أحد القولين ولا الكتاب بالسنة جزماً ، وقبل في أحد القولين « أ ٨٠/٢ » حاشية البناني .

هذا تحقيق القول في نسخ السنة بالكتاب والكتاب بالسنة بالنسبة إلى الشافعي رضي الله عنه . والله أعلم .

(١) في ح المعجزة .

(٢) الآية ١٠٦ من سورة البقرة .

(٣) في ح لا يفسخ .

(٤) في ح وإن .

ثم الآية بجملة لتردها بين [هذه ^(١)] الجهات .
هذا هو الكلام / في جوازه ^(٢) .

١١٤ - أ

ونحن نقطع بوقوعه

فإننا نرى آيات من الكتاب منسوخة ، كآية الوصية وغيرها ، وليس
لها نسخ من ^(٣) الكتاب .

وأما ^(٤) ورود آية على مناقضة ما تضمنه الخبر ؛ جائز بالاتفاق .
ولكن الفقهاء قالوا : النبي ﷺ هو الناسخ [لخبره ^(٥)] ،
دون الآية .

وهذا كلام لا فائدة فيه .

فلا ^(٦) استحالة في كون الآية ناسخة للخبر .

وعزي الى الشافعي رضي الله عنه ؛ المصير إلى استحالته ^(٧) .
واعلم عني في المسألتين أن النبي عليه السلام لا يَنْسَخُ . فلا ^(٨) يَنْشَبِتُ
أيضاً حتى تكون الآية ناسخة لحديثه .
وإنما الناسخ والمثبت هو الله تعالى ^(٩) .

(١) زيادة من ح .

(٢) قد علمت من التعليق السابق أن الشافعي لا ينازع في الجواز العقلي .

(٣) في ح « في الكتاب » .

(٤) في ح وأما .

(٥) من ح . والأصل بخبره .

(٦) في ح ولا .

(٧) قد مبنا في الصمحة السابقة والتي قبلها أن الشافعي لا يحيل ذلك عقلاً . وإنما يمنع
شريعاً . وإذا وقع فلا بد من سنة تعاضد القرآن كما رأينا ذلك في نص الشافعي في الرسالة . وهناك
قول آخر عن الشافعي بجواز نسخ السنة بالكتاب ، والشبراوي وإن وافق الشافعي في
امتناع نسخ القرآن بالسنة على ما فصلناه ، فإنه يجوز نسخ السنة بالقرآن . انظر اللمع
ص ٣٣ التبصرة ورقة ٦٤ - أ .

(٨) انظر المستقصى ٨١/١ فقد توسع الغزالي فيه في شرح هذه العبارة .

والنسخ بأخبار الآحاد ، [تردد^(١)] الفاضي فيه ، وقال : لا أدري
لو نقل الصديق عن الرسول عليه الصلاة والسلام نسخ آية ، هل كانوا
يحكمون - وهو في مظنة التردد - كما قال ؟ .

ولا شك في أنهم كانوا لا يسلطون القياس على الكتاب بالنسخ
[والله أعلم^(٢)] .

(١) من ح . والأصل وتردد .

(٢) زيادة من ح .

الباب الثالث

١١٤-ب

| فبما يجوز ان ينسخ

ونسخ^(١) التلاوة مع بقاء الحكم جائز .
خلافاً للمعتزلة .

فنقول : التلاوة حكم مستقل بنفسه ، فلا يستحيل نسخه ، كنسخ
الحكم دون التلاوة .

والدليل عليه قوله تعالى : (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما
البتة نكالا من الله تعالى^(٢)) ، فالتلاوة منسوخة والحكم باق .

مسألة (١)

يجوز نسخ الأمر قبل مضي زمان إمكان الامتنال .
خلافاً للمعتزلة .

(١) في حـ فلسخ .

(٢) رواه الشافعي رضي الله عنه من حديث سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه
واللفظ « إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ، أن يقول قائل لا نجد حده في كتاب الله ، فلقد
رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوالذي نفسي بيده ، لولا أن يقول الناس : زاد
عمر في كتاب الله الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة لزدتها فإننا قد قرأناها » وأخرجه
البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والطبري ، بنحو من هذا .

بدليل نسخ الذبيح عن ابراهيم قبل امتثاله ، وكان قد اعتقد وجوب الذبيح ، ولذلك تعاطى سببه .

فان قيل : لم يكن مأموراً إلا بعاجلة الذبيح .

قلنا : فلم فدي ، وكان قد فعل ؟

ثم لا نظر في ذلك وقد قل تعالى : (إن هذا لشهراً مبيناً^(١)) .

ولا يظن أيضاً به التقصير في التأخير حتى يقال : كاث النسخ بعد الإمكان .

وقوله : (صدقت الرؤيا^(٢)) ؛ معناه : حاولت الإقدام اعتماداً على الرؤيا .

١١٥- أ . والمسلك المختار : أنا نقول لا يدرك استعانة هذا النسخ بضرورة / العقل ، ولا بنظره ، وغاية المسألة أنه يبين^(٣) بل نسخ أن الأمر [ثابت^(٤)] والنسخ رفع حكم ثابت .

وقد قال القاضي رضي الله عنه : الحكم قبل الإمكان ثابت ، ولذلك يعلم المأمور كونه مأموراً قبل التمكن .

ونحن نقول : كان ثابتاً في وهما ، فارتفع وهما .

وكان الله عالماً بأن لا مطلوب ولا طلب ، كما إذا أمره ، ثم عجز^(٥) قبل التمكن . ولا فرق بينهما .

فان قيل : وما فائدة هذا الأمر ؟

قلنا : لا يطلب لأفعال الله تعالى فائدة .

(١) الآية ١٠٦ من سورة .

(٢) الآية ١٠٥ من سورة .

(٣) في هـ يبين .

(٤) زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام . وليس في الأصل ولا ح . ولعلها سقطت من النسخ .

(٥) في ح عجزه .

ثم فائدته اعتقاد الوجوب ، كما إذا أمر ثم عجز قبل الإمكان .
فإن قيل : لو أَمَرَ لأَرَادَ ، وإذا أَرَادَ نفذت إرادته ، فكيف ينسخ
قبل الفعل ؟

قلنا : عندنا ، قد يأمر بما لا يريد ، وينهى عما يريد .
ثم يعارضه ما إذا أمر ثم سلب القدرة .

مسألة (٣)

الزيادة على النص إذا لم ترتبط بالمزيد عليه ، كالأمر بالصلاة بعد
الأمر بالزكاة ؛ لا تكون نسخاً بالاتفاق .

وإذا ارتبطت بالمزيد على وجه [أبطل الانحصار^(١)] المتلقى من النص
هو نسخ^(٢) ، كما إذا قدر صلاة الصبح بركعتين ، ثم زيد فيها^(٣) ثالثة .

فأما إذا لم يرتبط به ؛ لا يكون / نسخاً ، كقولنا : «الإيمان شرط ١١٥ ب
في كفارة الظهار ، كما ذكرنا في كتاب التأويل^(٤)» .

وقد يدعي أبو حنيفة رحمه الله ذلك في شرط النية [في^(٥)]
الطهارة ، من حيث إن الله تعالى تولى بيانها^(٦) ، ولم يتعرض لها^(٧) .
ولا يغني في الجواب المعارضة بطهارة الماء ، وستر العورة ، واستقبال

(١) من ح . وفي الأصل إبطال انحصار .

(٢) راجع تعليق (١) من ١٧٧ لتعلم أن هذا رأي الغزالي وليس برأي الجمهور .

(٣) في ح فيها .

(٤) أي في من ١٧٧ .

(٥) من ح . وفي الأصل « من » .

(٦) أي الطهارة .

(٧) أي النية .

القبلة ، لأن ذلك لا يتعلق بقصود فعل المتطهر ، ولا [التيمم^(١)] ،
فإن ذلك مناقضة من أبي حنيفة .

فالجواب أن نقول : الظاهر يدل على الاقتصار ، ولكن خصصناه^(٢)
بدليل آخر ، وعن هذا قال الشافعي رضي الله عنه : « الزيادة على النص
تخصيص عموم » .

ووجه الإجمال^(٣) : أن الله تعالى أراد به التعرض للأفعال^(٤) الظاهرة ،
فلم يتعرض للنية .

وقد يستدلون به في الشاهد واليمين ، من حيث إن الله تعالى قال :
(واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان^(٥)) ، ولم يتعرض له .

فنعارضهم باعتبار العدالة ، والحربة ، والقضاء بالنكول ، فإنه من
أحد^(٦) الحجج .

ثم الشاهد الواحد / بقوي جانب المدعي ، والحجة هي اليمين . ١١٦- أ
والتحقيق فيه : أن الله تعالى في سياق هذه الآية ؛ حث الناس
على ما فيه صلاحهم ، والأصلح الاستظهار بالبيئة الكاملة .

(١) في الأصل و - التيمم . والصواب ما أثبتته .

(٢) في - خصصنا .

(٣) في - الاحتمال .

(٤) في - لأفعال .

(٥) الآية رقم ١٨٣ من البقرة .

(٦) في - أحس .

الباب الرابع

في حكم المنسوخ

قال قائلون : النسخ المطلق اذا ورد على الحكم يتضمن إثبات نقيضه .
وهذا فاسد .

إد الأحكام تنلقى من أوامر الشرع^(١) ، ولفظ النسخ بمجردة لا يدل على إثبات نقيض المنسوخ ، ولكن^(٢) يدل على رفع ذلك الحكم ، فيقدر كأن ذلك الحكم لم يكن أصلاً . وتلتحق تلك الواقعة بالأفعال قبل ورود الشرع .

مسألة (١)

قال قائلون : من لم يبلغهم خبر النسخ ، فالحكم في حقهم ثابت مستمر ، إذ لو ثبت في حقهم النسخ ؛ لكان ذلك تكليف ما لا يطاق ، فان الامكان يترتب على الفهم .

ولهذا قالوا : لا يجوز لهم ترك المأمور الأول .

والوجه عندنا : رفع الخلاف ، فإن النسخ لو استعقب حكماً آخر فلا يكفون ذلك قطعاً ، وليس لهم ترك ما أمروا به قطعاً .

(١) في حـ الشارع .

(٢) في حـ ولكنه .

ولو فأنهم الفعل قبل بلوغ الخبر ؛ فوجوب القضاء من 'مَجْرُزَاتِ
العقول ، فلا تقطع^(١) به ، وإلا يتلقى من أمر متجدد إن ورد موجب ،
وإلا فلا .

مسألة (٢)

رأى أبو حنيفة رضي الله عنه استنباط ترك التبييت من الحديث
الوارد في صوم عاشوراء ، قبل أن ينسخ وجوبه .
وقال أصحابنا : الاستنباط من المنسوخ باطل ، فإنه فرع ثبوت
الحكم .

والختار : أنه إن انقذ فيه معنى نخل - أعني في المنسوخ - جاز
التمسك به ، صححنا الاستدلال بالمرسل^(٢) أو لم نصحه .
لأن فرضية^(٣) الصوم في وضع الشرع لم تنسخ ، ولكن أبدل
زمان بزمان .

ولكن لا يستقيم لأبي حنيفة رضي الله عنه استنباط معنى نخل من
فرضية عاشوراء في ترك التبييت .
فالتشبيه^(٤) في هذا المحل لا يقبل [والله أعلم^(٥)] .

(١) في - يقطع .

(٢) في - المرسل .

(٣) في - فرضية .

(٤) في - والتشبيه .

(٥) زيادة من - .

كنايب الإجماع

وفيه خمسة أبواب

الباب الأول

في إثبات كون الإجماع صفة ، وبيان صورته

- ١١٧ - أ والإجماع : عبارة عن اتفاق / أهل الحل والعقد^(١) .
وهو حجة كالنص المتواتر عند أهل الحق .
وأنكو منكروون تصوره ، وأحال وقوع الاتفاق بين الامة في
تصوره^(٢) .
وأنكو منكروون تصور العلم به ، مع اعترافه بتصوره في نفسه .
وزعم آخرون أنه يتصور ويعلم ، ولكن لا يحتاج به .

(١) في ح العقد والحل . والإجماع لغة العزم والاتفاق . وفي الاصطلاح له عدة تعاريف . عرفه الفزالي في المستقصى ١/ ١١٠ . بأنه : اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة ، على أمر من الامور الدينية .

وعرفه ابن الحاحب بأنه : « اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على أمر من الأمور » .

(٢) في ح في مسألة النظرية . والذي أنكر تصوره هو النظام وبعض الروافض . وقال الإمام أحمد بن حنبل « من ادعى الاجماع فهو كاذب » وليس مراده بذلك إنكار الاجماع وإنما مراده استبعاد وجوده لعسر الاطلاع عليه .

ومعتد من جحد تصويره : أن الاجماع لا انتفاع به في مواقع النصوص ، وإنما يحتاج اليه في مظان الظنون ، وإطباق الأمة - على كثرة عددها - على حكم واحد في مسألة مظنونة ، مع اختلاف القرائع ، وتباين الفطن ، في الاستحالة ، كإطباق أهل بغداد ، في حالة واحدة ، على قيام ، أو قعود ، أو أكل زبيب ، وذلك مستحيل عرفاً .

فنقول : المسألة التي تتعارض فيها^(١) الظنون على وجه لا يترجح جانب على جانب ؛ يبعد في العرف الإطباق عليه^(٢) من الجمل الغفير .
فأما إذا ترجح أحد الجسوس في مكان الظن ؛ فلا يبعد في الإطباق عليه ، إذ صَفَوْهُ الأَفهام [بجملتها^(٣)] إلى الأغلب .

١١٧.ب على أن الاجماع / متصور انعقاده عن نص ، على ما سنذكره ، وذلك غير بعيد .

ولا يغنى في الجواب قول القاضي رضي الله عنه : ونرى النصارى على كثرتهم يطبقون على مذهب واحد ، وكذلك القول في أصحاب المذاهب كلها ، لأن جامعهم التعصب ، ورابطتهم التقليد وأقباع الهوى ، وإنما يبعد الاتفاق من الجماهير في مظان النظر ، إذا استقلوا بالنظر .

وإذا تبين تصويره ، فطريق العلم به أن ينقل عن جملتهم ذلك .
ويمكن تصويره في ملك سايس يجمعهم على صعيد واحد ، يستفتيهم فيفتقرون ، أو يراسلهم ، أو يكاتب جميعهم ، ويعلم توافقهم في وقت واحد .
فهذا طريق تصويره^(٤) ، والعلم به .

(١) في حقه .

(٢) في الإطباق من الجمل الغفير عليه .

(٣) زيادة من ح .

(٤) في تصويره .

أما إثبات كونه حجة : فقد تمسك الشافعي فيه بقوله : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى ، وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى^(١)) الآية ، تواعد على ترك اتباع [سبيل^(٢)] المؤمنين ، وإذا أجمعوا على حكم فهو سبيلهم .

فان قيل / : تطوي عليه السريرة ، ولا اطلاع عليها ، فما^(٣) ندرى ١١٨ - أ
أن الدين أجمعوا ، أم المؤمنون ، الذين يجب اقتباعهم ، أم لا .

قلنا : لم نكلف البحث عن الضمائر ، وإنما أمرنا ببناء الأمر على الظاهر ، وإذا أجمعت الأمة على حكم ؛ يجب القضاء بأنهم هم المؤمنون .
إلا أنه بقدر حمل^(٤) الآية على ترك الإيمان ، والمخالفة فيه ، وبشهد له قوله قبله : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ^(٥)) .

وهذا ، إن لم نقطع به ؛ فهو محتمل ، والقطعيات لا تثبت بالم احتمالات .
وبما تمسك به الأصوليون : قوله عليه السلام : (لا تجتمع امتي على ضلالة^(٦)) وروى في الخطأ .

(١) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح وما .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ولعل صوابها « بحمل » .

(٥) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٦) الحديث رواه أبو داود « لن تجتمعوا على ضلالة » والدارقطني ، والترمذي عن ابن عمر « إن الله لا يجمع أمي أو قال أمة محمد على ضلالة ، وبد الله مع الجماعة ومن شذ إلى النار ، والحاكم ، وابن ماجه ، والحافظ الضياء في المختار .

قال ابن السبكي : وأما الحديث فلا شك أنه اليوم غير متواتر ؛ بل ولا يصح - أعني لم يصح منه طريق على السبيل الذي يرتضيه جهابذة الحفاظ ، ولكفي اعتقد صحة القدر المشترك في كل طريقه ، والأغلب على الظن أنه عدم اجتماعها على الخطأ ، وأقول مع ذلك جاز أن يكون متواتراً في سالف الأزمان ، ثم انقلب آحاداً اه رفع الحاجب ١٧٤/ب .
قال الغزالي في المستصفى في الاستدلال بهذا الحديث ١١١/١ : تظاهرت الرواية عن =

ولا طريق الى رده بكونه من أخبار الآحاد^(١) فإن القواعد القطعية
يجوز إثباتها بها وإن كانت مظنونة ، كما سيأتي في كتاب القياس .
ولكن هذا الحديث يحتمل حمله أيضاً على البدعة والضلالة في الدين
والاعتقاد ، وعلى الإخلال بأصل الدين ، فضعف التمسك به من هذا الوجه
فإن قيل : ما المختار عندكم في إثبات الإجماع ؟

ب. ١١٨ / قلنا : لا مطمع في مسلك عقلي ، إذ ليس فيه ما يدل عليه ، ولم
يشهد له من جهة السمع خبر متواتر ، ولا نص كتاب ، وإثبات الإجماع
بالإجماع تهافت

والقياس المظنون لا مجال له في القطعيات .
وهذه مدارك الأحكام ، ولم يبق وراءه إلا مسالك العرف ، فلعلنا
نتلقاه منه ، فنقول : الإجماع يعرض على ثلاث صور .

الصورة الأولى :

أن تجمع الأمة على القطع في مسألة مظنونة ، فإذا قطعوا قولهم ،

« رسول الله صلى الله عليه وسلم تألف عتامة مع إتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ
واشتهر على لسان المروفين والثقافات من الصحابة ، كعمر ، وابن مسعود ، وأبي سعيد
الخدري ، وأبي أسيد ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وحذيفة بن اليمان ، وغيرهم ممن بطول ذكره
من نحو قوله صلى الله عليه وسلم « لا تجتمع أمتي على الضلالة » اهـ وسرد عددًا من الأحاديث
المتفقة في المعنى .

(١) قال الغزالي في كتاب القياس الذي أشار إليه ١٢٨ - ب « فإن قيل كيف
يتلقى القطع من الظن ؟ .

قلنا : وقوع الظن مقطوع به ، ووجوب العمل عنده مقطوع به ، تلقياً من إجماع
قاطع . وهو كوجوب الإقام على المقيم إذا تحقق إقامته بخبر الواحد . فكذلك العمل
بخبر الواحد عند وقوع الظن اهـ .

وقد أطل ابن السبكي في الكلام على استدلال الغزالي بالحديث فأفاد وأجاد فليراجع .
وعلى كل حال فالغزالي لم يستدل به هنا . وإنما قوي الاستدلال به من قبل الأصوليين .
ويستدل عليه بالعرف .

وقد كثر عددهم بحيث لا يتصور منهم في طرد العادة التواطؤ على الكذب ،
فهذا يورث العلم ، إذ يستحيل^(١) في العادة ذهولهم - وهم الجمع الكثير -
عن مسلك الحق ، مع كثرة^(٢) بحسبهم ، وإغراقهم^(٣) في الفحص عن
ماخذ الأحكام .

ففرض الغاط عليهم كفضه على عدد التواتر إذا أخبروا عن محسوس
لأن هؤلاء قطعوا في [غير^(٤)] محل القطع ، ولا يظن بهم التحكم .

فيعلم على الضرورة أنهم تلقوا من نص عن الشارع مقطوع به .

فهذا مسلك إثباته ، وهو قريب مما ذكرناه في أخبار التواتر .

فان / قيل : لو رأوا نصاً لنقلوه .

أ- ١١٩

قلنا : لا بعد في اندراسه على مر الأيام ، استغناء عنه ، لاستفاضة
مقصوده ، وركوناً الى إطباق الناس على العمل به .

[فإن^(٥)] نعم لم أنهم لا يقطعون في غير مظنة القطع هؤلاء ،

[فكانت^(٦)] الحجة مستند الإجماع إذن ، والإجماع وسيلة الى الحجة .

فإن مميّناه حجة ؛ فيجوز^(٧) كما يسمّى رسول الله ﷺ أمراً ونهياً ،

والأمر والنهي الى الله تعالى ، وهو مجاز .

(١) في يورث العلم ويستحيل .

(٢) في ح مع شدة .

(٣) من ح . وفي الأصل واغترافهم وهو تحريف . والإغراق الاستيفاء . يقال

أغرق الرجل في القوس استوفى مدها . وأغرق في الشيء بالغ فيه .

(٤) زيادة من ح .

(٥) من ح وفي الأصل فإننا .

(٦) من ح وفي الأصل فكان .

(٧) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب فَنَجَوُزُ .

الصورة الثانية :

أن يطبقوا في مسألة ظنية على حكم واحد ، من غير أن يتقارن عنهم القطع بذلك .

فطريق إثباته ، أنا نعلم أن التابعين لم رأوا من يدي خلاف ذلك لشددوا القول عليه بالتخطئة والتضليل ، قاطعين بأنه أساء وتعدى في مفاكه ، ولا يقطعون بذلك تحكما وهزلا ، فنعلم أن مستندهم حديث قاطع حملهم على الإنكار على [خارق^(١)] الإجماع .

فالتحقت هذه الصورة بالصورة الأولى ، إذ نهايته قطع لا في محل القطع .

الصورة الثالثة :

/ أن يشتروا في مسألة ، ويستقر رأيهم على حكم ، ويجمعوا عليه ، وكانوا بالبحين بأنهم قالوا عن قياس وظن غالب واجع ، فيعلم ضرورة من التابعين تشديد النكير على من يدي خلافا .

١١٩ - ب

وهذا قطع منهم لا في محله ، فالتحقت بالصورة الأولى . ولا يبعد أن يكون قوله : (لا تنجتميع أمني على الخطأ^(٢)) مستندهم في قطعهم بذلك ، أو حديث آخر أوضح منه .

فإن قيل : فهل يتصور انعقاد إجماع عن قياس ؟ قلنا : أنكره منكرون ، وتعلقوا بأن القياس مظنون ، وهو مختلف فيه ، فكيف يتلقى منه قاعدة قطعية .

(١) من ٥ . وفي الأصل خارج .

(٢) راجع تخريج الحديث من ٣٠٥ .

والختار : تصور انعقاده منه كما ذكرناه ، لعلنا بإبداء التابعين
النكير على الخالف بعد استمرار العصر الأول عليه .
فإن^(١) استوروا وحكموا به قياساً ؛ فهذا^(٢) قطع منهم لا في محله ،
فيستدعي مستنداً قاطعاً بحكم العرف كما ذكرناه .
ويمكن أن يتمسك عليه بقوله : (لا تجتمع أمتي على الخطأ^(٣)) .
فإذا اجتمعوا على قياس ، كان حقاً في نفسه ، لا يسوغ خلافه ،
كما أنهم لو اجتمعوا^(٤) على أصل القياس ؛ وجب اتباعهم .
/ فالاجماع على نوع من القياس يتبع أيضاً .
وقوله الظن لا يتلقى منه القطع ؛ ليس كذلك .
فإننا نتلقى القطع بوجوب العمل بأخبار الآحاد ، وإن تطرق اليه
خيالات ، لاستناده الى إجماع مقطوع به ، وكذلك هذا .
وإذا تلقينا الاجماع من العرف لم نخصصه بشرعنا .
وخصصه من تلقاء من الحديث ، لتخصيص الرسول أمته .
وأحكام العرف لا تتفاوت باختلاف الشرائع .
ولا نخصصه بالصحابة ، بل نحكم به في كل عصر بعدم ، وهذا
خارج عن حكم الخبر والعرف جميعاً .
وقال قائلون : يختص بالصحابة .
فان قيل : فهل تكفرون خارق الاجماع ؟
قلنا : لا ، لأن النزاع قد كثر في أصل الاجماع لأهل الاسلام ،
والفقهاء إذا أطلقوا التكفير خارق الاجماع ؛ أرادوا به إجماعاً يستند الى
أصل مقطوع به ، من نص ، أو خبر متواتر ، [والله أعلم^(٥)] .

(١) في ح وإن .

(٢) في ح وهذا .

(٣) راجع تخريجه في ص ٣٠٥ .

(٤) في ح اجتمعوا .

(٥) زيادة من ح .

الباب الثاني

في

صفات اهل الجماعة

لا تعويل على وفاق العوام وخلافهم .

والمتجمعون لحلال الاجتهاد / هم المعتبرون .

١٢٠ - ب

والمتجهد المبتدع إذا خالف ينعقد الاجماع دونه ، عند من كفره

أو فسقه .

والمتحار : أنه لا ينعقد دونه ، فإنه مجتهد يعول على قوله فيما يختاره ،

ولا نكفره^(١) . وتقبل شهادته ، ولا^(٢) يفتق .

والمتجهد الفاسق ، قيل : لا مبالاة بخلافه ، إذ لا يقبل قوله وفتواه

في الدين والدنيا .

والمتحار : أنه لا ينعقد الاجماع مع خلافه ، لأنه مستجمع لحلال

التهدي والتبصر في الأحكام ، وصدقه ممكن ، والأصل عدم الاجماع ،

فلا ينعقد على تردد ينشأ من خلاف عالم بالشرع ، وهو يضعف مأخذ

الاجماع على ما ذكرنا .

نعم ؛ لا تقبل روايته ، وشهادته ، لأن الأصل عدم ما يخبر عنه .

(١) في ح ولا يكفر .

(٢) ل ح فلا .

فأما الفقيه المبرز في الفقه ، الذي ^(١) لا يعلم الأصول .
أو الأصولي الذي لم [بتعمق ^(٢)] في الفقه ، فلا عبرة ^(٣) بخلافه ،
فإنه ليس بصيراً بأخذ الشرع بعد ، ويجب عليه أن يستفتي فيما يقع له ،
فكيف يتوقف ^(٤) الاجماع على قوله ؟

نعم ، إن كان يحقق بكسبه وفقهه إشكالا ؛ بحق أهل الاجماع / ١٢١-١

أن يبحثوا عنه .

ثم قوله بعد إجماعهم ، كإشكال يثدي بعد انعقاد الاجماع ،
ولا أثر له .

واختار القاضي رحمه الله : أن خلافه معتبر ، لأن أهل الاجماع
يستندون إلى رأيه وفقهه ، وهو فقيه متهد إليه ، وقد بينا أنه لا تعويل
على عناده بعد بحث أهل الاجماع عن قوله ، وتزييفهم رأيه .

واستدل بأن ابن عباس رضي الله عنهما كان يخالف ، وكان صبياً ،
ولم يكن يجتهد ، ومن وافقه لا بعد خارقاً .

قلنا : لم يخالف إلا وهو يجتهد ، ولا نسلم ^(٥) له ذلك .

وصار محمد بن حوير ^(٦) إلى أنه لا مبالاة بقول أقل من ثلاثة ، وإن

(١) في الأصل « في الفقه فهو الذي » بزيادة فهو . ولعلها زيادة من الناسخ وإلا
فهو ليست موجودة في . والصواب إسقاطها .

(٢) من . وفي الأصل تتسق .

(٣) في « فلا مبالاة » .

(٤) في « يتوقع » .

(٥) في « فلا » .

(٦) هو الامام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المحدث ، المفسر ، المؤرخ ، الفقيه ،
المتقدم ، صاحب التصانيف . له جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، وفريخ الرسل
والملوك ، واختلاف المقباء ، وغيرها الكثير من التصانيف . كان شافعي المذهب ، ثم =

كانوا مجتهدين ، فانه يندر إصابتهم وخطأ الباقيين .
 والختار : أن خلاف واحد مستجمع الصفات ؛ يمنع صحة الاجماع^(٣) ،
 لأنه يقطع ما ذكرناه في مأخذ الاجماع .
 والندور ، يبطل عليه بثلاثة مع ثلاثة آلاف فان إصابتهم أيضاً نادوة .

==اجتهد ، ولد سنة ٥٢٢٤ هـ وتوفي سنة ٥٣١٠ هـ (طبقات الشافعية ، معجم الأدباء وغيرها) .

(٣) ذكر ابن السبكي في مسألة ندور المخالف في انعقاد الاجماع مذاهب :

الأول : وعلمه الجمهور لا ينعقد .

الثاني : يكون اجماعاً على المخالف الرجوع اليه ونقل عن أحمد بن حنبل ، وابن جرير
 من الشافعية وأبي بكر الرازي من الحنفية ، وابن خوير منداد من المالكية . وأبي الحسين
 الحياط من المعتزلة .

الثالث : أنه إن خالف أكثر من اثنين اعتبر وإلا فلا . وهو الذي نقله عن ابن جرير
 أبو اسحاق الشيرازي ، وإمام الحرمين ، والغزالي عن أبي المنخول .
 الرابع : إن خالف أكثر من ثلاثة اعتبر وإلا فلا ، وهو الذي نقله عن ابن جرير سليم
 الرازي في التفریب .

الخامس : إن بلغ الأقل عدد التواتر لم يعتد بالاجماع ، وإلا اعتد به . قال الفاضل
 أبو بكر وهذا الذي يصح عن ابن جرير .

السادس : إن سوغت الجماعة الاجتهاد في مذهب المخالف فخلاف معتد به .

السابع : الفرق بين أصول الدين فلا يضر . والفروع فيضر .

الثامن : أن قول الأكثر حجة لا إجماع . قال الغزالي في المستصلى وهو تحكم لا دليل
 عليه . قال السبكي : وذلك ظاهر لأنه إن لم يكن إجماعاً فم يكون حجة . وعلى هذا
 الثامن سار ابن الحاجب .

الباب الثالث

في عدد هم

إذا بلغوا مبلغ التواتر فهو النهاية ، وإن تراجعت / أعدادهم الى واحد ١٢١ - ب
وما فرقته الى مبلغ لا يستحيل عليهم الخطأ والتواطؤ عرفاً ؛ فلا حجة فيه
عندنا ، لأن العرف لا يقضي بإصابتهم قضاءً باتاً ، إذ الغلط على الواحد
والاثني غير مستنكر في العرف .

وقال قائلون : هذا غير متصور .

وإنكار هذا منكرة المعلوم بالمشاهدة في الحال ، وإثبات استحالة
لا مستند له عقلاً وشرعاً .

فان قيل : هذا الدين لا بد وأن يبقى محفوظاً ، وإذا نقص عدد
أهل الاجماع بطل الركن الأعظم في الدين .

قلنا : قولوا يحصل الاجماع بقولهم وإن قلوا .

ثم ذلك مشاهد في الحال ، وقد وعد الرسول عليه الصلاة والسلام
الفترة في آخر الزمان ، وقال : (بَدْءُ الْإِسْلَامِ غَرِيبٌ وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ^(١))
وقال : (مَبَاقِي عِلْمِكُمْ زَمَانٌ يَخْتَلِفُ فِيهِ رَجُلَانِ فِي فَرِيضَةٍ فَلَا يَعْرِفَانِ مِنْ

(١) الحديث : رواه مسلم ، والفسائي ، وابن ماجه ، والترمذي ، والطبراني ،
وأبو نصر في الإبانة ، وأحمد بن حنبل .

يعرف حكم الله فيها^(١١) (١٢) .

١٢. أ. صار صائرُونَ الى أنه يتصور ، ولكن ينبغي الاجماع بقوله وإن عادوا الى واحد ، فإن قوله متبع في الاسلام / وقال الله تعالى : (ويتَّبِعْ غير سبيل المؤمنين نزلت ما قرأ^(١٣)) وهذا سبيلهم .

قلنا : الآية لا حجة فيها كما ذكرنا ، وإن كان فلا يدل على^(١٤) التفاصيل ، والاجماع مأخوذ من إبداء أهل العصر الثاني النكير ، ودعى ذلك هنا غير ممكن .

مسألة

صار مالك رضي الله عنه إلى أن الاجماع يحصل بقول الفقهاء السبعة^(١٥) ، وهم فقهاء المدينة ، ولا نبالي بخلاف غيرهم^(١٦) .

(١) في حقه .

(٢) الحديث : رواه الحاكم وصححه لفظ « فاعلموا انما هي وعلموها الناس فإن امره مقبوض ، وإن العلم سيقتضيه ، وتظهر العتق ، حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينها » .

(٣) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٤) في « فلا يدل في التفاصيل » .

(٥) الفقهاء السبعة هم : سعيد بن المسيب ، عروة بن الزبير ، القاسم بن محمد بن أبي بكر ، خارجة بن زيد بن ثابت ، أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، سليمان بن يسار ، عبيد الله ابن عتبة بن مسعود .

(٦) وهذا الذي صار اليه مالك رحمه الله قد أمكره جماعة من أصحابه منهم أبو بكر ، وأبو يعقوب الرازي ، والطيالسي ، والفاضي أبو الفرج ، والفاضي أبو بكر . وقالوا : ليس مذهبا له .

وقيل : قول مالك : إن قولهم حجة ، محمول على أن روايتهم متقدمة على غيرهم ، ونقل ابن السمعاني وغيره أن للشافعي في القديم ما يدل على هذا ، وقيل محمول على المنقولات =

وقدم أيضاً مذهبهم على النص .
ولا خفاء بطلان هذا ، فانهم ليسوا كل الأمة ، والمدينة أطلال لا أثر لها .
ولكن لعله صار إلى أن عدد التواتر لا يعتبر ، ومخالفة الأقل لا يضر ،
وكانوا أكثر المجتهدين في زمانه .
وإنما قدم قولهم على النصوص ، لاعتقاده أن مذهب الراوي يقدم
على روايته ، والمحصنة الرواية فيهم عنده .
هذا يحمل مذهب بعد إحسان الظن به ، وقد تكلمنا عليه [وبالله التوفيق^(١)].

المستمرة كالأذان والاقامة ، والصحيح التعميم في الصورتين وغيرها ، وهو رأي أكثر
المفاربة من أصحابه ، وهو رأي ابن الحاجب ، وفي رسالة مالك إل الليث بن سعد ما يدل
عليه ، قالوا : وليس قطعياً بل ظني يقدم على خبر الواحد والقياس . ومذهب القاضي
عبد الوهاب إل أن اجتهادهم ليس بحجة ولكن يقدم على اجتهاد غيرهم (انظر رفع الحاجب
عن ابن الحاجب لتقف على المزيد من التفصيل) والصواب عندهما : ما عليه الجماهير وهو
الحق إن شاء الله تعالى أنه ليس بحجة ، وأن البقاع لا تعصم ساكنيها ، وأنه لا فرق بين
المدينة وغيرها .

(١) زيادة من .

الباب الرابع

في

سُرَاطِطِ الرِّسَالَةِ

١٢٢ - ب / شرطه ان يقع في مظهر .

فان كان معقولاً لا يمكن دركه بنظر العقل ، فما يتقدم في مرتبته
[على (١)] اثبات (٢) الكلام للباري ؛ فلا يثبت بالاجماع ، لأن مستند
الاجماع وهو حجة شرعية ؛ كلام الله تعالى ، وكذا الكلام .

فأما ما لا يبعد استنفاذه عنه كخلق الأفعال ، ومسألة الرؤية ،
والقضاء والقدر ؛ فهذا مما يجب اعتقاده لو ورد فيه نص .

وقال قائلون : يحتاج أيضاً بالاجماع ، فان إطباقهم على غير الحق مع
كثرة عددهم ؛ بعيد .

والجواب : أنه لا يحتاج به (٣) ، لأن العقل لا يحيل ذلك في المعقولات ،
والشبهة مختلجة ، والقلوب مائلة الى التقليد ، واتباع الرجل المرموق فيه ،
إذا قال قولاً .

هذا مما (٤) اختاره الإمام [رحمه الله (٥)] .

(١) زيادة من ح .

(٢) وفي الهامش قوله : لعله كإثبات اه .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح هذا ما .

(٥) زيادة من ح .

والكلام فيه مجال .

إذ لو تمسك فيه بقوله : (لا تجتمع أمتي على الضلالة^(١)) وهو نص فيه ، مع علمنا بقطع التابعين الرد على من يبدي خلاف مسلكتهم ، ولا يقطعون في غير محل القطع إلا مستندين إلى قطع ، وتقدير اجتماع الصحابة على كثرة عددهم / على البدع والضلالة ، واعتقاد خلاف الدين ؛ ١٢٣ - أ بعيد ، كإجماعهم على قياس خطأ بعد الاستوار^(٢) .

ومن شرائطه عند بعض الناس : انقراض العصر ، ليستبان به استقرار الاتفاق ، ثم قيل بكتفي بوثهم تحت هدم دفعه [واحدة^(٣)] ، إذ الغرض انتهاء عمرهم [عليه^(٤)] .

وقال المحققون : لا بد من انقضاء مدتهم^(٥) ليفيد فائدة ، فانهم قد يجمعون^(٦) على رأي ، وهو بعرض التغيير ، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنها أنه أبدى الخلاف في مسائل بعد اتفاق الصحابة رضي الله عنهم .

والختار : أنهم إن قطعوا لا في محل القطع ؛ لا حاجة إلى انقراض العصر لأن ذلك لا يتفق غلطاً وعن رأي إلا بقاطع . وإن أطبقوا في محل الظن من غير قطع ؛ فلا بد من استمرار العصر ،

(١) راجع تخريج الحديث في ص ٣٠٥ .

(٢) لم يذكر الغزالي هنا جواب لو . وتقديره : لكان ذلك كافياً .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) زيادة من ح .

(٥) في ح مدة .

(٦) في ح يجمعون .

والرجوع في مقداره الى العرف [والغرض تبين الاستقرار^(١)] ، ثم
يعتبر معه تكرار الواقعة ، فلو تناسوها . فلا أثر للاجماع مع
استمرار العصر .

قيل ومن شرطه^(٢) : أن يبرحوا به ، أو يكتبوه في فتاويهم ،
١٢٣ - ب أما إطباقهم / على الفعل لا يكون إجماعاً ، فإن آحادهم لا يعصمون عن
زلات متفاوتة ، وكذا جنتهم .

والجhtar : أنه يستدل به ، لعلمنا أن التابعين لو أنكروا على
فاعل فعلاً . فاستدل بفعل الأنصار والمهاجرين إطباقاً ؛ ترك ، ورد على
من يرد عليه .

ويتصل بهذا رضام وسكوتهم عن^(٣) الشيء .
قال الشافعي ورضي الله عنه في الجديد : لا يكون إجماعاً ، إذ لا
ينسب إلى ساكت قول .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : هو إجماع ، لأنهم لو أضمرُوا خلافاً ؛
لبعد في العرف سكوتهم ، ورضام تقرير^(٤) عليه ، كتقرير الرسول
عليه الصلاة والسلام .

واستدلال أبي حنيفة بسكوت بعض الصحابة في كل مسألة مع
دعوى الانتشار ؛ مزيف^(٥) .

إذ لا تنتشر الوقائع التي لا تتوفر الدواعي على نقلها .

(١) من ح . وفي الأصل « والغرض ينتهي إلى الاستقرار » .

(٢) في ح شرائطه .

(٣) في ح على الشيء .

(٤) في ح تقدير .

(٥) في ح سرف .

نعم ، قصة ابن ملجم وما بضامها ، لا يكلفون فيه نقل الاشتهار .
فانه مشتهر في العرف .

ولكن دعوى السكوت والرضا من الكل مع ثبائن أمصارهم ؛ محال
إذ لا يبعد إضمار واحد خلافاً ، وإن لم يبدء لفوات الأمر ، أو أبداه
ولم ينقل .

/ والمختار : أن السكوت لا يكون حجة إلا في صورتين . ١٢٤ - أ
أحدهما : سكوتهم وقد قطع بين أيديهم قاطع لا في مظنة القطع ،
فالدواعي تتوهم في الرد عليه .

والثانية^(١) : ما يسكتون عليه مع استمرار العصر ، وتكرر الواقعة ،
بحيث لا يبدي [في ذلك^(٢)] أحد خلافاً .

فأما إذا حضروا مجلساً ، فأفتى واحد ، وسكت^(٣) الآخرون ، فذلك
إعراض لكون المسألة مظنونة ، والأدب يقتضي أن لا يعترض على القضاة
والمفتين [والله أعلم^(٤)] .

(١) في ح الثاني .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) في ح فسكت .

(٤) زيادة من ح .

الباب الخامس

فيما يكون فرقاً لمرجما

إذا أجمعت الصحابة في مسألة على قولين ، فأحداث مذهب ثالث عند [بعض^(١)] العلماء ليس خرقاً ، لأنهم أجمعوا على تسوية الخلاف ، وفتحوا باباً .

والختار : أنه خرق ، لأنهم أجمعوا على الحصر ، فذهولهم ، عن الحق ، على مر الأيام ، مع كثرتهم ؛ محال ، ولكن لا بد من طول الزمان ، ولكن أطول ما يعتبر في الاجماع على قول واحد .

فأما إذ أجمعوا على قولين ، ثم أجمع العصر الثاني على أحدهما ، هل [يجرمه^(٢)] الخلاف بعده ؟

١٢١ - ب قال قائلون : [يجرم^(٣)] لأن الأمة / لا تجتمع إلا على الحق ، فصار هذا حقاً قطعاً .

(١) زيادة من ح .

(٢) من ح . وفي الأصل يجرمه .

(٣) من ح . والأصل يجرمه .

وقال الشافعي والقاضي رضي الله عنها وهو المختار : [لا يجرم ^(١)]
الخلاف ، لأن الأولين أجمعوا على تسويغ الخلاف ، فمن لم يجوز فقد
خرق الاجماع ، ولكن ينبغي أن يبقى هذا الاضطراب بينهم في زمان
لو فرض مثله على قول واحد لكان إجماعاً .

فأما أهل العصر الأول إذا أجمعوا على أحد المذهبين بعد الاختلاف ،
فاختلفوا في هذه المسألة أيضاً ، كما في إجماع أهل العصر الثاني .

والمختار : أنه إن فرض في صورة القطع في غير محله ، فالرجوع الى
مذهب واحد بعد القطع بجزاز الخلاف ؛ لا يفرض في العرف ، ومن
آحدهم يحمل على الغلط .

فأما إذا لم يقطعوا بتسويغ الخلاف ، فالرجوع بعده إجماع قبل
انقراض العصر [إذ تبين به عدم الإصرار ^(٢)] والاجماع على الخلاف .

وبعد انقضاء مدة الاجماع ، لا يفرض الرجوع .

فان قيل : أجمعت الصحابة - في مسألة رد الثيب - إذا وطئت ^(٣) -
بالعيب على منع الرد ، أو الرد مع العقر ^(٤) ، فلم يحدث
مذهباً ثالثاً ؟

قلنا : ذلك منقول عن ^(٥) الآحاد ، ولا [ينتشر ^(٥)] / مثل هذه الواقعة ١٢٥-١ .
فلا إجماع فيه .

(١) من ح والاصل لا يجرمه .

(٢) من ح . وفي الأصل « إذ تبين عندم الإصرار » .

(٣) في ح وطئ . والعقر : بالضم دية فرج المرأة إذا غصبت على نفسها . ثم كثر
ذلك حتى استعمل في المهر اه المصباح .

(٤) في ح من .

(٥) من ح والاصل يتيسر .

ولا معنى لقول بعض أصحابنا : إنهم قد قلوا على الجملة بأصل الرد ،
فقد وافقناهم فيه .

إذ الرد مع العقر يناقض الرد مجانا من جميع الوجوه ، إذ لو فرض
الاجماع عليه لكان الرد مجانا خرقاً للاجماع .

فان قيل : باذا [يتبين^(١)] رجوع المفتي عن مذهبه ؟
قلنا : إذا أفتى بتحريم ، ثم أفتى بنقيضه ؛ فقد رجع ، وكذا إذا
قل رجعت ، فلو^(٢) أفتى وقطع به ، ثم أفتى بنقيضه ؛ فقد رجع عن
مذهبين ، أحدهما الحكم ، والآخر القطع به .

وإن كان^(٣) تردد ابتداء ؛ فليس ذلك مذهباً - في تقدير^(٤) القطع
به^(٥) - لعدده رجوعاً ، وإن ارتكب خلافه لم يكن رجوعاً ، لأنه
ليس معصوماً .

ويتصل به أنه لو أفتى أبو بكر رضي الله عنه في مسألة ، وأفتى عمر
رضي الله عنه فيها بنقيضه ، وهما علماء وقرع الاختلاف ، يستبانت من
خلافها مع عدم النكير ، إجماع على الخصوص على أن المسألة تختلف فيها ،
١٢٥ - ب وإن لم يصرحوا به ، وذلك معلوم بقربة الحال / قطعاً .
إذ لو كان مقطوعاً لما تركوا النكير فيه .

وقال قائلون : لا يتبين به ، لأنه ليس مصرحاً به كالفعل .
وهو فاسد ، لما ذكرناه من القرينة [والله أعلم^(٦)] .

(١) من ح . والاصل ينتشر .

(٢) في ح ولو .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح تقدر .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) زيادة من ح .

كتاب القياس

وفيه عشرة أبواب

الباب الأول

في

مرد ، وإثباته على منكره

أما حده ؛ فقد قيل : إنه رد الشيء الى الشيء بجامع .
وهذا فاسد .

لأن الجامع مجهول ، والشيء لا يطلق على المعدوم^(١) ، [وقد يُنقى^(٢)]
القياس نفياً وعدماً .

(١) الشيء لا يشمل المعدوم إن كان ممتنعاً اتفاقاً بيننا وبين المعتزلة ، أما إذا كان
ممكناً فكذلك لا يشمل الشيء عندنا ، ويشمله عند المعتزلة . وذلك لم نورد على أبي هاشم
أن القياس يجري في الموجود والمعدوم عندما عرفه بأنه : « حل الشيء على خبره بإجراء
حكمه عليه » لأن جار على أصله في أن الشيء يشمل المعدوم الممكن .

(٢) من ح . والأصل « فقد انتفى » قال في المستقصى : « وائس من شرط الفرع
والأصل كونها موجودين ، بل ربما يستدل بالنفي على النفي . فلذلك لم نقل حل شيء على
شيء لأن المعدوم ليس بشيء عندنا » .

وقيل : إنه اعتبار فرع بأصل [بجامع^(١)] .
وهذا فيه احتمال أصلا .

والأصح ما قاله القاضي رحمه الله : من أنه حل معلوم على معلوم ،
في إثبات حكم ، أو نفيه ، بإثبات صفة أو حكم أو نفيها [عنها^(٢)] ،
وكذا كل عبارة تنطبق على هذا المعنى ، وهذه ترجمة للتمييز ، وليس حداً
يُقَوِّمُ المحدود كما يرضيه أهل التحقيق في الأجناس والأنواع .

والقياس ينقسم الى : عقلي ، وشرعي .

وأنكرهما الحشوية .

وأثبتها الجاهير .

والحنبلية : ردوا قياس العقل ، دون الشرع .

(١) من ح . وفي الأصل ، بأصل جامع . وقد عرف ابن الحاجب القياس بقريب
من هذا الحد فقال : « هو مساواة فرع لأصل في علة حكمه » .

(٢) الله في الأصل ر ح « أو نفيه عنه » والصواب ما أثبتته .
وقد ذكر القزالي هذا التعريف في المستصفى ٤/٢ هـ فقال : « وحده » أنه حل معلوم
على معلوم ، في إثبات حكم لها أو نفيه عنها بأمر جامع بينها ، من إثبات حكم أو صفة ،
أو نفيها عنها » .

ونقل ابن الحاجب هذا التعريف عن القاضي رحمه الله . كما ذكر القزالي هنا .

قال ابن السبكي وعبارة القاضي في التقريب « حل أحد المعلومين على الآخر في
إيجاب بعض الأحكام لها أو انتفائه عنها ، بأمر جامع بينهما فيه » أي أمر كان من إثبات
صفة أو حكم لها ، أو نفي ذلك عنها له . ثم قال : ولشرح الحد فإن المحققين من أصحابنا
عليه . (رفع الحاجب ٢/ق ١٧٥ - ب) .

وعرفه الإمام الرازي وأنبأه بأنه : « إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر
لا شترأكما في علة الحكم عند المثبت » .

والداوودية^(١) : ردوا قياس الشرع ، دون العقل .

/ وصار الى رد قياس الشرع جملة الروافض سوى الزيدية^(٢) ، ١٢٦ - أ
وجملة الخوارج من الإماضية^(٣) ، والأزارقة^(٤) ، وبعض النجدات^(٥) ،
ومعهم النظام^(٦) .

وابو هاشم^(٧) : أنكره ، إلا ما نص الشارع عليه ، من تشبيه ومثيل .
كقوله تعالى : (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ)^(٨) .

(١) م أتباع داود بن علي بن خلف ، أبو سليمان البغدادي الأصهباني ، إمام أهل
الطاهر ، الذين يقيمون عند طواهر الصوم ، ولد سنة مائتين وكان إماماً ورعاً فاسكناً
زاهداً توفي سنة سبعين ومائتين (طبقات الشافعية ٢/٢٨٤ تاريخ بغداد ٨/٣٦٩ ،
تذكرة الحفاظ ٢/١٣٦ ، شذرات الذهب ٢/١٥٨ ، وفيات الأعيان ٢/٢٦ وغيرها) .

(٢) م القائلون بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته ، وإمامة
أبيه يحيى بن زيد بعد زيد . وم ثلاث فرق السليانية ، والجارودية ، والبتيرية (الفرق بين
الفرق ص ٥٢٢ من ٣٤ - الملل والنحل ١/٢٠٧) .

(٣) م القائلون بإمامة عبد الله بن إمام ، وافتقرت فيما بينها فرقا ، يجمعهم هوى
ينسبون اليه (الفرق بين الفرق ص ١٠٣) .

(٤) هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق المكنى بأبي راشد ، ولم تكن للخوارج قط فرقة
أكثر عدداً ، ولا أشد منهم شوكة . والذي يجمعهم من الدين أشياء منها أن مخالفهم من هذه
الامة مشركون (الفرق بين الفرق ص ٨٣ ، الملل والنحل ١/٢٦١) .

(٥) وم أتباع نجدة بن عامر الحنفي من الخوارج أقاموا على إمامته مدة ثم اختلفوا
عليه لأسباب عدة وانقسموا لثلاث فرق (الفرق بين الفرق ص ٨٧ ، الملل والنحل
١/١٢٥) .

(٦) راجع ترجمته في ص ٢٣٩ .

(٧) راجع ترجمته في ص ١٣٧ .

(٨) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

ورد القاشاني^(١) والنهرواني^(٢) جملة ، إلا ما في معنى الأصل ، كالأمة في معنى العبد في حكم السراية .

والهرة في معنى الفأر في معنى التجيس ، بالموت في الماء .

واليه صار بعض من لم يقل بالقياس من أصحاب الظواهر .

ثم المنكوة انقسموا ، منهم من تلقى رده في استباح العقل .

وممنهم من قال : في الشرع ما يدل على تحريم .

وممنهم من قال : هو مردود لأنه لا دلائل على قبوله ، من عقل ونقل^(٣) .

والذين تلقوا من الاستحسان انقسموا ، منهم من قال الظن قبيح في

نفسه ، لأنه ضد العلم ، والعلم حسن .

وهذا يبطل بالموت ، والغفلة ، والجنون ، والوساوس ، فإنها أضداد

العلم ، وهي من فعل الله تعالى ، ويبطل بالنظر والشك ، فإنه مأمور به

١٢٦ - ب / والقيح لا يؤمر به ، وهو ضد العلم

(١) نسبة إل قاشان ، وله أبو بكر محمد بن إسحاق ، كان داودياً ثم صار شافعيًا ،

له كتاب الرد على داود في إبطال القياس ، وكتاب إثبات القياس ، وغيرها (الفهرست

٣١٤ - تبصير المنتبه ١١٤٦) والناس يقولون قاشاني بالشين المعجمة ، والصواب بالسين

المهمل كما في (الباب ٢٣٥/١ والتبصير) .

(٢) نسبة إلى نهروان ، بلدة قديمة قرب بغداد ، ولعل المراد أبو الفرج المعساق

ابن زكريا النهرواني الجريري كان أعلم الناس في زمانه بعرف كل أنواع العلوم توفي سنة

تسعين وثلاثمائة (الباب ٢٤٩/٣) .

(٣) وخلاصة القول في الخلاف في حججية القياس أن الفرق المختلفة منهم من منع

التعبد بمقتضاء عقلاً ، ومنهم من أجاز له عقلاً ومنعه شرعاً ، ومنهم من أجاز له شرعاً وعقلاً

ولكن قال لم يقع . ومنهم من غال بالجواز والوقوع . والقائلون بالوقوع قيل بدلالة السمع

والعقل ، والأكثر على أنه بالسمع . وأن دلالة السمع عليه قطعية ، وأبو الحسين ظنية .

والقائلون بالوقوع بعضهم أنه وقع مطلقاً وبعضهم على أنه في بعض الصور ، على تفصيل

يراجع في مظانه من كتب الأصول .

ومنه من قال : لا يقبح الظن في نفسه ، لكن يستقبح من الشارع
القائ الشرع الى محتبط الظنون ، ومرتبك الجهالات والخيالات ، وجعل
الامر موزى بين العقلاء حتى [بتيور^(١)] فيه ، ويمتد تنازعهم على انقراض
العصور كما تراها .

فنقول : لا ؛ بل هو المستحسن قطعاً ، فان الأفعال يحملتها إقداماً
واحكاماً بحسن كونه مستنداً الى رسم الشارع .

والوقائع لا نهاية لها ، والألفاظ المحصورة لا نحوها ، وتركها سدى
مهملاً ليفعل كل ما يشاء ؛ فيبجح .

فتعين تفويضه الى آراء العقلاء ، وأرباب الدراية^(٢) بما أخذ الشريعة
ومصالحها ليحكموا بها ملتفتين على مجاريها .

بحققة أن مشار القبح هو الاعتقاد ، والعقلاء بأجمعهم مطبقون على
الالتجاء الى الظن والرأي عند الارتباك في واقعة ، فانهم يقدمون عليها
على ظن غلب ، ولا يستقبحونه .

هذا بعد النزول عن قاعدة الاستقباح ، وهو مردود ، فان كل ممكن
/ يجوز ورود الشرع به عندنا .

١٢٧ - أ

فان قيل : لا شك [في^(٣)] أن ردهم الى النصوص أحسن .

قلنا : هذا بحسن من قائله في ترك النص على الخلافة وتعيين الخليفة ،
فان ذلك ترك الناس على جهالة أفضى إلى فساد وتقاتل هائل ، وضبطه
بالنص أمر ممكن ، فانه أمر معين .

أما الوقائع فلا ضبط لها ، [فيبانها^(٤)] بالنصوص أمر محال تصويره .

(١) في الأصل يتبهموا . وفي ح يتهيئون . والصواب ما أثبتته .

(٢) في ح الدراية .

(٣) من ح . وليست في الأصل .

(٤) من ح . وفي الأصل مثبتاتها .

والذين زعموا أن في الشرع ما يبدل على رده ؛ تمسكوا بقوله :
(إن بعض الظن إثم^(١)) .

ويقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : « أي سماء تظليني ، وأي أرض تغلني إذا حكمت على القرآن برأيي » .

ويقول ابن مسعود رضي الله عنه : « لو حكمتنا بالرأي لحرقنا كثيراً بما أحله^(٢) الله ، وحللنا كثيراً بما حرّمه الله » .

ويقول ابن عباس [رضي الله عنه : « إن^(٣)] الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في المال الثلث ، والثالث ، والنصف ، في رد قياس العول .

قلنا : قوله تعالى : (إن بعض الظن إثم^(١)) . مقول به عندنا ، فليوصف بعضه بخلافه .

١٢٧-ب يقول أبي بكر رضي الله عنه يتبع^(٤) / ولا^(٥) نحكم في القرآن برأينا ، فإن للتفسير مسلماً مضبوطاً لا نتعداه ، وقد قال عليه السلام : (من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار^(٦)) .

ويقول ابن مسعود رضي الله عنه : يحول على قياس مجرم محلاً بالنص ، ومثل هذا الرأي متروك .

ويقول ابن عباس رضي الله عنها : دليل على قبول القياس ، فإنه

(١) الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٢) في ح الله الله .

(٣) ماقطة من ح .

(٤) في ح متبع .

(٥) في ح فلا نحكم .

(٦) الحديث رواه الترمذي بلفظ من قال في القرآن بقبر علم .

ما قال ذلك عن نص ، لكنه غلظ الأمر في تفضيل القياس ، وقد كانوا يعتادون ذلك لاعتادهم على قلة الرهونات ، ونحن لا نغلظ الآن على المجتهدين لأنهم لا يحتملون .

ثم نعلم على القطع منهم أنهم كانوا يشتورون ويقبسون قطعاً .
ثم يعارضها ظواهرٌ ظهر منها ، كقوله تعالى (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) (١) ، وقوله عليه السلام للسائل عن تقبيل الصائم : (أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ) (٢) ، وهو قياس .

وقوله للخشعية حيث سأله عن أداء الحج عن أبيها الميت فقال : (أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ فَقَضَيْتَهُ ؟) (٣) ، وهذا [عين (٤)] القياس .

والفرقة الثالثة قالوا : رددنا ما كان (٥) / العقل لا يدل عليه ، ١٢٨ - أ وليس فيه نص كتاب ، ولا خبر متواتر يقطع [به فلا (٦)] ينحكم به .
قلنا : يدل عليه ثلاث مسالك :

(١) الآية ٢ من سورة الحشر .

(٢) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وهو عن عمر قال : هشتت يوماً فقبلت وأنا صائم ، فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : صنعت اليوم أمراً عظيماً ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ بَاءً وَأَنْتَ صَائِمٌ ؟ قلت : لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وسلم : فديم ؟ .

(٣) الحديث رواه أحمد ، والنسائي ، والبيهقي ، والطبراني ، وابن خزيمة عن الحسن مرسلًا وكاهم يروونه عن رجل من خثعم ، وقد اختلف هل السائل امرأة أم رجلاً (راجع تفصيل ذلك في فتح الباري ٤/ ٤٣٨) .

(٤) زيادة من ح .

(٥) في ح رددنا فإن العقل .

(٦) من ح . والاصل يقطع ولا ينحكم .

أمرها :

ما نقل اليينا من الصحابة [من (١)] استوارهم في الوقائع المتفرقة
ورجوعهم إلى المصالح والمقاييس .

وهذا منقول في صور متفرقة نورث علم القطع ، [كأخبار (٢)]
التواتر ، وقد أجمعوا عليه ، والاجماع حجة مقطوع بها ، كما ذكرناه .

المسلك الثاني :

أن يحمل الأمر فقول : نعلم أنهم - أعني الصحابة - رضي الله عنهم
[من (٣)] مفتوح أمرهم من بيعة السقيفة إلى موت واثلة بن الأسقع ،
وهو آخر من مات من الصحابة (٤) ، كانوا يفتنون في التحليل والتحرير ،
والحقن والاهدار ، والامور الخطيرة ، والوقائع كثرت على متعرض (٥)
أبائهم ، ونقطع بأن النصوص لم تكن واعية بها ، فإنما كانت محصورة ،
وهم كانوا يجمعون على الفتوى هجوم من لا يرى [له (٦)] ضبطاً .

وأخبار الآحاد لا تبلغ ألفاً ، ولا يظن بهم بناء الأمر على الشئ /
والتحكيم ، فلا مستند لهم سوى المصالح .

١٢٠ ب

(١) من ح . وفي الأصل « في » .

(٢) من ح . وفي الأصل بأخبار .

(٣) زيادة من ح .

(٤) بل الصواب أن آخر من مات من الصحابة هو أبو الطفيل عامر بن واثلة

ابن الأسقع لا واثلة بن الأسقع . توفي سنة مائة وقيل عشر ومائة (العبر ١/١١٨ -
الاستيعاب ٢/٧٩٨) .

(٥) في ح متفر .

(٦) زيادة من ح .

والنظام ، [لما (١)] أنكره ، حمله على قصد جلب المال ،
واكتساب الحشمة ، وهذا من قلة دين المرء .

فإن قيل : فقد فاسوا في صورة مخصوصة ، [و (٢)] لو انفقت
واقعة لم يعهد مثلها ، فقسّم (٣) فيها ، فمن أين تلقينموه ؟ وفلا توقفتم (٤)
على ما نقل منهم ؟ .

قلنا : فهمنا على الضرورة بما نقل عنهم تشوفهم إلى القياس في وقائع
لم تتفق لو وقعت ، وأنهم كانوا لا يمتنعون عن الفتوى فيها ، بل كانوا
يقبضون .

فإنهم كانوا على طول آمادهم لم ينقل واحد منهم أنه أبى عن الفتوى
في واقعة رذل : لا نص فيها .

المسلك الثالث :

روى عن النبي عليه السلام أنه قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن :
(بماذا تحكم ؟ فقال : بكتاب الله . [قال : فإن لم تجد ؟ قال :
فبسنة رسول الله ﷺ . قال فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد (٥)] رأيي .
فقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله [لما يرضاه رسول الله (٦)] (٧)

(١) من هـ . وفي الأصل كما .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) في هـ لقسّم .

(٤) في هـ وقفتم .

(٥) الذي في هـ « فقال إن فيها » فقال : بسنة رسوله . فقال إن لم تجد ؟ فقال

أجتهد هـ .

(٦) زيادة من هـ .

(٧) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي . ولكن قال البخاري لا يصح ،

وقال الترمذي ليس بإسناده عندي متصل ، وانتصر البعض لصحته .

١٢٩- أ وقرره عليه ، وأثنى عليه بسببه ، وهو نص مقطوع به /

فإن قيل : كيف تثبت قاعدة قطعية بخبر واحد بتطرق إليه الاحتمال ؟ .

قلنا : نعلم على الضرورة أن الصحابة لو ارتكبوا في قبول القياس ورده ، ونقل لهم الصديق على اتحاد هذا الحديث ؛ لقضوا بموجبه .

ونعلم أن الصحف التي كان يرسلها رسول الله ﷺ مع ولاته على البلاد ، لو اشتملت على الحكم بالقياس لاكتفوا فيها بقول الواحد .

فإن قيل : كيف يتلقى القطع من الظن .

قلنا : وقوع الظن مقطوع به^(١) ، ووجوب العمل عنده مقطوع به ، تلقيا من إجماع قاطع ، وهو كوجوب الإتمام على المقيم إذا تحقق إقامته بخبر الواحد ، فكذلك العمل [بخبر الواحد^(٢)] عند وقوع الظن^(٣) .

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن الحاجب : « فإن قيل : أخبار آحاد لا تطعن - أي فلا يكفي - وذكر اعتراضات أخرى ثم قال : والجواب أنها متواترة في المعنى كشجاعة علي » وقال : « لنا ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل به عند عدم النهي وإن كانت التماسيحيل آحادا ، والمادة تقتضي بأن مثل ذلك لا يكون إلا بقاطع » اهـ . فدل هذا على قيام قاطع على القياس .

الباب الثاني

في مراتب القياس ، وضبط أقسامه

رتب علماء الأصول القياس على خمس مراتب .

المرتبة ^(١) الأولى :

المفهوم من الفحوى ، كتنجيز ضرب التعنيف من فهم النهي عن التأنيف .

والثانية :

تنقيص الشارع على قياس .

والثالثة :

/ إلحاق الشيء بما في معناه ، كقولنا : الأمة في معنى العبد ^(٢) .

١٢٩ب

والرابعة :

قياس المعنى ، وهو ينقسم إلى الأجل ، والأخفى .

والخامسة :

قياس الشبه ، وهو مصدر بالطرد والعكس .

(١) في = المرتبة .

(٢) أي في السراية .

وقال الاستاذ : القياس ينقسم إلى مظهرين ، وإلى معلوم^(١) .
ثم المعلوم قد يقرب دركه ، وقد يبعد مثاله ، لافتقاره إلى مزيد تأمل .

والمظهرين ينقسم إلى جلي ، وخفي^(٢) ، إلى أن تتعارض الظنون
فيرجع [بسالك^(٣)] نذكرها في الترجيح .

قال القاضي : الظنون [متقاربة^(٤)] لا ترتب فيها ، ولم يعم
لمسالك الظنون وزناً ، ومنه ثار الخلاف بينها في تصويب المجتهدين على
ما سذكروه .

ولم يختلفوا في أن قياس المعنى والشبه من أبواب القياس .
وما عداها من الأقسام الثلاثة ؛ اختلفوا فيها ، أعني المفهوم من
التأليف ، ومنصوص الشارع ، وإلحاق الأمة بالعبد .

وأما فحوى الخطاب ، وهو فهم تحريم الضرب من آية التأليف :
فقال^(٥) قائلون : إنه قياس ، لأنه ليس بمنصوص ، وهو ملحق بالنص ،
ولا معنى للقياس سواء .

قال القاضي : ليس بقياس / لأنه مفهوم من فحوى فهم المنصوص من
غير حاجة إلى تأمل ، وطلب جامع . ١٣٠ - أ

والجواب : أنه [من المفهوم^(٦)] ، لا لما ذكره القاضي ، إذ لا يبعد
في العرف أن يقول الملك لحامده : اقتل الملك الفلاني ، ولا تواجهه

(١) في هـ إلى معلوم وإلى مظهرين .

(٢) في هـ إلى خفي وجلي .

(٣) من هـ ، وفي الأصل مسالك .

(٤) من هـ . وفي الأصل متفاوتة .

(٥) في هـ قال .

(٦) في هـ ليس بقياس لا لما ذكره .

بكلمة سيئة ، فليس فهم ذلك من اللفظ من صورته ، ولكن لسياق الكلام ، وقرينة الحال ، فهم على القطع ، إذ الغرض منه الاحترام ، فلا يعد قياساً ، والخلاف آيل إلى عبارة .

وأما منصوب الشارع نصاً في حق شخص معين هل يعد قياساً ؟ .

قال قائلون : لا يعد قياساً ، لأنه مفهوم من النص ، فهو الحكم ، وتأيدوا بأمور أحدها : أن خطاب رسول الله ﷺ [بعمم^(١)] على جميع الأعصار ولا يعد ذلك قياساً ، ومنها أن الشارع لو قل لشخص لا تأكل اللبن^(٢) ، فإنه مُعم ، فهم على القطع منه^(٣) أن سبب تحريره كونه فَنَلَا في حق جميع الناس من نفس النص .

ومنها : أن هذا القياس ، إن لم يفهم من النص ؛ فهو محال ، وإن فهم فأي حاجة إلى القياس .

/ والمختار : أن هذا قياس ، لا تنقطع^(٤) مواد النظر عنه وعلينا^(٥) ١٣٠ - ب نظران فيه .

أحدهما : بيان محله .

والثاني : بيان أنه لا يتخصص ، وعمل الشارع يجوز تخصيصها .

ويتبين هذا بضرب مثال ، وهو أن يقول الرجل لو كبله^(٦) : بع

(١) من ح . والأصل بعم .

(٢) في ح لا تأكل البيض .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح أن هذا قياس ، إذ لا تنقطع .

(٥) في ح فعلينا .

(٦) في ح للوكيل .

هذا الغلام فإنه ميه الأدب ، أو ذميمة الوجه ، فوجد في غلمانه من هو
فوقه في ذلك المعنى ، لم يبعه .

وكذلك الشارع قد ^(١) يطلق الرجم ، ويعلله بالزنا ، ولا يتعرض
للاحصان ، ثم نحن نستنبطه .

ويستند ^(٢) هذا إلى أمر ، وهو أن القياس ليس موجبا لذاته ،
ولكنه أمانة الحكم ^(٣) شرعا ، وهذه أمانة نصها الشارع .

وأما ما ذكروه من إلحاق أحد العاصين بالآخر فينقلب عليهم ، فإنه
لا يفهم أيضا من اللفظ فما مستنده ؟

فسيقولون : هو الاجماع .

فنقول : الاجماع أغنانا عن القياس فيه .

وأما ما ذكروه من أمر السم ؛ فذلك مفهوم من القرينة ، لا من
اللفظ ، إذ بان على القطع شفقة الشارع على جميع الخلق .

وأما إلحاق الشيء بما في معناه ، قال قائلون : إنه قياس .

أ- ١٣ / والمختار : أنه ليس بقياس ، ولا منصوص أيضا ، ولكنه مفهوم

من النص على الاضطرار من غير افتقار فيه الى [افتكار ^(٤)] .

ثم قالوا : فائده إن كان قياساً قدم على الخبر ، وإلا فلا .

وقال الاستاذ أبو اسحق : هو قياس ، ولكن لا يقدم على الخبر .

وهذا ما نعتقد في منع التقديم ، والخلاف بعده يرجع الى إطلاق عبارة .

ولا بد من ذكر ضابط لهذا القسم ، وقد قال الاستاذ أبو اسحق :

(١) في الأصل وقد يطلق والمثبت من ح .

(٢) ماقطة من ح .

(٣) في ح للحكم .

(٤) من ح . والأصل افكار .

هو منقسم الى : ما يستند الى ما منه اشتقاق النص ، كالأمة مع العبد
إذا قال : عبد ، وعبدة ، إذ العبودية تشمها .

وما لا يستند اليه . فهو دونه .

والضابط عندنا لهذا القسم ، ما يهجم^(١) الفقيه على فهمه من غير تدبر
ونظر ، فتقـم معلوماً على الضرورة ، فلو صار نظرياً ؛ خرج عن
كونه معلوماً .

والعجب أن العلوم العقلية تنقسم إلى النظرية والضرورية ، وهذا
لا انقسام فيه .

نعم ؛ يدرك المرء تفاوتاً بين علمه بنفسه ، وعلمه بغيره^(٢) ، فمثل
هذا التفاوت لا ينكر وقوعه ههنا ، وهو^(٣) في الرتبة ، دون فهم الفحوى
كما ذكرناه / في تحريم التأليف ، لأن ذلك يشترك في دركه العوام
والخواص ، وكون الأمة في معنى العبد ؛ لا يدركه إلا الفقيه المنثبت ،
وذلك لا يخرج عن كونه معلوماً . كما أن التواتر المورث للعلم ؛ يعتبر
في كل فن في حق أهل الخبرة به ، في القراءة بالقراء ، وفي الحديث
بالمحدثين ، [وبالله التوفيق^(٤)] .

١٣١ - ب

(١) في ح يهجم .

(٢) في ح وبين علمه بغيره .

(٣) في ح وهي .

(٤) زيادة من ح .

الباب الثالث

فيما نفيت به علل الوصول

إذا حور المعلل قياساً ، فرده الى أصل ، فإذا طوّل باثبات علة الأصل فحصول ما يستند اليه عند المطالبة ؛ ثلاثة أقسام .

[القسم ^(١)] الوصول :

أن يسلك مسلك الجدال ، فيقول : السائل "مطالب" بالاعتراض عليه ، وليس علي "إثباته" .

وهذا مما صار بعض الناس الى الاكتفاء به .
وهو باطل .

فإن ادعى علة الأصل مذمباً ، كاهل الفتوى ، فلا يجزئ فيه والتحكم ، ويطل ذلك بمسلكين .

أمرهما :

أن يقول : إن كنت طارداً ؛ فسنذكر وجه بطلان الطرد ، وإن لم نقتنع ^(٢) بالطرد ؛ فلم ادعيت كونه علة .

(١) زيادة من - .

(٢) في - نقتنع .

[والآخر^(١)] :

أن يقول : / تثبت تعليل الأصول بما ذكرته على التشبي ، أم لك ١٣٢ - أ
فيه مستند ؟

فإن استغفلت^(٢) بإثباته تشبياً . فالكفر خير من هذا المقام .
وإن زعمت أنه منصوب للشارع ؛ فبم عرفت ذلك ؟ ولم تحكمت
به ابتداءً من غير مستند ؟

فإن أمان الإخالة دليلاً عليه كفاء ذلك ، وعلى السائل الاعتراض بعده ،
وليس عليه أن يُعِيدَ جميع الاعتراضات ويدفعها . [فإن^(٣)] المناظرة^(٤)
معاونة على النظر ، وقد أسس كلاماً عند إبداء الإخالة ، وقبله لا
بطالب السائل ببيان أنه ليس بخيّل ، لأن المسؤول بعد لم يدل ،
ولم يؤسس ، حتى يستوجب الاعتراض .

فإن قال المسؤول : دليلي على ثبوته ؛ عجزك عن الاعتراض عليه .
معتصماً بأن المعجزة صارت دليلاً بالعجز^(٥) عن المعارضة .

قلنا : غمرات المعجزات لا مطمع في الخوض فيها الآن ، فلا تثبت^(٦)
العلة بأمثاله .

ثم المعجزة إذا لم تقسم بين بدوي السحرة ، أو أهل الخبرة ؛ لا^(٧)

(١) من ح . وفي الأصل والآخر .

(٢) في ح استغفلت .

(٣) في الأصل وح مانه . والصواب ما أثبتته .

(٤) في ح المناظرة .

(٥) في ح للمعجز .

(٦) في ح تثبت .

(٧) في ح فلا تكون .

١٣٢ - ب تكون حجة / ، فالتحدي بالفصاحة ليكن مع الفصحاء ، وقلب العصا حبة ليكن مع السحرة .

فالسائل المفيل ، إذ عجز ، كيف يدل ذلك على صحة الدليل ؟
فان قال : الدليل عليه اطراده ؛ فهذا أوان ذكر مسألة الطرد .

مسألة الطرد^(١) المحض

لا حجة فيه عندنا^(٢) .

وقال قائلون : هو حجة^(٣) على الاطلاق ، يعتمد عليه المفتي .

وخصه مخصصون بالمناظر المجادل ، دون المفتي^(٤) .

وقال قائلون : من ردوا الطرد : يكتفى - باخالة أحد وصفي

العلة والثاني يحتمل وإن لم [يخل^(٥)] - الاحتراز عن النقض .

وهذا أيضاً باطل ، فان وصف العلة ينبغي أن يكون منطابقاً حكم

الشرع ، والعبارة المجردة حركات اللسان ، واصطلاح أهل اللغة ، فلا

(١) في حـ مسألة : والطرد المحض لا حجة الخ ... قل الإمام الرازي في المحصول :
والمراد منه الوصف الذي لم يكن مناسباً ولا مستلزماً للمناسب إذا كان الحكم حاصلًا مع
الوصف في جميع الصور المغايرة لحل النزاع . وهذا المراد من الاطراد والجريان ، وهو
قول كثير من فقهاءنا . (إرشاد الفحول ص ٢٢٠) وقال ابن السبكي : هو مقارنة
الحكم للوصف . قال المحلي : من غير مناسبة اهـ . جمع الجوامع ٢/٢٩٩ حاشية البناني .

(٢) وهو مذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين كما نقله القاضي عنهم ، قال القاضي حسين :
لا يجوز أن يدان الله به . قال ابن السمعاني : وسمى أبو زيد الذين يعملون الطرد حجة
والاطراد دليلاً على صحة العلية - حشوية أهل القياس ، قال ولا يعد هؤلاء من جهة الفقهاء .
(٣) واختاره الرازي ، والبيضاوي ، وحكاه الشيرازي في التبصرة عن الصيرفي

ونسبه الاسنوي للغزالي في شفاء الغليل .

(٤) هو اختيار الكرخي .

(٥) من حـ . والأصل لم يجد .

يكون مناطاً للحكم ، فلا يضمن وصف التعليل من غير مستند من إخاله
أو غيرها

فالآن نرد على القائلين بالطرد بأربع^(١) مسائل ، بعد الإحاطة بأن
الطرد المحض : هو الذي لا يناسبه الحكم ، أو يناسبه حسب مناسبته
لنقيضه .

المسلك الأول :

أن نقول إذا ناسب / حسب مناسبته لنقيضه ؛ فليس إثبات الحكم ١٣٣ - ب
به ؛ أولى من نفيه ، فيؤدي ذلك إلى تكافؤ الأدلة وتساوقها .

الثاني :

أن الشارع لم يزيل لمنصب الفتوى إلا متبحراً في العلم ، موصوفاً
بصفات ، فلا مستند^(٢) له إلا أن يكون من أهل النظر في مصالح
الشريعة ، ولو اكتفى بالطرد لعلق الحكم بكل ما يسنح لكل أحد^(٣) ،
من غير افتقار إلى منصب مخصوص .

الثالث :

ما ذكره القاضي : وهو أن الخيل لا يدل لعينه ، ولكن المستند

(١) كذا في جميع النسخ وهو تحريف من النسخ . والا فالقياس أربعة مسائل .
(٢) في حـ يستند .

(٣) وعند ذلك تصبح الشريعة من وحي الاهواء ، وتبعاً للنزوات والعصبيات ،
قال الشوكاني : قال القاضي أبو الطيب الطبري : ذهب بعض متأخري أصحابنا إلى أنه
يدل على صحة العلية ، واقتدى به قوم من أصحاب أبي حنيفة في العراق ، فصاروا
يطردون الأوصاف على مذاهبهم ، ويقولون إنها قد صححت ، كقولهم في مس الذكر :
آلة الحدث ، فلا ينتقض الوضوء بلمسه ، لأنه طويل مشقوق ، فأشبه البوق ، وفي السعي
بين الصفا والمروة : إنه سعي بين جبلين ، فلا يكون ركناً كالسعي بين جبلين بليسابور ،
ولا يشك عاقل أن هذا سخف اهـ (ارشاد الفحول ٢٢١) .

فيه مسالك^(١) الصحابة رضي الله عنهم ، فهم الأسرة والقدرة^(٢) وقد كانوا يعتبرون مصالح الشرع ، ولا يتمسكون بالطردبات .

الرابع :

وهو المختار ، أن باب التحكم مسدود في الشرع ، وإلها أمر بينه الأمر على معلوم أو مظنون ، والعلم^(٣) لا مطمع فيه في هذا المقام^(٤) ، وغلبة الظن لها في مطرد العادة ملك لا يحصل دونه ، فالظن لا يغلب ١٣٢ - ب من غير سبب ، كما لا يشيع الجائع في العادة دون / الأكل ، والاطراد لا يغلب على الظن قطعا .

نعم ، للشارع أن يتحكم بنصب ما ليس بخيل أمانة ، كما يتحكم^(٥) باثبات الحكم ابتداء .

ومثال الطرد قول القائل في مسألة إزالة النجاسة بالحل : مائع لا تبي القناطر^(٦) على جنسه ، فلا تزال النجاسة به كالدم ، فهذا طرد^(٧) لا نقض عليه ، ولا يستجيز التمسك به من آمن بالله واليوم الآخر .

القسم الثاني^(٨) :

ما يتمسك المعلل به في إثبات علة الأصول ، وهي ثلاثة أنواع .

(١) في - مصالح .

(٢) في - القدرة والأسرة .

(٣) وهو الإدراك الجازم المطابق للواقع عن موجب .

(٤) ماقطة من - .

(٥) في الأصل كما لا يتحكم ، والمثبت من - .

(٦) في - القنطرة .

(٧) في - مطرد .

(٨) أي من الباب الثالث .

أولها :

التمسك بنص الشارع على وصف فتجعله^(١) آفة .

ومثاله : قوله تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم^(٢))
وقوله تعالى : (ذلك بأنهم شاقوا الله [ورسوله^(٣)] ^(٤)) ، وما يضايه
من اللفظ التعليل .

النوع الثاني :

إيأؤه اليه من غير تنصيص ، كقوله [عليه السلام^(٥)] في بيع
الرطب ، التمر : (فلا إذن^(٦)) لما أن سأل عن الجفاف .

وكقوله تعالى : (والسارق والسارقة [فاقطعوا^(٧)] ^(٨)) ، فإن
السرقه مخيلة ، فانها جرمية / يليق بها العقوبة الزاجرة ، وقوله تعالى :
(جزاء^(٩) بما كسبوا^(١٠)) إياه ، لأننا نعلم أنه لا يجازى^(١١) إلا لاله ، وحسن
عبادته ، وقوله : (نكالا^(١٢)) ، كذلك إياه اليه .

(١) في ح على وصف تعليله آفة .

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) الآية ١٣ من سورة الأملال

(٥) زيادة من ح .

(٦) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، والنسائي ، وابن ماجه ،

وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم وصححه ، وصححه ابن المديني ، وأخرجه أيضاً
الدارقطني والبيهقي . عن سعد بن أبي وقاص قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يسأل
عن اشتراء التمر بالرطب فقال لمن حوله : أينقص الرطب إذا بيع ؟ قالوا : نعم ، فنهى
عن ذلك .

(٧) ساقطة من ح .

(٨) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٩) في ح لم يجاز .

وكذلك في قوله : (الزانية والزاني فاجلدوا^(١)) الآية ، وإذا حصل الإيذاء كفى ذلك من الإخالة .

[ولذلك^(٢)] قلنا : توقع الجفاف في الرطب ؛ سبب بطلان العقد ، وإن كان لا يخيّل .

فإن قيل : قال رسول الله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش لما سأله عن الاستحاضة : (توضئي فانها دمٌ عِرْقِي^(٣)) . فهلا طردقوه في القصد ، وأوجبتم به الطهارة^(٤) ، لأنه دم عرق ؟

قلنا : أجاب أصحابنا بأن ذلك تنصيص على العلة ، ولم يذكر المحل ، ونحن جعلنا أحد السيلين محلاً للعلة لدليل^(٥) آخر . وهذا مزيف .

فإن حق علة رسول الله ﷺ أن تطرد إذا^(٦) ثبتت ، ولا تخصيص بغليات الظنون^(٧) ، إذ طردها أغلب على الظن ، وقد نص عليه فيمنع من تخصيصه .

ولكن الجواب أنها سأله عن الغسل ، فقال : / (بل توضئي فانها دم عِرْقِي^(٣)) ، علل به في إسقاط الغسل ، وهو المفهوم منه قطعاً .

١٣٤-ب

(١) الآية ٢ من سورة النور .

(٢) من ح . والأصل وبذلك .

(٣) حديث فاطمة رواه البخاري ، والنسائي ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، وأحمد .

(٤) في ح الطهارة به .

(٥) في ح بدليل آخر .

(٦) في ح إذا .

(٧) في ح فلا تخصيم بغليات الظنون .

فإن قيل : قال رسول الله ﷺ لبريرة لما أن اعتقت تحت عبد :
(ملكت نفسك ، فاختاري ^(١)) ، وهذا إيماء ظاهر إلى التعليل
بالاستقلال ، فها طردتموه في إعتاقها تحت حر ؟ .
قلنا : أجمع أهل الحديث على رده ، فلا نقبله .

ثم قال القاضي : نعلم أن النبي عليه السلام ما عني بقوله : ملكت
نفسك ، ملك مورد النكاح ، إذ لو حصل ذلك ؛ لانفسخ العقد ، ولا
ملك غير مورد النكاح ، فإنه لا يشعر بالتخيير في مورد النكاح ، فإن
معناه : ملكت الاختيار فاختاري ، وهو تكرير عبارة ، ومثل ذلك
جار في اللسان .

وقال قائلون : هو تنصيب على العلة ، فيخصص بحل ، وهو إذا
كانت تحت عبد .

والجواب : أن الحديث إن صح ؛ فهو ظاهر في الإيماء إلى التعليل ،
لا يمكن جرده وإنكاره .

النوع الثالث :

أن يثبت علة بكونه منها على المعنى الذي منه اشتقاق اللفظ الذي
ربط الحكم به في الشرع ، كقوله تعالى : (والسارق والسارقة ^(٢))

(١) حديث بريرة وتغييرها مشهور أخرجه كل أئمة الحديث في الصحيح والسنن
والمصنفات إلا أن لفظ ملكت نفسك فاختاري قد أخرجه ابن سعد في الطبقات بلفظ
« ملكت بضعك فاختاري » عن عبد الوهاب بن عطاء ، عن داود بن أبي هند ، عن عامر
الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما اعتقت .

(٢) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

وكقوله عليه السلام ، (التَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا ^(١)) ، وكقوله عليه السلام : (لَا تَبِعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ ^(٢)) .

فنقول : إذا ربط الشارع الحكم باسم مشتق ، فما منه الاشتقاق ينمض علة فيه .

١٣٥- أ. واليه صار الشافعي رضي الله عنه في مسألة علة / الربا .

وأول القاضي رحمه الله مذهب الشافعي رضي الله عنه فقال : نعم تمسك بالحديث في إزبات حكم الربا ، لا في عنته

وليس الأمر كما ظنه القاضي ، فإنه أثبت ^(٣) علة الطعم به .

والمختار : أن ما منه الاشتقاق ؛ إن كان محيلاً كالسرقة ، والربا ،

والسوم في قوله : (في سائمة الغنم زكاة ^(٤)) كانت [علة ^(٥)] .

وإن لم يكن محيلاً ؛ فهو كالتعليق باللفظ ، فنقول : من أين قلتم

إنه أوما ^(٦) إلى العلة ؟ وما مستنده ؟ وما الفرق بين الوصف الذي

[لا ^(٧)] بخيل والطرده الذي لا بخيل ، وربط الحكم بها لا يختلف ، ونصرف

الاسم في موضع اللسان لا يوم إخلة ، فهو كاللفظ الموضوع .

نعم ، إن كان محيلاً ابتدر إلى الأفهام من قوله أنه معطل به ،

(١) الحديث رواه مسلم ، وأحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه .

(٢) راجع تخريج الحديث من ١٨٥ .

(٣) في ح ثبت .

(٤) راجع تخريج الحديث من ٢١٥ .

(٥) من ح . ول الأصل علته .

(٦) في الأصل ر ح أومى .

(٧) زيادة من ح .

والفهم لا مقابلة فيه ، ولا يحصل هذا من الوصف الذي لا يتخيل .
ولا^(١) إيماء إذن حتى يبنى عليه أن طرد الشارع كمنهيه ، لأنه لا بد
من إثبات نص^(٢) من جهة أولاً .

نعم ، لو قال قائل : تبينا^(٣) بقوله : (لا تبعدوا الطعام
بالطعام^(٤)) ثبوت الحكم / عند ثبوته ، وانتفاءه عند انتفائه ، فيغلب
على الظن كونه علة . فإنه انتقض أمارته له ، ولا معنى لعلل الفقه
سواء^(٥)

قلنا : هذه^(٦) تمسك بالمفهوم ، وقد بينا أن الصفة التي لا تتخيل ليس
لتخصيص الحكم بها مفهوم ، وقد ذكرناه في كتاب المفهوم^(٧)
[والله أعلم^(٨)] .

الفصل الثالث^(٩) : في إثبات علل الأصول بمسالك الفقه .

وهي أربعة .

الشبه والإخالة : ولها باب سيأتي .

-
- (١) في ح فلا .
 - (٢) في ح إثبات لصبه .
 - (٣) في ح ثبتناه .
 - (٤) راجع تخريج الحديث في ص ١٨٥ .
 - (٥) راجع تحقيق مسألة العلة عند الغزالي في المقدمة .
 - (٦) في ح هذا .
 - (٧) راجع ص ٢٠٨ وما بعدها .
 - (٨) زيادة من ح .
 - (٩) أي من الباب الثالث .

والطرد والعكس ، والسبر والتقسيم^(١) .

أما الطرد والعكس ، فلا يتمسك به في إثبات العلة عند القاضي ،
وامتدل عليه بأربعة مسالك .

أمرها :

ان الطرد بمجرد لا حجة فيه ، والعكس لا يقبل الطرد مطلقاً ،
ولا حاصل للعكس إلا انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ، وانتفاء الحكم
مسألة أخرى يطلب لها علة ، فلا يثبت حكم هذه المسألة بعلة - بسبب
الحكم في مسألة أخرى ، لعل^(٢) أخرى .

[وصورته^(٣)] أن نقول : الشدة في الحرمة علة التحريم ، لأن
الحكم يتبعه ، فإنه يقضي بحل الحل عند زوالها [ونحرمة الحرمة مسألة^(٤)] ،
١٣٦ - أ . وحل الحل مسألة أخرى لا بد من / طلب علة لها .

بحققة : أن الطرد عكس العكس ، كما أن العكس عكس الطرد .
ولو فرض النزاع في الحل لكان يقول^(٥) : العلة في تحليته ؛ عدم
للشدة ، بدليل ثبوت التحريم عند وجود الشدة .
وهذا محال تخيله .

(١) في - التقسيم والسبر .

(٢) لا - بعلة أخرى .

(٣) في الأصل فصورته ، والمثبت من - .

(٤) هذه الجملة ساقطة من - .

(٥) في - لكننا نقول .

المسلك الثاني :

أن باب التحكم مسدود ، والتحليل ليس دليلاً لعينه ، والرجوع إلى سيرة الصحابة رضي الله عنهم ، ولم يصح عنهم التمسك بالطرد^(١) والعكس .

والثالث :

أن العكس وجوده كعدمه في التحليل ، ولا أثر له ، فيستحيل أن نقبل الطرد الذي ليس بحجة ؛ حجة .

الرابع :

أن يقال له : إن ادعيت الطرد والعكس في جميع أحكام الشريعة؛ فحال ، إذ لو كان [كذلك^(٢)] ؛ لما فرض نزاع .

وإن قلت : جرى في الحجر مطرداً منعكساً ، فليجر في غيره ؛ فهو تحكم لا حاصل له ، فلم قلت ذلك ؟ .

ولا يلزم هذا في التحليل ، فإن طبع التحليل الجريان والسيلان ، وليست الشدة مخيلة .

والختار : أن المسألة في مظنة الاجتهاد فإننا لا نقطع^(٣) / بقبولها ، ١٣٦-ب ولا ردّها^(٤) ، من جهة الصعابة رضي الله عنهم ، وعدم القاطع في قبوله

(١) في ح أو العكس .

(٢) في الأصل لذلك . والمثبت من ح .

(٣) في ح فلسنا نقطع .

(٤) في ح بردها ولا قبولها .

عندنا ؛ لا يكون قاطعاً في رده كما ذكرناه من قبل ، ولا يعد إفضاؤه إلى غلبة الظن في بعض الصور^(١) ، فهو مفروض إلى رأي المجتهد فليُنظر فيه .

والنوع الآخر مما بُنيت هُنا الأصول السبر والتقسيم :

وقال القاضي : لا بد منه في العال الشرعية ، كما في العقلية .

ولا يظن به أنه أراد به سوى إبطال علة الخصم ، فإن ذلك لا يدل على إثبات علتك ، ولكن يحتمل أنه أراد به إبطال سائر العلل بعد أن كانت علة المستبقاة محيية ، لتبين أن الحكم معال به ، [فإنه لا يجوز^(٢)] ازدهام العلل على حكم واحد^(٣) ، وإذا لم يتبين^(٤) بطلان الأقسام على هذا المذهب ؛ لم يستفد بالإخالة [شيئاً مع توقع^(٥)] تخيل آخر [أظهر^(٦)] منه ، يعلل به دون ما ذكره .

(١) قال في المستصفي ٧١/٢ أما إذا انضم إليه سبر وتقسيم ؛ كان ذلك حجة ، كما لو قال هذا الحكم لا بد له من علة ، لأنه حدث بحدوث حادث ، ولا حادث يمكن أن يعلل به إلا كذا وكذا ، وقد بطل الكل إلا هذا فهو العلة له ، وهذا الذي ذهب إليه الغزالي من أنه لا يفيد بجمعه هو مذهب ابن السمعاني والآمدي وابن الحاجب ، وذهب قوم إلى قبوله مطلقاً وقالوا : يفيد القطع ، وذهب الآكثرون منهم الرازي وأتباعه إلى قبوله ولكنهم قالوا يفيد الظن في العلية .

(٢) في الأصل ولو أنه لا يجوز . والمثبت من ح .

(٣) وهذا رأي إمام الحرمين وغيره على ما سنذكر تفصيله عند الكلام عن التركيب .

(٤) في ح . بين .

(٥) من ح . والأصل بالإخالة تسامع توافع تخيل .

(٦) في الأصل ر ح طهر . والصواب ما أثبت .

إلا أن الذي نراه جواز تعليل الحكم بعلمين على ماسياني^(١) [بيان^(٢)].
 ومجتمل أنه أراد بالسبر والتقسيم في مسألة يتفق^(٣) على كونها معللة
 بعلة واحدة ، كمسألة الربا ، فيستفيد بإبطال الأقسام تعيين محل الإجماع ،
 إلا أن هذه صورة لا يفرض وقوعها لدورها / ، ومسألة الربا بما أجمعوا
 على تعليلها .

١٣٧ - أ

فإذن الوجه أن يقال : السبر في المقولات إن دارت بين النفي
 والإثبات ، كقولك [واجب أم لا^(٤)] ، [جش أم لا^(٥)] ،
 وقد بطل أحدها ، فتعين^(٦) الثاني لا محالة ، فيورث العلم .

وإن^(٧) كثرت الأقسام ، ولم تدر بين النفي والإثبات ؛ لم يحصل
 العلم ، كالتقسيم المعتاد في مصحح تعلق الرؤية وتعليله بالوجود .

وأما^(٨) الشرعيات والتقسيم فيها يورث غلبة الظن بعد كون الحكم
 معللاً ، ولا يشترط ارتفاع^(٩) مواد الاحتمال بعد حصول غلبة الظن .

وقد اختلفوا في مسأله جدلية ، وهو أن المشول لو قال : سبرت ،
 هل يلزمه ابتداء كيفية السبر ؟ .

(١) أي في الكلام على التركيب .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح متفق .

(٤) في ح واجب أو حائز .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) في ح فيتمين .

(٧) في ح وإن .

(٨) في ح وأما .

(٩) في ح انقطاع .

منهم من قال : لا ، لأنه لا يستفيد دراً قوله : بمحتمل أن يكون وراءه
تقسيم . فإنه متوجه ، ذكره أو لم يذكره .

وهو محتاج في رسم الجدال^(١) إلى إبداء قسم آخر .

١٣٧-ب والخيار : أن لا بد من إبداء كيفية السبر ، ليكون مؤسماً /
دليلاً ، غير مقتصر على مجرد الحكاية والدعوى للنشوف إلى استيعاب
الأقسام .

كما نقول : الحر هو مانع ، أحر ، يقذف الزبد ، ويحسك ،
ولا^(٢) يعال بهذه الأقسام لبطلانها ، لم يبق إلا الإسكار .

(١) في - الجدال .

(٢) في - فلا يعال .

الباب الرابع

في

الاستدلال المرسل وقياس المعنى

وفيه ثلاثة فصول .

الفصل الأول

في

بيان مذهبنا ، وذكر الدليل فيه

فليعلم أولاً أن هذا عمدة كتاب القياس .

ووجه إعواضه : أن الصحابة رضي الله عنهم ؛ هم قدوة الأمة في القياس وعلم قطعاً اعتمدوا على المصالح ، مع أنهم لم ينهضوا عليها في بعض المسائل ، ولم يستعملوا أيضاً استرسالاً عاماً .

إذ المصالح كانت تنقسم لديهم إلى متروكة ، وإلى معمول به .

ولم يضبطوا لنا ما نتمسك به ، ولا يظن بهم أنهم ضنوا بإبدائها بعد أن عرفوها ، والمصالح شتى ، وقد عسرت المأخذ ، وقصرت عن

الدلالة على ضبطها ، فمنه^(١) ثار الثوار وردوا أصل القياس .

والقائلون به [انقسموا^(٢)] :

فاسترسل مالك رضي الله عنه على المصالح حتمي رأى قتل ثلث الأمة
لاستصلاح^(٣) قسما

وقتل في التعزير^(٤) .

وقطع اللسان في الهذر^(٥) .

وللشافعي رضي الله عنه مسلكان ، يحصر في أحدهما التمسك في
الشبه ، أو الخيل الذي يشهد له أهل معين ، ويرد كل استدلال مرسل .
وفي المسلك الثاني يصح الاستدلال المرسل ، ويقرب فيه من مالك ،
وإن خالفه في مسائل .

فان قال قائل : وبم يتميز المرسل ، عن المردود الى الأصل ، ولا
يشترط كون العلة في الأصل منصوفاً علماً ، ولا أن يشهد لها أصل
آخر ، فان ذلك يتسلسل ، وسيكون الاعتماد فيه على المصلحة المرسل .
قلنا : نص الشارع على الحكم ؛ أمانة لانتصاب تلك المصلحة علماً ،
فانا نفهم تلك المصلحة من تنصيبه على مجرد الحكم .

(١) في هـ منه .

(٢) في الأصل انقسموا . والمثبت من هـ .

(٣) هذا الذي ذكره الغزالي عن مالك ، ليس له أصل فيما ينسب إلى مالك ، وليس
إلا مما تناقله الناس دون أي مستند لهم فيما ينسبونه إليه .

(٤) وهذا أيضاً مما يخالف ما عليه المذهب المالكي . فقد قال الشيخ الدردير في
الشرح الكبير « ولا يجوز لإمام أو غيره لعن ، ولا قذف ، ولا سب فاحش ، ولا سب
الآباء والأمهات ، ولا تعمد كسر عظم ، أو إتلاف عضو ، أو تمثيل ، أو ضرب وجه »
(حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٦٤/٤ وانظر هناك أنواع التعزير وما يترتب
عليها) . وراجع ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للشيخ الدكتور سعيد رمضان البوطي .

ونحن نجعل المصلحة تارة علماً للحكم ، ونجعل الحكم أخرى علماً لها .
وأما المرسل : فهو الذي لا يشهد له في الشريعة حكم ينطبق عليه .
/ والآن^(١) إذ لاح حقيقة الاستدلال ، ووجه الإشكال ، نذكر ١٣٨ - ب
ما تمسك به الثقات ، وأهل الإثبات .

والقاضي رحمه الله من نفاة الاستدلال ، وقد تمسك بثلاث مسالك
بعد أن فرق بين الشافعي^(٢) ومالك رضي الله عنها .

وقال للشافعي : إذا قلت بالاستدلال ؛ فلا فرق بين أن تقول في
المعاملات والأموال ، وبين أن تقضي به في العقوبات - كما فعله مالك -
وكل^(٣) حقير .

فثبت^(٤) في الشرع تحكما ؛ خطر^(٥) عظيم .

وما أثبتته بالنسبة إلى ما أجمله الشارع في المعاملات ، كما أثبتته
مالك بالنسبة إلى العقوبات التي [أجملها^(٦)] الشارع .

المسلك الأول من المسالك الثلاثة :

أن الاستدلال لو قيل به ؛ لصارت الشريعة فوضى بين العقلاء ،
يتجادلون بظنونهم أطرافها ، من غير التفات إلى الشريعة .

(١) في - فالآن .

(٢) في - وبين مالك .

(٣) في - فكل حقير .

(٤) في - وإثباته .

(٥) في - خطير .

(٦) في الأصل احتملتها ، والمتثبت من - .

والنبي إنما بعث ليدعو الناس الى اتباعه في قوله ، والمفهوم من قوله من المصالح .

فأما ما يعين ابتداء ، ولم يفهم منه ، فما بعث الشارع للدعاء اليه .

الثاني :

أن المستدل / إن لاحظ مصالح الشريعة ؛ فهو صحيح ، وإن أضرب عنها ، فهو شارح تحقيقاً ، فيطالب بالمعجزة ، فانه اقتنع أمراً لا مستند له في الشرع . ١٣٩- أ

مع أن رسول الله ﷺ كان خاتم النبيين ، فكيف يفتتح بعده شرع .

الثالث :

أن قال : إذا أوجب اتباع المصالح ، لزم تغيير الأحكام عند تبدل الأشخاص ، وتغيير الاوقات ، واختلاف البقاع ، عند تبدل المصالح . وهذه تفضي الى تغيير الشرع بأسره ، واقتراح شرع آخر لم يثبت من الشارع . وهذا محال .

إلا أنهم يقولون : نحن مع المصالح بشرط أن لا نهجم على نص الرسول ﷺ بالرفع (٣) .

(١) في ح الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٢) في ح رسول الله .

(٣) هذا الذي ذكره القاضي عنهم ، من أنهم يقولون بالمصالح بشرط عدم مصادمة النص هو أبلغ رد على مسالكه الثلاثة في رد الاستدلال المرسل . فهو يرد الاستدلال الذي تتبع فيه الشبهات ، وتعطل النصوص ، وتغير به الشريعة ، ويصبح المستدل فيه مشرعاً .

وتمسك الشافعي رضي الله عنه بثلاث مسائل .

أمرها :

الاستدراج الى سيرة الصحابة رضي الله عنهم ، وفي التعبير عنه ثلاث صيغ .

أحدها : أنهم استدرجوا على الفري ، وكانوا لا يروث الحصر ، والنصوص ومعانيها لا تفي بجملة المسائل ، فلا يد من المصير الى المصالح في كل فري / .

١٣٩ - ب

الثانية : أن الأصول إن كانت محصورة ؛ فلا تفيد إلا وقائع محصورة ، فإن المحصور لا يستوفي ما لا يقناهي .

وإن لم تكن محصورة ؛ فقد انسل الأمر عن الضبط ، وصار الأمر فوضى بين العقلاء لا مرد له ، فلا فرق بين خروجه عن الضبط به ، أو بانتشار المصالح .

الثالثة : أنهم أعني الصحابة رضي الله عنهم على طول زمانهم ؛ كانوا يقدسون ولا يعرفون رد الفروع الى الأصول ، ولو كانوا يعتقدون ذلك ؛ لاعتنوا به ، ثم كانوا يرسلون الأفيصة من غير تكلف جمع واعتبار .

قال القاضي في الجواب : لعلم كانوا يعتمدون معاني يعلمون أن أصول الشريعة تشهد لها ، وإن كان لا يعينونها^(١) ، كالفقيه يتمسك في مسألة المثقل بقاعدة الزجر ، فلا يحتاج الى تعيين أصل .

= وأما القائلون بالاستدلال المرسل فلا يقولون به إلا إذا انعدم النص ، لأن المصلحة المرسله فرع انعدامه ، وإذا وجد فالمصير اليه أولاً وأخيراً . فلا يمكن أن يتصور التعارض بين النص والمصلحة المرسله ، علاوة عن العمل بها في مصادمتها وإبطاله .

(١) في حيينوه .

فأجيب عنه : بأنه لو كان كذلك ؛ لأوضحك أن يصنفوا الأصول ،
ويوزوا ما يعقل عما لا يعقل ، مع شدة اعتنائهم بتجهيد قواعد الشرع .
والذي نراه ، أن هذا في مظنة الاحتمال ، والاحتكام عليهم بعد
١٤٠ - أ. عمادي / الزمان^(١) ؛ لا معنى له .

المسلك الثاني :

أن معاذ بن جبل قال : أجتهد رأيي حيث قال له رسول الله
ﷺ : (فإن عدمت النص^(٢)) ؟ فأثنى عليه رسول الله ﷺ . وإعدام
النص يشعر بإعوازه ، وإعوازه^(٣) المفهوم عنه ، واجتهاد الرأي مشعر
باتباع قضية النظر في المصلحة ، ولم يكافئه الشارع ملاحظة النصص معه .

المسلك الثالث :

أن الأصل المستشهد به ؛ ليس معيّناً بالمعنى المستشار قطعاً ، بالعقل ،
ولا بالنص . وإنما هو مظهر لكونه مناسباً ، منطبقاً على المصالح ،
فليستند إليه في الفرع ابتداءً .

هذه نهاية ما تمسك^(٤) به الفريقان .

(١) في حـ الزمن .

(٢) راجع تخريج الحديث في ص ٣٣١ .

(٣) في حـ إعواز .

(٤) في حـ ما يتمسك .

الفصل الثاني

في

بيان الخنار عنرنا

والصحيح أن الاستدلال المرسل في الشرع لا يتصور حتى نتكلم فيه
بنفي أو إثبات .

إذ الوقائع لا حصر لها .

وكذا المصالح .

وما من مسألة تفرض ؛ إلا وفي الشرع دليل عليها^(١) ، إما بالقبول ،
أو بالرد .

فإننا نعتقد استحالة خلو واقعة عن حكم الله تعالى .

خلافاً / لما قاله القاضي ، كما سنذكره في باب^(٢) الفتوى .
فإن الدين قد كمل .

١٤٠ - ب

وقد استأنز الله برسوله ، وانقطع الوحي ، ولم يكن ذلك إلا بعد
كمال الدين ، قال الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم^(٣)) .

(١) في ح عليه .

(٢) في ح . في كتاب الفتوى .

(٣) الآية ٣ من سورة المائدة .

والذي يدل على عدم تصوره ، أن أحكام الشرع تنقسم الى مواقع التعبدات ، والمتبع فيها النصوص ، وما في معناها^(١) .

وما^(٢) لم ترشد النصوص اليه ؛ فلا تعبد به .

والى ما ليس من التعبدات ، وهو منقسم الى ما يتعلق بالألفاظ ، كالإيمان ، والمعاملات ، والطلاق ، والعتاق . وقد^(٣) [أحالنا^(٤)] الشرع في موجباتها على قضايا العرف ، ولا تنفك [لفظة^(٥)] عن قضايا العرف فيما ينفي أو إثبات ، إلا ما استثناء الشارع

كالاكتفاء بالعنكال الذي عليه مائة شمراخ ، إذا حلف أن يضرب مائة خشبة ، لما ورد في قصة أيوب ، ولم ينسخ في شرعنا .

والى ما يتعلق بغير الألفاظ ، وهو منقسم الى ما ينضبط في نفسه كالنجاسات ، والمحظورات ، وطرق تنقي الملك ، فهذه الاقسام منضبطة ، ومستنداتها معلومة .

١٤١- أ وإلى ما لا ينضبط / إلا بالضبط في مقابلته ، كالأشياء الطاهرة ، والأفعال المباحة ، تنضبط بضبط النجاسة والحظر ، وكذلك الاملاك منتشرة [تنضبط بضبط^(٦)] طرق النقل ، والإيداء^(٧) محرم على الاسترسال من غير ضبط ، وينضبط بضبط ما استثنى الشرع في مقابلته ،

(١) في هـ ومعانيها . يدل قوله وما في معناها .

(٢) في هـ فا .

(٣) في هـ فقد .

(٤) الأصل أحلنا . والمنبث من هـ .

(٥) الأصل لفظ . والمنبث من هـ .

(٦) في الأصل بضبط يضبط والمنبث من هـ .

(٧) في هـ الإيداء .

فالوقائع إن وقعت في جانب الضبط الحق به ، وإن وقعت في الجانب الآخر الحق به ، وإن ترددت بينها ، وتجاوزته الطرفان الحق بأقربهما ، ولا بد وأن يلوح الترجيح لا محالة .

فخرج به أن كل مصاحبة تتخيل في كل واقعة ، محتوشة بالأصول المتعارضة لا بد أن تشهد الأصول لردّها أو قبولها .

فأما تقدير جريانها مهملاً غفلاً ، لا يلاحظ أصلاً ، [محال (١)] نخيله . ونحن نضرب في ذلك مثالين .

أحدهما :

ما قاله الشافعي رضي الله عنه في مسألة الأمة الكتابية ، حيث قال : « اعتورها نقصان » - بعد أن ثبت لكل واحد أثر ، وأنت ازدحام الأسباب مؤثرة / في تغليظ الأحكام - لا يحتاج فيه إلى أصل معين ، ١٤١ - ب فإن أصول الشريعة شاهدة له على الاجمال ، وإن لم تتعين قطعاً ، ولا حاجة إلى القياس على المجوسية ، وهذا المثال ذكرناه لضرب المثال ، وإن كنا لا نعتمد هذه الطريقة في تلك المسألة .

المثال الثاني :

قول الشافعي رضي الله عنه في المعتدة الرجعية : إن العدة لبراءة الرحم ، والوطء للشغل ، فهو مناقض للمقصود من العدة .

فهذا معنى مرسل ، لا حاجة فيه إلى الاستشهاد بأصل معين ، لأن أصول الشرع على إجمالها تشهد له .

(١) في الأصل محال ، والمثبت من .

وقد قاس أصحابنا على المعتدة البائنة .

قال القاضي : وهو باطل .

فإن الحكم في الأصل معدن بالبينة : لا بالعدة ، ويستحيل التعليل
بها عنده ، فإنه يقدم أجل [العلتين ^(١)] على لأخفى ، كما سنذكره
في باب التركيب .

ونحن نبطل هذا القياس ، مع اعتقاد جواز الجمع بين العلتين بطريق آخر
نذكره في باب التركيب .

والذي نذكره الآن أن العدة في البتة لا تخيل التحريم على الزوج
إنما / حرمت عليه بالبينونة ، والعدة أريدت لصيانة مائه ، والاعتزال
عن سائر الرجال .

١- ١.

ولهذا حرم نكاح غيره ، ولم يحرم نكاحه .

والعلة في الأصل شرطها أن تكون مخيلة ، وليس كذلك في الفرع .
فإن العلة بمجرد تخيل تحريم الوطء على الزوج ، فإث الغرض منه
الاعتزال عنه ، مع استمرار النكاح ، وبراءة الرحم هو المقصود ، والوطء
مناقض له .

ويعتضد ذلك بأمرين :

أحدهما : أن العدة لا يعتد بها في صلب النكاح ، ولذلك لو قال :
إن استبرأت رحمك فأنت طالق ، لزمها استئناف العدة بعد الطلاق .

وكأن يلتق بإبي حنيفة رحمه الله المصير إلى وجوب استئناف ^(٢)

(١) من ح . وفي الأصل العديتين .

(٢) في الأصل و ح استئناف وجوب والصواب ما أثبتته .

العدة مهنا ، كما قال في المرأة تسلم في دار الحرب ، فتتوقف ثلاثة أقراء ،
فإن أصر الزوج على الكفر ؛ بانت واستأنفت العدة .

والآخر : أن الرجعة ثابتة ، والغرض منه تدارك فائت ، وإذا
قدر استمرار النكاح على حالة ؛ فلا معنى للرجعة .

فإن قيل / لو^(١) حرمت العدة الوطء ؛ لما [استقل^(٢)] ١٤٢ - ب
الزوج بقطعها .

قلنا : لو قطعها بالوطء الشاغل لكان متناقضاً ، ولكنه يقطع بالرجعة ،
ثم يستبيح الوطء بعد انقطاعها .

فإن قيل : نعارضكم فنقول : زوجة منكوحة فعل^(٣) وطؤها ،
وهذا أقوى .

قلنا : هذه معارضة لو ضمناها إلى وصف تعليلنا لم يضرنا .

فنقول : زوجة^(٤) ، منكوحة ، معتدة ، وكان العدة أبطلت
الحل المستفاد من الزوجية مع استمراره .

فكل معارضة أمكن المعلن إدراجها^(٥) في وصف التعليل ؛ فلا
أثر لها .

فقد تبين أن كل مصلحة مرسلة فلا بد أن^(٦) تشهد أصول الشريعة
لردها ، أو قبولها .

(١) لو ح ولو .

(٢) من ح . وفي الأصل اشتغل .

(٣) لو ح فيحل .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) لو ح إدراجها .

(٦) لو ح وأن .

الفصل الثالث

في ذكر ضابط الاستدلال الصحيح

وننقحه بتوجيه الاشكالات والانفصال عنها فنقول :

كل معنى مناسب للحكم ، مطرد في أحكام الشرع ، لا يرد أصل مقطوع به ، مقدم^(١) عليه ، من كتاب أو سنة أو إجماع^(٢) ؛ فهو مقول به ، وإن لم يشهد له أصل معين .

١- أ- ثم أقسامه / لا ضبط لها^(٣) ، فإنها^(٤) لا يحويها^(٥) عدد ، ولا يضبطها^(٥) حد ، فقد يتفق معنى مرسل يفيد أمراً كلياً على إجمال . وقد يفيد حكماً جزئياً في صورة خاصة .

وقد يستثار من عكس علة ، إذ العلة يفيد عكسها عندنا نفي الحكم ، كما يخيل طردها على ما سياتي .

وقد يفهم من قصد الشارع كقوله عليه السلام : (لا نكاح إلا بولي

(١) لا - يتقدم .

(٢) في - ولا سنة ولا إجماع .

(٣) في - له .

(٤) لا - ولا ضبط لها فلا يحويها .

(٥) في الاصل و - يحويه ، ويضبطه ، والصواب ما أثبتته لتناسب الكلام .

وَشَهَوْدٍ^(١) ، يفهم العدالة ، لأن مقصوده الإثبات .

إلى غير ذلك من أقسامه .

فإن قيل : ما الفرق بين مذهبكم ومذهب مالك رضي الله عنه حيث انتهى الأمر به في اتِّباع المصالح إلى القتل في التعزير^(٢) ، والضرب مجرد^(٣) التهمة^(٤) ، وقتل ثلث الأمة لاستصلاح قلتها^(٥) ، ومصادرة الأغنياء عند المصلحة^(٦) ؟ وما الذي منعكم من اتِّباعها والحاجة قد تمس

(١) الحديث رواه أحمد في رواية أبي عبد الله ، والدارقطني ، والبيهقي في العلل ولفظه (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) .

(٢) راجع ص ٣٥٤ تعليق (٤) .

(٣) في ح مجرد .

(٤) وأيضاً هذا مما ينسب إلى مالك رضي الله عنه وهو منه براه . بل المنقول عنه عكس ذلك قال في المدونة ١٦/٩٣ (قلت : أرأيت إذا أقر بشيء من الحدود بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو الضرب أو السجن ، أيقام عليه الحد أم لا في قول مالك ؟

قال : قال مالك : من أقر بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو الضرب أو السجن والتهديد أو القيد أو الوعيد أو الضرب عندي كله ، وأرى أن يقال (إلى أن قال : (قلت : فإن ضرب وهدد فأقر فأخرج القنيل ، أو أخرج المتاع الذي سرق ، أقيم عليه الحد فيما أقر به أم لا وقد أخرج ذلك ؟ قال : لا أقيم عليه الحد إلا أن يقر بذلك آمناً لا بخاف شيئاً) اهـ .

وراجع تفصيل ذلك في ضوابط المصلحة للشيخ الدكتور سعيد رمضان البوطي .

(٥) راجع ص ٣٥٤ .

(٦) وأيضاً هذا مما ينسب إلى مالك ولم يقل به على هذه الكيفية من التعميم . بل للعقوبات المالية عنده ضوابط وفيود . والواقع أنهم يقسمون الجناسية إلى جناية في المال وجناية في غيره ، وهذه الثانية لم يقل أحد من المالكية أنه يجوز معاقبة صاحبها بالمال . وأما الأولى فهي ثابتة عنده (راجع تفصيل ذلك أيضاً في ضوابط المصلحة) .

إلى التعزير بالتهمة ^(١) ؟ فإن الاموال محقونة ، والسارق لا يقر ، وإثباته بالبنية عسر ، ولا ^(٢) وجد لإظهارها إلا بالضرب ، وهذه مصلحة طاهرة . إلى غير ذلك مما عداها .

١ - ب قلنا : الفرق بيننا أننا ^(٣) / فنبها لأصل عظيم لم يكتوث منك به ، وهو أنا قدمنا إجماع الصحابة على قضية المصلحة .

وكل مصلحة بعلم على القطع وقوعها في زمن الصحابة رضي الله عنهم ، وامتناعهم عن القضاء بوجوبها ، فهي ^(٤) متروكة .

ونعلم على القطع أن الأعصار لا تنفك عن السرقة ، وكان ذلك بكثير في زمن ^(٥) الصحابة ، ولم يعزروا بالتهمة ، ولم يقطعوا قط لساناً في الهذر ، مع كثرة الهذيان ، ولا صادروا غنياً ، مع كثرة الأغنياء ومسبب الحاجات .

وكل ما امتنعوا عنه ، تمتنع عنه .

ومالك لم يتنبه لهذا الأصل .

فإن قيل : روي أن عمر رضي الله عنه صادر خالداً ، وعمرو بن العاص ، على نصف المال .

وقال لمن مد يده إلى حليته ليأخذ القذى منها : أين ما أبنت وإلا

أبنت يدك ، [وقطع ^(٦)] اليد لا توجبونه في مثله ، ولا المصادرة ، وقد فعله .

(١) راجع تعليق ، في الصفحة السابقة .

(٢) في - لا وجه .

(٣) في - الفرق بيننا أنا .

(٤) في - فهو متروك .

(٥) في - زمان .

(٦) من - ، والأصل فقطع .

قلنا : نعم أنه لو لم يكن ما أمان لما قطع يده ، ولكن ذكره
تهويلًا وتخويفاً ، وتعظيماً لأبهة الإمامة ، كيلا يباسط فتضعف حشمته
في الصدور .

وأما مصادرة / خالد ؛ فلا تدل على جواز المصادرة مطلقاً ، ١٤٤ - أ
لأن عمر كان أمم بأحوالهما^(١) ، وكان يتجسس بالنار ، ويتعسس بالليل ،
وكان قد نصب خلدأ أميراً في بعض البلاد . فجمع عليه أموالاً عظيمة ،
فلعل عمر اطلع على أمر خفي اقتضى ذلك ، وذلك مسلم لأنه ، وهو
الذي كانت يقول : « لو تركت جرباء على ضفة واد^(٢) لم تَظُلْ
بالهناء^(٣) » ، فأما المجيب عنها يوم القيامة .

فلا ينبغي أن يتخذ ذلك ذريعة إلى مصادرة الأغنياء^(٤) على الإطلاق .

كيف ؟ وقد كثرت الأغنياء في زمن الصحابة رضي الله عنهم فلم يتفق
ذلك مع [غيرهم^(٥)] قط

والتمسك^(٦) بهذا القطع أولى .

فإن قيل : حد السرقة شرع الزجر ، وقد يسرق المرء ما دون
الربع بحجة ، فيحتاج الى الزجر ، فهلا زجرتموه ؟

(١) في ح بأحوالهم .

(٢) في ح وادي .

(٣) يقال : هأت البعير ، أهوؤ إذا حليت بالهناء ، وهو الفطران (النهاية/ ٢٧٧) .

(٤) في ح مصادرة أصحاب الغنائم .

(٥) من ح . والأصل مع مفرم وهو تخويف .

(٦) في ح فالتمسك .

قلنا : تقديرات الشرع متبعة لا تتغير ، ويجب ذيل الحسم على تفاصيل الصور ، وهذا من أعظم المصالح .

فإن تتبع تفاصيل الأحوال غير ممكن ، فذبتنا التقدير فيه ، ولم نقس .

١ - ب : فإن قيل : ما بال عتيبي قاس في حد الشرب وهو مقدر / فقال : (من شرب سكر ، ومن سكر هذى ، ومن هذى افتري ، فإرى أن أقيم عليه حد المفتري^(١) ورفى الحد الى ثمانين للمصالح ؟

قلنا : حد الشرب لم يكن مقدراً من جهة الشارع ، ولكن (كان عليه السلام يأمر بالضرب بالنعال وأطراف الأكام^(٢)) .
وقدروا أبو بكر رضي الله عنه بالأربعين^(٣) .

وكان ذلك في مظنة الاجتهاد .

وعن هذا قال علي رضي الله عنه : ما أمت الحد على رجل ، فمات ، فوجدت في نفسي أن الحق قبله ، إلا حد الشرب ، فانه شيء أحدثناه بعد رسول الله ﷺ^(٤) .

فإن قيل : أليس قد روي أن علياً رضي الله عنه كان يشق بطون أصابع الصبيان لأجل المصلحة ؟ وأنتم تركتم هذه المصلحة .

قلنا : هذه المسألة في مظنة الاجتهاد ، لأن الشق اليسير قريب من الضرب في التخفيف ، والصبيان يضربون على السرقة .
فنحن رأينا معنى أظهر منه ، فلذلك تركناه .

(١) رواه الدارقطني ، ومالك .

(٢) في أطراف الثياب والحديث رواه بهذا المعنى البخاري ، وأحمد ، وأبو داود .

(٣) تقدير أنه بكر أخرجه البخاري ، ومسلم .

(٤) حديث علي أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه بهذا المعنى .

فان قيل : لو حدثت واقعة لم يعهد مثلها في عصر الأولين ،
وسنحت مصالحة لا يردّها أصل ، ولكنها حديثة^(١) ، فهل تنبعونها ؟

/ قلنا : نعم ، ولذلك نقول : لو فرضنا انقلاب أموال العالمين ١٤٥ - أ
بجملتها محرمة لكثرة المعاملات الفاسدة ، واشتباه [المغصوب^(٢)] بغيره ،
وعسر الوصول الى الخلال المحض [وقد رفع ، مما بالنا بيقدر^(٣)] نبيع
لكل محتاج أن يأخذ مقدار كفايته من كل مال ، لأن تحريم التناول
يفضي الى القتل ، ونجوين [الترفه تنعم^(٤)] في محرم ، وتخصيصه بمقدار
سد الرمق ؛ يكف الناس عن معاملاتهم الدبيلة والدنيوية ، وبتداعى
ذلك الى فساد^(٥) الدنيا ، وخراب العالم وأهله^(٦) ، فلا يتفرغون وهم
على حالهم مشرفون على الموت - الى صناعاتهم وأشغالهم - والشرع
لا يرضى بثله قطعا ، [فيبيع^(٧)] لكل غني من ماله مقدار كفايته من
غير ترفه ولا اقتصار على سد الرمق ، ويباح لكل [مقتر^(٨)] في^(٩)
مال من^(١٠) فضل من هذا القدر - مثله .

(١) لـ ح جديدة .

(٢) من ح . والأصل المغصوب .

(٣) هذه الجملة في الأصل وقد وقع فإ بالنا نقدر ، ولا معنى لها ، وما أثبتته أقرب
إلى الصواب وإن لم يكن كمال الصواب .

(٤) من ح . والأصل ونجوين السرقة ينغمر .

(٥) في ح إفساد .

(٦) في الأصل و ح وأهلها . والصواب ما أثبتته . أو تقديم أهلها على خراب العالم .

(٧) في الأصل فقدر . والمثبت من ح .

(٨) زيادة من ح .

(٩) في ح لكل مقتر من مال فضل .

(١٠) من ح . والأصل وهو .

ويشهد لهذا قاعدة ، [وهي ^(١)] أن الشخص الواحد إذا اضطر الى طعام غيره ، أو الى مينة ؛ يباح له مقدار الاستقلال ، محافظة على
 ١١ - ب الروح ، فالمحافظة ^(٢) على الأرواح أولى / وأحق .
 [وكذلك ^(٣)] نقول في المتظهر بشوكنه ، المستولي على الناس ،
 المطاع فيما بينهم ، وقد شغل الزمان عن مستجمع لشرائط الإمامة ، بنقد
 أمره ، لأن ذلك يجر فساداً عظيماً لو لم نقل به .

-
- (١) في ح والمحافظة .
 (٢) من ح . والأصل وكذلك .
 (٣) كذا في جميع النسخ ، والصواب فيها ما فضل .

تذييل على مسألة الاستدلال المرسل عند الغزالي :
 اعلم أن مسألة الاستدلال المرسل قد وقع فيها حبط كثير ، فتضاربت فيها الدقول ،
 ونشبت الآراء ، لا سيما في نقل رأي الغزالي فيها ، للاضطراب الذي وقع في كتيب عند
 الكلام عنها ، ولا أريد أن أتكم على الاستدلال المرسل عند الأئمة ، ومدى أخذ كل واحد
 منهم به ، فقد صنفت في ذلك المصنفات فليرجع إليها ، ولكن أريد ذكر موطن الوفاق
 والخلاف فيه ، حسب تقسيات الأصوليين ، وبغض النظر عن صحة هذه التقسيات وعدم
 صحتها ، ثم اذكر رأي الغزالي .
 فالمتناسب المرسل :
 إما أن يكون مردوداً من قبل الشارع . فهو مردود باتفاق الأمة ، وهذا هو
 القسم الاول .

وإما أن يكون ملأً ، فينقسم بدوره إلى :
 ما هو ضروري قطعي كلي ، وهو مقبول باتفاق الأمة ، ولذلك أخرجه ابن السبكي
 عن موطن النزاع ، تبعاً لإخراج الغزالي له ، وشرط الضرورة والقطع والكلفة للقطع
 بالدقول به لا لتعجيجه . ومن عزى إلى الغزالي أنه يشترط هذه الثلاثة للدقول به فقد أخطأ .
 ولكن الإمام الرازي ، وأتباعه ، كالبيضاوي اشتراطوا هذه الشروط الثلاثة للدقول
 به ، فإن لم تتوفر ثلاثها أو أحدها ، لا يقولون به .
 إذن لا خلاف في قبوله في هذه الحالة . ولكن الخلاف في كونه من الاستدلال
 المرسل أم لا .

== فالغزالي يرى أنه منه ، والرازي يقصره عليه ، بينما يذهب البعض إلى أنه في هذه الحالة لا يكون من الاستدلال المرسل في شيء والوقوف على مزيد تفصيل راجع ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ص ٣٣١ - ٣٣٢ . وهذا هو القسم الأول من الملام .

وإما أن يكون حارياً على مقاصد الشارع أو مندرجاً تحت أصل من أصوله غير معين الدلالة عليه ، فهذا الذي قبله الغزالي ، وإمام الحرمين ، والشافعي رضي الله عنهم كما يفهم ذلك من كلام الغزالي قبل قليل حيث قال : كل معنى مناسب للحكم ، يضطرده أحكام الشارع ، لا يردده أصل مقطوع به ، يقدم عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع . فهو مقول به ، وإن لم يشهد له أصل معين ، وهو القسم الثاني . وهذا القسم أيضاً لا أظن أن أحداً من الأئمة ينكره ، وكيف يمكن لأي إمام أن ينكر ما كان جارياً على مقاصد الشريعة ، أو مندرجاً تحت أصل من أصولها ، وإن لم يكن هذا الأصل من الأصول المعينة لها . وإن أشعرت عبارة ابن الحاجب والآمدي وغيرهما برده ؛ فهي عبارة تحتاج لتحرير يتضح من خلالها أنها لا يردان مثل هذا النوع .

وإما أن لا يشهد له الشرع لاعتبار ، ولا إلغاء ، وهذا هو القسم الثالث من أقسام الملام ، وهو الذي وقع فيه الخلاف ، وهذا بناء على تصور خلق الزمان عن حكم لحادثة ما . فذهب الإمام مالك - على ما نسب إليه - إلى القول به ، ما لم يخالف نصاً من نصوص الشريعة .

ورده الأكثر كالشافعي ، والباقلاني ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، وغيرهم . وأما نسبة القول إلى مالك هذا النوع من الاستدلال المرسل ، فهي نسبة غير متفق عليها ، بينما يذهب جمهور الأصوليين كالباقلاني ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، وابن الحاجب ، إلى نسبة هذا القول لمالك مطلقاً . ذهب بعض المالكية إلى نفيه عن مالك بهذه الكيفية ، وقالوا إن الإمام مالك لا يقول به إلا إذا شهد له الشارع بشاهد من القبول ، وبهذا يكون النوع الثالث كالثاني ويكون متفقاً عليه بين الأئمة والله أعلم .

أما الغزالي فإنه وإن أشعرت عبارته في المستصغى أنه يقصر الاستدلال المرسل على القسم الثالث فقط إلا أنه يدرج تحته ما كان ضرورياً قطعياً كلياً كما قال ابن السبكي والمحلي . ويدرج ما شهد له الشرع به غير معين ، وبذلك يشمل الاستدلال المرسل عنده الأنواع الثلاثة فيقبل اثنين ويرد الثالث . إذن فالغزالي يقبل الاستدلال المرسل أولاً إن كان قطعياً كلياً ضرورياً ويقطع القول به في هذه الحالة ، وثانياً إن جرى على مقاصد الشرع ==

الباب الخامس

في الاستصحاب

ليس من الاستصحاب المقول به استدامة الحكم مع تبدل الصورة ، كما استصحب ابو حنيفة رضي الله عنه وجوب الحقتين في المائة والعشرين فيه إذ زادت واحدة ، لأن الصورة قد تبدلت ، فلا بد من دليل على النفي .

وكذلك لو سئل عن النكاح بلا ولي مثلاً فقال : الأبزاع أصلها على التحريم ، فهو مستصحب الى أن يلوح دليل في الإباحة ، لأنه مطالب

= وشهد له شاهد وإن كان غير معين ، وهذا بناء على أصله أنه لا تغلوا واقعة عن حكم في شرع الله . ويرده إن لم يشهد له الشرع باعتبار ولا إلغاء . على تصور وجوده . كما قال في المستصحب أما هنا فإنه يحيل تصور الاستدلال بهذه الكيفية ، لأنه يحيل خلو واقعة عن حكم كما قال عند الكلام على المختار عنده : والذين ردوا الاستدلال المرسل ، لا أظن أنهم ردوا شيئاً من القسمين الأولين الذين قال بهما الغزالي ، وإنما ردوا القسم الثالث كالغزالي نفسه والله أعلم .

والوقوف على مزيد تفصيل في هذا البحث راجع ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي . فإنه خير ما كتب في هذا الموضوع .

(١) راجع الكلام على أنواع الاستصحاب والمقبول منها والمردود بتفصيل أوسع من هذا في المستصحب ١/١٢٧ في بحث الاستصحاب ودليل العقل . واعلم أن أكثر الحنفية على رده .

بإقامة الدليل على فساد العقد المعقود بشرائطه ، وأن الولي شرط فيه ،
فالاستصحاب^(١) لا يغني .

وإنما الاستصحاب الصحيح [ما نذكره في منع^(٢)] وجوب الوتر
والأضحية^(٣) بعد سبر مدارك الوجوب ، وإبطال [كل^(٤)] قياس
يذكرونه ، فبعد^(٥) ذلك نقول [الحال^(٦)] لم تتبدل ، ولا مأخذ
للووجب ، [وبراءة^(٧)] / الذمة بشهد لها العقل والسمع ، فيستصحب ١٤٦-أ
هذا الأصل المستقر^(٨) ، فلا بد من دليل وقد بطل مأخذ الوجوب
[والله التوفيق^(٩)] .

-
- (١) في الأصل والاستصحاب ، والمثبت من ح .
 - (٢) في الأصل « ما ذكرناه من مبلغ » ، والمثبت من ح .
 - (٣) في ح الضحية .
 - (٤) من ح . والأصل لكل .
 - (٥) في ح بعد .
 - (٦) في ح الفائل .
 - (٧) من ح . والأصل ببراءة .
 - (٨) في ح المستيقن .
 - (٩) زيادة من ح .

الباب السادس

في الاستحسان

قال الشافعي رضي الله عنه : « من استحسّن فقد شرع^(١) » .

(١) راجع باب الاستحسان في الرسالة لشافعي ص ٥٠٣ هـ تحقيق أحمد شاكر .
وراجع كتاب إبطال الاستحسان ، وباب إبطال الاستحسان في كتاب الأم للإمام الشافعي ج ٢٦٧/٧ ط . بولاق ٢٩٤/٧ ط . مؤسسة الحلبي . فإن فيه بحثاً « يساً مع من قال بالاستحسان على سبيل التشبي . وإلا فقد قال ابن الحاجب : « ولا يتحقق استحسان يختلف فيه » وقال ابن السبكي في جمع الجوامع : « فإن تحقق استحسان يختلف فيه ، فن قال به فقد شرع » ٣٥٣/٢ حاشية الباني . وقد استحسن الشافعي أشياء خرجها أصحابه على ما أخذ فقهية . وليس من الاستحسان المختلف فيه . قال ابن السبكي في رفع الحاجب ٢/٣٧٤ أ بعد الكلام على الاستحسان : فائدة : عرفت أن الخلاف لفظي راجع إلى نفس التسمية ، وأن المنكر عندنا هو جعل الاستحسان أصلاً من أصول الشريعة ، مغايراً لسائر الأدلة ، وأما استعمال لفظ الاستحسان فلسنا نتكره ، فقد قال الشافعي رضي الله عنه : مراسيل ابن المسيب حسنة ، وقال استحسن في المتعة أن تكون ثلاثين درهماً ، واستحسن أن تثبت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام ، واستحسن أن يترك للمكاتب شيء من نجوم الكتابة ، وقال الغزالي : استحسن الشافعي التحليف على المصحف ، وقال الرافعي في التخليط على المعطل في اللعان استحسن أن يحلف ويقال : قل بالله الذي خلقك ورزقك ، وقال القاضي الروياني قياً إذا امتنع المدعي من اليمين المردودة ، وقال : أهلوي لأسأل الفقهاء ، استحسن قضاة بلدنا إماله يوماً اه . وذكر صوراً كثيرة للقول بالاستحسان الغير مختلف فيه .

والقائل بالاستحسان م الأحناف . وقد نسب ابن الحاجب إلى الحنابلة أيضاً ، إلا أن ابن السبكي خالفه في هذه النسبة في جمع الجوامع وقصر القول به على الأحناف .

ولا بد أولاً من بيان حقيقة الاستحسان .
وقد قال قائلون من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه : الاستحسان
مذهب لا دليل عليه .

وهذا كفر بمن قاله ، ومن^(١) يجوز التمسك به ، ولا حاجة فيه
إلى دليل .

وقال قائلون : هو معنى خفي تضيق العبارة عنه .
وهذا أيضاً هوس .

فإن معاني الشارع^(٢) إذا لاحت في العقول ؛ انطلقت الألسن بالتعبير
عنها ، لما لا عبارة عنه لا يعقل .

والصحيح في ضبط الاستحسان ما ذكره الكرخي^(٣) ، وقد قسمه
أربعة أقسام .

منها : اتباع الحديث وترك القياس ، كما فعلوا في مسألة القهقهة ،
وأيضاً التمر .

ومنها : اتباع قول الصحابي على خلاف القياس ، كما قاله في تقدير
أجرة رد / العبد الآبق بأربعين ، تباعاً لابن عباس رضي الله عنهما ، ١٤٦ - ب
وتقدير ما يحيط عن قيمة العبد إذا ساوى دية الحر أو زاد بعشر^(٤) تباعاً
لابن مسعود .

(١) في ح كفر من قائله ومن يجوز .

(٢) في ح الشرع .

(٣) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي من كرخ ، انتهت إليه رئاسة الخنفة
بعد أبي حازم ، وأبي سعيد البردعي ، تفقه عليه الرازي ، والدامغاني ، والثنوخي ، كان
كثير الصوم والصلاة ، صابراً ، صنف المختصر ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ،
أوردتها العفة والحديث والآثار . ولد سنة ستين ومائتين وتوفي سنة أربعين وثلاثمائة .

(نآج التراجم في طبقات الخنفة ص ١١٤)

(٤) في ح عشرة .

ومنها : اتباع عادات الناس وما يطرد به عرفهم [كمصيرهم^(١)] إلى أن المعاطاة صحيحة ، لأن الاعصار لا تنفك عنه ، ويغلب على الظن جريانه في عصر الرسول^(٢) .

ومنها : اتباع معنى خفي ، هو أخفى بالمقصود ، وأمس له من المعنى الجلي .

فتقول : أما اتباع الحلو تقدماً له على القياس ؛ فواجب عندنا ، وأبو حنيفة لم يف به في مسألة المصّرّاة ، والعرايا ، وخيار المتتابعين ، ولم يستحسن اتباع هذه الأحاديث ، مع اتفاق أئمة الحديث على صحتها ، وضعف حديث القهقهة .

وأما قول الصحابي إذا خالف القياس ؛ فهو متبع عندنا .
وخالفه أبو حنيفة في مسألة تغليظ الدية ، مع ما نقل فيه عن^(٣) الصحابة .

وتقدير ابن عباس أجرة رد الآبق بأربعين يحتمل أن يكون بحكم
أ- ١ مصالحة أو مصلحة / اقتضاها نزاع في تلك الحالة .

وقول ابن مسعود في قيمة العبد ؛ يلتفت على قياس الذمية ومراعاتها وتقدير الخط ملاحظة لنصاب السرقة ، فانه عظيم في الشرع ، يظهر التفاوت فيه^(٤) ، ولذلك لم تتبعه^(٥) .

(١) من هـ . والأصل لمصيرهم .

(٢) اعلم أن مذهب الشافعي على رد بيع المعاطاة . إلا أن الإمام النووي رضي الله عنه قال الدليل الراجح صحة القول .

(٣) في هـ من .

(٤) في هـ به .

(٥) في الأصل يتبعه . والمثبت من هـ .

وأما دعواه بأن عمل الناس متبع في المعاطاة ، لأن الاعصار فيه لا تغاوت^(١) ؛ تحكم^(٢) إيانا نعلم أن العقود الفاسدة ، والربويات في عصرنا أكثر منه في ابتداء الاسلام وصفوته ، وعوام الناس لا مبالاة بإجماعهم حتى يتمسك بعملهم .

وأما اتباع المعنى الخفي إذا كان أخص ؛ فهو متبع ، لأن الجلي الذي لا يس المقصود ؛ باطل معه ، أو مقدم عليه .

ولكن أبا حنيفة لم يف بوجبه حتى أتى بالعجائب والآيات ، وسماه استحسانا فقال :

يجب الحد على من شهد عليه أربعة بالزنا في أربع زوايا ، كل واحد منهم^(٣) بشهد عليه في زاوية .

وقال : لعله كان يزحف^(٤) في زنية واحدة في الزوايا .

وأي استحسان في سفك دم مسلم بمثل هذا الخيال ، مع أنه^(٥) لو خصص كل شهادة بزمان ، وتقاربت / الأزمنة ، واحتمل استدامة الزنا في مثلها ؛ لا حد ، وذلك أغلب في العرف من تخيل سحبه^(٥) في زوايا البيت بزنا واحد .

فهذا ونحوه من الاستحسانات الباطلة .

وما استند الى مأخذ^(٦) ذكرناه صحيح ؛ فهو مقول به [والله أعلم بالصواب^(٦)] .

(١) في - الاعصار فيه تتقارب .

(٢) ماقطة من - .

(٣) في - يتزحف .

(٤) في - أنهم .

(٥) في - تخيل سحبه زوايا .

(٦) زيادة من - .

الباب السابع

في

ذكر قياس الشبه

وفيه فصلان .

الفصل الأول

في

ذكر المذاهب ، وبيان ماهيتها

وقد صار الشافعي رضي الله عنه ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأشياءهم في جملة الفقهاء ، إلا أبا اسحق المروزي^(١) - إلى قبول قياس الشبه .

وذهب القاضي في جمع من الأصوليين إلى رده ، مع الاتفاق على قبول ما في معنى الأصل ، كإلحاق الأمة بالعبد .

(١) هو إبراهيم بن أحمد المروزي أبو اسحق ، صاحب المزي ، أحد أئمة الشافعية ، له من الكتب كتاب شرح مختصر المزي ، كتاب الفصول في معرفة الأصول ، كتاب الشروط والوائق وغيرها . ذكر عنه غيره واحد أنه كان يأخذ علم الكلام عن الأشعري وكان الأشعري يأخذ عنه الفقه روى عنه ابن أبي القاسمي ، والصعلوكي ، وأبو بكر العمودي ، وابن أبي هريرة ، وأحمد بن الإصطخري . توفي سنة ٣٤٠ هـ .
(طبقات الشافعية - فهرست من ٣٦٣ - تذكرة الحفاظ من ٨٥٥)

وَوَعَم الْقَاضِي أَنَّ الذَّرَّةَ فِي بَابِ الرِّبَا - فِي مَعْنَى الْبَرِّ الْمَنْصُوصِ ،
كَالْأَمَةِ فِي مَعْنَى الْعَبْدِ .

وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ .

فَإِنَّ الْجِنْسَ مُخْتَلَفٌ ، وَلِهَذَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَ الذَّرَّةِ وَالْبَرِّ ، وَلَيْسَ
دَلَالَةً بِمَا يَبْتَدِرُ إِلَى الْفَهْمِ ابْتِدَارَ الْأَمَةِ مَعَ الْعَبْدِ .

وَالْقَائِلُونَ بِالشَّبهِ فِي الْأَحْكَامِ ، اخْتَلَفُوا فِي التَّشَابُهِ الْحِلْقِيِّ / ١٤٨-أ
كَإِلْحَاقِ الْوَلَدِ بِالْقِيَاةِ - مَالِ الْوَالِدِ ، وَالنَّظَرُ فِي الْحَلْقَةِ فِي جِزَاءِ الصِّيدِ ،
وَالِإِلْحَاقِ الْمَتْنِيِّ بِالْبَيْضِ ، فِي تَوْلَدِ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ مِنْهُ ، فِي إِثْبَاتِ طَهَارَتِهِ .

وَمِثَالُ قِيَاسِ الشَّبهِ : تَوَدُّدُ الْعَبْدِ بَيْنَ الْحَرِّ وَالْبَهِيمَةِ ، فَشَبَّهُهُ (١) الْبَهِيمَةَ
فِي كَوْنِهِ مَمْلُوكًا ، فَلَا يُمْلِكُ ، وَيَشَبُّ الْحَرَّ فِي كَوْنِهِ مُتَصَرِّفًا ، نَافِذُ
الْعِبَادَةِ ، وَمَالِكًا لِلْبُضْعِ بِالنِّكَاحِ .

إِذَا شَرَطَ هَذَا الْفَنُّ أَنْ لَا يَبَالِغَ فِي تَقْرِيرِهِ ، فَلْيَحْتَقِ (٢) بِقِيَاسِ الْخَيْلِ
عِنْدَ الْمُبَالِغَةِ فِيهِ .

وَرَبَّمَا يَضْعُفُ مَقْرَرُهُ ، فَيُضَاهِي الطَّرْدَ .

فَلَا يَدُّ مِنَ الْاِقْتِصَادِ (٣) فِيهِ .

وَعَقْدُ (٤) الْبَابِ تَمْيِيزَ الشَّبهِ عَنِ الطَّرْدِ ، [وَلَا (٥)] خَفَاءَ بِتَمْيِيزِهِ عَنِ
الْخَيْلِ ، فَإِنَّ الشَّبْهَ لَا يَنْأَسِبُ الْحُكْمَ .

وَيَتَمَيَّزُ هُمَا فِي مَعْنَى الْأَصْلِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَعْلَمُ بِالْبَدِيعَةِ .

(١) فِي - بِشَبِّهِ .

(٢) فِي - يَلْتَحِقُ .

(٣) فِي - الْاِقْتِصَارُ .

(٤) فِي « وَغُرَّة » . وَلِي لِسْتَحْهُ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي هَامِشِ الْأَصْلِ « وَغُرَّة » .

(٥) مِنْ - . وَالْأَصْلُ فَلَا .

فنعول :

التشابه المعتبر هو الذي يورم الاجتماع في تخيل يناسب الحكم المطلوب، وذلك التخييل مجهول لا سبيل الى إبدائه .

فاذا قلنا^(١) : العبد يتصرف وتنفذ عبادته كالحر ، يشعر ذلك باجتماعها في التخييل الذي هو مناط الملك ، فكأنه يفضي الى الحكم بواسطة . والطود : هو الذي لا يشعر بالحكم ، لا بنفسه ، ولا بواسطة .

١٤ - ب والتخييل : هو الذي يشعر بنفسه / فيمس المقصود على وجه المناسبة .

وإن شئت قلت : الشبه : ما يغلب على الظن كونه في معنى الاصل ، وهو مشابه^(٢) لإلحاق الشيء بما في معناه .

إلا أن ذلك مقترح به .

وهذا غالب على الظن .

ويظهر قبول الطرد والعكس في إثبات العلة . إذا قبل قياس الشبه فإنه يغلب على الظن كونه مناط الحكم .

ولذلك ردد القاضي فيه كلامه ، مع قطعه برد الشبه .

والشبه جار فيما لا يعقل معناه ، على معنى أنه لا ينقدح فيه معنى تخيل .

فإن قيل : ما ذكره الشافعي رضي الله عنه من قياس تعيين لفظ التكبير على تعيين السجود والركوع ، هل هو من فن التشبيه ؟

قلنا : قال الشافعي رضي الله عنه : ليس ذلك من الشبه ، ولكنه

(١) في ه فإذا قلت .

(٢) في ه متأخم .

ضرب مثلاً ، ليبين أن المحل محل الاتباع ، ولا جريان للقياس ، كما في السجود والركوع في أن مذهب الشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة . قريب من القطع . وليس للشبه هذه القوة .

فإن قيل : قول الشافعي رضي الله عنه : «الشهيد / إذا لم يغسل ١٤٩ - أ لم يصل عليه ؛ شبهة أم لا ؟

قلنا : قال القاضي : يكاد أن يكون شبهاً من حيث إن الصلاة متروكة على الغسل ، فإذا سقط الغسل أو شك سقط^(١) الصلاة ، وأبدى فيه تردداً ، فلم يقطع بكونه شبهاً . وهو شبه ضعيف في الجملة .

(١) في وقوعه .

الفصل الثاني

في

تذكر أولئك الفريقين

قال القاضي : أقول لمتسك بالشبه : أعلمت أنه مناط [الحكم^(١)] أو ظننت ؟

فإن علمته ، فبالضرورة أم بالنظر ؟

لا وجه لا دعاء واحد منها .

وإن ظننت ؛ فما مستند ظنك ، والظن في هذا المقام كالعلم .

إن أبان مستنداً لظنه ، بإبداء الإخالة ، فذاك .

وإن لم يبد إخالة ؛ عجز عن إثبات مستند ، فلا نزاع ، نطالبه

حتى تتبين [تحكم^(٢)] .

وعضد هذا ، بأن المنقول عن الصعابة ، النظر الى المصالح ، فأما

الشبه فلم ينقل عنهم .

وقولك : إن العبد إذا نفذت عبارته متلك ؛ تحكم^(٣) ، فإن

نقوذ العبارة ، إشارة الى انتظامها وصحتها ، وهذا لا يناسب الملك .

(١) من . . والأصل للحكم .

(٢) من . . والأصل بمك .

وإن قلت : يوم الاجتماع / في تحيل .

١٤٩ - ب

قلنا : أبد ذلك التحيل ، وإلا فلا يتمك بالمجهول .

فإن قلت : ملك البضع ، فملك الأعيان .

كان ذلك تحكما ، إذ لا مناسبة بينها ، على أنه ينقدح في النكاح
مصلحة واضحة ، [وهي ^(١)] محاذرة الإضرار بالعبيد في سد باب النكاح
ولا ضرر فيما دونه من الأملاك .

والجواب عندنا : أن الشبه مقبول ، وهو ما غلب على الظن كونه
في معناه .

فتقول للقاضي : قل الشافعي رضي الله عنه : « طهارتان فكيف
تفترقان ؟ » .

وعني به الوضوء والتيمم في حكم النية ، يغلب على ظنك كون
الوضوء في معنى التيمم في حكم النية ، وكل واحد منها طهارة عن حدث
لا يعقل معناه ، [ويغلب عليه التعبد ^(٢)] ، وقد عسر درك الفرق
بينهما ؟ .

فإن أنكر غلبة الظن ؛ فقد عاند .

وإن اعترف به فيطالب ^(٣) بمستنده ، وينعكس عليه الأمر ، ولا
خفاء بظهور الظن .

ويعلم أن الصحابة رضي الله عنهم ، لو [عدموا ^(٤)] قياس المعنى
/ لتمسكوا بمثل هذه الظنون قطعاً .

١٥٠ - أ

(١) في الأصل وح وهو . والمثبت هو الصواب .

(٢) المثبت من ح . والأصل ؛ ويغلب على الظن التعبد .

(٣) في ح يطالب .

(٤) من ح . والأصل لو عدوا .

فإن جملة المسائل لا ينقدح فيها معنى تخيل .
[والصحابة (١)] استوسلوا على الفتاوى .

فيعلم أنهم اعتمدوا الشبه .

نعم يشترط أن لا ينقدح في الأصل معنى تخيل ، فلو انجبه بطل
التشبيه ، إذ الحكم منوط به ، ولم يجر (٢) ذلك في الفرع ، فلا يروم
الاجتماع في تخيل موهوم ، وقد رأينا التخييل المعلوم فيه لم يطرد ، كما
ذكره القاضي في قياس ملك العين على ملك النكاح .
ثم المعلن المتك بالشبه ، لو قال : هذا يشبه ذلك ، ولم يبين
وجه التشبيه .

قال قائلون : يكتفى به ، وعلى السائل قطع التشبيه (٣) .
والاحتياط : أنه لا بد من الإيلاء إلى جهة المشابهة ، وبيان أن الفرق
عسر ، فلعسر الفرق ، وتحقق المشابهة - غلب على الظن الحكم حتى
يكون مناسباً (٤) .
كما إذا ألحق الدرة بالبر ، فيقربه منه في مقصود الطعم وغيره ،
بما يتشابهان فيه .

(١) من ح . والأصل فالصحابة .

(٢) في ح لم يجر .

(٣) في ح التشبيه .

(٤) في ح مناسباً .

الباب الثامن

فجوا لا بطل من الوعظ

لا يطمع^(١) في تعليل كل حكم / في الشرع ، ولكنها منقسمة . ١٥٠ - ب
والضابط : أن كل ما انقذ فيه معنى يحل ، مناسب ، مطرد ،
لا يصدمه أصل من أصول الشرع ؛ فهو معطل .
ومالم يتجه ذلك فيه ، كالعبادات ، والمقدرات ؛ فيجري فيه قياس
ما في معنى الأصل ، وقياس الشبه إن أمكن تشبيه بورت غلبة الظن .
وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يجري القياس في الحدود ،
والكفارات ، والمقدرات ، والرحض .

ثم^(٢) أفحش القياس في دوه الحدود في السرقة ، والقصاص ، حتى
أبطل قاعدة الشرع ، [و^(٣)] في إثباتها حتى أوجب^(٤) في شهود الزوايا .
وأوجب قطع السرقة بشهادة شاهدين شهدا ، أحدهما على أنه مرق
بقرة بيضاء ، وشهد الآخر على بقرة سوداء - لاحتمال أن البقرة
كانت ملعة .

(١) في = لا مطمع .

(٢) ساقطة من = .

(٣) زيادة من = .

(٤) أي الحد . هذا وقد ذكر الشافعي مناقضات الاختلاف في هذا الباب فقال :
قد كثرت أقيستهم فيها حتى عدوها إلى الاستحسان فأوجبوا الرجم بشهود الزوايا =

وقاسوا غير الجماع على الجماع في الصوم في إيجاب الكفارة ، والخطأ في قتل الصيد على العمد في إيجاب الجزاء ، مع اختصاص النص بالعمد .
وقد تدرج ماء البئر عند نجاسته بينائين دلواً قياساً .
ولا ينفعهم قولهم : إنا قلنا الأوزاعي (١) . فإنهم / أوا عن قتيليد الصحابة في مسائل ، فكيف قلده ؟

وقدروا العفو عن النجاسة بربع الثوب ، والمسح على الرأس بربعة .
وقاسوا في [الرخص (٢)] في سائر النجاسات على مقدار ما عفي عنه ، على محل النجس رخصة .
فقد [خبطوا (٣)] هذه الأصول

بـ بالاستحصان مع مخالفة للعقل ، وأما الكفارات فقاسوا الاطوار بالأكل محمداً على الاطوار بالوقاع ، وقتل الصيد ناسياً ، على قتله عامداً . وأما المقدرات فقد قاسوا فيها أيضاً كما في تقديراتهم في الدلو والبئر . حيث قالوا إذا مانت الدجاجة في البئر نزح كذا ، وفي الفارة كذا ، وليس هذا التقدير عن نص ولا إجماع ولا أثر ، فيكون عن قياس ، ولو صح في البعض أثر كما يزعمه القوم : فلا شك أن ذلك لم يصح في جميع مسائلها فيكون القول بذلك في البعض الآخر قياساً . وأما الرخص فمالقوا في القياس . فإن الاقتصار على الأحجار في الاستنجاء من أظهر الرخص ، ثم حكوا بذلك في كل النجاسات ، وانتبهوا فيها إلى إيجاب استعمال الأحجار ، وقاسوا العاصي بسفره على المطيع مع أن القياس ينبغي ترخيصه ، إذ الرخصة إعانة والمعصية غير مناسبة لها . اهـ

(الإيجاج بشرح المنهاج ٢٢/٣ الاسنوي على المنهاج ٢٣/٣)

(١) هو الإمام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي . إمام أهل الشام ، لم يكن بالشام أعلم منه ، كان يسكن بيروت ، قال عنه مالك : إنه يصلح للإمامة ، لما كان يتحلّى به من عدل عملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « عدل ساعة خير من عبادة ألف شهر » . سمع الزهري وعطاء ، وروى عنه الثوري وابن المبارك ولد سنة ثمان وثمانين وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة . (وفيات الاعيان - البداية والنهاية - تاريخ دول الاسلام - مرآة الجنان ، مروج الذهب ، المعبر ، تهذيب التهذيب وغيرها) .

(٢) في الترخيص .

(٣) من « . والأصل أهبطوا .

مسألة

إذا وردت قاعدة خارجة عن قياس القواعد ، كالكتابة ، والإجارة .
قال قائلون : لا يجري القياس لا في أصلها ، ولا في فرعها .
وقال آخرون : يجري في فروعها ، ولا بقياس أصل آخر .
والجواب : أن إطلاق الأمرين سليم ، فإن القواعد وإن تباينت في
خصائصها ، فقد تتلاقى في أمور جملة ، كملاحظة النكاح [(١)] البيع
والإجارة في كونه معاوضة ، وإن باینها في مقصوده ، فيمتنع الاعتبار
في المقصود الذي فيه التباين ، لا فيما فيه التلاخظ [والتناسب (٢)] .
ومثاله من الكتابة : أن أبا حنيفة رحمه الله يقيس الشراء الفاسد
على الكتابة الفاسدة .

ولو استفاد له استنباط معنى يجعل الفاسد في مقصود الكتابة
[كصحيحه] (٣) ، فيبني عليه / أن فاسد البيع بالنسبة إلى صحيحه في ١٥١ - ب
مقصوده الخصاص كفساد الكتابة ، فيستقيم هذا القياس .
إلا أنه لم يتمكن منه ، فرد عليه قياسه ، لتحكمه في قياس فاسد
البيع على فاسد الكتابة ، مع تباين [مقصوديهما] (٤) .
وأما فروع الكتابة يجري فيها القياس ، ولولاها لما اتسعت
فروعها .

(١) زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام . وليست في الأصل ولا ح .

(٢) في الأصل والتباين ، والمثبت من ح .

(٣) في الأصل كصحيحها ، والمثبت من ح .

(٤) في الأصل مقصودهما ، والمثبت من ح .

فصل

قال القاضي : من الأحكام ما يعال جملة بعة لا تطرد في التفاصيل
وذكر ثلاثة أمثلة .

أمرها :

أنه قال : لا يستقيم قول أبي حنيفة : إن رفع الحدث لا يعقل
معناه ، فلا يقاس عليه إزالة النجاسة ، لأن الغرض منه ^(١) معقول ،
وهو الوضوء ، فلهذا ^(٢) اختص بالأعضاء البادية غالباً ، واكتفى في
الناحية ^(٣) بالمسح ، لأن الغالب عليه الستر .

ويشهد لهذا إيماء الشارع من قوله « وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ » ^(٤)
ويدل عليه أن الإنسان في حالاته ، في ترددات لا تحملوا من ^(٥)
غبرات تلحقه ، والشرع يستحب مكارم الأخلاق ، والتنقي عن الدنس
واللون من أحسنها ^(٦) .

١٥٢- أ . نعم ؛ اختص / بحالة خروج الحدث ، فوقت وجوبه غير معقول ،
كاختصاص وجوب إزالة النجاسة بوقت الصلاة ، لا يعقل معناه ، ولكن
أصله معقول .

(١) أي رفع الحدث .

(٢) في حـ ولهذا .

(٣) في حـ في المناسبة .

(٤) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٥) في حـ عن غبرات .

(٦) في حـ من أحسنها .

والمثال الثاني :

أن الشرع قدر الحدث مانعاً من الصلاة ، وهو غير معقول ، ولكن بعد اعتقاده ، يعقل كون الوضوء رافعاً له ، وإذا ارتفع فلا مانع من الصلاة إلى أن يعود .

ولم يفهم ذلك في التيمم ، فإنه لا يرفع ، وإنما هو استباحة مع حدث ، فيجب أن يتيمم لكل صلاة ، إذ قال رسول الله ﷺ :
(أينما أدر كنتم الصلاة تيممت وصليت) (١) .

وقياسه يقتضي أن لا يتنقل به ، لعدم الضرورة ، فلعل ذلك من وقفات معاني الشرع .

أو يقال : النوافل جهرات الفرائض ، وقد خفف الشرع ، حتى جوز القعود فيه للقادر على القيام حثاً عليه .
فلا يلحق به تغليظ أمره ، فإن ذلك إضرار بالمسافر .

المثال الثالث :

أن الحد شرع للزجر ، وعقل على قيامه أصل لفرقة الشاوع بين مادون / النصاب ، وبين النصاب ، لأن النفوس لا تتحمل الأضرار (٢) ١٥٢-ب لأجل مال نزر .

ولكن لا يطرد في التفاصيل ، لأنه (٣) قد يتشوق الشخص إلى ربع [دينار] (٤) دون حبة .

(١) الحديث أصله في الصحيحين ورواه أحمد بلفظ جعلت لي الأرض مسجداً وظهوراً ، أينما أدر كنتم الصلاة تيممت وصليت .

(٢) في هـ لا تحمل الاغرار .

(٣) في هـ إذ قد يتشوق .

(٤) زيادة من هـ .

ولكن لا نأظر إليه ، وذلك لانه لا يخرج أصل المعنى المعقول .

والربع وإن كان قليلا في المصمم العالية ، فالغالب أنه ^(١) لا يهجم على السرقة إلا الأرذال من الناس وخساستهم ، فيكثر ^(٢) ذلك عندهم .

ووجه الإشكال ، أنا نرى الروح تسفك في مقابلة الصيال على حبة ، ولكن ذلك بما لا رادع منه في [الطبع] ^(٣) بحيث يعظم وقعه ، فما دام المرء مواطياً على هتك الحرمة ، كان مدفوعاً عن هتكه لا كوزن المال ، وهنا يجب [بسرقة] ^(٤) المال عند اقتحام الغرر .

وقال ^(٥) القاضي : فكان ^(٦) يليق به الفرق بين قليل الخمر وكثيره [لنفرة] ^(٧) الطبع عن قليله .

فلعل هذا من وقفات علة الشرع ^(٨) .

والعلل الكلية قد يفرض وقوعها بأصل مقطوع به ، وإن كان لا يرد بغلبات الظنون .

ولعل المعنى فيه أن قليل الخمر يدعو إلى كثيره ، والقدر المسكور لا ينضبط مع تفاوت الطباع ؛ فحسم الباب حتماً .

(١) في ح أن .

(٢) في ح فيكبر .

(٣) في الأصل الطمع . والمثبت من ح .

(٤) في الأصل سرقة . والمثبت من ح .

(٥) في ح قال بدون وار .

(٦) في ح وكان .

(٧) في الأصل كنفرة . والمثبت من ح .

(٨) في ح الشارع .

/ قال القاضي : وإن عقلنا الفرق بين القليل والكثير ، فلا يقاس ١٥٣ - ب
به في هذا التقدير غيره ، ردأ على مالك ، حيث قال بغلط اليمين في
عظيم من المال ، وقدره بنصاب السرقة ، لأن لا ينقذح معنى يخيل
في التقدير به .

وَمَسْنَكٌ يُشَبَّهُ الْإِيمَانُ بِالسَّرْقَةِ ؛ غَيْرُ مَنْقَذِحٍ .

الباب التاسع

في

التركيب [والتعريف] ^(١)

وفيه أربعة فصول .

الفصل الأول

بيان الجمع بين علمين متطابقين على حكم واحد

وقد منه القاضي .

نسكا بأن الصحابة رضي الله عنهم لم ينقل عنهم ذلك .

واعتماداً بإجماع القياسيين على إتحاد علة الربا ، مع إمكان الجمع .

وقال : إذا صادفنا علة منصوفاً عليها من جهة الشارع ، فيغلب على

الظن أنه المناط على الخصوص ، وإن ^(٢) تعلق بغيره معه لذكوره الشارع

وقو تولى بيانه .

(١) زيادة من « .

(٢) لعل الصواب فيها « لو » بدل « إن » .

وكذا لو أجمعت الأمة على التعليل به ، واقتصروا عليه ، إذ يبعد
أن يدلّ أهلُ الاجماعِ عن علةٍ صحيحةٍ ، مع شدةِ بجهنهم ،

وإن هجمنا عليه / واستنبطنا ، فما هو أجلّ تقدم على الآخر لاحالة . ١٥٣ - ب
والختار ^(١) أن العلة قد تردّهم على حكم واحد

ويعلم أن الصحابة رضي الله عنهم في اشتوارهم كانت تشعب أراؤهم
إلى مصالح متظاهرة ، ولا يشتغلون بالترجيح .

ومسألة الربا ، ليست معللة عندنا ، ولا هي يجمع عليها ، ولكن كل
اعتقد أن علة خصمه باطلة لا تستقل ، ولذلك لم يجمعوا ، ومسالك
التوجيه فيها باطلة عندنا .

وما ذكره من نص الشارع ، أو الاجماع ، لا ينكره أن ذلك
يُنتج خيالا ، ولكن لا يبعد في وكول الشارع الباقي إلى استنباط
[الأئمة ^(٢)] ، واستغنى أهل الاجماع بأحدى العلتين عن الأخرى .

وقوله : إذا لاح أحدهما ينبغي أن يقدم .

(١) وهذا هو رأي الجمهور في جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين ، وجوزء ابن
فورك والإمام الرازي في العلة المنصوصة دون المستنبطة ، ومنعه إمام الحرمين شرعا
مطلقا مع تجويزه عقلا ، وقيل يجوز في التعاقب دون المعية . واختار ابن السبكي القطع
بامتناعه عقلا مطلقا للزوم الحال من وقوعه كجمع التقيضين ودافع عن هذا الرأي بما
يزيد عن المئة صفحة ، في كتابه رفع الحاجب عن ابن الحاجب فليرجع إليه من شاء
٢/٣١٤ غطوط . وأطلق الغزالي في المستصفى في مقدمة المسألة الجواز ١٦/٢ وهذا
الذي ذكره الغزالي عن القاضي قد نقل ابن السبكي عنه خلافا قال في رفع الحاجب: في
المسألة مذاهب أحدها الجواز مطلقا والوقوع وهو رأي الجماهير منهم القاضي كالنص عليه
في التفریب وفي مختصره أيضا ثم نقل عن البرهان لإمام الحرمين أن للقاضي صلوا إلى
جوازه في المنصوصة دون المستنبطة . ثم قال : فحصلنا على ثلاثة آراء متفولة عن القاضي .
(٢) من ح . والأصل الأمة .

قلنا : لا نرى بعداً في اعتقاد ثبوت المسألة بحديث وقياس ، وإن
تفاوتت مراتبها .

وإذا تعارضت المصالح من غير ترجيح فلا وجه للقضاء بتساظمها -
والحق الحكم بانفذ لا يعمل ، وليس بعضها / أولى من بعض ، ولا بعد
في أن يحكم الشارع بحكم واحد لأجل مصلحتين . ١٥-أ

ولا يلزم على هذا أن يصحح^(١) قول القائل : مس ، فصار كما لو
مس وبال^(٢) ، أو معتدة ، فصارت كالمعتدة البائنة ، أو انثى فصارت^(٣)
كالانثى الصغيرة ، فهذا باطل قطعاً ، لأن المعال يحتاج إلى أن يصرح
بضم علة أخرى إلى علة ، لو ألغاهما ؛ لكان قياساً على نفس المسألة ،
فلتكن العلة الجامعة بحيث لو وقع الذموم عن الثانية لصح الجمع .

قال القاضي : وقول الشافعي رضي الله عنه في جزاء الأسد :
حيوان لا يجزى بقيمة ، ولا مثل ؛ فلا يجزى^(٤) كالفواسق الخمس -
باطيل ، لأن معناه : أن مالا يجزى لا يجزى .

وهذا^(٥) استدلال بنفس الحكم ، وهو مطالب بنصب الدليل
على نفي الضمان على الوجه الذي ذكروه ، وليس فيه ما يدل عليه .

(١) في حـ يصح .

(٢) في حـ أو بال .

(٣) ساقطة من حـ .

(٤) في الأصل و حـ لا يجزى بقيمة ، ولا مثل ، فلا يجزى .

(٥) في حـ فهو .

الفصل الثاني

في

بيان مراتب التركيب

وهو منقسم إلى التركيب في الأصل / وإلى التركيب في الوصف . ١٥٤ - ب
فأما التركيب في الأصل فمن أبعد أبوابه قول أصحابنا : أنشى فلا تزوج
نفسها ، كبرت خمس عشرة سنة .
وهو باطل .

إذ للسائل أن يقول (١) : إن كانت هي في علم الله كبيرة ؛ فقد
قست على نفس المسألة ، وإن كانت صغيرة ؛ صرت كمن قال : مس ،
فصار كما لو مس وبال .

وأقرب منه قليلا قولهم في البكر البالغ (٢) : لم تمارس الرجال ،
فتجبر (٣) كبرت خمس عشرة سنة .
فإن جهة الفساد تتعد فيه .

إذ لو قدرت صغيرة ، فالصغر ليس مستقلا عند الشافعي رضي الله
عنه بافادة الإجماع ، بدليل الثيب الصغيرة ، فإنها لا تجبر .

(١) في - إذ السائل يقول .

(٢) في - البالغة .

(٣) في - فلا تجبر .

والتركيب في الوصف أبعد .

كقولنا في قتل المسلم بالذمي : لو قتل (١) بالثقل لم (٢) يقتل ،
فكذا باليف .

أ. / ووجه بعده : أن النظر في الآلة لا يدل على معنى المكافاة ، وهو
المقصود في المسألة (٣) .

وأقربه قولنا في اندراج الثمار غير المؤثرة تحت مطلق العقد : ما يندرج
تحت استحقاق الشفيع ؛ يندرج تحت مطلق العقد .

ووجه قربه : أنه يشير إلى الجزئية المؤثرة في الاندراج . إلا
أنهم يقولون : تخليصنا الضرر سبباً لإثبات الشفعة في الثمار لئلا تنفسى
الداخلة ، لذلك طردنا في المؤبرة (٤) .

فإن صح هذه الضرر ؛ بطل التعليل .

وإن بطل الضرر ؛ لم نقض باندراجه تحت الشفعة .

(١) في - قتله .

(٢) في - لا يقتل .

(٣) في - بالمسألة .

(٤) في - المؤبر .

الفصل الثالث

في

ذكر ضابط^(١) اوردته فيه

قال الأستاذ أبو اسحق في جماعة : إن التركيب صحيح ، وغلا حتى
قدمه على غير المركب ، لأنه أبعد عن الاعتراضات .

ومنهم رجع غيره .

ومنهم من سوي .

قال^(٢) القاضي أبو بكر : التركيب باطل .

واستدل الأستاذ : بأن الغرض في المناظرة التضييق على الخصم ،
وتنقيح الحاطر في المشكلات ، والتركيب أقوى في تحصيل الغرض .

نعم ؛ لا يعول عليه في الاجتهاد ، كمنافضة الخصم يتمسك بها في
المناظرة دون الفتوى .

ولا خلل في التركيب إلا كون علة الاصل مختلفاً فيها / فهو مطالب ١٥٥ - ب
بأثباته ، وإن عجز فهو باطل ، لا لأجل التركيب .

(١) ساقطة من - .

(٢) في - وقال القاضي .

والخناد : أن التركيب باطل ، لأنه فن من القياس لم ينقل من^(١)
الصحابة رضي الله عنهم ، ولا كانوا يفهمونه^(٢) ، وأحدث منذ خمسين
سنة ، ولو كان قياساً صحيحاً لتنبه له الأولون ، وهو في رسم الجدل
خروج عن مقصود المسألة ، فإن سين البلوغ وسببه لا ينشئ نظراً في
طلب عبارة المرأة ، وليس من فروع هذه المسألة .

ونتيجة ، فهو تمسك بأمر ظاهر ، لا في محل السؤال .

والمنافضة قد لا يرى التمسك بها فيما قاله القاضي أبو بكر ، وإن
رأيناها ، فهي مورطة للخصم في فقه المسألة ، والتركيب مخرج لها عنها^(٣) .
وما ذكره من أن علة الأصل أبدأ هو مختلف فيها^(٤) ، وهو متمكن
من إثباته ، فلم نردّه لكون العلة مختلفاً فيها ، ولكنه خروج عن
المسألة .

ولو تمكن من إثبات علة الأصل باخاله ؛ فقد استغنى عن الأصل
وحار مستدلاً ، وبطل تركيبه .

وقوله إن الغرض تنقيح^(٥) الخاطر .

١-١ قلنا : نعم ، في المسألة ، لا في / هوسات لاتعلق لها بالمسألة .

(١) في ح من .

(٢) في ح وكانوا لا يفهمونها .

(٣) في ح عنه .

(٤) في ح فيه .

(٥) في ح تنقيح منه الخاطر .

الفصل الرابع

في

الزعمية

والقانون بالتركيب اعتقدوا التعدية - سؤالاً صحيحاً على المركب ،
وصورته : أن يقول السائل - عن قول الشافعي (١) رضي الله
عنه : أنتى فلا تزوج - فيها كُنت خمس عشرة سنة - : إني استنبطت
من الأصل الصغير ، وعديته (٢) إلى منسح من التصرفات ، فيعارض
ما استنبطه من الأنوثة ، ويستوي فيه الأقدام .
وكذلك إذا قال : أنتى لم تمارس الرجال فتجبر كُنت خمس
عشرة سنة ، في مسألة إيجاب البكر ، فيقول : أنا استنبطت الصغير
وطردته في الثيب الصغيرة .
وزعموا أن هذه التعدية أقوى ، لأن الصغير عند الشافعي فقط لا يكون
علة الإيجاب ، بدليل الثيب الصغيرة ، فلا يمكن القول به .
والجواب : أن سؤال التعدية باطل بعد قبول المركب ، لأن المعلن
يقول : إن لم تـسلم لي كون الأنوثة علة ، فأنبئت عليك إبطاله ، وإن
سلمت ؛ فلا نعيد (٣) كاستنباط المجبرة .

(١) لـ ح على قول القفوي رضي الله عنه .

(٢) لـ ح وعدنيه .

(٣) من ح ، والأصل نعيد .

١٥ - ب / أو يسلم المستول له وجود الصغر جدلاً في مسألة نكاح بلا ولي ،
وكونه علة ، ويقول : ليجمع بين العلتين ، ويسلم وجوده في مسألة
إجبار البكر وإن لم يعمل به ، فلا يغنيه التعليل به .

وأما المركب [الوصف ^(١)] زعموا أن التعدية علة في القبول ،
والرد مبني على قبول الفرق بين الوصف والحكم ورده ، كفرق السائل
بين الطلاق والظهار ، إذا قال المعلن من صح طلاقه صح ظهاره ،
كالسلم .

والختار : أن التعدية لا تترد على تركيب ^(٢) الوصف ، إذ من
ضرورته أن يقع التركيب من حكم .

فيقول : من لا يقتل إذا قتل بالمتقل ؛ فكذا بالسيف ، فلا يمكنه
إبراز معنى من القتل بالمتقل في معارضته .

والمستول لم يتعرض للمعنى ، ولا يمكنه المعارضة بحكم آخر .
نعم ، لو قال ذلك لحل في الآلة ؛ فهذا بيان منه لخروج المستول
عن مقصود المسألة ، وهو واقع ، وليس ذلك من التعدية في شيء
والله أعلم .

(١) من ح . والأصل للوصف .

(٢) في ح تركيب .

الباب العاشر

في

الاعتراضات

وهي تنقسم إلى صحيح وفاسد .
الصحيح منه ثمانية أنواع .

النوع الاول في المنع :

١٥٧ - أ

وذلك إذا توجه على وصف / التعليل ، لزم المعلن إثباتها .
ويتوجه على الاصل من أربعة أوجه .
أن يمنع كونه ممللاً .

أو يمنع كون ما ذكره علة ، بعد ما سلم أصل التعليل .
أو يمنع وجود ما نصبه علة ،
أو يمنع الحكم .

ويكفي للمعلن بيان معنى غيب للحكم في الاصل ، فيندفع به جميعها ،
ويثبت كونه معللاً بهذه العلة ، وعليه يترتب الحكم إذا ثبت إخلاله .
وله النقل إلى الأصل إذا منع ، أو إفتتاح الكلام فيه ابتداءً إذا
توقع المنع .

وليس له نصب الدليل على نقض پورده إذا منع .

والفرق ، أن ذلك خروج من المسألة ، إذ قد يورد مسألة من النكاح نقضاً على مسألة في الكتابة .

وإذا إثبات الأصل إذا منع انتفاء الإثبات في الفرع تحقيقاً .
وليس للسائل أن يدل على المنع ، بخلاف المسئول ، للأمر الجدلي ، وهو أن المسئول لم يتطرق أن يعترض عليه .
فإن دل فلا يصحى إليه ، لأنه لم يسأله .

وقال الأستاذ : المنع ليس باعتراض ، لأن إثباته ممكن للمسئول
وقال القاضي : هو اعتراض / ، ولولا رسم الجدل لحكم بانقطاعه ،
فإنه إذا قاس على أصل ممنوع ، فكانه ما دلّ بغيره في المسألة .
ولكن الرجوع إلى الرسم ، ولولا لسان السائل ابتدأه بإبطال^(١)
فتوى المستدل .

ولكن لا بد من ادعاء الرسم لينضبط الكلام ، ويتميز السائل
عن المسئول .

الشرح الثاني للقول بالترجيح^(٢) :

من الاعتراضات التي ينقطع المسئول فيها ، ويبطل به مقصوده ، وقد
قيل : لا يسمى اعتراضاً ، لأنه مطابقة للعلة ، والخلاف عائد إلى عبارة .
ولا يتأني القول بالموجب مع التصريح بالحكم الذي فيه النزاع ،
فإن فيه رفعاً للخلاف ، وإما يتوجه إذا أجمل الحكم ، وقال : كان كذا

(١) وهو تسليم الدليل الذي اتخذته المستدل على وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه ، وقد وقع في الكتاب العزيز . في قوله تعالى « لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ »
توفيته الميزة « وَلِيَرَسُولِهِ » أي صحيح ما يقولون من أن الأعز يخرج الأذل ،
والنزاع هنا ، فإن الميزة لله ورسوله ، فالحق ورسوله يخرجانكم .

فجاء أن يكون كذا^(١) ، فيقول بوجبه في بعض الصور ، أو يتعرض
لنفي [علة^(٢)] الخصم .

فتقول : ماء طاهر ، خالطه طاهر ، فالحالطة لا تمنع جواز التوضي ،
كما لو خالطه التراب .

فيقول : أقول بوجبه ، إذ الحالطة لا تمنع ، فينقطع المسؤل .

فلو قال : مع التغير ، فكذا نقول بالموجب .

فلو قال : منع مع التغير والاستغناء ، ينبغي أن لا يمنع ، لا يقال

بوجبه ، ولكن لا يجد / أصلاً نقيس عليه ، وهذا من الزم أنواعه . ١٥٨-أ

والذي دونه ، بما يخص عنه بتغيير عبارة ، كقولنا : الجنون في أحد
الواطين^(٣) لا يدرأ الحد ، كالجنون فيها .

فيقول : الجنون لا يدرؤه ، إذ الدافع خروجها عن كونها بمكنة
من الرأ .

فلو قال : ينبغي أن لا يكون صيباً .

قال قائلون : يكفي أن يعداء إلى لفظ « ب » [فيقول (٤)] : لا

يكون الجنون سبباً فيه ، فإن ما ذكره أيضاً مثارة الجنون .

وزعم آخرون : أن السبب بمعنى العلة ، فلا غنية فيه ، والحلاف فيه

قريب المدرك .

(١) كما لو قال الشافعي في المتنبي : إلى الحرم : وجد سبب جواز استيفاء القصاص ،
فكان استيفاءه جائزاً ، فقال الخصم : أقول بوجوب هذا الدليل ، فإن استيفاء القصاص
هندي جائز ، وإنا النزاع في جواز هناك حرمة الحرم (الأمدي ٩٨/٤) .

(٢) من ح . والأصل لنفي علمه .

(٣) من ح . والأصل الموطئين .

(٤) من ح . والأصل فيتنزل .

وإذا يظهر العدول الى لفظ السبب إذا تمكن المسئول من بيانه
انحصار الحكم في هذا السبب على الخصوص ، حتى لو قدر اقتصار أي
خفيفة في ذلك على الجنون دون تنزل الصى والحرس^(١) منزله^(٢) ؛ لكان
لفظ السبب أقوى في درء هذا السؤال .

فهذه مراتب ثلاثة في القول بالموجب .

النوع الثالث : النقص .

ومعناه : ابداء العلة مع تخلف الحكم
ولا يورد على العلة الجملة ، فانها باطلة لإحاطتها ، لا يعترض عليها ،
[بل يستفسر عنها^(٣)] ، ومعنى الاستفسار [طلب^(٤)] كشف عما استهم
١٥٧ - ب على السائل / لقصور فهمه .

وقد انقسم الناس في النقص على ثلاثة مذاهب .
فقال قائلون : ليس ذلك باعترض ، فانت العلل قابلة للتخصيص
بجعل أطراة .

ومنع آخرون التخصيص إطلاقاً .
وسوغ آخرون تخصيص علة نصها الشارع ، دون ما تستنبطه .
وقسك المانعون من التخصيص بثلاثة أمور .

-
- (١) أي في غير مسألة الزنا ، وإلا فلا مناسبة بين الحد والحرس في الزنا .
 - (٢) في ح منزله .
 - (٣) هذه زيادة لا بد منها من أجل أن يستقيم الكلام . لأنه لا معنى لكلامه بدونها ،
فقد ذكر معنى الاستفسار دون أية مناسبة ، فكان لا بد من هذه الزيادة ليناسب الكلام ،
والاستفسار : هو من أحد الاعتراضات التي ترد على القياس ذكره الأمدى وابن الحاجب
فقالا الاعتراض الأول الاستفسار .
 - (٤) هذه أيضاً زيادة من قبلي ليست في الاصل ولا ح .

احدها ، أن قالوا : الأدلة العقلية تطرد ، فكذا الشرعية .
وهذا فاسد .

فإنما^(١) توجب مدلولاتها لذواتها وأعيانها ، وهذه^(٢) أمانة ، لا يُعَدُّ في تخصيصها قصور^(٣) ، لا مانع من طردها .

ثانيها : أن ذلك إلى تكافؤ الأدلة ، فيقول أحد الخصمين : مانع ،
فتزال به النجاسة ، كالماء ، ويقول الآخر : مانع ، فلا تزال به النجاسة ،
كالخمر والبن ، وكل لا يقبل النقض تخصيصاً لعلته .
وهذا عندها فاسد .

لكونها طردين ، ولا يقع التعارض قط في تخيلين على هذا الوجه ،
وإن اتفق ؛ لترجيح ممكن ، ولا يؤدي إلى التكافؤ أصلاً .

ثالثها : قال الاستاذ : يقال للمعال : إن زعمت أنك أثبت بعلة
عامة ؛ فقد كذبت ، وإن / أثبت بعلة خاصة ؛ فلا حاجة إلى ١٥٩ - أ
التخصيص .

وهذا تلفيق عبارة ، لا خير فيه .

إذ أنه أن يقول كنت أظن مومه ، والآن إذا منع مابع ؛ فالتزم
طرده حيث لا مانع .

والمخصصة تمسكوا أيضاً^(٣) بثلاثة أمور .

أمرها :

أنه لو خصص العلة بالاتفاق بالزمان ؛ جاز ، فكذا بالمسائل ، فإن

(١) أي العلة العقلية .

(٢) أي العلة الشرعية وراجع ص ٣٤٧ نرى تحقيق العلة عند الغزالي .

(٣) غي - أيضاً تمسكوا .

من قال : مشد مسكر ، تنتقض علة بائع في ابتداء الاسلام ، ثم
يخصه هذا الزمان .

وهذا فاسد .

فإن استيعاب الأزمنة ؛ لا يشترط في العلة الشرعية ، وهي لا
تدل لذاتها ، وإنما تدل لظننا أنها منصوبة ، ولم ينصها الشارع في ابتداء
الاسلام ، فإذا نصها اقتضى وضعه العموم .

نائبها :

أن عموم رسول الله ﷺ يخص ، فكذا عموم علة المعلن .
وهذا فاسد .

فإن العام عندنا لا يخص ، بل تبين خصوصه في وضعه ، وإنما لم
نقمه حتى تبينه لقريئة^(١) ، كيف ؟ وقد قيل : إن الباقي من عموم
الشارع يبقى مجملاً .

وقال / القاضي : يبقى مجزأ ، وهذا لا يحتمل من المعلن . ١٥٩ ب

نائبها :

ما قال القاضي : من أن المعلن ، وإن لم يصرح بتخصيص علة ؛
فيهم من قريئة قوله أنه لا ينبغي طرد العلة إلا إذا طرد ولم ينفع منه
مانع ، كالذي يقول : المتردى من سطح مسقطه الأرض ، يفهم منه عند
الإطلاق ، إذا لم يختطفه يختطف .

(١) في ح حتى تبينها القريئة .

والخناو (١) :

أن مسألة النقض ، إن انتدح فيه فرق محيل ؛ فهو مبطل ، فإنه مشعر
بإقتضار المعلل على نصف العلة ، وحقه أن يأتي بتمامها إذا طرب
بإبداء العلة .

ولو كان مستثنى عن القياس ، وكان من مناقضات الخصم ، فالعلة تبطل
أيضاً ، إذ حقه أن يطارد [ولا (٢)] مانع .

وإن كان مستثنى بنص ، أو إجماع ، فالذي رآه القاضي : أن هذا
مجنود فيه ، إذ يمكن أن يقال : غلبة الظن متبع ، إلا إذا منع نص
يقدم عليه ، ويمكن أن يقال : طبع العلة العموم ، فإذا لم يعم ؛ دل
ذلك على بطلانه .

وهذا الفن من القياس عنده باطل ، لا لانتقاضه ، ولكنه يقول :
ما لا قطع في قبوله ؛ فهو محكوم ببطلانه قطعاً .

وعندنا : أن هذا القياس باطل في جوهره ، وإن كنا لا نرى جعل
عدم القاطع على القبول / قطعاً في البطلان .

١٦٠ - أ

ولكن هذه العلة إنما ينصبها (٣) المعلل ظاناً أنه (٤) منصوب الشارع مقتصراً
على غلبة الظن فيها .

وإذا رأينا الشرع ينفي الحكم مع وجودها ، كيف يغلب على ظننا
كونها علة ؟

وكيف يظن برسول الله أن يأتي بالمتناقض المتداو في نفسه ؟

(١) راجع تفصيل القول في النقض والخناو فيما عند الجمهور في قواعد العلة في
جمع الجوامع ، والإحكام ، وابن الحاجب وغيرها من كتب الأصول .

(٢) في الأصل وح فلا . والصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل وح ينصبه ظاناً أنه ، والصواب ما أثبت .

وإذا بطل غلبة الظن ؛ فلا مستند^(١) .

فإن زعم المجتهد : أن ظني وراءه باقي في هذه المسألة .

فيقال له : إن تدبرت استثنيت انتفاء الظن عند الانتقاض .

والفاصلون بين علتنا وبين علة الشارع ؛ بفرقون ، بأن له أن يحتكم وليس لنا ذلك ، فلا بعد في تطرق التخصيص الى علة .

والختار : أن التخصيص لا يتطرق الى جوهر علقته ، فإنه من أعم الصيغ ، أعني صيغة^(٢) التعليل ، ولا يظن برسول الله ﷺ أن ينصب الشيء علماً ثم ينفي الحكم مع وجوده من غير سبب .

(١) هذا الذي ذهب إليه الغزالي هنا . غير الذي ذهب إليه في المستصفي ، فقد فصل القول في النقض فيه فقال : وسبيل كشف الخطأ عن الحق أن نقول : تخلف الحكم عن العلة بعرض على ثلاثة وجوه الاول : أن يعرض في صوب جريان العلة ما يمنع من أطرادها وهو الذي يسمى نقضاً ، وهو ينقسم إلى ما يعلم أنه ورد مستثنى عن القياس وإلى ما لا يظهر ذلك منه .

فأظهر أنه ورد مستثنى عن القياس مع استبقاء القياس ، فلا يرد نقضاً على القياس ، ولا يفسد العلة ، بل يخصها بما وراء المستثنى ، فتكون علة في غير محل الاستثناء . ولا فرق بين أن يرد ذلك على علة مقطوعة أو مطمونة اهـ . ثم ذكر لذلك أمثلة (المستصفي ٩٣/٢) .

ثم قال بعد قليل : فإن قيل : فقد ذكرتم أن النقض إذا ورد على صوب جريان العلة ، وكان مستثنى عن القياس ، لم يقبل ، فيم يعرف الاستثناء وما من محل يرد عليه نقض ، الا وهو يدعي ذلك . قلنا الخ ... (المستصفي ٩٥/٢) .

وقال في مكان آخر : وعلى الجملة يجوز أن يصرح الشرع بتخصيص العلة واستثناء صورة حكم منها ، ولكن إذا لم يصرح واحتمل نفي الحكم مع وجود العلة احتمل أن يكون لفساد العلة ، واحتمل أن يكون لتخصيص العلة (المستصفي ٩٤/٢) .

فراجع المستصفي من ص ٩٣ - ٩٦ ج ٢ لتلف فيه على الوجوه الثلاثة التي ذكرها الغزالي في تخلف الحكم عن العلة وتفصيلها .

(٢) في هـ صلة .

نعم ينطرق إلى محله كلام ، فيخصص ببعض المحال ، بدليل قوله تعالى : (والسارق والسارقة ^(١)) ، وقوله تعالى : (الزانية والزاني ^(٢)) ، فيذكر المحل دون العلة .

/ وفائدة الخلاف : أن من منع التخصيص ؛ لا يجوز أصلاً تطرقه ١٦٠-أ إلى ما نص الشارع على التعليل به ، وإن أوما إليه يتبين أن ذلك لم يكن إزاء على تعليل [بورود ^(٣)] التخصيص .
والمجوز للتخصيص يقول : نبقى ذلك في محله .

فصل

في دفع النقض

إذا قال المعلن : باع الطعام بالطعام متفاضلاً ؛ فلا يجوز ، قياساً للسفرجل على البر .

ف قيل : ينتقض ببيع البر بالشعير .

قال الجدليون : يكفي أن يقول : صيغة الطعام تشمل الجنس والجنسين ، وأنا إنما غنيت الجنس الواحد ، واللفظ صالح له .

وهذا ليس بدافع ، فإنه أخل بأحد وصفي العلة ، أو [بمحل ^(٤)] العلة ، فلا بد من ذكره .

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢ من سورة النور .

(٣) في الأصل و ح على تعليل بورود ، ولا معنى له . فالصواب ما أثبتته .

(٤) في الأصل أو بمخيل ، والمثبت من ح .

ولا يغنيه التفسير ما لم يصرح به .
 نعم ؛ لو قل : متولد من مال الزكاة وغيره ، فلا زكاة فيه .
 فقييل : يبطل بالمتولد من المعلوفة والسائمة .
 فهذا ليس بنقض ، فإنه فهم من قرينة حاله قطعاً ؛ فصدده التعريض
 للجنس ، لا للنوع .

فصل

قال الجدلليون : إن الكسر^(١) سؤال لازم ، وبفارق النقض ،
 فإنه يرد على إخلالة العلة ، لا على عبارتها^(٢) ، والنقض يرد على العبارة .
 ١٦١- / وعندنا ، لا معنى للكسر - فإن كل عبارة لا إخلال [فيها^(٣)]
 فهي [طرد^(٤)] محذوف ، والوارد على الإخلال نقض ، والوارد على
 أحد الوصفين ؛ منع كونها محيلين - فهو باطل لا يقبل .
 نعم ؛ تردد القاصي في أن المعلق هل يسوغ له الاحتراز عن المسألة
 المستنتاة عن القياس بطرد ، أم لا ؟ .

(١) الكسر : هو تحلف الحكم المعلق عن معنى العلة ، وهو الحكمة المقصودة من
 الحكم . هذا هو تعريف الأمدى وابن الحاجب للكسر ، وهو موافق لما قاله الغزالي هنا ،
 إلا أن الرازي والبيضاوي قد عرفا الكسر بأنه عدم تأثير أحد جزأي العلة ، ونقض
 الآخر . وهذا الذي سماه الرازي كسر أسماء الأمدى وابن الحاجب النقض المكسور .
 ويجرى ابن السبكي في جمع الجوامع على طريقة الرازي .
 (٢) في الأصل و هـ لا على عبارته . والمثبت هو الصواب .
 (٣) في الأصل و هـ فيه . والمثبت هو الصواب .
 (٤) من هـ . والأصل مطرد .

وقال : يحتمل أن يقال : لا يحتاج إليه أصلاً ، فإنه ليس بنقض ، ولو فعله ؛ استبان به كذبه له ، وكان أحسن .
وقد بينا أن العلة منتقضة به ، فلا يغني الاحتراز بالطرد .

النوع الرابع :

إبائه عدم التأثير في وصف العلة إما في الفرع ، أو في الأصل .

وحاصله : بيان ثبوت الحكم مع انتفاء العلة ، على نقيض ما ذكرناه^(١) في النقض .

ومما ر هذا السؤال اشتراط العكس^(٢) في التعليل ، وقد اختلفوا فيه .

فقال قائلون : لا يعتبر ، كما في الأدلة العقلية ، إذ الأحكام تدل على الحكم ووجوده ، وعدمه^(٣) لا يدل على جهله [وعدمه^(٤)] ، ولأن العكس فيما قاله القاضي ، لا معنى له إلا انتفاء حكم في مسألة أخرى / عند عدم العلة ، ولم يلزم من جعل الشيء أمانة ؛ أن [يجعل^(٥)] عدمه أمانة لنقيضه ، فإن نفي العلة مسألة يطلب لها علة كما لهذه المسألة ، فلا تكون العلة مشروطة بها .

١٦٦-ب

وقال آخرون : إن العكس معتبر كما في العلة العقلية ، أعني العلم

(١) في - ذكرناه .

(٢) العكس هو : انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ، قال الآمدي : اختلفوا في اشتراط العكس في العلل الشرعية ، فأثبت قوم ونفاه أصحابنا إياه . والعكس يستعمل في عدة اصطلاحات راجع (الأحكام ٢١٦/٣ - المستصلى ٩٧/٢) لتضطلع على التفصيل .

(٣) في الأصل و - وعدمه والمنتهى هو الصواب .

(٤) من - . والأصل وعدمه .

(٥) من - . والأصل يجعلوا .

والعالمية ، ولأن العلة التي هي مناط الحكم ؛ ينبغي أن يزيد وجوده على عدمه ، فإذا عم الحكم وجوده وعدمه ؛ فلا أثر له .

والمختار عندنا : أن العلة إن تعددت ؛ فلا يطالب بالعكس ، فإنما تجوز ازدحام العلل على حكم واحد ، فلا مطمع في العكس معه .

وكذا إذا استند الحكم الى حديث عام [و^(١)] قياس ، فقد لا يطرد القياس ويطرد الحديث ، فلا يطلب العكس .

وإذا اتحدت العلة ؛ فلا بد من عكسها ، فانه مناط الحكم ، ولا مطمع في اعتقاد ثبوت الحكم دون مستنده .

بخلاف وجود الحكم ، فان اعتقاده مع عدم الفعل غير مستحيل ، لذلك لم ينعكس .

فكانا نقول شرط العلة الانعكاس ، إلا إذا منع مانع ، وليكن كل معلل ملتزماً له لو تمكن ؛ فإن العكس من طباع العلة ، فان كل علة ١-١٠ أخالت حكماً ؛ أخال / عدمها عدم الحكم .

ولهذا قال الاستاذ : يكفيه الانعكاس في مسألة واحدة .

وشنع القاضي عليه فقال : المسألة الواحدة كسائر المسائل ، فلا يشترط العكس فيها .

ونحن نقول : الردة ، والعدة ، والحيض ، والإحرام ، إذا ازدحمت في امرأة ؛ فالحكم معلل بالكل .

ولكن كل واحدة في حكم المنعكس ، وإن لم يبين أثرها .

فاذا زالت الردة ، زال تحريمها .

وكذا العدة .

فكان التحريم متعدد بتعدد العلة .

(١) من ح ، والأصل أو قياس .

مسألة

إذا زاد المعلل وصفا يستقل الحكم في الأصل دونه ، ولكن وام به
درو النقض ، فهو مطرح إذا لم يكن كونه علة في الأصل .
وكذلك لو ركب من وصفين كان أحدهما في الأصل مستقلاً ، ولا
يستقل في الفرع [إلا مع ^(١)] غيره .
كقوله : أمة كافرة ، فصارت ^(٢) كالجوسية .
فهذا فاسد .

لأن الرق ساقط في الجوسية بالاتفاق ، ليس يستقل علة بالاجماع
حتى يخرج على الجمع بين العال ، فيكون كقوله : مس ، فصار كما لو
مس وبال .

فالمحترم في الأصل هو التمجس ، وهو معدوم في الفرع .

/ قال القاضي : لعل طريق إثباته أن يقال : خصوص التمجس
على انفراده علة ، وعموم الكفر مع الرق علة أخرى ، فهو حكم
معلل بعلةين .

وهذا أيضاً لا يكفي ، وإن عموم الكفر لا يزيد على نفس التمجس
وخصوصه . فيستجمل أن يكون الشيء علة على استقلاله ، ثم ينتصب علة
مع غيره .

وليس من عدم التأثير ما إذا قال المعلل : مشد مسكر ،
فيحرم كالخمر .

فقل له : الميتة تحرم وليس بمشدد مسكر .

فإن هذا طلب العكس في قاعدة أخرى .

وليس يلزم المعلن اتفاقاً أن يضبط مدارك التحريم في جملة الحرمات .

النوع الخامس : القلب^(١) :

وهو ينقسم إلى مصرح ، وإلى مبهم .

أما المصرح به فنأله قولهم : عضو من أعضاء الطهارة ، فلا يكتفى في وظيفته بما ينطلق عليه الاسم ، كسائر الأعضاء

[فيقال^(٢)] في معارضته قولنا : عضو من أعضاء الطهارة ، ولا يتقدر بالربع .

وقد اختلفوا في قبوله .

فقال المحققون : هو مردود ، فإنه لم [قلب^(٣)] عليه العلة في [عين^(٤)] الحكم المنصوب له ، وعدل إلى حكم آخر ، ولا ينصور القلب إلا كذلك .

وليس بعارضة ، فإن شرط المعارضة التعارض في نفس الحكم ،

(١) قال ابن السبكي في جمع الجوامع ٣١١/٢ القلب : وهو دعوى أن ما استدل به في المسألة على ذلك الوجه ، عليه ، لانه ، وإن صح ، ومن ثم أمكن معه تسليم صحته . ثم قال : وعلى المختار فهو مقبول . ثم قال : وهو قسبان الاول لتصحيح مذهب المعارض في المسألة إما مع إبطال مذهب المستدل صريحاً ، أو لا ، والذي لإبطال مذهب المستدل بالصراحة اهـ .

(٢) هذه الزيادة من هامش الأصل ، وليست في الاصل ولا ح . إلا أنها ضرورية ولا يستقيم الكلام بدونها ولعلها سقطت من النسخ . قال في هامش الأصل « لعل هنا سقطاً وتقديره فيقال مثلاً » تأمل اهـ .

(٣) في الأصل ينقلب والمثبت من ح .

(٤) الموجود في الأصل و ح . غير الحكم ، وهو غريب ، لأنه سيقول في السطر التالي فإن شرط المعارضة التعارض في نفس الحكم . وقد نبه في هامش الاصل على هذا .

/ وليس من ضرورة [عدم^(١)] الاكتفاء بما ينطاق عليه الامم ثبوت ١٦٣- أ
التقدير بالربع .
والختار :

أن هذا باطل ، لأنها طردان ، فلا يجري هذا إلا في طردين ، أو
في تخيل وطرد ، إذ الشيء الواحد لا يخيل الإثبات والنفي ، وكذا الشبه
الواحد مع أصل واحد ، لا يخيلها جميعاً على الضرورة .

وأما المجهم ، فمثله : قلنا عليهم قولهم في مسألة المكروه على الطلاق ،
مكلف يقع طلاقه ، بأنه مكلف فيستوي إقراره وإنشاؤه كالختار .
وقيل : هذا القلب أيضاً فاسد .

وهو يتناقى من الأصل الاستواء في النفي ، والاستواء في الأصل
في الإثبات .

وهذا غير سديد ، لأن الاستواء قضية معقولة تتبادر الى فهم الغلبة
قبل البحث عن طرفي النفي والإثبات .

ولكنه باطل من حيث إن الاستواء ليس من نتيجة كونه مكلفاً ،
فلا يناسب التكليف الاستواء ، وإن كان يناسب وقوع أصل الطلاق .
نعم ؛ لو أورد فصل الإقرار ابتداء لكان^(٢) سؤالاً متجنباً ، ولم يكن
من القلب في شيء .

النوع / السادس : فساد الوضع^(٣) .

١٦٣- ب

وهو أن تخالف العلة أصلاً لتقدم عليه ، من نص كتاب ، أو سنة

(١) هذه زيادة لابد منها ليستقيم الكلام ، وليست في الأصل ولا ح . ولعلها من
سقطات النسخ .

(٢) في - كان .

(٣) قد جعل الشيرازي فساد الوضع وفساد الاعتبار شيئاً واحداً والجمهور على
التفرقة بينهما . وجعلوا بينهما عمومًا وخصوصاً مطلقاً .

أو إجماع ، أو قاعدة كلية ، أو كالت لا يخيل ، بأن تلقى تغليظاً من تخفيف .

وهذا باطل لكونه طرداً .

ولست أرى لفساد الوضع طريقاً مضبوطاً سوى إثبات الإخلال بشرط من شرائط انعلة ، أي شرط كان ، فيما يعود الى الإخلال ونقدم المرتبة . وقياس المهر على الحد في السقوط ؛ ليس فاسد الوضع ، إن استقام معنى جامع مخيل ، وإن كان الحد مبناه على الدرء ، بخلاف المهر . فإن للحد مع ذلك سقوطاً في بعض الأحوال ، وللمهر أيضاً سقوط فيلتقيان في الاثبات والنفي جميعاً .

النوع السابع في المعارضة :

وهي اعتراض مقبول ، لا يجري إلا في الأدلة المظنونة ، إذ القطعيات لا تعارض .

ثم شرط المعل أن يبطل المعارضة كما يبطل العلل ، أو يرجع دليده على دليله .

وإذا تورد المعارضة على علة لو سلمت عنها ؛ لأفادت الحكم . وأما الفاسد ؛ فلا يعارض .

أ- وقال قائلون : لا تقبل المعارضة من السائل ، فانه سيطالب / بإثبات علة الأصل ، وينتدب له ، وهو تعدي لمنصب السائلين . وهذا فاسد .

فان السائل يمنع الدليل إذا افتتعه ابتداء ، فأما ما يستفيد به إبطال كلام المستول ؛ فيمكن منه .

ويستحيل أن ينقطع السائل مع انقذاح المعارضة .

وأما احتياجه إلى الإثبات لا يضر ، كما إذا تمكك المستدل بظاهر
فيؤوله ، وبعضه بقياس بالإجماع ، ولا منع منه .

النوع الثامن : الفرق .

وقد قيل : إنه لا يقبل ، من حيث تضمن الجمع بين أسئلة متفرقة ،
إذ فيه منع معنى الأصل ، وإبداء معنى آخر ، ومعارضته في الفرع
بعكس ما أبداء في الأصل ، فليأت الفارق بواحد منها .

والختار :

أنه مقبول ، وعليه الجمهور .

ثم اختلفوا في أنه سؤال واحد ، أم أسئلة ؟

فقال قائلون : هو أسئلة سوغ الجمع بينها لتجمع شتات الكلام
وتوضع فقه المسألة .

والختار :

أنه سؤال واحد ، والنظر إلى مقصود الفرق .

والغرض منه قطع الجمع ، إذ المستول يزعم أن الفرع في معنى
الأصل ، بدليل اجتماعها في وصف العلة ، فيبين / السائل افتراقها في ١٦٤ - ب
في أمر خاص ليقطع جمعه .

ولذلك قلنا : الفرق ينبغي أن يكون أخص من الجمع أو مثله .

فلو أبان الفرق في معنى عام لم يكفه .

مثاله ، إذا قلنا : من لا يثبت بشهادته النكاح ؛ لا ينعقد بحضوره ،

كالصبي .

فقالوا : تقبل شهادته المعادة ، بخلاف الفاسق .
 [وكذلك^(١)] إذا قلنا : أخطأ في اجتهاده في شرط من شرائط
 الصلاة ، فيجب القضاء ، قياساً للقبلة على الوقت .
 فقالوا : أمر الوقت أضيق من أمر القبلة .
 فهذا وأمثاله لا بقدح ، ما لم يبين فرقاً قادحاً في الجمع .
 ثم ينبغي أن يتمكن من عكس المعنى في الفرع ، من غير زيادة ،
 فلو افترق إليها كان معارضاً ، ولم يكن فارقاً .
 واختلفوا في أن طرفي الفرق هل يحتاج إلى أصل .
 والخيار :
 أنه لا يحتاج ، لأن الاستدلال المرسل عندنا مقبول .

القسم الثاني^(١) في الاعتراضات الفاسدة

ولا مطمع في استيعابها ، ولا ضبط لها .
 ولكن مجموع ما يقصد ذكره ، بما تداولته الألسنة ، سبعة أنواع .
 أهمها :

أدعاء قصور العلة على محل النص .

(١) في الأصل ولذلك . والمثبت من ح .

(١) أي من الباب العاشر .

والغرض ذكر أن العلة الفاصرة صحيحة^(١) ، وعليه ديلان .

أمرها :

ما ذكره القاضي : من أن "من أبعد تصور مصلحة في محل نص" الشارع - وإن كان مستوعبا - امتنع / الشارع على إثبات الحكم ؛ ١٦٥-أ
فقد عاند .

ومن جواز ، ثم أنكر جواز ورود التكليف بالبحث عنه ؛ فقد هذى .
فانا مضمرون ، يكافئنا ربنا بكل ممكن كما يشاء ، وهذا ممكن ،
وإذا ساغ ذلك ؛ فالباحث لا يدري قصور العلة إلا بعد استنباطها .
وإذا عثر عليها ؛ فلا متعاب عليه أن اعتقده منصوص الشارع في
عمل النص .

فهذا أمر لا يعرض فيه خلاف .

نعم ، أن قيل : لا فائدة له ، فلا جرم ، لم توبط به فائدة
حتى يتناقض .

الثاني :

ما ذكره الاستاذ أبو اسحاق ، وعبر عنه بثلاث صيغ .
أحدها : أن قال : الفاصرة مستجمعة لكل الشرائط ، كالتعدي ،
ولم تغرق إلا في اعتضاده بالنص ، ولذلك نريد تأكيداً ، لا ضعفاً .
ثانيها : أن من استنبط علة متعدي ، وحكم بصحته ، ثم ورد من

(١) وهو مذهب الشافعي وأصحابه ، وأحمد بن حنبل ، والقاضي أبو بكر ،
والقاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري ، وأكثر الفقهاء والمتكلمين ، ومذهب أبو
حنيفة وأصحابه ، وأبو عبد الله البصري ، والكرخي إلى إبطالها (الأحكام ٣ / ٢٠٠٠
المستقصى ٢ / ٩٨) .

الشارع نص عمم جميع مجاري العلة ، يبعد الحكم بطلانه ، بسبب
شهادة رسول الله ﷺ على وفق علة .

ثالثها : أن كل خائض في الاستنباط من نص ، إذا استنبط ،
١٦ . ب . فحقه أن يعتقد عموم حكم النص / ، وإن خص لفظه ، لأن بظن^(١)
أن العلة منصوب في الشارع في جميع الصور .

وإذا لم يكن من ظن العموم بد ، فاستيقان العموم كيف يبطل
العلة ؟

وقد تمسك النفاة بأمرين :

أحدهما :

أن الصحابة كانوا لا يستنبطون إلا العلة المتعدية .

والثاني :

أنها علة لا فائدة لها ، فإن الحكم مستقل بالنص ، وفائدة العلة
اثبات حكم بها ، وهذا لا يثبت قط .

قلنا : فيما ذكرناه جواب عن هذا ، فإننا لم نربط به فائدة ، والمعلل
لا يتبين القصور إلا بعد العثور .

ثم قيل ما فائدته سد مسلك التخصيص : ^(٢) والتعليل نص في
التعميم ، واللفظ معرض للخصوص ، وهذه فائدة ظاهرة ، وإذا استنبطنا

(١) في الأصل لا يظن . والمثبت من ح . وهو الصواب .

(٢) الوار ساقطة من ح .

التعدية في الربا ، استفدنا به منع التخصيص بالكثير المؤزون ، والالفاظ معرض له .

والفائدة الثانية : نفي الحكم شرعاً عند انتفاؤها ، تلقياً من العكس وقد ذكرنا أن العكس واجب عندنا في العلة إذا انحدت ، وان عدمها ينفي كما ثبت وجودها .

فان قيل : يكفي في عدم الحكم عدم تناول النص له .

قلنا : ولكن ذلك ليس بحكم شرعي ، فهو كالتحريم المنفي لأجل أن الشرع لم يرد به قبل ورود / الشرع ، وإذا علل فهو منفي بعلة شرعية ، وهي عكس العلة القاصرة .

وفي هذا جواب عن تحكمهم على الصحابة بأنهم لم يستطيعوا القاصرة ، وليس الأمر كما قالوه ، وقد ظهرت فائدته .

وقال قائلون : لا فائدة له ، ولكننا صحيحة .

وبنى عليها أنه لا يجب استنباطها .

وإذا عثر الفقيه عليها [تبين (١)] أنه لم يجب عليه استنباط ذلك .

وقال آخرون : يجب استنباطها لما فيه من الفائدة .

والخلاف يعود إلى عبارة في الوجوب ونفيه .

لأنها :

منع المعلن من الاستدلال بفساد الفرع على فساد الأصل ، كقولهم : إذا قلنا نكاح لا يفيد الحل ، أو عدم إحاطة تمنع إلزام العقد صريحاً ،

(١) من ح ، والأصل تبين .

إذ الإلزام والحل ثاني الاعتقاد ، فلا تكلم فيه إلا بعد الفراغ عن الأصل .

وغلا غالبون فقالوا : انقطع المثل ، لأنه اعترف بأصل العقد . وهذا هوس .

فإن المذاهب يتعن مساقها (١) ، فإذا تحبّطت فروعها ، انعكس الفساد على أصولها ، وغاية المعلل تغليب ظن ، ومالا يفيد مقصوده يغلب على الظن فساد .

١٦٧ - ب نعم ؛ اختلفوا في أنه من فن الشبه / أو من من الخيل ، واختار الإمام كونه غيلاً ، لأن العقد لا يراد إلا لمقصوده ، فإذا تخلف مقصوده ؛ لم يبق للعقد معنى .

وقال القاضي : هو شبه قوي ، ولعل ما ذكره القاضي أقرب ، فإن منتهى المعلل تمسك بحكم من الأحكام ، وليس متمسكاً بصلة مناسبة للعزم مناسبة مجرم ، وآيته أنه لو طوب بعة امتناع الإلزام والحل ؛ لاقتصر إلى إبداء علة فيه ، أو (٢) يقول : اجتماعها فيه يوم الاجتماع في غيل ، لم يبق إلا أنه يورث غلبة الظن ، وحق الشبه أن يكون كذلك .

وكذلك قولنا : من صح طلاقه صح ظهاره ، غيل ظاهر في إفادة غلبة الظن ؛ ولكنه من الشبه القوي ، والخلاف فيه قريب المأخذ .

(١) في مساقها .

(٢) في أن يقول .

ثالثها :

مطالبة المعلل بطرد علته في قاعدة ثباعد ما فيه بطرد الكلام .
كما إذا علقنا وجوب العشر بالافتيات ، فطولبنا بتعليق الربا به
[موافقة (١)] لذلك .
وهذا فاسد .

وليس عند المعلل إبداء فرق ، وقد تبين المأخذان ، ولم يرد ذلك
نقضاً ، ولا استقام للسائل جمع .

نعم ؛ على المفتي أن يتنبه لتباين المأخذين ، وأن / وجوب العشر ١٦٧- أ
يتلقى من ميسر الحاجات ، وهو تختص بالأقوات .
وتعليق الربا فيه متفق من قوله عليه السلام : (لا تبيعوا الطعام
بالطعام (٢)) .

رابعها :

كل فرق مستنده الاتفاق في الأصل ، والاختلال (٣) في الفرع ،
كقولهم : يكفر جاحد الحكم في الأصل ، وينقض قضاء القاضي فيه ،
بخلاف الفرع ، فإننا لا نلتزم إخراج المسألة من حيز المجتهدات ، وهذا
من نتيجته .

خامسها :

قلب العلة معلولاً ، كقولهم : ليس الطلاق بأن يجعل علة للظهار بأولى
من نقيضه .

(١) في الأصل وسم من الفقه لذلك . ولا معنى له . ولعلها تحريف من النساء .
والصواب ما أثبت .

(٢) راجع تخريج الحديث في ص ٧١٥ .

(٣) كذا في الأصل وسم باللام .

وهذا فاسد .

فإنه لا بعد في تلازم [شيهين^(١)] يدل كل واحد منها على صاحبه ،
فليكن كذلك ، ولا يطرد هذا في الاشياء .
فأما التحيل فلا يتقلب معلولاً للحكم أصلاً .

سارسها :

إدعاء تراخي الدليل عن المدلول في مسألة النية ، إذ قسنا على التيمم .
وهو فاسد فيما قيل من ثلاثة أوجه .
أحدها : أن الأدلة الشرعية لا تزيد على الأدلة العقلية ، والأحكام
دليل على [القديم^(٢)] وهو متراخي عنه .
وهذا الجواب فاسد .

١٦ - ب فإن الحكم الشرعي لا يثبت دون / مستنده ، والعلم لا يستحيل تقدير
ثبوته دون الفعل .

الجواب الثاني : أنا نتكلم في إثبات شرط النية الآن في زماننا ،
وهو مسبق بنية التيمم .

الجواب الثالث وهو المختار : أن النية تثبت في هذه المسألة بأدلة
سوى التيمم ، وهذا أحد أدلته ، فقد كانت النية ثابتة قبل التيمم بدليل
آخر ، ثم وود التيمم عاضداً له ، حتى لو قدر عدم ثبوت النية في الوضوء
نفي الشرع ؛ لما كان التيمم دليلاً على ثبوته ابتداءً ، فإنه نسخ^(٣) ، والنسخ
لا يثبت بالقياس .

(١) في الاصل شيهتين . والمثبت من - .

(٢) في الاصل القديم . والمثبت من - .

(٣) أي بناء على رأيه في أن الزيادة على النص نسخ على ما فصلناه في مكانه فراجع
في النسخ .

ساجدها :

أن تقول : اقتصر على صورة المسألة ، فإن المسألة إما كانت هي العلة ؟

وإن العلة إن كانت هي المسألة ؟

وهذا فاسد .

فإن صورة المسألة إن أخالت حكمها ؛ فذاك ، وإلا فهو طرد .
كيف ؟ ولو اقتصر على صورة المسألة لا يجد أصلاً يقيس عليه ؛ فلا بد من زيادة أو نقصان .

مثاله : إذا سئل عن استدعاء العتق بغير عوض فيقول : استدعاء عتق ، كما إذا كان بعوض ، فقد غير العبارة ، فإنه لو استدعى عتقاً بغير عوض كما في صورة / المسألة ؛ لما وجد أصلاً يقيس عليه .

١٦٨ - أ

ونختم هذا الباب ؛ بذكر ضابط في الاعتراض الصحيح ، وهو أن كل اعتراض يبين الإخلال [بشرط ^(١)] من شرائط العلة .

وشروط العلة : أن تكون محيلاً ، ملتفتاً على قواعد الشرع ، مطرداً ، سليماً عن معارضة ما يقاومه ، أو يتقدم عليه في المربة ، مفيداً للقصد المأمّل ، لئلا يقول السائل بموجبه .

هذا تمام الكتاب في القياس ، والله أعلم .

(١) في الأصل و - الإخلال شرط . ولعل الباء سقطت من النسخ . والصواب المنبث .

كتاب الترجيح

والكلام فيه بعد بيان حقيقته ، وإثبات أصله ، وبيات ما يجري فيه الترجيح ، يحصره بابان .

ومقتضاه :

ترجيح أمانة علي أمانة في مظان الظنون .

ونهايه :

إبداء مزبد وضوح في مأخذ الدليل .

وهذا في المان مشتق من رجحان الميزان .

وعزى القاضي إلى أبي الحسين البصري ^(١) بالرمز - إلى أنه أنكر

الترجيح .

وبدل عليه أمرا .

أمرهما :

ب . / علمنا بأن الصحابة كانوا يرجحون الأدلة ، ويقدمون بعض المصالح

(١) هو محمد بن علي الطيب ، القاضي ، أبو الحسين البصري ، شيخ المعتزلة ، ولد في البصرة ، وسكن بغداد ، وله تصانيف ، وشهرة بالدكا والديانة على بدعته ، من مصنعاته المعتمد شرح العمدة ، وشرح الأصول الخمسة ، وغرر الأدلة ، وكتاب في الإمامة توفي في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربعمئة (وفيات الاعيان - ميزان الاعتدال) .

على بعض ، ويقدمون رواية أبي بكر الصديق على رواية معقل بن يسار وغيره ، ولا معنى للترجيح سواء .

الثاني :

أن منكر الترجيع ؛ إن لم يقل بالقياس فيثبت عليه ، وإن قال به ، فكيف ينكر القياس والمسائل المظنونة بتعارض الظن فيها .
فلا معنى للقياس فيها سوى تغليب أحد الظنين على الآخر ، ولا معنى للترجيح إلا قول المرجع ظني أغلب ، ورأيي أثبت ، ولا انفكاك للقياس عنه إلا إذا دل قاطع على بطلان ظن الخصم ، وذلك بما يندر .
ولا مجال للترجيح في القطعيات ، لأنها واضحة ، والواضح لا لا يستوضح .

ونفس المذهب لا يرجح ، فإن الترجيع بيان مزيد وضوح في مأخذ الدليل ، فلا بد من دليل .

نعم ؛ يقدم مذهب مجتهد على مجتهد بمالك نذكرها في كتاب الفتوى

وأما العقائد :

قال الأستاذ : لا يرجع بعضها على بعض / وهذا إشارة منه إلى أنها معارف ، ولا ترجيع في المعارف .

والاحتاد :

أن العقائد يرجع البعض ببعض ، فإنها ليست علوما ، والنقطة بها تختلف .

وسيله : أن يقول المعتقد : انطبق اعتقادي على اعتقاد الصحابة والسلف الصالحين فإنهم لم يتعرضوا لكذا ، ولم ينتفوا كذا ، وهم أجدر بتسديد الاعتقاد في قواعد الدين منا .

الباب الأول

من البابين الموهوبين في تجميع اللفاظ

إذ مأخذ الشرع تنقسم إلى ألفاظ ومعاني .
والألفاظ تنقسم إلى ألفاظ الكتاب والسنة ، وهي تنقسم إلى
نصوص وظواهر .

ورب تجميع يطرد في ظاهر ، ولا يطرد في نص .
وكل ما يطرد في النص فيطرد في الظاهر .
ومجموع ما نذكره عليها يحصره ستة عشر نوعاً .

أمرهما :

أن يظن على أحدهما محابل التأخير ، فيقدم على المتقدم ، إذا لم
يقطع بكون أحدهما ناسخاً ، والآخر منسوخاً .

وذلك بين بالزمان ثارة ، كما روي أن قيس بن طلق^(١) روى في

(١) هو قيس بن طلق بن علي الحنفي الباصي بروي عن أبيه ، ضعفه أحد ، ويجب
في إحدى الروايتين عنه ، ووثقه المعجلي ، وقال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عنه
فقالا ، ليس من تقوم به حجة ، قال ابن القطان يقتضي خبره أن يكون حسناً لا صحيحاً ،
(ميزان الاعتدال ٣/٣٩٧ تهذيب التهذيب) .

مَسَّ الذِّكْرَ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (هَلْ هُوَ إِلَّا بُضْعَةٌ مِنْكَ) ^(١)
 وَكَانَ مَسْجِدَ رَسُولِهِ ﷺ إِذَا ذَاكَ عَلَى عَرِيشٍ .

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (مِنْ مَسَّ ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) ^(٢)
 وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ فِي الْإِسْلَامِ ، أَسْلَمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِسِتِ سِنِينَ .
 فَالْغَالِبُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُتَأَخِّرٌ .

وَقَدْ يَظْهَرُ بِالْمَكَانِ ، فَالْمَنْقُولُ بِمَكَّةَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَأْخِرُهُ ^(٣) ،
 وَإِنْ انْتَفَقَتْ لَهُ عُرُودَاتٌ إِلَى الْمَدِينَةِ .

وَقَدْ بَيَّنَّ بِالْحَالِ ، كَمَا رَوَى (أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَى النَّاسِ فِي
 مَوْضِعٍ مَوْتَهُ قَاعِدًا وَهُمْ قِيَامٌ) ^(٤) ، فَهُوَ مُقَدِّمٌ عَلَى حَدِيثِ مُطَلَّقٍ ،

(١) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ بِلَفْظٍ مَا هُوَ إِلَّا بُضْعَةٌ مِنْ جَسَدِكَ . وَتَابِعَهُ أَحْمَدُ بْنُ
 يُونُسَ وَرَوَى الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَالدَّارِقُطَنِيُّ ، وَصَحَّحَهُ
 ابْنُ حِبَّانَ ، وَالتَّطَبُّرِيُّ ، وَابْنُ حَزْمٍ (رَاجِعْ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِيهِ وَلِيَّ سَكُونِهِ مَدْسُوحًا ،
 الْإِعْتِبَارُ فِي النَّاسِخِ وَالْمَدْسُوحِ مِنَ الْأَثَرِ ص ٢٧) .

(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ ، وَالبَيْهَقِيُّ ، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي الصَّغِيرِ ، وَصَحَّحَهُ
 الْحَاكِمُ ، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ دَرَبٍ ، وَالدَّارِقُطَنِيُّ ، وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ مِنْ خَيْرِ طَرِيقٍ أَبِي
 هُرَيْرَةَ عَنْ بَسْرَةَ بِلْتِ صَفْوَانَ رَوَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ ، وَابْنُ حِبَّانَ ، وَالْحَاكِمُ ،
 وَابْنُ الْجَارُودِ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَصَحَّحَهُ
 الدَّارِقُطَنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ ، وَالْحَازِمِيُّ . (رَاجِعْ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِي سَكُونِهِ نَاسِخًا لِحَدِيثِ طَلْقِ
 الْمُتَقَدِّمِ ، كِتَابُ الْإِعْتِبَارِ فِي النَّاسِخِ وَالْمَدْسُوحِ مِنَ الْأَثَرِ ص ٢٧ - ٣١) .

(٣) يَوْجَدُ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ قَوْلُهُ : فَالْمَنْقُولُ بِمَكَّةَ إِلَى قَوْلِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ . كَذَا فِي
 النَّسِخِ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا ، وَتَأَمَّلْهُ . فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا .

قُلْتُ : الْأَوَّلُ عَكْسُهُ . فَالْخَبَرُ الْمَنْقُولُ بِالْمَدِينَةِ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَأْخِرُهُ ، وَإِنْ انْتَفَقَتْ
 لَهُ عُرُودَاتٌ إِلَى مَكَّةَ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ السَّبْكِ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ . وَبِمَعْنَى هَذِهِ الْمَدِينَةِ ، وَهُوَ
 الْمَقُولُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ ، وَالْمَكِّيُّ قَبْلَهَا . وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْغَزَالِيُّ لِهَذَا فِي الْمُسْتَصْلَى .

(٤) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالنَّسَائِيُّ .

رواه أحمد بن حنبل ^(١) حيث قال : (وإذا قعد الامام فصلوا
قعوداً أجمعين) ^(٢) .

والختار:

أن هذا الترجيح إما يجري إذا عجزنا في هذه المسألة ^(٣) عن مستند
آخر ، فأما إذا وجدنا مستنداً آخر ، وتعارضت النصوص ، تساقطت .
فإننا نرد الحديث بأدنى خيال .
فالحديث الآخر إن لم يقاومه ، يعارضه ويومي التمسك به لا بحالة .

ثانيها :

أ. أن يكون راوي أحدهما أوثق ، وهو / ترجيح من مأخذ الدليل
فإن الثقة مستند الأحاديث .

ثالثها :

أن يكون في رواية أحدهما كثرة ، وسببه ظاهر .

رابعها :

أن يعارض الثقة العدد ، فالثقة مقدمة .
وقدم آخرون العدد ، لأنه أقرب ^(٤) من التواتر .

(١) أحمد بن حنبل هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني . يلتقي لسبب مع
النبي صلى الله عليه وسلم في تزار ابن معد بن عدنان ، وهو أعرف من أن يعرف .
(٢) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،
وابن ماجه ، وغالب الروايات فصلوا قعوداً أجمعين بالرفع تأكيداً لتفسير الجمع ، ورواية
البخاري كالغزالي أجمعين بالنصب على الحال .

(٣) في - المسائل .

(٤) في - يقرب .

ونحن نعلم أن الصحابة كانوا يقدمون قول أبي بكر رضي الله عنه ،
على قول معقل بن يسار ، ومعقل بن سنان ، وأمثالهم .

فأما سراً :

أن يعتضد أحدهما بعمل بعض الصحابة ، وإن كنا نرى أن عمل
الصحابة لا يقدم على الحديث ، خلافاً لما لك ، لأن المخالف محجوج به ،
والعمل في مظنة التردد .

والختار :

أما إن قطعنا بأن الحديث بلغهم فتروكه ؛ نترك الحديث ولا نسيء
الظن بهم .

وإن ترددنا عما لنا بالحديث .

وإن غلب على الظن أنه بلغهم توقفنا .

والغالب أن حديث المتابعين لم يخفَ على أهل المدينة مع مسموم
البلوى به .

وحيث لا يقدم على الحديث ، يرجح به أماره .

سأمرها :

أن يعتضد أحدهما بعمل التابعي ، فهو كالصحابي عندنا ، لأن إساءة
الظن به محال .

وخصص آخرون / الترجيح بالصحابة ، ولا شك أن العمل ببعض ١٧٠ - ب
مضمون الحديث ، كالعمل ب كله ، حتى يرجح جملة الحديث به .

سأمرها :

أن يعتضد أحدهما بظاهر الكتاب ، كقوله عليه السلام : (الحجُّ

والعُمرة مفروضتان ، ولا يضرّك بأيهما بدأت (١١) .
يعتضد بقوله تعالى : (وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لََّهِ) (١٢) .
[ولا شك أن] (١٣) ما جمع الله ، يقدم على حديثهم ، حيث رورا
أنه قال عليه السلام : (الحج جهادٌ ، والعُمرة تطوعٌ) (١٤) .
وأنكر القاضي هذا الترجيح .
وقال : هو مستند لا من مأخذ الدليل ، فالحديثان بتعارضان ،
ويبقى الظاهر متمسكا مستقلا .
وهو المختار .

لأن الحديث ، لا أقل من أن يبي بالمعارضة ، فيتمسك بالظاهر .
وهو قريب من النص من حيث إنه أمرٌ بهما ، والامر للابحاف .
ولا معنى لقولهم : المعنى بالانتماء : الماضي فيه بعد [الخوض] (١٥) .
وعند بطلان هذا التفسير ؛ ينتهض الأمر نصا ، وعلى الجملة العمل
بالظاهر ، أو بما يطابق الظاهر .

تأملها :

أن يعتضد أحدهما بقياس الأصول ، كما قدم الشافعي رواية خُبابٍ

(١) الحديث رواه البيهقي موقوفاً على زيد بن ثابت ، وأخرجه الدارقطني وفيه
انقطاع .

(٢) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٣) هذه العبارة من هامش الأصل . وهي الصواب . والذي في الأصل وح ولا
فرق بين ما جمع . ولا معنى لها . قال في هامش الأصل « قوله ولا فرق الخ كذا في الأصل
المنقول منه ولعل صوابه « ولا شك أن ما جمع الله » الخ اه .

(٤) الحديث أخرجه الدارقطني ، وابن حزم . والبيهقي ، عن أبي هريرة .

(٥) في الأصل وح الخصوص . وهو تحريف . والصواب المثبت والمراد بعد
الشروع .

ابن الأرت* في صلاة الخوف ، لما أن قلت فيه الأفعال ، على رواية / ١٧١ - أ
ابن عمر .

قال القاضي للشافعي : إن كنت تكذب ابن عمر لحبده عن القياس ،
أو تهمه ؛ فمحال .

وليس القياس مناجبا لما أخذ الدليل حتى يقدر فيه .

وإن قلت : الغالب من الرسول الجري على قياس الأصول ؛
فيعارضه أن الغالب ، أن الناقل عن القياس يكون أثبت في الرواية
من المستمر عليه .

ولهذا تقدم شهادة الآراء على شهادة أصل الدين .

ثم قال القاضي : كل دليل مستقل يرجع به حديث نظير ، إن كان
دونه ؛ فهو باطل لا ترجيح فيه ، فيرد ، لأنه لا يوهي أحد الحديثين .
وإن كان فوقه ، فهو متمسك به ، لا بطريق الترجيح ،
كنص الكتاب .

وإن كان مثله ؛ فهو كحديث آخر يعضد به أحد الحديثين ، فيؤل
الأمر إلى الترجيح بالعدد .

فإن قيل : فما قولكم في مسألة صلاة الخوف .

قلنا : إذا صحت الروايتان . حملناهما على صلاتي الظهر والمغرب
لكيلا تتناقض وهو متمسك .

ثم نقول : الأولى ، ما ترك فيه الفعل المستغنى عنه ، وإن فرض
ازدحام على صلاة واحدة ، فمقدار / التوافق مقبول ، والباقى مطرح ١٧١ - ب
لا يتمسك به .

تاسرها :

أن بناكد أحدهما بالاحتياط .

وانكرو الفاضي هذا الترجيع ، من حيث إن التكذيب غير ممكن بسببه ، ولا يورث ذلك تهمة ، ولعل الناقل عن الاحتياط أثبت ، كالشهور بالسخاوة ، إذا نقلت عنه حالة مخالفة لها ، لانكذب الناقل فيه . ثم قال : استحباب الاحتياط لا ينكر ، وإيجابه تحكم لا مستند له .

هاسرها :

فما قيل : أن يتضمن أحدهما إثباتا ، والآخر نفياً ، فهو مقدم على النفي .

كقوله : لا شفعة للجار ، يؤخر عن قوله : للجار الشفعة ، لو نقل . وهذا هذيان .

فإن كل واحد من الروايتين مثبت .

وإنما ينقدح هنا ، فيما إذا نقل أحدهما فعلا والآخر نفاً ، وأمكن حمله على ذهوله ، فيفعل ذلك ، لأنه معرض للغفلات ، والمثبت أبعد عنه . حتى لو تكاذبا ، وقال الثاني : كنت أتحفظ ، وانتهى ، فلم يفعل ، ولا ترجيع أصلا .

هذا ما يجري في النصوص .

وما يجري في الظواهر أنواع .

أمرها :

أن يتعارض مومان يتطرق إلى كل واحد تأويل يعتضد بقياس ،

وقياس أحد / التأويلين أوضح . فهذا التأويل مقدم ، والمعمل بالحديث الآخر ١٧٢ - أ

واختلفوا في أن هذا هل يكون ترجيحاً بالقياس ؟

قال القاضي : يجوز الشافعي ترجيح النص والظاهر بالقياس ، وأنا أجوز ترجيح الظاهر دون النص .

والجواب :

أن هذا تقديم غير مؤول على حديث مؤول ، ولكن تبين التأويل بالقياس .

ثانيتها :

أن يظهر في أحدهما قصد العموم بأمانة من الأمارات ، كما ذكرنا في كتاب التأويل .

ثالثها :

أن يرد أحدهما ابتداء ، دون الآخر [على سبب ^(١)] ، فالمطلق مقدم ، لأن ما تخيله الصائرون إلى أن الوارد على سبب يخص به - يصلح للترجيح ، وفيه خلاف .

رابعها :

أن يتطرق إلى أحد العمومين تخصيص بالاتفاق ، فما حمل [الصائرين] ^(٢) إلى أن الباقي يحمل أو مجاز - يصلح للترجيح . وفيه خلاف .

خامسها :

أن يكون في أحدهما إيماء إلى التعليل ، فهو مقدم ، لأنه يبعد عن

(١) زيادة من ح .

(٢) في الأصل وح الصائرون ، وهو لحن من النسخ .

التخصيص ، وهو أخرى ما تثبت به العلل ، إذ صيغة التعليل من أعم الصيغ .

سادسها :

فما قاله الشافعي : أن يتمسك المتمسك بأحد الحديثين - من جعل لفظه علة حكم المسألة ، دون الخصم الآخر .

كما روي أن بريرة اعتقت تحت عبد ^(١) ، يمكن أن يجعل علة عندنا ، ونقل أنها اعتقت تحت حر ، ولا يمكن أن يجعل ذلك علة ، فإن الحيار لا يختص بالحر بالإجماع .
وهذا ترجيح فاسد .

فإن مثاره انفراد الخصم بذهبه ، ولا يرجع الحديث بالمذاهب .
وختم الباب ، بما ذكره بعض الناس ، من أن العمومين قد يتسلط كل واحد على تخصيص الآخر من غير دليل .

وهذا كقوله تعالى : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) ^(٢) ، فإنه يخص قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ) ^(٣) - بأهل الكتاب .

وقوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) ^(٤) لقوله تعالى : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) ^(٥) بأهل الحرب ، من غير افتقار الى دليل آخر .

(١) راجع تجريح حديث بريرة في ص ٣٤٥ .

(٢) الآية ٥ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

(٤) في الأصل و ح . بقوله تعالى وهو تخريف ، والصواب ما أثبتته .

وكذا قوله ﷺ : (أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (١) يَخْصُهُ [بغير] (٢) أَهْلُ الذِّمَّةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً) (٣) .

وبتخصص هذا الحديث بأهل الكتاب بالحديث الأول .

وهذا فاسد .

فإن التخصيص / بأهل الكتاب إن ظهر فيه دليل فهو مستند التخصيص ،
والا فهو تحكم ، وليس لأحد الخصمين أن يكتفي بعمومه الذي تمسك
به دليلاً على تخصيص عموم صاحبه إذا أنكره أصل التخصيص ، لأنه
لا يسلم عن المعارضة بئله .

١٧٣ - أ

(١) الحديث أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

(٢) هذه زيادة زدتها ليستقيم الكلام . وبدونها لا يستقيم . فالأصل و هـ ، يخصصه بأهل الذمة قوله الخ . وهذا غير صحيح لأن قوله خذ من كل حالم يخرج أهل الذمة .

(٣) الحديث رواه الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز ، وقد ذكر أيضاً في حديث صدقة الموائشي وفيه « ومن كل حالم ديناراً ، أو عدله » راجع تفريجه لـ ١٨٥ .

الباب الثاني

في

ترجيح بعض الأقيسة المتعارضة على بعض

وما لا بد من تقديمه على الخوض في ترجيح المقاييس ؛ فصل
ذكره القاضي في ترتيب النظر في قواعد الأقيسة .

فقال : النظر فيها ينقسم الى ما لا يتفاوت في نفسه ، والمتفاوت .
وعني بالمتفاوت : ما يتفاوت فيه نظر النظار ، وتتعارض فيه الحواطر .
قال : والنظر الذي لا يتفاوت ، ينقسم إلى ما يقع في مرتبة
البدهي ، كعلمنا أن الحق ، والقاتل بالمتقتل - عامد للقتل ، ومن أخمر
خلافه بسفاهة في عقله .

والى ما يقع في مرتبة النظري ، كعلمنا بوجوب القصاص عليه ، فإن
من علم مقصود الشارع من القصاص ، في الحقن ، والعصمة ، استبان
١- ب بآدني نظر ، على القطع ، / إيجاب القصاص ، ولا ينبغي أن
يتماهى^(١) فيه .

وكذلك علمنا بأن العقوبة الرادعة عن الفواحش شرعت زجراً عنها ،

(١) في الأصل يتأدى والمثبت من ح .

وإذا تجمعت أسبابها ، من ارتكاب الفاحشة مع تمحض التحريم وميسر الحاجة الى الزجر ؛ فلا بد منه ، كعلمنا بأن الشهود اذا شهدوا على الزنا ؛ فلا يسقط الحد بقول المشهود عليه : صدقوا ، كما قاله ابو حنيفة .

وكعلمنا بأن الحد لا يتعلق إلا بفاحشة ، ولكن الشارع تولى بيانه ، فإننا لا ندركه بأماننا ، وقد خصصها بتخييب الحشمة واستثنى مقدماتها - من معانقة وتقبيل وممازحة^(١) - منها .

وعلمنا بأن أقل مراتب موجب العقوبة أن يتمحض تحريمه ، فالوطء بالشبه ؛ لا يوجب الحد ، وإشارته الى الذي صادف امرأة على فراشه ظمنا حليك القدية .

قال : فهذه جهة لا يتفاوت فيها نظر العلة - لاء ، ولا اكثرات بمخالفة أبي حنيفة فيها ، فإني أقطع بخطئه في تسعة أعشار مذمبه الذي خالف فيه خصومه فانه أتى فيها من الزلل في قواعد أصولية ، يترقى القول فيها عن مظان الظنون ، كنتقديم القياس على الخبر .

/ ورجوعه الى الاستحسان^(٢) الذي لا مستند له .

١٧٤ - أ

وزعم ان الزيادة على النص نسخ في مسائل ذكرناها .
وتسكه بمسائل شاذة في خوم القواعد ، فليس الكلام معه فيها ، في مظنة النظر في المظنونات .

والعشر الباقي ، يستوي فيه قدمه وقدم خصومه ، ولعلمهم يرجعون عليه فيه .

فأما ما يتفاوت النظر فيه ، كإلحاق الأيدي بالأنف في الاستيقاظ

(١) في حرماسة .

(٢) راجع ما ذكرناه عن الاستحسان عند كتاب الاستحسان ص ٣٧٤ .

بحكم القصاص ، من حيث إن قطع الأطراف يتوقع منها السراية ، ففيه زاجر ، وذلك لا يتحقق في النفس^(١) .

إلا أن هذا يعارضه ما ذكره الشافعي رضي الله عنه ، من أن الغرض من القصاص الزجر ، والأطراف معصومة عصمة النفوس ، ففضيلة المصلحة فيه تنزيلها منزلته .

نعم ؛ لم يطر الشافعي رضي الله عنه هذه المصلحة فيما إذا قطع أحدهما من جانب ، والآخر من جانب ، من حيث لم ير استفتاح المصالح ابتداء ، ورأى هذه المصلحة ثابتة عند الاشتراك في النفس ، فالحق الطرف به عند تحقق الاشتراك^(٢) .

١٧ - ب / وما يظهر التفاوت ، إيجاب الشافعي القصاص على الشهود ، ولم يصدر منهم إلا كلمة ، ولو قال : ذلك مما يتسبب به إلى القتل ، كالإكراه ، فيعارضه أن التزوير من العدول مما لا يغلب ، والقصاص مبناه على الدرة .

وأبعد منه قوله : يجب الحد على المرأة بلعان الزوج ، مع أن اللعان حجة ضرورية ، وليست بينة يثبت بها الزنا على الإطلاق ، ولو قال : زنا المخدوات لا يطلع عليه إلا الأزواج ، فلا بد من تمهيد طريق إثباته .

يعارضه : أن الزوج قد يريبه من أمر المرأة شيء ، فيغتاز عليها ، فيسعى في دمه ، والعقوبات على الدرة مبناها .

(١) انظر بداية المجتهد ٤٤١/٢ - ٣٥ لتقف على التفاصيل .

(٢) انظر مغني المحتاج ٢٦/٤ لتقف على التفاصيل هناك .

قال : وأبعد منه ، إسقاطه الحسد عن الزوج في حق المقدوف به ،
وقد صرح به في قذفه ، ولا خفاء بعده .

ثم قال : وقد شاع في الألسنة أن العقوبات مبنها على السقوط ،
فلا بد من درك معناها ، فليعلم أن العقوبة ثابت^(١) وجوبها ودرؤها .
والغرض من كل واحد منها الحقن .

والغرض من استيفاء القصاص حقن الدماء ، كي يكون ذلك
وازعاً للفساق .

والغرض من الدرء حقن دم الجاني ، فإنه معصوم ، وحقن / دمه ١٧٥ - أ
ناجز ، والعصمة المبتغاة من الاستيفاء متوقعة^(٢) ، فإننا لا نرد المقتول الى
الأحياء ، ولكن يتوقى وقوع مثله .

فإذا تعارضت أسباب الحقن والدرء ، غلب السقوط ، والمقصود منه
الحقن أيضاً ، إلا أن [المستفاد^(٣)] حقن ناجز ، فإذا اعتضد بؤكد ،
كان مراعاته أولى من عصمة متوقعة .

فهذه مقدمة لم نجد بداً من ذكرها ، ليستمد الناظر منها في مسالك
الترجيح في القياس .

وليعلم أن القياس على مراتب .

وأقواها ، إن مميها قياساً ، إلحاق الشيء بما في معناه ، ولا ترجيح
فيه ، فإنه مقطوع به ، وأثر الترجيح يعود الى النص المقطوع به .

ودونه ، التحيل ، وبقل فيه التعارض ، وإن اتفق ؛ فالغالب وقوع
الكلام في تقديم مرتبة على مرتبة .

(١) في - ثابتة .

(٢) في الأصل و - متوقع . والمثبت الصواب .

(٣) من - . والأصل المبتغاة .

وبكثر التعارض في الأشياء ، وعندها يحتاج الى الترجيح .
ومعظم المسائل مع ابي حنيفة قطعي فيها يتعلق بالأصول .
ب . وما فيها يعود الى تمسكنا بقاعدة ، وتمسكهم بقاعدة / شاذة ، وذلك
أيضاً محكوم بطلانه .

وحاصل ما يذكر من فنون الترجيح ؛ أنواع .

أمرها :

أن يعارض قياس مستبطن من نص كتاب ما في معنى لحديث آحاد ،
قال قائلون : [إن^(١)] ميمناه قياساً رجحناه^(٢) عليه ، فإن مستند
هذا مقطوع .

والمختار :

أنه لا يرجح ، لأن تسميته قياساً يرجع الى لقب ، وهو مقطوع به
كالنصوص ، وأخبار الآحاد تقدم على قياس مستبطن من القرآن .

ثانيها :

أن يعارض قياس عام تشهد له القواعد ؛ قياساً هو أخص منه
بالمسألة ، فالأخص مقدم فيما قاله القاضي ، لأننا دُفِعْنَا الى البحث عن هذه
المسألة ، فالنظر الى القواعد اضرب عن مقصوده ، فليُنظر اليه .

ومثاله : توجيه قولنا : لا تتحمل العاقلة قيمة عبد ، لأن الجاني أولى
بجنايته ، ويعتضد بسائر الغرامات .

(١) هذه الزيادة من هامش نسخة الأصل ولا بد منها قال في الهامش « لعله إن
ميمناه » اهـ .

(٢) لعل الصواب في هذه العبارة رجحناه عليه . أي ما استند إلى نص الكتاب ،
ولما احتجنا إلى تقديرات أخرى .

وبعارضه قياس أخص منه ، وهو أن الغالب على العبد الذمية ،
بدليل الكفارة ، والقصاص .

وضرب العقل سببه مسبب حاجة الفن إلى معاطاة الأسلحة ، واتفاق
هفوات ، وثقل الأرواح على الجناة .

/ وهذا فاسد .

١٧٦ - أ

فإن ضرب العقل مستثنى من ^(١) القياس ، وهذه الحكمة لا تعويل
عليها ، والأصل أنه لا يضرب عليها إلا في محل ^(٢) القطع ، أو فيها هو
مقطوع به .

ولما المثل القريب قول أبي حنيفة رحمه الله : لا يضرب القليل على
العاقلة ، واعتضاده بهذا الأصل ، ونحن نلحق القليل بالكثير ، وهو
أخص ، إذ ثبت أن العقل يجري في الأجزاء والأرواح ، وثبت بطلان
معنى الإجماع إذ المتوسط بعقل الغني ويتحمل عنه ، [فصار] ^(٣)
القليل في معنى الكثير .

وبعضد بما روى أنه عليه السلام (ضرب العقل على العاقلة) ^(٤)
وهو اسم جنس يتناول الكل كما يتناول [اسم الحمام الفروخ] ^(٥)
وإن كانت الحمامة لا تتناوله .

فهذا مقدم على قياس أبي حنيفة .

(١) في ح عن .

(٢) في ح في محل القطع . وهو المثبت والذي في الأصل علقين القطع أو الخ .

(٣) من ح . والأصل نصار .

(٤) أحاديث العاقلة كثيرة وبألفاظ مختلفة أخرجهما أحمد ، ومسلم والنسائي ، وغيرهم ،

راجع أبواب العاقلة من كتب الحديث لتقف على تفصيلها .

(٥) في الأصل « أيضاً الحمام والفروخ » والمثبت من ح .

ولكن شرط جريان الترجيح أن يسلم المستدل بالقياس الخاص ؛
لخصه قياساً عاماً ، فإن نسبة إلى الاضرار عن القاعدة الثابتة في الشريعة
فهو باطل .

١- ب وكذلك إن لم يسلم المستدل بالقياس / العام ؛ بخصوص هذا القياس .

ثم قال القاضي : هذا شبه قوي مقدم على الخيل ، فكأنما شبه
القليل بالكثير ، وهذا كما تقول جراح العبد من قيمته ، كجراح الحر
من دينه ، تشبيها لإحدى النسبين بالأخرى ، وإن كان القياس الخيل في
المالية يقتضي إتباع النقصان ، ولهذا وجبت قيمته بالغة ما بلغت .

وكما تشبه الزبيب بالتمر ، والأرز بالبر ، ويتشبه للقصور الأخص
في النصوص ، وهو الطعم ، يشبه به غيره فيعمل عمل العلة ، وإن لم
يكن بخيلاً ، فيقدم على خيل يعارضه .

فإن قيل : القوت أخص .

قلنا : قال القاضي : الجمع بينها ممكن ، فيفعل ذلك إذ لا مانع .

نائبها :

أن يكون للقياس العام التفات على خصوص الحكم ، وهو معتضد
بالقواعد ، فهو مقدم .

كقياسهم المرض على الإحصار في جواز التحلل ، ولكن منعه أولى
إن كان تمسكاً بعموم حكم الحج في اللزوم ، لأنه يجد أصلاً من الضلال
والنسيان وغيره ، فليس إهراساً من خصوص حكمه ، كما ذكرناه في
إلحاق القليل بسائر الغرامات ، فإنه إضرار عن خصوص هذه القاعدة .

إذا انعكست إحدى العلتين فهو مقدم ، لأن ما حمل بعض الناس على المصير الى كونه شرطاً ؛ يصلح للترجيح .
وقد بينا أن العكس من طباع العلة ، فانعكاسه يزيد وضوحها في جوهره .

ومنع القاضي الترجيح به ، وزعم أن العكس نفي حكم في مسألة أخرى (١) ، فيتوقف فيه إلى ورود الدليل ، ولا أثر للعكس .
ثم مزيد الإخالة ؛ مقدم على العكس بالإجماع .

خاصتها :

تقديم المتعدية على القاصرة بزعم الأستاذ أبي منصور (٢) ، والقاضي ، لأنه أغزر فائدة ، ولأن الصحابة كانوا يتمسكون بالمتعدية دون القاصرة إذ لا فائدة فيها .

وقال الأستاذ أبو اسحق : القاصرة مقدمة ، لأنها معتضة بالنص .
فيقال له : الحكم هو المعتضد ، دون العلة .
والجواب :

أنها إن تواردا على حكم واحد يجمع بينهما ، ولا ترجيح .
وان تناقضا ؛ فلا يلتقيان .

(١) راجع رأي القاضي في العكس عند الكلام على اشتراط العكس في العلة .

(٢) هو محمد بن الحسين بن أبي أيوب الأستاذ أبو منصور المتكلم ، تلميذ ابن غورك ،

مستأجر كتاب تلخيص الدلائل . توفي في ذي الحجة سنة احدى وعشرين وأربعمائة .

(طبقات الشافعية ١/٤ ، ١٤٧ - الروايات ١٠/٣) .

نعم ؛ يكفي طرد المتعدية . عكس القاصرة ، ولا يقاوم "العكس"
الطرد أصلا .

وإن فرض ازدحام على حكم مع تقدير الاتفاق على اتحاد العلة ،
فالتعدية أولى ، لما ذكره القاضي .

سابعها :

أن يكون فروع أحدهما أكثر من الآخر / فيرجح به ، كما قال
ب- ١ الأستاذ أبو منصور .
وهو مزيف .

لأن تقديم التعدية على القاصرة تلقيناه من مسلك الصحابة ، ولم يظهر
ذلك عند كثرة الفروع .

سابعها :

أن يتعد وصف إحدى العلتين ويتعدد وصف الآخر ، فالمتحد وصفه ؛
قالوا : يرجح ، لأن فروعه أكثر ، والاجتهاد فيه أقصر ، فيبعد
عن الخطأ .

وهذا فاسد .

لأن كثرة الفروع لا تتلقى من الاتحاد ، فإن التعدية متحدة
وقد قصرت .

وقصر الاجتهاد وطوله ؛ خوف وترجي .

ولا يؤخذ الترجيح من هذا المأخذ .

ثامنها :

أن ما كان فروعه أكثر ؛ يقدم عليه ما كان شراعه أكثر ، فيما
قاله الأستاذ أبو منصور .

(١) في - بقاء .

كقولنا في تعليل وجوب الكفارة بالوطء في رمضان : إيلاج فرج في فرج ، ويشهد له اختصاص الوطاء بمن أتى في الحج وغيره [به]^(١) وهم يقولون : هناك حرمة الصوم بقصود الجنس ، وقد كثر فروعه . وهذا فاسد .

فإن قولنا : إيلاج فرج في فرج طرد لا تخيل ، ومعتد الشافعي تشبيه الصوم بالحج ، في أن ما اشتمل / على مخطورات ، الوطاء^(٢) من جعلها ، كان الوطاء مزيد تغليظ ، كالحج . وما ذكروه منقوض عليهم بمناقضات لهم في تلك المسألة .

نأسرها :

أن ما كثر أصوله ، قلوا يرجع ، وشرطه أن لا تتعد الرابطة ، فإن اتحدت كقولنا : كل ما جاز بيعه جاز رهنه ، وقسنا على الدار ، والفرس ، والعبد ، فليس هذا من كثرة الأصول .

نعم ؛ إن شهدت أصول متباينة بمسالك متغايرة ، فيرجع ، ولا خفاء بسببه .

فإنه علتان في معارضة علة واحدة .

عأسرها :

كثرة الشواهد عند عدم الجامع الفقهي ، مثاله ، قول أحمد ، يسهح على العامة ، كالحف .

(١) هذه الزيادة ليست في الأصل ولا ح . ولا بد منها .

(٢) في الأصل عطورات الوطاء من جعلها الخ . وهو لا معنى له . والمثبت هو الصواب .

فنقول لا يمسح على سائرة ، كسائر الاعضاء .
و كثرة الشواهد مع اليأس عن المعنى ^(١) ؛ يرجع به .

الحادي عشر :

تقدم ما يقتضي الاحتياط ، فيما وضعه على الاحتياط ، كلابضاع ،
والدماء .

وأما حيل الصيد ؛ فلا .

فإن الأصل فيها الإباحة ، وإن كان الورع فيها لاحتياط .

الثاني عشر :

ب . تقديم العلة الناقلة ^(٢) على العلة المستصعبة ، كما يقدم الراوي / الناقل
على المستصعب .

وهذا فاسد

فإننا نظن أن الناقل أثبت في الراوية من المستصعب ، ولا نتمه في
العلة ، فلتقدم المستصعبة .

ثم يحتمل أن يفتي بالتعارض ، ويتمسك بالاستصحاب استقلالاً .

ومحتمل أن يقال : هو ساقط في معارضته القياس فلا يصلح
الالتزيم .

(١) في الأصل و = الملقى . وهو تصحيف .

(٢) أي عن حكم العقل ، وقد رجحها في المستصفي . لأنها أثبتت حكماً شرعياً ،

والمستصعبة لم تثبت شيئاً . راجع المستصفي ١٣٢/٢ .

الثالث عشر :

اعتضاد أحدهما بظاهر يترجح ^(١) به ، أو يعمل به استقلالاً ، وفيه احتمال ، كما في الاستصحاب .

الرابع عشر :

الناحية والمثبتة ، وقد اختلف الناس فيها على التناقض .
وعندنا : أن لا ترجيح بهما ، وإنما ينقدح الترجيح بالإثبات في الروايات .

الخامس عشر :

أن تطبق صيغة التعليل على ظاهر القرآن .
كقولنا : لا تقبل شهادة الكافر ، لأنه فاسق ، ويشهد له قوله تعالى : (أولئك هم الفاسقون) ^(٢) .
وقوله تعالى : (أمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً) ^(٣) .
وهذا الترجيح فاسد .

لأنه يسمى فاسقاً لخروجه من الدين ، يقال فسقت الرطبة ^(٤) ،
ولكن خصص بالكافر كما يخص الملاحد بالكافر ، والحنيف بالمسلم ، وكل واحد منهما بمعنى الميل .

(١) في صح فبرجيج .

(٢) الآية ٨٢ من آل عمران .

(٣) الآية ١٨ من سورة السجدة .

(٤) أي خرجت من قشرتها .

السادس عشر :

١٧٩- أ أن يعتضد أحدهما بذهب واحد/ من الصحابة ؛ فيرجح ، لان مذهبه إن لم يجعل حجة على الاستقلال ؛ فيرجح به ،

والمعتضد بذهب زيد في الفرائض ؛ يرجح على ما يعتضد بقول معاذ ابن جبل ، وإن قال عليه السلام (أفرضكم بالحلال والحرام معاذ)^(١) ، لأن شهادته عليه السلام لزيد في الفرائض على الخصوص ، حيث قال عليه السلام : (أفرضكم زيد)^(٢) .

وبقدم أيضاً على مذهب أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ، وإن قال فيها : (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)^(٣) ، لان ذلك يمكن حمله على الخلافة ، والسيرة المرضية .
وهذا في الشهادة أخص منه والله أعلم .

(١) الحديث أخرجه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . ضمن حديث طويل فيه فضائل أبي بكر وعمر . وكذلك أخرجه الإمام أحمد .

(٢) الحديث أخرجه الحاكم بلفظ أفرض أمي زيد بن ثابت ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

(٣) أخرجه الترمذي ، وابن عدي ، وابن حبان ، وابن ماجه ، وأحمد بن حنبل .

كتاب الاجتهاد

والكلام فيه في أربعة فصول :

الفصل الأول

في

ان كل مجتهد في الاصول لا يصيب^(١)

وأجمع العقلاء عليه ، سوى ابي الحسين العنبري ، حيث صوب له
بجهد في العقليات .

ولا يظن به طرد ذلك في قدم العالم ، ونفي النبوات ، ولعله أراد
في خلق الافعال ، وخلق القرآن ، وأمثالها .

اذ المسلم لا يكلف / الحوض فيه ، لعلنا بأن العقول لا تحتل كل ١٧٩ - ب
غامض عقلي

والصحابه كانوا لا يأمرن الناس به .

فاذا خاض متبرعاً ، فلا يأثم بما يعتقد ، لان عقله لا يحتل سواء .
وهذا مع هذا القرب فاسد .

(١) في ح لا يصوب .

فإن اعتقاد الإصابة المحقة على التناقض ؛ محال ، إذ من ضرورة أحدهما أن يكون جهلاً ، وهو كاعتقاد اللون الواحد سواداً وبياضاً . وإن عني به نفي التائيم ، معللاً بقصور عقله ، فليطرد في النصارى واليهود . كيف ؟ والصحابه كانوا يشددون القول على كل مبتدع غير مكثوث بقصور عقله .

ثم العقول اذا نقصت عن العقليات ، والفت التقليديات تقاربت وأدركت المعقولات (١) .
نعم ، لا [يجب] (٢) الخوض في دركها ، وبكفي التقليد عندنا ، ولكن إذا خاض فيه ؛ فهو مأمور بالإصابة .

(١) قال ابن السبكي في رفع الحجب ورقة ٢/ق ٣٧٩ ب « ثم قيل إنه عم قوله في العقليات حتى يشمل جميع أصول الديانات ، وأهل اليهود والنصارى والمجوس على صواب ، وهذا ما ذكر القاضي في التقريب أنه المشهور عنه .
وقيل إنما أراد أصول الديانات التي يختلف فيها أهل القبلة ، ويرجع المخالفون فيها إلى آيات وآثار محتملة للتأويل كالرؤية وخلق الأفعال ، فأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كاليهود والنصارى والمجوس فإنما في هذه المراضع تقطع أن الحق فيما يقوله أهل الاسلام ، قال ابن السمعاني : ويلبغي أن يكون التأويل لمذهب العنبري على هذا الوجه ، لأننا لا نجد أحداً من هذه الأمة لا يقطع بتضليل اليهود والنصارى والمجوس . قلت : ولذلك حكى أن العنبري كان يقول في مثبتي القدر : هؤلاء عظموا الله ، وفي تافيه : هؤلاء نزهوا الله . ولم ينقل عنه مثل ذلك في حق اليهود والنصارى وأمثالهم » اهـ .
وأقول تعليقاً على كلام ابن السمعاني أنه لم يجد أحداً من هذه الأمة لا يقطع بتضليل اليهود والنصارى ، أقول : قد ظهر في هذه الأيام من لا يقطع بهذا ، بل ولا يظنه ، بل وبدعي أن النصارى إخوة للمسلمين وأنهم من أهل الجنان ، نسأل الله العصمة عن الزلل ، والتوفيق في القول والعمل ، وإنا لله وإنا إليه راجعون ، فقد تشعبت الطرق ، واتبعوا الأهواء ، وأصبح الدين مطية إلى الدنيا ، وإن لم يفر لنا ربنا ويرحمنا لنكونن من الخاسرين ، فليتنظر المسلمون عن يأخذون دينهم ، فإن الباطل له زخرف يستميل كثيراً من النفوس . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٢) في الأصل يجيد . والمثبت من حـ .

الفصل الثاني

في

المجتهدين في المفاذونات

وقد ذهب الشافعي ، والأستاذ أبو اسحق ، وجماعة من الفقهاء ، الى أن المصيب واحد ، وله أجران ، [والمخطيء ^(١)] أجر واحد .
وغلا غلون وأثروا المخطيء .

وصار القاضي / ، والشيخ أبو الحسن في طبقة المتكلمين - الى أن ١٨٠ - ١ كل واحد منها مصيب .

والغلاة منهم ، أثبتوا التخيير ، ونفوا مطلوباً معيناً ، وقالوا : لا فائدة في اجتهاد ، ولا في تقليد معين لتقدمه في المرتبة ، ولكنه يتخير ، إذ ما من حكم إلا ويجوز أن يغلب على الظن .

والمقتصدون ، أوجبوا الاجتهاد والعمل بما يغلب على الظن .

وعزى القاضي مذهبه الى الشافعي رضي الله عنه ، وقال : لولاه لكنت لا أعدّه من أحزاب الأصوليين ^(٢) .

(١) من أصل . والمخطيء .

(٢) أقول : نقل كل من التصويب والتخطئة عن الأئمة الأربعة ، والصحيح عنهم التخطئة ، وهذا الذي عزاه القاضي للشافعي ، ليس في كلام الشافعي ما يدل عليه ، وقد هزى الزنجاني في كتابه تخريج الفروع على الأصول مثله للشافعي وتكلف في تخريج بعض الفروع عليه . ولو حرر النقل لكان في حل من ذلك التكلف .

تمسك من صار إلى أن المصيب واحد بمسلكين .

أمرهما :

أن الحل يناقض الحرمة ، والسفك يضاد الحلقن ، فيستحيل جمعها .
وعو مفسدة من هذا الوجه

ولكنهم يقولون ذلك لا يتناقض في حق شخصين ، كالمية نحل للمضطر ،
وتحرم على غيره ، وكل مجتهد مصيب في حق نفسه .

وإن فرض في حق مقلد ؛ فيستفي الأفضل ، وإن تساوا انعكس
الإشكال [عليهم^(١)] أيضا .

المسلك الثاني :

ب - ١ . أن التحريم لا بد له من مسلك في الظن ، ويستحيل / تعارض
المسلكين على التناقض ، يفضي أحدهما إلى التحريم ، والآخر إلى التحليل
على التناقض .

وهذا فاسد .

فإنهم ينفون مطلوباً معيناً ، فضلاً من إثبات مسلك يدل عليه .

قال ابن السبكي في رفع الحاجب ورقة ٣٨٠ - أ ج ٢ وزعم القاضي في التقريب
أن كلام الشافعي في الرسالة وفي كتاب الاستحسان ، وفي رسالة المصريين يشمل ، وأن
الأظهر من كلامه ، والأشبه بذهبه ومذهب أمثاله من العلماء القول بأن كل مجتهد مصيب .
قلت : وهذا غير مسلم للقاضي ، بل الثابت عن الشافعي ، الذي حرره أصحابه ما قدمناه
- أي القول بالخطئة - قال ابن السمعاني : ومن قال عنه غيره فقد أخطأ عليه ، قلت :
ثم من أصحابنا من ينكر أن يكون للشافعي مقالة تحالف هذا ، وهو رأي أبي إسحق
والقاضي أبو الطيب ، ومنهم من يقول له قول بالتصويب ولكنه مرجوح عنه اهـ .

(١) من ح - والأصل عليهم .

ولو فرضت مفتية تحت مفت ، قالوا : على المراءاة الامتناع إذا
رأت التحريم ، وعلى الزوج مد اليد ، وكل يأخذ باجتهاده ، ولا يستبعد
هذا التناقض ، فإنه ينعكس على من يقول المصيب واحد ، فإنه لا يعينه ،
ولو وجب على كل واحد أن يعمل باجتهاده .

نسك القاضي بأن قال :

يجب قطعاً على كل مجتهد العمل باجتهاده شرعاً ، والوجوب بأمر الله ،
وما وجب بإيجاب الله ؛ فهو حق ، فهو المعنى بكون كل واحد مصيباً
للحق في حق نفسه .

وإن قيل : لم ينف الاجتهاد نهايته .

قلنا : إذا غلب على ظنه ، ولم يبق له مضطرب في اعتقاده ،
فتكليفه أمراً وراءه ؛ تكليف مالا يطاق ، فإنه أدى ما كلف ، ولم
يكلف الا استفادة غلبة الظن ، وقد استفاده .

والختار عندنا :

أن كل مجتهد مصيب في عمله قطعاً ، فإنه وجب بإيجاب الله .

ولا معنى [للقضاء] ^(١) بإصابة كل واحد / على معنى نفى مطلوب
معين في علم الله من تحريم أو تحليل .

١٨١ - أ

إذا لو قيل به لما تصور الطلب في حق كل مجتهد يقدم على اجتهاد ،
إذا يعتقد في علم الله حكمها هو مطلوبه ، من كتاب أو سنة أو إجماع ،
فإن لم يجد فما هو الا شبه بأصول الشريعة ، وإذا لم يتخيل ذلك لم
بتصور طلبه ، وهو كالذي يطلب زيدا في الدار ، ولا يتعين في خياله

(١) من ح . والأصل ولا معنى للفظ .

أحد التقديرين على البذل (١) .

ويتبين هذا بثال ، وهو أن المجتهد في القبة ينبغي أن يعتقد تعيين القبة في إحدى الجهات ، وكونه مأموراً بطلبها بغلبة الظن ، ولو لم يتخيل ذلك ؛ كان كمن يطلب جهة من أربع جهات ، ولا يتميز لبعضها على بعض ، فلا يكون له مطلوب معين ، ولا يتصور له طلب .

فعلى هذا نقول : إذ فرضنا واقعة ، لو انتهى الاجتهاد فيها نهاية ، انتهى إلى التحريم المحقق ، فانتفى المجتهد إلى الكراهية مثلاً ، وجب العمل به ، وله أجر واحد .

ولو انفق عشرون على منتهى التحريم ؛ لكأن مصيباً ما هو شرف الطالين ، وهو غاية التحريم .

١ - ب فقد تبين / أنها مصيبان في العمل ، وأحدهما - محطو - في [الوصول] (٢) إلى ما هو شرف الطالين لا بعينه .

(١) الذين ذهبوا إلى أن كل مجتهد مصيب اختلفوا في أنه هل في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين لله تعالى هو مطلوب المجتهد ؟

فذهب الغزالي في المستصفى إلى أنه ليس فيها حكم معين ففسال : فالذي ذهب إليه محققوا المصوبة أنه ليس في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين بطلب الظن . بل الحكم يتبع الظن وحكم الله تعالى على كل مجتهد ما غلب على ظنه ، وهو الاختيار ، وإليه ذهب القاضي اهـ (المستصفى ١٠٩/٢) .

واختار هنا في المنحول أن فيها حكماً معيناً يتوجه إليه الطلب إذ لا بد للطلب من مطلوب ، وعليه أبو يوسف ، ومحمد ، وابن سريج في إحدى الروايتين عنه ، وأبو زيد الدبوسي ، ونقله عن علمائهم جميعاً ، والقاضي أبو حامد ، والداري ، وأكثر العراقيين . فذهب الغزالي في المستصفى إذن غيره هنا من حيث وجود الحكم المعين وعدمه . وإلا ففي الكتابين يذهب إلى التصويب .

(٢) في الأصل وهو في الأصول ، وهو خطأ من النسخ ، والصواب ما أثبتته .

وقد يقول القاضي : ليس لله تعالى في الوقائع الظنونة حكم معين عام على جميع الحالات .

إذ الحكم توجيه الخطاب ، ويستحيل توجيه الخطاب على النعيين ، مع انشعاب مسالك الظنون .

ولو كان معنيا ؛ لدلت عليه أمارات ، ولو دلت الأمارات ؛ لعلمت وانقلب مقطوعا به .

وهذا غير سديد .

فإن لله تعالى في كل واقعة حكما ، حق المجتهد أن يتشوف إليه ، وعليه أمارات تورث غلبة الظن .

وللظنون في العقول مسالك كما للعلوم .

فمر كطالب القبة بظنة .

إن أصاب جهة القبة ؛ فله أجران .

وإن بنى على غلبة الظن ، ولم يصب ، فله أجر واحد .

الفصل الثالث

فيها

هو مطلوب المنهك إذا عينا مطلوباً

قالوا : والمطلوب هو الأشبه ، وعبر معبرون عن الأشبه بأنه ما يظهر للفتية في مجاري ظنه .

وهذا لا ضبط له ، فإن ذلك قد يتعارض .

وقال آخرون : هو ما لو ورد به نص لطائفة (١) .

وهذا حكم / على الغيب ، وإن ذكره ابن مريج من أصحابنا .

أ- وقال آخرون : هو الأشبه بالأصلين الذين تردد الواقعة بينهما من

نفي أو إثبات ، وهو شرف الطالب .

من ظفر به فقد أصاب .

ومن لا ؛ فقد أخطأ ، وإن أصاب في العمل .

(١) كذا في الأصل و هـ ، والكلام فيه سقط لم أستطع معرفته ، ولعله أراد أن المطلوب هو الأشبه عند الله في نفس الامر ، بحيث لو نزل نص ؛ لكان نصاً عليه كما ذكره الأمدى في الأحكام ١ / ١٥٩ وابن السبكي في جمع الجوامع ٢ / ٣٨٩ حاشية البناي .

الفصل الرابع

فيما

إذا أخطأ المجتهد نصا

والمصوبة اضطربوا ، فمنهم من طرد التصويب تعريلا على وجوب العمل عليه . وفيه إصابة الحق .

ومنهم من خطأ .

وغلا غالون حتى أمرو .

وقال القاضي : لا يؤثم ، لأنه لم يعتمد ، ولكنه يحتمل أن يقال : أخطأ من حيث إن المطلوب قد تعين .

ومنشأ التصويب نفي المطلوب ، والنص هو المطلوب هنا .

ثم قال : يمكن أن يقال : هو مصيب ، لأنه وجب عليه العمل ، وقد أدى ما كلف ، وحكم النص متعين في حق من عثر عليه ، والاحكام تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، كما في تحريم الميتة ، لم يبق إلا أن يقال : أخطأ النص .

فأقول : نعم ، ولكن هذا لفظ / لا خير فيه ، فإنه لم يجب عليه ١٨٢ - ب الوصول اليه ، إذ فيه تكليف وشطط بعد أن استفرغ كنهه بمجوده .

وهو كالنسيم ، يقال لم تتوخأ ، فيقال : نعم ، ولكن لم يجب عليه ذلك .

والختار :

أن المجتهد مصيب في علمه ، مخطئ في التشوف المطلوب ^(١) .
وكذا نقول إذا لم يكن نص ، فلا فرق ^(٢) عندنا .
ولكن إذا عثر على النص فقد نقول يجب تدارك القات ، لأن الخطأ
صار متيقنا .

[أما ^(٣) إذا لم يكن في المسألة نص فلا يتقين ^(٤) الخطأ .
وهي مسألة فقهية ، إذ القضاء يجب بأمر مجدد عندنا .
نعم ، المجتهد في القبلة ، إذا تبين الخطأ ، والوقت باق ، هل نجب
عليه [الإعادة] ^(٥) ؟

للشافعي رضي الله عنه فيه تردد .
ومثاره : أن المقصود من المكاف استقبال عين القبلة ، مقصوداً
أم لا ؟ .
فإن قلنا : أنه مقصود فيمكن أن يقال يجب ، لأن المقصود قد
فات ، والإجتهاد وسيلة لم يفض الى المقصود ، فلا بغني .

(١) راجع تفصيل رأيه في هذه المسألة في المستقصى ١١٦/٢ . فقد فصل تفصيلاً
غير هذا .

(٢) في الأصل و ه فلا فرقان . وهو تحريف . والمثبت هو الصواب .

(٣) هذه زيادة على الأصل و ه . وبدونها لا يستقيم الكلام . فلا بد منها . ولعلها
سقطت من النسخ .

(٤) في ه يستد .

(٥) في الأصل و ه . القضاء بدل الإعادة ، والصواب ما أثبتته ، لأنه ما دام
الوقت باقياً لا يقال للعبادة قضاء ، ولكن يقال لها إذا فعلت ثانية إعادة ، ويشهد له قوله
ولهذا قضى بسقوط الإعادة .

ولعل الظاهر أن القبة ليست مقصودة في عينها ، فإن تكليف المصلي ذلك في جهالاته وعميائه ؛ محال .

ولهذا قضى يسقط الإعادة في الأظهر .

وأما العثور على النص بمقصود الشارع قطعاً .

وإنما فرضنا / الكلام في الوقت لثلا يتروط في انتقار القضاء الى ١٨٣ - أ
أمر مجدد .

وعلى الجملة ، الفرق بين القبة والنص عسير .

وختم الكتاب بالرد على أبي حنيفة رحمه الله ، حيث قال : كل مجتهد مصيب في اجتهاده ، وإن قيد بالاجتهاد ، وأراد به أنه مخطئ في علمه فهذا زال لما ذكرناه، وإن أراد به أنه أصاب ما هو شوف الطالب فكذلك .

وإن عني به أنه أدى ما كلف ؛ فهو مساعد عليه ، والله أعلم بالصواب .

كتاب الفتوى

وفيه بابان :

أحدهما في الاجتهاد وأحكامه ، والثاني في أحكام المقلد .

الباب الأول

في

الاجتهاد

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول

في

صفات المجتهدين

قليل علم أولا أن الفتوى ركن عظيم في الشريعة؛ لا ينكره منكر ،
وعليه عول الصحابة بعد أن استأثروا بآله برسوله ، وتابعهم عليه التابعون
إلى زماننا هذا .

ولا يستقل به كل أحد .
ولكن لا بد من أوصاف وشرائط ، ولنا في ضبطها مسائل .

المسلك الأول :

على الإجمال ، أن نقول : / المفتي : هو المستقل بأحكام الشرع ١٨٣ - ب
نصاً واستنباطاً .
وأشرنا بالنسب إلى الكتاب ، والسنة ، وبلاستنباط إلى الأقيسة ،
والمعاني .

المسلك الثاني :

ان نفصل الشرائط فنقول :
لا بد من العقل والبلوغ ، إذ الصبي لا يقبل قوله ، وروايته ،
والرق لا يقدح ، وكذا الأنوثة .
ولا بد من الورع ، فلا يصدق الفاسق ، ولا يجوز التعويل على قوله .
ولا بد من علم اللغة ، فإن مأخذ الشرع الفاظ عربية ^(١) ، وينبغي
أن يستقل بفهم كلام العرب ، ولا يكفيه الرجوع الى الكتب ، فإنها لا تدل
إلا على معاني الألفاظ ، فأما المعاني المفهومة من سياقها وترتيبها لا تفهم
إلا " [يستقل] بها .

والتعمق في غرائب اللغة لا يشترط .
ولا بد من علم النحو فمنه يثور معظم اشكالات القرآت .

(١) في - غريبة .

(١) في الأصل و - مستقل وهو مخريف والمثبت الصواب .

- ولا بد من علم الأحاديث المتعلقة بالأحكام .
ومعرفة الناسخ والمنسوخ .
وعلم التواريخ ليتبين المتقدم عن التأخر .
والعلم بالسقيم والصحيح من الأحاديث .
وسير الصحابة ، ومذاهب الأئمة ، لكيلا يخزق إجماعاً .
ولا بد من أصول الفقه ، فلا استقلال للنظر دونه .
وفقه النفس لا بد منه ، وهو غريزة لاتتعلق / بالاكتساب .
ولا بد من معرفة أحكام الشرع (١) .

(١) ويحسن بنا هنا أن نذكر كلام الشافعي في الرسالة على شروط الاجتهاد فإنه درر
غالية ، وحكم بالغة ، قال رضي الله عنه :
ولا يقبس' إلا من جمع الآلة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله ، وفروعه ،
وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه ، وعامه ، وخاصه ، وإرشاده .
ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ، وإذا لم يجد سنة إجماع
المسلمين ، فإن لم يكن إجماع . فبالقياس .
ولا يكون لأحد أن يقبس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن ، وأفاديل
السلف ، وإجماع الناس ، واختلافهم ، ولسان العرب .
ولا يكون له أن يقبس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشبه ، ولا
يعجل بالقول به ، دون التثبت .
ولا يتمتع من الاستماع ممن خالفه ، لأنه قد يئنه بالاستماع لتوك الغفلة ، ويزاد به تثبيتاً
فيا اعتقد من الصواب .
وعليه في ذلك ما لوغ غاية جهده ، والإلصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال
ما يقول ، وترك ما يترك . (الرسالة ص ٥٠٩ تحقيق احمد شاكر) وقد ذكر نحواً من
هذا في (كتاب ابطال الاستحسان) في الجزء السابع من الأم ص ٢٧٤ ط بولاق .

المسلك الثالث :

وهو المختار ، وهو الحاوي لجملة هذه التفاصيل .

أن يكون على صفة يسهل عليه [درك]^(١) أحكام الشريعة ، بعد الورع ، والبلوغ ؛ ليقبل قوله ، ولا يتمكن منه إلا بجملة ما فصلناه ، نعم ، لا نؤاخذ به بحفظ الأحكام .

فإن أئمة الاحاديث بوبوا أحاديث الاحكام ، وميزوا الصحيح عن الفاسد ، والتعويل فيه على الكتب جازز ، كما ذكرناه في كتاب الأخبار فليراجع إذا مست الحاجة إليه^(٢) .

(١) من ح والأصل درك .

(٢) راجع ورقة ٩٢ - أ وما بعدها .

الفصل الثاني

في

كيفية سرد الدفترها ومراعاة ترتيبه

قال الشافعي رضي الله عنه : إذا وقعت إليه واقعة ، فليعرضها^(١) على نصوص الكتاب .

فإن أعوزه ، فعلى الأخبار المتواترة .

فإن أعوزه ، فعلى الآحاد .

فإن أعوزه ، لم يتجسس في القياس ، بل بلغت إلى ظاهر القرآن .

فإن وجد ظاهراً نظراً في المخصصات من قياس وخبر ، فإن لم يجد

مخصصاً حكم به .

وإن لم يعثر على لفظ من كتاب ، ولا سنة ، نظر إلى المذاهب ،

فإن وجدها مجمعاً عليها ، أبع الإجماع .

ب - ١٨٤ / وإن لم يجد إجماعاً ، خاض في القياس .

ويلاحظ القواعد الكلية أولاً ، ويقدمها على الجزئيات ، كما في القتل

[بالمثل]^(٢) ، يقدم قاعدة الردع ، على مراعاة الآله .

(١) في الأصل رحمه فليعرضه .

(٢) في الأصل رحمه القتل المثل . بدون الباء . فأنبتها جرياً على عاداته في إثباته

في مواضع .

فإن عدم قاعدة كلية ، نظر في النصوص ، ومواقع الاجماع ، فإن
وجدنا في معنى واحد الحق به ، وإلا انحدر إلى قياس مخيل .
فإن أموزه بمسك بالشبه .
ولا يعول على طرد إن كان يؤمن بالله العزيز ، ويعرف مأخذ الشرع .
هذا تدريج النظر على ما قاله الشافعي رضي الله عنه .
ولقد أخرج الاجماع عن الأخبار .
وذاك تأخير مرتبة ، لا تأخير عمل ، إذ العمل به مقدم ، ولكن
الحبر يتقدم في المرتبة عليه ، فإن مستنده قبول الاجماع .

الفصل الثالث

في

ان رسول الله ﷺ كان يجتهد

قال قائلون : كان لا يجتهد ، لقوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى)^(١) .
وقال آخرون : كان عليه السلام يجتهد ، إذ لم يكن ينتظر الوحي
في كل واقعة ترفع إلى مجلسه .
والجواب :

أنا لا نظن به استبداداً بالاجتهاد

ولا يبعد أن يوحى إليه ، ويسوغ له الاجتهاد .
فهذا حكم العقل جوازاً .

وأما وقوعاً ، فالغالب على الظن أنه كان لا يجتهد في القواعد / وكان
يجتهد في الفروع ، كما روي أنه عليه السلام قال : (رأيت لو تجمضت)^(٢) .
فإن قيل : وهل اجتهد الصحابة في حال حياته قط ؟ .

قلنا : انقسم الناس فيه على تناقض .

وأهل الظاهر أنهم كانوا لا يجتهدون بحضرة والقرب من منزله ، ومن
كان يبعد منه بفرسخ وفراسخ ؛ كان يجتهد ، وحديث معاذ^(٣) نص
في الباب .

(١) الآية ٣ من سورة النجم .

(٢) راجع تخريج الحديث في ص ٣٢٩ .

(٣) راجع تخريج في ص ٣٣١ .

الفصل الرابع

في

التصبيص على مشاهير المجنهرين
من الصغابة والتابعين وغيرهم

ولاخفاء بأمر الخلفاء الراشدين ، إذ لا يصلح للإمامة إلا مفتي ،
وكذا كل من أفتى في زمانهم ، كالعبادة ، وزيد بن ثابت ، ومعاوية ،
قلده الشامي في مسألة .

وأصحاب الشورى ، قيل : إنهم كانوا مفتين ، لأن عمر رضي الله عنه
أجل الأمر فيما بينهم ، فدل على صلاح كل واحد له .

قال القاضي : وهذا فيه نظر .

إذ ما من واحد إلا وشبب عمر فيه بشيء لما أن عرض عليه .

فقال في طلعة : صاحب ختروانة ^(١) واستكبار .

وفي الزبير : صاحب المد والصاع .

= هذا وعلى القول بجواز الاجتهاد بالنسبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ووقوعه
فالصحيح أن اجتهاده لا يغطي . وقيل يغطي . ولكن لا يقر عليه كما قال ابن الحاجب
بل ينه عليه .

(١) التَّخْتَرُ : هو التفتت والاسترخاء (تهذيب اللغة ٢/٢٩٤) وتختل الرجل في
مشيته إذا مشى مشية الكسلان (معجم مقاييس اللغة ٢/٢٤٤) .

وفي سعد : إنه صاحب ميقنب^(١) .
 وفي علي / : إنه صاحب دعاية .
 وفي عثمان : إنه كان بأقاربه .
 فلا يتلقى حكم اجتهادهم من هذه المآخذ^(٢) .
 وأبو هريرة : لم يكن مفتياً فيما قاله القاضي ، وكان من الرواة .
 والضابط عندنا فيه ، أن كل من علمنا قطعاً أنه تصدى للفتوى في
 أعصارهم ، ولم ينسحب عنه ؛ فهو من المجتهدين .
 ومن لم يتصد له قطعاً ؛ فلا .
 ومن ترددنا في ذلك في حقه ؛ ترددنا في صفته .
 وقد انقسمت الصحابة إلى متسكين لا يعنون بالعلم ، وإلى معتندين
 به ، فأصحاب العمل منهم لم يكن لهم مرتبة الفتوى .
 والذين علموا^(٣) وأفتوا ؛ فهم المفتون ، ولا مطمع في عد أحادهم
 بعد ذكر الضابط ، وهو الضابط أيضاً في التابعين .
 وللشافعي في الحسن البصري كلام^(٤) .

(١) الميقنب : صاحب الخيل والفرسان . يريد عمر أنه صاحب حرب وجيوش ،
 وليس بصاحب هذا الأمر (النهاية ١/١١١) .
 (٢) في ح من هذا المآخذ .
 (٣) هو الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبو سعيد البصري ، يقال مولى زيد بن ثابت
 ويقال مولى جميل بن قطبة ، كان جامعاً ، عالماً ، رقيقاً ، ثقة ، حليلاً ، إلا أنه كان يدلّس
 قال الذهبي في التذكرة ٧٠/١ قلت : هو مدلس فلا يحتج بقوله « من » في من لم يدركه ،
 وقد يدلّس عن أبيه ويسقط من بينه وبينه والله أعلم وقال في الميزان ١/١٨٣ . هو ثقة
 لكنه يدلّس عن أبي هريرة وغيره ، إذاً قال حديثاً فهو ثقة بلا تراخ مائة سنة عشر ومائة
 (المعبر - تهذيب التهذيب ، المعارف - مشاهير علماء الأمصار - الميزان - التذكرة) .

وأما مالك فكان من المجتهدين .

نعم ؛ له زلل في الاسترسال على المصالح ، وتقديم عمل علماء المدينة ،
وله وجه كما ذكرناه من قبل .

وأما أبو حنيفة : فلم يكن مجتهداً ^(١) ، لأنه كان لا يعرف
اللغة ، وعنه بدل قوله : « ولو رماه بأبو قبيس » ^(٢) .

وكان لا يعرف الأحاديث ، ولهذا ضري بقبول الأحاديث الضعيفة
ورد الصحيح منها .

ولم يكن فقيه النفس ^(٣) ، بل كان يتسكيس / لا في محله على ١٨٦-أ
مناقضة ، أخذ الأصول .

ويتبين ذلك باستثمار مذاهبه فيما سنعتقد فيه باباً في آخر الكتاب .
والله أعلم .

(١) هذه عصبية ، فإذا لم يكن أبو حنيفة مجتهداً ، فمن ذا الذي يكون ، وقد قيل
فيه : الناس عبال على أي حنيفة في الفقه . وما كتب عن هذه المسألة قبل الباب الذي سيعقده
الغزالي لترجيح مذهب الشافعية فليرجع إليه .

(٢) هذه العبارة قد وردت عن أي حنيفة واشتهرت ولكن بلفظ « ولو رماه باباً
قبيس » وقد خرجها العلماء على لغة من يلتزم الألف في الاسماء الخمسة مطلقاً وذلك
كقول الشاعر :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في الجحد غاباهما
وأما هذه التي ذكرها الغزالي فيمكن أن تخرج أيضاً على الحكاية ، وليس في هذا
مأخذ على أي حنيفة .

(٣) قلت قد بلغ أبو حنيفة من فقه النفس في الفقه ما لم يحتج معه إل دفاع عنه
فيه . فهو سراج وهاج سنوء . وبجر عميق قراره . وقد رجح الغزالي في آخر حياته
عنه ، وانظر للوقوف على مزيد تفصيل ما ذكرناه في مقدمة الكتاب وما سنذكره بعد
قليل في الفصل المعقود للكلام على ترجيح مذهب الشافعي رضي الله عنه .

الباب الثاني

في

امطام التقليد

وهو ثمانية فصول

الفصل الأول

في

مقابلة التقليد

قال قائلون : إنه قبول قول بلا حجة .

فعلى هذا ، قبول قول رسول الله ﷺ ، ليس بتقليد ، فإنه حجة ،
وكذا قول الصحابي إن رأينا حجة .

وقال آخرون : هو قبول قول من لا يدري من أين يقول ، فعلى
هذا قبول قول الكل لتقليد ، سوى قول رسول الله ﷺ ، على قولنا
إنه لا يجتهد .

وقال القاضي : لا معنى للتقليد ، ويجب على العامي قبول قول

المقتني ، وعلينا قبول قول رسول الله ﷺ ، وقول الصحابي إن رأينا
حجة في حق من يجب قبوله .

والختار عندنا :

أن جملة أصحاب الملل لم يتحصلوا من أعمالهم وعقائدهم الا على تقليد ،
خلاف ما قاله القاضي .

فمن صدق رسول الله ﷺ ، فهو مقلد ، إذ لا يدرك / صدقه ضرورة ، ١٨٦ - ب
وكيف يعلم صدقه ، ولا يعلم بقوله وجود مرئيه .

نعم ، لو ترتب الناظر ، وافتتح أولا نظره في حدوث العالم ،
وإثبات الصانع ، وانحدر الى إثبات النبوات ، وقصديق النبي ، فهو
عارف وليس بمقلد ، ويندر من يوفق له ، ومعظم الناس [للترزم ^(١)]
الشرع من نفس الشرع ، فهي ^(٢) مقلدة الشرع ، ولكن يراعى ^(٣)
أدب الشرع في الاطلاق فيسمى قوله عليه السلام حجة .
ويسمى اتباع المجتهد تقليدا .

وان كنا نعلم حقيقة الحال على ما ذكرناه .

(١) في الأصل و ه تلتو . ولا معنى لها . والصواب ما أثبتته .

(٢) في ه فهو .

(٣) في ه يرمى .

الفصل الثاني

في

أن الصحابي هل يجب تقليده

وقد اختلفوا فيه .

فقال قائلون : لا يجب لأنهم لا يعصمون .

وهذا يطل بالراري .

ونسكوا أيضاً بأنهم كانوا يختلفون ، ولم يوجب بعضهم على البعض

الاتباع والتوافق .

وهذا ينقض قول المفتي منا ، فإنه حجة في حق العامي ، وإن لم

يكن حجة في حق المفتي ، فلا يبعد تبويض الأمر أيضاً في حقهم .

ونسكوا بأنهم سوغوا الخلاف ، فيجيب الاتباع رفع لما توافقوا

عليه من جواز الخلاف .

١٢١ - ونسك المرجبون للتقليد بقوله / عليه السلام : (أصحابي كأنهم

بأيهم اقتديتم اقتديتم)^(١)

ويقوله عليه السلام : (خير القرون قرني)^(٢) .

وهو ظاهر ، محمول على السيرة ، بدليل قوله عليه السلام : (إقتدوا

(١) رواه ابن مند ، له أماليه ، وأحمد بن حماد الخزاعي ، والدارمي ، وابن عدي .

(٢) الحديث رواه الترمذي ، والنسائي ، والبخاري ، ومسلم ، وأحمد .

بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر) ^(١) ولا يتعين الباعها من بين
سائر الصحابة .

وقد قال بتعيينها قائلون .

والختار :

ما خالف القياس من مذاهم متبع ، لأننا لا نظن بهم [التحكم] ^(٢)
فتعلم أنهم استندوا إلى نص .

وإن وافق القياس ؛ فلا ^(٣) .

وبطرد ذلك في التابعي إذا لم يعرف له مستند باطل .

ولا يتبع مذهب مالك في خيار التابعين ، لعلمنا بفساد مستنده .

ولا مذهب أبي حنيفة في شهود الزوايا ، وإن خالف القياس ، لعلمنا
بأنه بناء على الاستحسان الفاسد .

ولم نتبع ابن مسعود في حظه قيمة العبد من الحر .

ولا ابن عباس في تقدير أجره الأبق بأربعين ، لما ذكرناه في باب
الاستحسان ، والله أعلم .

(١) راجع تخريجه في ص ٤٥٠ .

(٢) في الأصل وح الحكم ، وهو تخريف من اللساخ ، والصواب المثبت .

(٣) قال ابن الحاجب بأن ذلك لو صح لكان يلزم الصحابي أيضاً ، فيجب عليه
تقليد صحابي آخر ، واللازم باطل ، فيبطل الملزوم . اهـ بتصرف .

والصحيح أن قول الصحابي ليس بحجة مطلقاً عند الشافعي في الجديد كما قال ابن
السبكي وعليه الأكثر . قال الشافعي رضي الله عنه « كيف آخذ بقول من لو حاججته
لمحججته » .

قال ابن السبكي في رفع الحاجب : قال الإمام الوالد رحمه الله : إن الشافعي يستثنى =

الفصل الثالث

في

أن المجتهد هل بطل / المجتهد في القبلة وغيرها

أ - ١

وهو ممنوع عند الاستاذ ، والقاضي والشافعي .

تمسكان من القاضي بأن قول الرسول عليه السلام حجة لدلالة المعجزة
على صدقه ، وقول العالم حجة على المقلد لدليل قاطع ، ولا قاطع ^(١)
على جواز قبول العالم قول العالم .

وما لا قاطع في قبوله ؛ فهو مقطوع ببطلانه .

وهذا أصل للقاضي ، ذكرناه في كتاب الأخبار والقياس .

ونحن لا نرى ذلك .

= في الجديد من قوله: إن مذهب الصحابي ليس بحجة؛ الأمر التعبدية الذي لا مجال للقياس فيه .
قال : لأن الشافعي قال في اختلاف الحديث روي عن علي رضي الله عنه أنه صلى في
ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجعات - لو ثبت ذلك عن علي لقلت به . قال : لأنه
لا مجال فيه للقياس . فالظاهر أنه فعله توقيفاً .

وذكر الأصوليون هذا من تفاريع القديم ، قال الشيخ الإمام وفيه نظر لأن اختلاف
الحديث من الجديد ، قال وبلغني أن يكون هذا حجة قديماً وجديداً اهـ .

(١) في ح ولا القاطع .

والاستاذ تمسك بأن المجتهد يجب عليه مراعاة ترتيب الأدلة ، فلا يقدم قياساً على نص .

والتقليد بالنسبة إلى الاجتهاد فرعه .

فيقال له : هذا تحكم في ترتيب مالا دليل عليه .

والجواب :

أن المسألة في مظنة الاجتهاد ، ولا قاطع ^(١) على قبوله ورده ^(٢) ، وقد انفقوا على جواز التقليد عند ضيق الوقت ، وعسر الوصول إلى الحكم بالاجتهاد والنظر .

(١) في - ولا قطع .

(٢) قال الفزالي في المستقصى ١٢٢/٢ واختار القاضي منع تقليد العالم للصحة ولمن بعدم ، وهو الأظهر عندنا ، والمسألة ظنية إجتهدية .

والذي يدل عليه أن تقليد من لا تثبت عصيته ، ولا تعلم بالحقيقة إصابته ، بل يجوز خطؤه وتلبسه - حكم شرعي ، لا يثبت إلا بنص أو قياس على منجوبين ، ولا نص ، ولا منصوص له .

الفصل الرابع

فبما يجب على المقلد ان يראה يستبين كون المفتي مجتهداً

والختار :

يكفيه أن يتعرف عدالته بقول عدلين .

ويسمع عنه قوله : إني مفتي . ١٨٨ - أ

لأن اعتبار تلقفه المشكلات من كل فن ، وامتحانه به ؛ تكليف شطط ،
ويعلم أن أصحاب البرادي من عصر الصحابة ؛ كانوا لا يفعلون ذلك ،
وإن ذكره القاضي في التقدير (١) .

واشتراط تواتر الخبر بكونه مجتهداً ، كما قاله الاستاذ ، غير سديد ،
لأن التواتر يفيد في المحسوسات ، وهذا ليس من فقه .

وقال القاضي مرة : يكفيه أن يخبره عدلان بأنه مفتي والله أعلم .

(١) كذا في الأصل و .

الفصل الخامس

في

وجوب تغليب الأفضل

وقد أوجب جماعة ، لأنه أعلم .
وعلى آخرون ، بوجوب تقديم الأفضل في الإمامة .
وذلك مسلم في الإمامة .
لأن مبناه على المصلحة ، وهو الأصلح ، حتى لو عارضته ^(١) شوكة ،
واتفق عقده للمفضل ، وكان في منازعته خصام دائم - يقضي بانعقاده ،
ولا يجب تقديم الأفضل في الفتوى ، لعلمنا بأن العبادلة الأربعة ، كانوا
يراجعون في زمن الخلفاء الراشدين .

(١) في - عارضه .

الفصل السادس

في

ذكر ما يجب على المقلد مراعاته بعد صوت مقلده

وقد قال الفقهاء : يقلده وإن مات ، لأن مذهبه لم يرفع بوته .
١ - ب / وأجمع علماء الأصول على أنه لا يفعل ذلك .
ولو اتبع الآن عامي مذهب أبي بكر معرضاً عن سائر المذاهب .
لا يجوز له ذلك .

فإن الصحابة كانوا لا يعتنون بنقل المسائل وتهذيبها ، وإنما اعتنى به
المتأخرون .

وكان أعظم شغل الأولين تفعيد القواعد .
فلا بقي مذهبهم بجملة الوقائع .
فإن وجد مجتهد عاصره ؛ وجب عليه أن يقلده .
وإن لم يجد .

قال قائلون : يتبع آخر مجتهد مات .
وهذا فاسد .

فيتبع أعظمهم نفلاً لجميع المسائل ، وأسداهم طريقاً .
ثم يستبين مذهبه بقول ناقل وورع ، فقيه النفس ، متهد إلى
نصوص صاحبه .

وليس يشترط أن يكون متعمقا في الاصول ، فإنه لو كان كذلك
لكان مجتهدا ، ولكنه كالمجتهد في نصوص صاحبه ، كما أن صاحبه مجتهد
في نصوص الشارع .

قال القاضي : يجوز له أن يقيس على نصوص غيره فينقل من مذهبه ،
كما يقاس على نص الشارع .

الفصل السابع

في

أنه هل يجب تكرير مراجعة المفتي

وقد أوجبه قوم ، لاحتمال تغير الاجتهاد .
أ- ١٦ ومنعه الآخرون لأن احتمال / كاحتمال النسخ في زمان رسول الله ﷺ
وكانوا لا يكررون المراجعة .

والمختار :

أن المسافة بينها ؛ إن كانت شاسعة ، والواقعة كانت تكرر في كل
يوم ، كالصلاة ، والكفارة ، فلا يراجع قطعاً ، لعدمه بأن المقلدة في
زمان رسول الله ﷺ كانوا لا يفعلون ذلك .

وإن كانت الواقعة لا يكثر تكررها ، فالظاهر أيضاً أنه لا يراجع ،
لأننا نستدل بعدم مراجعتهم في تلك الصور مثله في هذه الصورة .
ثم يخرج على هذا الاختلاف - وجوب الإخبار على المفتي إذا
تغير اجتهاده .

الفصل الثامن

في المسألة إذا ترددت بين مفتييين على التناقض ، ولم يمكن الجمع بين قوليهما ، مثل : القصر في حق العاصي بسفره ، واجب عند أبي حنيفة ، والإتمام واجب عند الشافعي .

فيجب على [المستفتي] (١) مراعاة الأفضل والبراءة .

وإذا لم نوجب عليه اتباع الأفضل حيث لم يظهر الخلاف ؛ لما عهد من الصحابة من مراجعة الكل .

وعلم أنهم كانوا يقدمون قول أبي بكر رضي الله عنه على قول غيره عند التناقض .

ثم الأصله [مقدم] (٢) على الأورع .

وإن تساوبا / من كل وجه .

قال قائلون : بتخير .

وقال الآخرون : يأخذ بالأسد (٣) .

وقال آخرون : يأخذ بالأثقل عليه ، ويراجع نفسه فيه .
والختار :

لا يتبين الا بتقديم مقدمتين .

(١) في الأصل المفتي وهو تحريف والصواب المستفتي .

(٢) زيادة من .

(٣) في - الأسد .

أهملهما:

أن الشريعة هل يجوز فتورها ؟
وقد أجمعوا على تجويز ذلك في شريعة من قبلنا ، سوى الكعبي ^(١) ،
بناء على وجوب مراعاة الأصلح على الله .
وهو ينازع في هذه القاعدة .
ثم لا يسلم عن دعوى الصلاح في نقيض ما قاله .
والختار :

أن شرعنا كشرع من قبلنا في هذا المعنى .
وفرق فاروق بن أن هذه الشريعة خاتمة الشرائع ، ولو فتوت لبقيت
إلى يوم القيامة .
وهذا فاسد .
إذ ليس في العقل ما يحيله .
والذين فتوت عليهم الشرائع وقد ماتوا ، قد قامت ^(٢) قيامتهم ،
إذا لم يلحقهم تدارك نبي آخر .
وقال رسول الله ﷺ : (سيأتي عليكم زمان يختلف رجالات في
فريضة فلا يجدان من يقسمها بينهما) ^(٣) .
وقوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ^(٤) ،

(١) راجع ترجمته في ص ١٠٤ .

(٢) في الأصل ر ح وقد قامت قيامتهم ، بالواو ، ولعلها زيادة من الناسخ ،
والصواب حذفها لتكون الجملة هي الخبر ، وإلا فأين الخبر . وعلى كل فالجملة مضطربة .

(٣) راجع تخريج الحديث في ص ٣٠٣ .

(٤) الآية ١٠ من سورة الحجر .

ظاهر ، معرض للتأويل ، ويمكن تخصيصه بالقرآن ، دون سائر أحكام الشرع .

وهذا كلام في الجواز العقلي .

وأما الوقوع ، فالغالب على الظن / أن القيامة إن قامت عن قرب ، ١٩٠- أ فلا تفتقر الشريعة ، وإن امتدت الى خمس مائة سنة مثلا ، لأن الدواعي متوفرة على نقلها في الحال ، فلا تضعف الا على تدريج .

ولو تطاول الزمن فالغالب فتوره ، إذ المهم الى التراجع مصيرة .
ثم إذا فترت ارتفع التكليف .

وهي كالأحكام قبل ورود الشرائع .

وزعم الاستاذ أبو اسحق أنهم يكافون الرجوع إلى محاسن العقول .
وهذا لا يليق بذهننا ، فإيا لا نقول بتحسين العقل ونتيجته .

المفردة الثانية :

في تقدير خلو واقعة عن حكم الله مع بقاء الشريعة على نظامها .
وقد جوزه القاضي حتى كان يوجبها ، وقال : المآخذ محصورة ،
والوقائع لا نهاية لها ، فلا تستوفى مسالك محصورة ، وهذا قد تكلمنا
عليه في الاستدلال من كتاب القياس .

والختار عندنا : إحالة ذلك وقوعاً في الشرع ، لا جوازاً في العقل ،
لعلمنا بأن الصحابة على طول الأعصار ما انجزوا^(١) عن واقعة ، وما
اعتقدوا خلوها عن حكم الله ، بل كانوا يجمعون عليها هجوم من لا يرى
لها حصراً .

(١) في الأصل وح وما انجزوا . فأسقطت الواو . ولعلها من زيادات النسخ .

رجعنا الى المقصود :

١٩٠ - ب فلا مبالاة بذهب الخيرة / ، لأن حاصله إباحة وتردد بين الحل والحرمة ، والإباحة لا بد لها من مستند ، ولا دليل في الشرع على هذه الإباحة .

نعم ؛ إن كان يتلقاه من نصيب المجتهدين ، فهذا يلزمه في بده الأمر ، ولهذا ارتكبه المصوبة .

وأما التخيير بينها فهو إباحة .

وتكليف الرجوع إلى الأغاظ ، أو تحكيم العقل في الأثقل - تحكم أيضاً لا مستند له .

وربما ينقل^(١) عليه ما لا يأمر الشرع به ، وبأمر بنقيضه ، إذ الصلاة على الخائض أثقل من تركها ، وكذا الصوم .

والختار عندنا :

أن يتخذ هذه واقعة جديدة ، فيراجعها^(٢) ، فيقول^(٣) بآيها أخذ .

وربما يومتآن به إلى أحدها .

ويفرض لهم في ذلك مستندات ، فإن كان في نجاسة فيستندون إلى أصل الطهارة ، أو إلى أصل الحلقن ، وإلى فكاح مستمر في الأبخاع .

ولسنا نقض مستندهم ، ولكن فائدة ذلك لا تخفى .

(١) من - . والأصل وربما لا يشغل عليه . و - هو الصواب .

(٢) في الأصل و - . فيراجعها ، ولم أجد لها أي معنى . والصواب ما أثبتته لأنه سيذكر نظيراً له بعد قليل .

(٣) في الأصل و - فنقول . والمثبت الصواب .

وإن أمره [كل] ^(١) واحد باتباع عقده ، استغنى قلنا إن
وجده أفضل منهما ، وإن كان مثلها ، وفيه تصوير المسألة ، وطابق أحدهما ،
فهل يقدم قول اثنين على قول واحد ؟ .

هذا ما بناء أصحابنا على أن مذهب أكثر الصحابة ، هل يقدم على
مذهب أقلهم إذا رأينا حجة ؟

والجواب :

أنه لا يبالي بالكثرة ، ولكنه يراجعهم / فيقول : هل أقدم قول ١٩١ - ١
اثنين منكم على قول واحد ؟
وإن رأوه فذاك .

وإن تعارضت أقوالهم فيه أيضاً ؛ فهذا شخص خفي عليه حكم
الشريعة ، كمن هو في جزيرة ، ولم يبلغه خبر الدعوة ، فلا شيء
عليه فيه .

فإن قيل : فلا نلتزمه من خار واقعة من حكم الله .

قلنا : لا ، لا تجوز وقوع ذلك في الشرع كما بيناه .

فإن قيل : فما قولكم في الساقط من سطح على مصروع ، إن تحول
عنه إلى غيره قتله ، وإن مكث عليه قتله ، فإذا يفعل وقد قضيت بأن
لا حكم لله فيه ؟

قلنا : حكم الله أن لا حكم فيه .

فهذا أيضاً حكم ، وهو نفي الحكم .

(١) من ح . وفي الأصل كل .

هذا ما قاله الامام (١) رحمه الله فيه .

ولم أفهمه بعد .

وقد كورته عليه مراداً .

ولو جاز أن يقال : نفى الحكم حكم ؛ لجاز ذلك قبل ورود
الشرائع ، وبعد فتورها .

وعلى الجملة ، جعل نفى الحكم حكماً تناقض .

فإنه جمع بين النفي والإثبات إن كان لا يعني به تخيير المكاف بين
الفعل وتركه .

وإن عناء ؛ فهو إراحة محقة ، لا مستند له في الشرع .

هذا تمام ما أردناه من ذكر كتاب الفتوى .

وختمه بباب في بيان سبب تقديم مذهب الشافعي / رضي الله عنه
على سائر المذاهب . ١٠ - ب

ولنا في إثبات الغرض منه بعد التنبيه على مقدمتين - ثلاث مسائل .

المقدمة الأولى : (٢)

أن الحرام ، والفقهاء ، وكل من لم يبلغ متصب المجنسين لا غنى

(١) هو إمام الحرمين ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، نسبة
إلى جوين ناحية من نواحي نيسابور ، وهو شيخ الغزالي ، راجع تفصيل حياته في مقدمة
الكتاب . ولد سنة ٤١٩ هـ ونولي سنة ٤٧٨ هـ .

(٢) قبل أن يكتب الفصل الذي عقده الغزالي لترجيح مذهب الإمام الشافعي
- رضي الله عنه - على غيره من المذاهب ، ثم إبطال ما سواه ، وعلى الخصوص مذهب
الإمام أبي حنيفة النعمان - رضي الله عنه - بما أورده من مسائل فقهية خلافية ، ضعيفة
المؤثرات ، يحذر بنا أن نقدم عليه ما يلي درأ لسوء الظن ، وإشاراً للتصحيح ، فإن حجة
الاسلام الغزالي أسمى من أن يرمى بغير العدالة والإنصاف : =

= إن الذي دفع الغزالي الى كتابة هذا الفصل هو استمرار الخصومة التي نشأت يوماً ما بين فقهاء الحجاز وفقهاء العراق ، أو بين أهل الحديث وأهل الرأي ، ولا أريد أن أتعرض لتفصيل أسباب الخصومة ، فإنها طويلة وكثيرة لا يستوعبها هذا الموجز ، ولكنني أريد أن أشير إلى أنها هي التي دفعت أصحاب الرأي للحط على أصحاب الحديث ، وأصحاب الحديث للحط على أهل الرأي ، وأخذ كل فريق منهم ينتصر لأرائه بكل ما لديه من وسائل ، حتى ولو كانت هذه الوسائل بجانب للحقيقة ، وبعيدة عن الصواب .

ولقد كان أصحاب الرأي على جانب من قوة البحث والنظر ، وكانوا أصحاب حجاج ولسن ، وأهل شغاب وجدل ، فأمرغوا في الطعن على أهل الحديث وأئمتهم ، والحط من قدرهم وقيمهم ، كما دفع أهل الحديث لأن يغفوا في وجههم ، ويردوا على شبههم ، وينتصروا لمذهبهم .

ما حثهم الخلاف ، واستمر النزاع ، وظهرت العصبية ، وكما أن أهل الرأي كان فيهم المنعصب المتغالي ، والجذلي المعاند ، كذلك كان يوجد بين أهل الحديث من يتصف بهذه الصفات ، وإن لم يصل في غلوه الى ما وصل اليه الفريق الأول .

وهذه الحدة وإن كانت قد فترت بعد أن صنف الشافعي رضي الله عنه رسالته إلا أن آثارها ما زالت ماثلة ، والعصبية بين المذاهب لا زالت قائمة .

ولو ذهبت أدكر أمراء المتغاليين - ومذاهبهم - وأسرة شبههم ومنهجهم - من كلا الفريقين - لأطنبت . ففي الوصل اجتزاء عن البحر ، وفي السير ما يغني عن الجمل الفقير .

فإن كل من أنصف لو سمع قول الكرخي « إن كل حديث يخالف قول أبي حنيفة فهو إما أن يكون مذبذباً أو مؤولاً » .

أو قول حافظ الدين البزدوي (م ٧١٠) في كتابه كشف الأسرار (شرح المنار) ٧/١ - معللاً لقول محمد بن الحسن الشيباني « لا يستقيم الحديث إلا بالرأي » - فإن الحديث غير الفقيه بقلط كثيراً ، فقد روي عن محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح أنه استغنى في صبيين شره لبن شاة ، فأفنى بثبوت الحرمة يديها ، وأخرج من بخاري ، إذ الأخبية تتبع الأمية واليهجية لا تصلح أما للأدبي - لما وسعه إلا أن يصدم بالعصبية والإجحاف ، والغلو والأعراف .

وله در أستاذي فضيلة الشيخ عبد الغني عبد الخالق إذ قال في مقدمته لصحيح =

== البخاري ومعقباً على هذه العربية التي نسبت لبخاري بقوله : فذلك مريباً على البخاري حفيظة ؛
 ما أنزل الله بها من سلطان ، ولم يقم على صحتها أدنى شبه أو برهان ، وهي - فضلاً عن
 كونها أضعف من الضعف ، وأضعف من السخف - لا يثبت سامعها المصنف ، وفارؤها
 ائتمس ، إلا أن يقطع بكذبها ، ويسخر من راويها ومرونها ، ويترحم على الطائي إذ يقول :
 على أبا الأيام قد صرن كلها عجائب ، حتى ليس فيها عجائب
 وينمثل قول المتنبي :

وهي قلت : هذا الصبح ليل ؛ أبعى العالمون عن الصياء ؟

أهـ ص ٧٥ -

وكذلك يقال بالنسبة للطاعين على أهل الرأي من أهل الحديث كالخطيب البغدادي
 حين أسرف في الطعن على أن حنيفة في كتابه « تاريخ بغداد » والنسائي حين ضعف أما
 حنيفة في كتابه « الضعفاء والمتروكين » وأسرف في الكلام على أصحابه ، وغيره ممن
 وصف بالعصبية والإمراط ، دون حاجة للتفصيل في ذكر أسمائهم ، ومواطن طعنهم ، لأننا
 لسنا في مجال الاستقصاء ، وإنما نصرب الأمثال فقط لينصح المفل ، وإن كل إنسان يؤخذ
 منه ويرد عليه إلا صاحب العصمة عليه أفضل الصلاة والسلام .

فلم يكن الغزالي إذن أول من تكلم في « هذا الباب » ، وإنما كان واحداً من أفراد مدرسة
 كثير أفرادها ، وتعددت مآخذها .

٩ - إن الغزالي - رضي الله عنه - عندما صنف « المنحول » إنما كان يصنف آراء
 استاذه إمام الحرمين ويدونها ، ويجمع تعليقاته وبريقها ، دون أن يزيد فيها ، أو ينقص
 منها ، كما ذكر ذلك في آخر الكتاب .

ولقد كان إمام الحرمين من المتمسكين بذهب الشافعي رضي الله عنه ، المعتقدين
 - ككل مذهبي مخلص - أن مذهبه هو المذهب الذي يجب أن يتبع دون سائر المذاهب ،
 وأن على كل مسلم أن يقلده دون غيره من الأئمة ، ولذلك صنف مخطوطه مقيث الخلق في
 ترجيح القول الحق (ط المطبعة المصرية بالقاهرة ١٩٣٤) - رجح فيه مذهب الشافعي
 رضي الله عنه ، وذكر فيه بعض المسائل الخلافية التي يظهر فيها مذهب أن حنيفة غير مقبول
 عند الخاصة والعامة ، بالنسبة لمذهب الشافعي فيها .

فكان الغزالي في كتابه المنحول - متأثراً بآراء استاذه إمام الحرمين تأثراً تاماً ، بحيث
 لم يجد أي مخرج من ذكر معظم فقرات مقيث الخلق في هذا الفصل الذي ذكره لترجيح
 مذهب الشافعي وتقديسه .

== ولقد صنف الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله كتاباً سماه « إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق » بلغ فيه من التعصب ما لم يبلغه إمام الحرمين والغزالي فأسرف في الطعن عليها ما وصل به التعصب إلى أن طعن في نسب الشافعي نفسه ، علماً بأن نسب الشافعي أوضح من أن يقام عليه دابر ، وأبعد من أن يشفى لحافه منه غليل ، ولئن صدق قول البديع الغزالي -

تربد على مكارمنا دليلاً ؟ وفي احتاج النهار إلى دليل ؟
- على شيء - لصدق على نسب الشافعي .

ولقد كان الشيخ الكوثري يقول عن نفسه « متعصب رمي بتعصب » عندما يكلم في شأن إحقاق الحق .

والهم بالنسبة لهذا الكتاب أن الرد الذي فيه بالنسبة للمسائل الفرعية ، يصلح أن يكون رداً على المسائل الفرعية التي ذكرها الغزالي في هذا الفصل ، فليرجع اليه من أراد .
٣ - وعلى فرض أن ما ذكره الغزالي هنا كان معتقداً له ككل مذهبي كالتأني ، فإن كتاب المنحول يمثل طوراً من أطوار الغزالي التي تنقل فيها ، ولقد حسنت في بداية حياته العلمية ، وقبل أن تصبح أفكاره ، وتستقر آرائه ، ولذلك نجده في المستقصى يعرض عن كثير مما اختاره هنا في المنحول - كما ذكرنا في مقدمة التحقيق - فلهي أخبارات حياته العلمية ، وبعد أن اتضحت أمامه الحقائق ، واستقرت به الآراء ، ولتضحج الأفكار ، وجدناه يلف موقف العدل بالنسبة إلى جميع المذاهب ، يحترمها ، ويحترم آراءها وأهلها ، دون الطعن عليهم أو الخط من رقبهم ، وإن كتابه المستقصى هو أكبر شاهد على ذلك . وقد صنفه بعد المنحول بأمد غير يسير .

وإن كتابه إحياء علوم الدين هو الدليل الثاني الذي يؤكد هذه الحقيقة ويدعمها (١) . وكل هذا يدلنا على أن الغزالي قد أعرض عما ذكره هنا في المنحول كما شهد بذلك الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله إذ قال في إحقاق الحق « ولقد رجع الغزالي عن رأيه في أن حنبلة في آخر حياته » .

== وإني لأسأل الله تعالى أن يلهم المنصفين بمن سيقروا هذا الفصل أن لا يتأثروا بما ==

(١) اقرأ ما نقلناه من نصوص عن الأحياء في المقدمة ، والتي تدل على مكانة أبي حنيفة عنده .

== ذكره الغزالي في النسبة لأي حنيفة ومذهبه ، وأن يتعلموا منه الإخلاص ، حيث يرون رجوعه عنه في آخر حياته ، فإن الرجوع إلى الحق فضيلة لا يدركها إلا المنصفون .

رحم الله أبا حنيفة ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والكوثري ، فإنهم ما أرادوا فيها كتبهم إلا إحقاق الحق وإظهاره ، وإبطال الباطل وإنكاره . وهذا دأب كل عالم ، يعمل بما يعتقد ابتغاء مرضاة الله تعالى ورضوانه .

هذا ولقد قامت في هذه الأيام فئة اتخذت من مثل هذه الأمور ذريعة لنشر باطلها وزيفها ، وإنشاء صفاتها وحققها ، فحملت أعباء الدعوة إلى اللامذهبية ، زاعمة أنها تريد الخروج من مثل هذه الأمور .

فأخذت تنتقم الأئمة الأعلام وتذليلهم ، وتسخر عن المذاهب العقيدة المعتبرة وتزدي أنباعها وتغفرهم . تاركة وراءها مجتمعا ينتحيط في متاهات الجاهلية الطاغية ، ويتن من وطأة المخططات الإلحادية الشاغية ، وكأنها لم تكلف في هذه الحياة إلا الطعن في الأئمة ، والسخرية منهم ، جزاء لما قدموه من بذل وتصحيات بواسطتها عرفت هذه الفئة أن هذا الكون رباً يجب عليها أن تعبد ، وأن لهذه الحياة دستوراً قوياً يجب عليها أن تلتزمه ، إذ لولا أولئك الأئمة الأعلام وتصحياتهم ، لاندurst من الرسالة معالمها ، وخبت في هذه الظلمات مشاعلها .

تباً لها ، وخاب سعيها ، فإنها لو عامت لمرّة دعوتها وحقيقة أمرها ، لعلمت أنها تريد القضاء على المذاهب الأربعة . لتتق . نحن مائة مليون مذهب في الإسلام ولنجعل الناس إلى الإلحاد أقرب منهم إلى الإيمان .

وما أصدق كلمة الكوثري في مقالاته « اللامذهبية قنطرة اللادينية » .

فليحذر المسلمون من مثل هذه الفرقة ، التي ضلت بجملها ، وقامت عن رشدها .

وليعلموا أننا لا ننام عن الاجتهاد إلا إذا لم يبلغوا رتبة ، أما إذا بلغوها وخاضوا غمارها ، فلا عليهم ، إذا كان الحق بجانبهم ، أن يدعوا الشافعي نفسه لتقليدهم ، فإنه هو القائل : « ما جادلت أحداً إلا وأحببت أن يظهر الله الحق على لسانه » .

ولم يكن هو وأسلافه كأبي حنيفة ، ومالك ، ممن يتشبهون تقليد الناس لهم .

ولقد قال الزبي في مقدمة مختصره : « اختصرت هذا من كلام الشافعي من معنى قوله ،

مع إعلامه تنبيه عن تقليده ونقله غيره » .

== إلا أننا - وقد بطلان بنا همنا ، ونصرت عن إدراك كثير من الحقائق عقولنا - لم نجد بداً من التقليد لأحد أو تلك الأمة المخلصين ، لنلقى الله دون أن نفتري على شريعته بجهلنا ، فنجعل حرامها حلالاً ، وحلالها حراماً ، ونكون كمن قال الله غييم « ولا تقولوا لما نصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون » .

وعن لنا فمعجب من رجل يدعي الاجتهاد ويحث عليه ، إذ هي دعوى : مفتوحة أبوابها ، ومعروفة سبلها ، وما من رجل إلا وينبغي الوصول إليها ، لا سيما وأن الأمة أنفسهم أمروا بها ، وحثوا عليها ، إن كان الإنسان على مقدرة من ولوج مضايقتها ، والتمسك بمرورها .

ولكن المعجب من وراق ، لا يجيد من العلوم إلا النظر في غبارس الحديث ، دون أن يعرف معانيها ، أو يدرك راميها ، مع جهل مطبق بأصول اللغة وقواعدها ، وعمامة عامة عن آثارها وحقائقها ، دون تمييز بين قطع وطقن ، وتعميم وإطلاق ، وتخصيص وتقييد ، ودون معرفة بأبسط قواعد اللغة ؛ ومع ذلك ينسب نفسه للاجتهاد المطلق ، ويأمر الناس باتباع باطله ، والإعراض عن تقليد أمثال أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهم أجمعين ، إذ م على زعمه الباطل لا يصلحون للتقليد . ويأتي مع ذلك بمضحكات - دونها ما أتى به مسيلمة حين حاول معارضة القرآن - من غلبل حرام وتحريم حلال ، مفترياً على دين الله وهادماً لأسسه وقاعدته .

ولكن ليعلم أولئك المبطلون وأضرابهم ، أن للدين أناساً يدافعون عن حوزته ، ويستميئون في سبيل نصرته . وأن الباطل ان يلتصر وإن رجحت كفت - على أنها ليست راجحة - وكثر أتباعه ؛ على أنهم قلة .

فإن الحق ضياء يهر الأبهصار ، ويبتك الظلمات ، ويكشف الأباطيل منها تفرقت واستتارت .

وما أصدق قول الله تعالى : (قل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً) .
وفلنا الله لخدمة دينه ، ونصرة رسالته ، وعصمنا عن الزلل ، وهدانا إلى الصواب في القول والعمل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
==

هم عن تقليد إمام ، واتباع قدوة ، إذ نحكم العقول القاصرة الذاهلة
عن مأخذ الشرع بحال .

وتخير أطيب المذاهب ، وأسهل المطالب بالنقاط ^(١) الأخف والاهون
من مذهب كل ذي مذهب - بحال لأمرين .

أمرهما :

أن ذلك قريب من التمني والتشهي ، وسيتسع ' الحرق ' على الرافع
فينسل عن معظم مضائق الشرع بأحاد النوسعات التي انفقت الأئمة في
آحاد القواعد [عليها] ^(٢) .

والأمر :

أن اتباع الأفضل متحتم ، وإذا اعتقد تقدم واحد ؛ تعين عليه
إتباعه ، وترك ما عداه .

وتخير المذاهب يجر لا بحالة إلى إتياع الفاضل تارة والمفضول أخرى
ولا مسألة بقول من أثبت الخيرة في الأحكام ، تلقيا من نصيب
المجتهدين ، على ما ذكرنا فساد .

المقصد الثاني :

أن من وجب عليه تقليد إمام ؛ لم يتعين عليه تقليد واحد من
الصعابة ، كإبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، بل لا يسوغ له ذلك .

(١) في الأصل و - بالالتقاط . ولعلها تحريف من النسخ . والمثبت هو الصواب .

(٢) زيادة زدتها من هامش الأصل وليست في الأصل ولا ح . قال في الهامش
« الظاهر سقط لفظ عليها من النسخ » اه .

إذ الوقائع / حتى ، وهي لكثرتها لا ضبط لها .

والنقول عن هذه الأئمة مذهباً ؛ وقائع محصورة لا تفي بجميع الوقائع ، وذلك يحوج المقلد إلى اتباع إمام آخر ، فيقلد مجتهداً باحثاً ، ناهلاً^(١) لأصول الشريعة ، متمهاً على فروعها .

وأما للصعابة لم يكثر بحثهم ، ولم يطل في الفروع نظرم ، وليس هذا منا طعناً فيهم ، ولا تشبيهاً بالطعن .
فإمام اشتغلوا بتقعيد القواعد ، وضبط أركان الشريعة ، وتأسيس كلياتها .

ولم يصرروا المسائل تقديراً ، ولم يوبوا الأبواب تطريلاً وتكثيراً ، ولكم كانوا يحيون عن الوقائع مكنتين بها .
ثم انقلبت الأمور إذ تكررت العصور ، وتفاصرت المهمم ، وتبدلت السير والشيم ، فدفنقر الأئمة إلى تقدير المسائل ، وتصوير الوقائع قبل وقوعها ، ليسهل على الطالبين أخذها عن قرب ، من غير معاناة تعب .

هذه مقدمة الباب .

المسالك الأصول من المسالك الموهورة :

في تقديم مذهب الشافعي رضي الله عنه على مذهب سائر الناحلين من الأئمة ، كأبي حنيفة ، ومالك ، ومن عداهم .

إن الشافعي رضي الله عنه تأخر عنهم ، وانصرف / في مذاهم بعد ١٩٢ - ب
أن نظمها ، ورتبوا صورها ومذنبها .

(١) في ح ناهلاً .

وأبو حنيفة توفى حجام ذهنه في تصوير المسائل ، وتقعيد المذاهب ،
فكثر خطبه لذلك .

وكذلك يقع ابتداء الأمور .

ولذلك استكنف أبو يوسف ^(١) ، ومحمد ^(٢) من أتباعه ، في ثلثي
مذهبه ، لما رأوا فيه من كثرة الخط ، والتخلیط ، والتورط في
المنافضات .

وصرف الشافعي رضي الله عنه ذهنه إلى انتخاب المذاهب ، وتقديم
الأظهر فلاظهر ، وأقدم عليه بقرينة وقادة ، وفطنة منقادة ، وعقل
ثابت ، ورأي صائب ، بعد الاستظهار بعلم الأصول ، والاستعداد من
جدة أركان النظر في المعقول والمنقول .

فبستان على القطع أنه أبعد عن الزلل والخطأ من اشتغل بالتمهيد ،
وتشوش الأمر عليه في روم التأسيس والتقعيد .

وعلى الجملة إذا قدم مذهب أبي حنيفة على مذهب أبي بكر رضي الله
عنه ، لتأخره وشدة اعتناؤه بالنقل ، فاعتبار التأخير في نسبة الشافعي
رضي الله عنه إلى أبي حنيفة رحمه الله ، ومن قبله - أبين وأوضح .

فإن قيل : فلو تبين بعده ناهل ، فعينوا أتباعه ، إذ جعلتم
للتأخير أثراً ظاهراً .

(١) هو الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد
ابن بصير بن معاوية الأنصاري ، صاحب أبي حنيفة ، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء المودعي
والهادي والرشيد ، مات ببغداد سنة الثنتين وثمانين ومائة . (تاج التراجم ص ٨١ - مناقب
الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص ٣٧) .

(٢) راجع ترجمته في ص ٢١٠ .

قلنا : هذا ما نعتقده ، ولا مداجاة في علم الأصول / عند استئثار ١٩٣-١ .
مسالك العقول ، إلا أنه بعد لم يتفق من يساويه في منصب الاجتهاد
أو (١) يقرب منه .

فإن قيل : فما قولكم في ابن سريج (٢) ، ومن بعده كالغفال (٣) ،
وغيره من الأئمة ؟

قلنا : هؤلاء كثرت تصرفاتهم في مذهب الشافعي رضي الله عنه
استنبطاً ونحجاً ، وقلت اختياراتهم ، ثم لم يستمدوا من علم الأصول
وكان الشافعي رضي الله عنه أعرف الخليفة به ، فلا يقدم مذهبه على
مذهبه .

المسلك الثاني :

ان نقول : إنه يؤتى النظر إذا فسد نظره لأحد أمرين .
إما اختلال أصل من الأصول .
أو لاساءة نظر في التفريع .

ولا خلل في أصول مذهب الشافعي ، وقد كان أعرف الناس بعلم
الأصول ، وهو أول من صنف في هذا العلم ، وقد حافظ على أصول
الشريعة كلها ، فقبل الإجماع ، ولم يفعل كالنظام (٤) إذا أنكره .

(١) في ح أم .

(٢) راجع ترجمته في ص ٢٢٥ .

(٣) هو الامام محمد بن علي بن اسماعيل الفعالي الكبير ، الشافعي ، أحد أئمة الدهر ،
ذو الباع الواسع في العلوم ، كان إماماً في التفسير ، والحديث ، والكلام ، والأصول ،
والفروع ، واللغة ، والشعر ، كان إمام عصره بما وراء النهر للشافعيين ، ت سنة خمس
وستين وثلاثمائة بالشام (طبقات الشافعية ٢/٣٠٠ - شذرات الذهب ٣/٥١ - طبقات
المباهدي ص ٩٢ - المعبر ٢/٣٢٨ - النجوم الزاهرة ٢/١١١ - وفيات الاعيان ٣/٣٣٨) .

(٤) راجع ترجمته في ص ٢٣٩ .

وقبل الأخبار الآحاد ، ولم يفعل كاروافض^(١) إذ ردوها^(٢) .

وقبل القياس وخالف أصحاب الظواهر .

وهذه أصول مأخذ الشريعة .

ثم أحسن نظره في ترتيب الأدلة .

١٩٣ - ب . تقدم النصوص على المقاييس ، وأخبار الآحاد عليها / ، وقدم معظم

الظواهر التي ظهر فيها مقصد العموم وسلك فيها نهجاً مستقيماً ، ومسلماً قوياً ، اعترف له كل أصولي بالسبق والفضل .

ثم أحسن نظره في الفرع ، وقلبه لأمرين عظيمين .

أحدهما : تقديم القواعد الكلية ، على الأقيسة الجزئية - وذلك

أوجب القتل بالثقل ، خيفة انتهاضه دريعة إلى إهدار الدماء ، في^(٣) نفيه إبطال قاعدة القصاص .

والثاني : أن انحجز عن القياس في مظان التعبدات .

وأثبت فناً من القياس ، وهو الحاق ما في معناه له ، كالحاق

الأمة بالعبد في حكم السرايا ، وعليه بني تعيين لفظة التكبير ، والمنع من العدول الى ترجمة الفاتحة عند العجز ، لبطان خاصة الإعجاز ، ولم يفعل ذلك في التكبير عند العجز ، إذ لا إعجاز فيه .

وعينَ لفظ التزويج ، والإنكاح ، في النكاح ، لكثرة التعبدات ،

والحاق بها ترجمتها لكل لسان ، لأنها كانت في معنهما .

وانضم إلى حسن نظره ، ذكاء فهمه ، ونقاء قريحته ، وما خص به

(١) راجع الروافض من ٢٤٢ .

(٢) في الأصل و ردوها .

(٣) في الأصل و ح . وفي نفيه ، ولا معنى لاوار ، ولعلماء من زيادات النسخ .

من فطنته التي لا تنجد ، ولا يتأري^(١) فيها^(٢) ، حتى كان يحفظ القرآن في أسبوع ، والموطأ في ثلاث ليال ، ومرد جامع محمد بن الحسن بين يدي هارون الرشيد^(٣) ، ولنا / الإطناب في نظريته ، ولا للتنبيه على حسن مذهبه في آحاد المسائل ، ولكننا أومأنا الى السكيات ، ليستبان به بعده عن الزلل .

قَدْ قيل : إُدْعَيْمُ أَنَّهُ أَجْرَى الْقِيَاسِ فِي مِثَالِهِ ، فَمَا بِهِ حَسْمُ الْقِيَاسِ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ ، وَإِخْرَاجِ الْقِيمِ فِي الزُّكُوتِ ، وَهِيَ مِنْ مِثَالِ الْمَعْقُولَاتِ ؟ قُلْنَا : النَّفْتُ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ عَلَى سِيرِ الصَّعَابَةِ ، عَلَمٌ مِنْهُ بِأَنَّهُمْ قَطُّ عَلَى تَفَنُّنِ أَحْوَالِهِمْ - مَا اسْتَعْمَلُوا مَائِعاً فِي إِزَالَةِ سُوءِ الْمَاءِ ، وَاسْتِنَاداً مِنْهُ إِلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ ، إِذَا لَاقَى النِّجَاسَةَ ، تَنَجَّسَ ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ مِنْ هَذَا الرَّجْعِ .

ومسلكه في مسألة الأبدال ذكرناه في كتاب التاويل ، وهو ما يرتضيه كل محصل .

ولنا للخوض في آحاد المسائل ، فذاك من اللغة .
ولنا ندعي عصمة الشافعي ، ولكننا ترجع مذهبه ، لأنه أبعد عن الزلل من غيره .

المسلك الثالث :

أن نستثمر مذاهب الأئمة ، لتبين تقدم الشافعي على القطع .

(١) من ح . والأصل لا يتأري بالذال .

(٢) في الأصل و ح فيه .

(٣) لفظة الرشيد ماقطة من ح .

فأما مالك رحمه الله ، فقد استرسل على المصالح استرسالاً جره إلى قتل ثلاث الأمة لاستصلاح ثلثها^(١) .

والى القتل في التعزير^(٢) .

والضرب بمجرد التهم^(٣) .

إلى غيره / ، أو ماناً إليه في أثناء الكتاب .

١٩٤ - ب

ورأى أيضاً تقديم عمل أهل المدينة على أحاديث الرسول عليه السلام ، وقد نهى عليه .

وأما أبو حنيفة رحمه الله ، فقد قلب الشريعة ظهراً لبطن ، وشوش ملكها ، وغير نظمها .

فيما نعلم أن جملة ما ينطوي عليه الشرع ينقسم إلى :

استحثاث على مكارم الأخلاق .

وزجر عن الفواحش والكبائر .

وإباحة أغني عن الجرائز ، وتعبي على امثال الاوامر .

وهي مجموعها تنقسم إلى :

تعبدات ، ومعاملات ، وعقوبات .

فليُنظر العاقل المنصف في مسلكه فيها .

فأما العبادات فأركانها : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج .

ولا يخفى فساد مذهبه في تفاصيل الصلاة ، والقول في تفاصيله بطول ،

ومرة خطبه يبين فيها عاد إليه أقل الصلاة عنده .

(١) راجع من ٣٥٤ لتقف على حقيقة هذه المسألة عند مالك .

(٢) راجع من ٣٥٤ تعليق ، أيضاً .

(٣) راجع من ٣٦٥ تعليق ٩ .

وإذا عرض أقل صلاته على كل عامي جلف ؛ كاع^(١) وامتنع عن
اتباعه ، فإن من انغمس في مستنقع نبيذ ، فخرج في جلد كلب مدبوغ ،
ولم يزر ، وبجره بالصلاة مبدلاً صيغة التكبير بتوجته تركياً أو هندياً ،
وبقتصر من قراءة القرآن على ترجمة قوله تعالى : (مدعامتان)^(٢) ، ثم
يترك الركوع ، وينقر نقرتين ولا يقوم بينهما ، ولا يقرأ / التشهد ، ثم
يحدث عمداً في آخر صلاته بدل التسليم ، ولو انفلت منه ، بأن سبقه
الحديث ، يعيد الوضوء في أثناء صلاته ، ويحدث بعده عمداً ؛ فإنه
لم يكن فاصداً في حديثه الأول - فحفل عن صلاته على الصحة .
والذي ينبغي أن يقطع به كل ذي دين ، أن مثل هذه الصلاة
لا يبعث الله لها نبياً ، وما بعث محمد بن عبد الله ﷺ لدعاء الناس إليها^(٣) ،
وهي^(٤) قطب الإسلام وعماد الدين .
وقد زعم أن هذا القدر أقل الواجب ، فهي الصلاة التي بعث لها
النبي ، وما عداها آداب وسنن .
وأما الصوم ، فقد استأصل ركنه ، حيث رده الى نصفه ولم يشترط
تقدم النية عليه .
وأما الزكاة فقد قضى فيها بأنها على التراخي ، فيجوز التأخير ، وإن
كانت الحاجة ماسة ، وأعين المساكين بمدة .
ثم قال : لو مات قبل أدائها تسقط بموته . وكان قد جازله التأخير .
وهل هذا إلا إبطال غرض الشرع من مراعاة غرض المساكين ؟
ثم عكس هذا في الحج الذي لا ترتبط به حاجة مسلم ، وزعم أنه
على الفور .

(١) كاع : رجع .

(٢) الآية ٦٤ من سورة الرحمن .

(٣) في الأصل وحاليه وهو . والمنبث من مغيث الخلق من ٤٧ .

فهذا صنيعه في العبادات .

١٩٥ - ب / أما / العقوبات ، فقد أبطل مقاصدها ، وحرم أصولها وقواعدها .

فإن ما دام الشرع عصمته ، الدماء ، والفروج ، والأموال وقد
هدم قاعدة القصاص بالقتل بالمثل ، فهدم التخييق ، والتفريق ، والقتل
بأنواع المنفلات - ذريعة إلى درء القصاص .

ثم زاد عليه حتى ذكر الحس والبديهة وقال : لم يقصد قتله ، وهو
مُسَبِّحٌ عَمْدٌ .

وليت شعري كيف يجد العاقل من نفسه أن يعتقد مثل ذلك
تقليداً . لولا درط الغباوة ، وشدة الخذلان .

وأما الفروج ، فإنه مهد ذرائع إسقاط الحد بها ، مثل الإجارة ،
ونكاح الأمهات ، وزعم أنها دائرة للحد .

ومن ينبغي البغاء برمة كيف يعجز عن استئجارها ؟ ومن أعذروها
من يفعل ذلك ؟

ثم يدق نظره فيوجب الحد في مسألة شهود الزوايا زاعماً أني تفتنت
للدقيقة ، وهي تزحامهم في زينة واحدة على الزوايا ، ثم قال : لو شهد
أربعة عدول عليه بالزنا وأقر مرة واحدة سقط الحد عنه .

وأوجب الحد في الوطء بالشبهة ، إذا صادف أجنبية على فراشه ظنهما
حليته القديمة / وأقل مراتب موجبات العقوبات ، ما منع من تحريمها ،
والذاهل المخطيء لا يوصف فعله بالتحريم .

١٩٦ - أ

وأما الأموال ، فإنه زعم أن الغصب فيها مع أدنى تغيير مملك .
فليغصب الحنطة ، وليطعمها فيملكها .

وأخذ بتكاس فرقاً بين غاصب المتبدل يشقه طولاً أو عرضاً .

ودوا حد السرقة في الأموال الرطبة ، وفيما ينضم اليها وإن لم تكن رطبة ، حتى قال : لو سرق إناء من ذهب ، وفيه رطوبة نقطة من الماء . فلا حد عليه .

ومن لم يشهد عليه حسه على الضرورة أن الصحابة رضي الله عنهم ، لو رفعت اليهم هذه الواقعة ؛ لكانوا لا يدرأون الحد بسبب قطرة من الماء تفرض في الإناء . فليأيس من حسه وعقله . هذا صنيعه في العقوبات .

ثم دقق نظره منعكساً على الاحتياط ، زاعماً أنه لو شهد على السارق بأنه سرق بقرة بيضاء ، وشهد آخر بأنه سرق بقرة سوداء ، قال : أقطع به ، لاحتمال أن البقرة كانت مبرقشة اللون / من سواد وبياض ١٩٦ - ب في [نصفها (١)] فالناظر في (٢) محل البياض ظنها بيضاء بجملتها .

ثم أردف جميع قواعد الشريعة بأصل هدم به شرع محمد ﷺ قطعاً ، حيث قال شهود الزور إذا شهدوا كاذبين على نكاح على زوجة الغير ، وقضى به القاضي مخطئاً ، حلت الزوجة للشهود له ، وإن كانت عالماً بالتزوير ، وحرمت على الأول بينه وبين الله .

هذا ترتيب مذهبه ، وإنما ذكرنا هذا المسلك ، لأن ما قبله من المسالك يعسر على العوام دركها ، وهذا بما يفهم كل فخر غيبي ، وكل بالغ وصبي .

قلولاً شدة الخباوة ، وقلة الدراية ، وتدرب القلوب على اتباع التقليد والمألوف ؛ لما اتبع مثل هذا المتصرف في الشرع من سليم حنة فضلاً من أن يستند نظره وعقله .

(١) في الأصل وحه تصفية ، وهو تحريف . والمثبت هو الصواب .

(٢) في - ال .

ومن هذا استند الطعن والمغمز من سلف الأئمة [فيه ^(١)] ، إذ
 اتهموه برومحه خرم الشرع ، وهو الذي ألحق به القاضي قوله في مسألة
 ١٩٧- أ. ونقل ، وقال : من زعم أن القاتل لم يتعمد القتل به وإن لم يعلم /
 نقيضه ؛ فليس من العقلاء ، وإن علمه فقد رام خرم الدين .

وأما الشافعي [رضي الله عنه ^(٢)] فقد رد عليه في هذه القواعد ،
 وأحسن ترتيب النظر في الأصول على وجه لا ينكره إلا معاند .
 ولعل الناظر في هذا الفصل بظننا نتعصب للشافعي ، متغيبين على
 أبي حنيفة ، لتطويلنا النفس في تقرير هذا الفصل .

وهيات ، فلست فيه إلا منصفين ومقتصدين ، مقتصرين على البسيط
 من الكثير ، وحق كل منار فيه أن ينصف ويراعع عقله ، وينقض
 شوائب الإلف والتقليد عن قلبه ، ويستوفق الله تعالى في نظره ، ويتأمل
 هذه القواعد تأمل من يجوز الخطأ على أبي حنيفة ، نازلاً عن غلوائه في
 التعصب له ، ليتضح له على قرب ما ادعيناه ، إن ^(٣) استند نظره ، ووفر
 الدين في صدره ، وعرف مذاق الشرع وصدوره ، وما اعتنى الشارع به
 في التفاصيل أحواله .

هذا تمام القول في الكتاب ، وهو تمام / المنحول من تعليق الأصول ،
 بعد حذف الفضول ، ونحقيق كل مسألة بهية العقول ، مع الإفلاع عن
 ١٩٧- ب. التطويل ، والتزام ما فيه شفاء الغليل ، والاقتصار على ما ذكره إمام
 الحرمين رحمه الله في تعاليقه ، من غير تبديل وتزييد في المعنى وتعليل ،
 سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول ، وتبويب أبواب ،
 روماً لتسهيل المطالعة عند ميسر الحاجة إلى المراجعة ، والله أعلم بالصواب .

(١) زيادة من - .

(٢) زيادة من - .

(٣) في الأصل و - وإن ، والصواب حذف الواو ، وإلا فليس لأن جواب .

الفهارس

- ١ - الأحاديث
- ٢ - الأعلام
- ٣ - الفرق
- ٤ - الأبحاث
- ٥ - الخطأ والصواب

١ - الروايات

أنا أزيد على السبعين ٢١١	أ
إنا معشر الانبياء لا نورث ١٧٥	أبلغ لي ذلك ٢٨١
إنا الاعمال بالنيات ١٥١	أتيت رسول الله ﷺ بحجر وروثة ٢٨١
أهل النار كل جبار جظ ٢٨٦	أرأيت لو تخلصت ٤٦٨، ٣٢٩
أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها	أرأيت لو كان علي أبك دين ٣٢٩
٢١٩، ٢٠٦، ١٨٠	إذا قعد الإمام فافعدوا ٤٣٠
أيما إهاب دبغ فقد طهر ١٥١	الاستئذان ثلاثة ، فإن أجبت ٢٥٦
أينقص الرطب إذا جف ٣٤٣، ٩٦، ٩٥	أصحابي كالنجوم ٤٧٤
أبنا أدر كنفي الصلاة تيممت ٣٨٩	أعرفكم بالحلال والحرام معاذ ٤٥٠
ب	أغدي يا أنيس على امرأة هذا فإن
بال قائما ٢٨٤	اعترفت فارجمها ١٦٦، ١٦٥
بماذا تحكم يا معاذ (حديث معاذ)	أفرضكم زيد ٤٥٠
٤٦٨، ٣٥٨، ٣٢١	إقتدوا بالذين من بعدي ٤٧٥، ٤٥٠
بدأ الإسلام غريباً ٣١٣	أمرت أن أقاتل الناس ٤٣٧
ت	أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نتزع
تجزى عنك ولا تجزي عن أحد سواك	خفافنا ٢٧٩
١٦٦، ١٦٥	أمسك إحداها ١٨٦
تحريرا التكبير ٢٢٠	أمسك أربعا وفارق سائرهن ١٨٦

توضيء فإنها دم عرق ٣٤٤

ث

التيب أحق بنفسها ٣٤٦

التيب بالتيب جلد مائة والرجم ٢٨١

ح

الحج جهاد ١٣٢

الحج والعمرة مفروضتان ٤٣٢

ح

خذ من كل حال ديناراً ٤٣٧

خاق آدم على صورته ٢٨٧

خير القرون قرني ٤٧٤

ص

سيأتي عليكم زمان يختلف فيه

رجلان ٣١٣ ، ٤٨٤

سأزيد على السبعين ٢١١

ش

الشيخ والشيخة إذا زنيا ٢٩٧

الشهر هكذا هكذا هكذا ٦٧

ص

صلى بالناس في مرض موته قاعدا ٤٢٩

صلوا كما رأيتمو في أصلي ٢٢٥

صبروا عليه ذنوبا من ماء ٢٢١

ض

ضرب العقل على العاقلة ٤٤٣

ط

الطعام بالطعام ٢١٥ ، ٣٤٦ ، ٤٢٣

ف

فلا إذن (حديث الرطب) ٩٥ ،

٣٤٣ ، ٩٦

في سائمة الغنم زكاة ١٨٥ ، ٢٠٨ ،

٢١٦ ، ٣٤٦

في عوامل الإبل زكاة ٢٢٢

في أربعين شاة شاة ١٩٨

فبا سكت السماء المشر ٢٠٤

ق

قلب المؤمن بين أصبعين ٢٨٧

ك

كان يأمر بالضرب بالتحال ٣٦٨

كان إذا وجد فجوة نص ١٦٦

كل ما يليك ١٣٢

ل

لعلنا أعجلناك إذا أقعطت ٢١٣

لأن يتلى بطن أحدكم قبحا يريد

٢١٠

م

ما أتت الحد على رجل فهاث (قول

علي) ٣٦٨

ما نالنا نقصر وقد أقمنا ٢١١

ملكك نفسي فاختراري ٣٤٥ ، ٤٣٦

من أحياء أرضاً ميتة فهي له

١٤٦

من شرب سكر (قول علي) ٣٦٨

من فسر القرآن رأي ٣٢٨

من مس ذكره فليتوضأ ٤٢٩

من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ١٨٦

الماء من الماء ٢١١ ، ٢١٢

ن

نحن معاشر الأنبياء لا نورث ١٧٥ ،

٢٥٥

نضراؤه امرأ ٢٧٩

هـ

هل هو إلا بضعة منك ٤٢٩

لا

لا تبيعوا الطعام بالطعام ٢١٥ ،

٣٤٦ ، ٤٢٣

لا تتوضئي بالماء المشمس ١٣٤

لا تجتمع أمتي على ضلالة ٣٠٥ ،

٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧

لا صلاة لجار المسجد إلا بالمسجد ١٨٥

لا صيام لمن لم يبيت ١٨٤

لا نكاح إلا بولي ٣٦٤

و

الولد للفراش وللعاهر الحجر ١٥٢

ي

يضع الجبار قدمه في النار ٢٨٦

٢ - الأعلام الواردة في صلب الكتاب

إمام الحرمين = الجويني	أ
أمرؤ القيس ٨٧	إبراهيم عليه السلام ٢٩٨
الأوزاعي ٣٨٦	إبراهيم بن السري الزجاج ١٧١
أبو هريرة ١٢٩ ، ١٢٠	أحمد بن حنبل ٤٣٠
ب	أحمد بن عمر بن مريج ٢٢٥ ، ٤٩٧
الباقلائي = القاضي أبو بكر	الأخطل ٢١٠
بريد ٣٤٥	الإسفرايني = الأستاذ
البصري = أبو الحسين	الأستاذ أبو إسحق الإسفرايني ٢١ ،
أبو بكر الدقاق = محمد بن جعفر	٧٢ ، ٧٥ ت ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
أبو بكر الصديق ٢٥٥ ، ٢٦١ ،	١١٤ ، ١١٥ ، ١٦٧ ، ٢٤٤ ،
٢٧٧ ، ٢٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ،	٢٩٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٩٧ ،
٣٣٢ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ،	٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٥٣ ،
٤٥٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،	٤٧٦ ، ٤٧٥
٤٩٦	أبو اسحق المروزي ٣٧٨
أبو بكر الصيرفي ٦٣	الإسكافي = أبو القاسم
بلال ٤٢٩	أبو الأسود الدؤلي ٨٦
ج	الأشعري = أبو الحسن
الجبائي = أبو علي	الأشعري = أبو موسى

حرف التاء إشارة إلى ترجمة العلم في الصفحة التي تكتب بجانبها والا فلي أول صفحة يمر فيها

ابن جريج ٢٧٧

أبو جزل ٢٧

الجربني إمام الحرمين ٤٨٨ ، ٥٠٤

ح

حاتم الأصم ١٧٠

الحارث الحاسي ٤٥

الحسن البصري ١٩٠ ، ٢٧٥ ، ٤٧٠ ت

الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ٢٢٥

أبو الحسن الأشعري ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦

٩٨ ، ١٠٥ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٥٣

أبو الحسن الكرخي = الكرخي

الحسن بن عماره ١٨٧

أبو الحسن البصري ٤٢٦

أبو الحسن العنبري ٤٥١

حضرني بن عامر ١٥٥

الحليمي ٢٤٨

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت

خ

خالد بن الوليد ٣٦٦ ، ٣٦٧

خباب بن الأثر ٤٣٣

الخنعية ٣٢٩

د

الدؤلي = أبو الأسود

داود بن علي ٣٢٥

الدقاق = محمد بن جعفر

ز

الزبير ٢٦٦ ، ٤٦٩

الزجاج = إبراهيم بن السري

الزهرى ٢٧٧

زيد بن ثابت ٤٦٩

س

ابن سريج = أحمد بن عمر

سعد بن أبي وقاص ٤٧٠

سعيد بن المسيب ٢٧٢ ، ٢٧٣

سفيان بن عيينة ١٧٢

سليمان بن موسى ٢٧٧

سيبويه ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٤٢

ابن سيرين ٩١

ش

الشافعي = محمد بن إدريس

الأشعري = أبو الحسن

ص

الصديق = أبو بكر

صفوان بن عسال ٢٧٩

الصيرفي = أبو بكر

ط

الطبري = محمد بن جرير

طلحة ٢٢٦ ، ٤٦٩

ع

عائشة ٢٦٦

عبد بن زمعة ١٥٢

عبد الله بن الزبير ٢٠٣

عبد الله بن سعيد ١٢٥

عبد الله بن عمر ٤٣٣

عبد الله بن عباس ١٤٨ ، ١٥٧ ، ٢١١

٢١٢ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥

أبو عبد الله المغربي ٩٠ ، ٩٢

عبد الملك بن الماجشون ٢١٧

عبد الله بن الحسين = الكرخي

أبو عبيدة = المعمر بن المنفي

عثمان بن عفان ١٤٨ ، ١٧٠

عليه بن هير ٢٠٤

علي بن أبي طالب ٢٥٦ ، ٣٦٨ ، ٤٧٠

أبو علي الجبائي ١٠٤ ، ١٢٩ ، ٢٥٥

عمر بن الخطاب ٢١١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

٢٧٧ ، ٣٦٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥

عمرو بن العاص ٣٦٦

عمرو بن عبيد التيمي ١٧٠

العتبري = أبو الحسين

أبو عوانة ٢٢٧

ف

فاطمة بنت أبي حبيش ٣٤٤

الفراء ١٤٤

ابن فورك ٣٧ ، ٢٠٩

ق

القاسم بن سلام أبو عبيد ١٧٢

أبو القاسم الإسكافي ٣٦

القاضي أبو بكر الباقلاني ٢١ ، ٢٣

٣٨ ، ٤٤ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣

١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٦

١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٧

١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٣

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠١

٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢

٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩

٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢

٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥

٢٧٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨

٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤

٣٢٤ ، ٣٢٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٥

٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٥

١٧٢ ، ١٧٥ ، ٢٧٥ ، ٢٩٢
 ٣١٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥
 ٣٦٦ ، ٣٧٨ ، ٤٧١ ، ٤٩٥
 ٤٩٦ ، ٥٠٠

بجزز المدلجي ٢٧٨

ابن بجاهد = محمد بن أحمد

محمد بن أحمد بن بجاهد ٢١٦

محمد بن إدريس الشافعي ٣١ ، ٦٥
 ١٠٨ ت ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٣٩
 ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠
 ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١
 ١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٦
 ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
 ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٥
 ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٢ ، ٢٦٢
 ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣
 ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٤
 ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥
 ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦
 ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٤
 ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٣
 ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٢٣ ، ٤٣٥
 ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣ ، ٤٦٦

٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٣٧٨
 ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨
 ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤
 ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦
 ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣
 ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٢ ، ٤٣٣
 ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤
 ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧
 ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥
 ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٥٠٤

القاشاني ٣٢٦

القفال ٤٩٧

القلاسي ٤٨ ، ٥٠

قيس بن طاق ٤٢٨

ك

الكرخي ٣٧٥

كعب الاحبار ٢٣٤

الكعي ١٠ ، ١٠٤ ت ، ١١٤

١١٦ ، ١٣٦ ، ٢٣٧ ، ٤٣٨

الكميث بن زيد ١٥٦

م

ماعرز

مالك بن أنس الأصبحي ١٤٨ ، ١٥٠

١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،
 ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ،
 ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٧٣ ،
 ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣١٨ ، ٣٧٢ ،
 ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٥ ،
 ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٢٩ ، ٤١٣ ،
 ٤٧١ ، ٤٨٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ،

٥٠٤

ابن نيار الاصابي ١٦٥

أبو نواس ٨٧

النيرواني ٣٢٦

هـ

هارون الرشيد ٤٩٩

أبو هاشم الجبائي ٣٢ ، ١١٩ ، ١٢٢ ،

١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ،

١٤٦ ، ١٥٣ ، ٣٢٥

و

وائل بن الاسقع ٣٣٠

واصل بن عطاء ١٣٠

ي

يعلى بن أمية ١١ ، ٢١٢ ،

أبو يوسف ٤٩٦

٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ،

٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤

محمد بن الحسن ٢١٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩

محمد بن الحسين = أبو منصور

محمد بن جرير الطبري ٣١١

محمد بن جعفر الدقاق ٢٠٩ ، ٢٠٤

محمد بن الطيب = القاضي أبو بكر

اروزي = أبو اسحق

ابن مسعود ١٤٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٣٢٨

معاربة ٤٦٩

معقل بن يسار ٢٥٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣١

معاذ بن جبل ٣٣١ ، ٣٥٨ ، ٤٥٠

المعمر بن المتى ٢١٠

المغربي = أبو عبد الله

ابن ملجم ٣١٩

أبو منصور محمد بن الحسين ٤٤٥

أبو موسى الأشعري ٢٥٥

ن

النظام ٢٣٩ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٤٩٧

النعمان بن ثابت أبو حنيفة ٣١ ، ٧٦ ،

١٠٨ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٢٧ ،

١٥١ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٧٦ ،

١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ،

٣ - الفرق

الظاهرية = الداوودية	الإمامية ١٢٥
الفلاسفة ٤٥	الأزارقة ١٢٥
الكرامية ٨	البرامقة ١٣
المعتزلة ٨ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٩ ت ،	الجمعية ١٢٧
٥٨ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٩٨ ،	الحشوية ٤٩ ، ٧٦ ، ٢٢٤
٩٩ ، ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ،	الحنبلية ٢٢٤
١٥٣ ، ١٧٤ ، ٢٣١ ، ٢٦٦ ،	الحرارج ٣٩ ، ٢٢٥
٢٩٠ ، ٢٩٧ ،	الداوودية ٣٢٥ ، ٤٩٨
المرجئة ١٣٨	الذمية ١٣٧
النجدات ٢٢٥	الروافض ٨ ، ٢٤٢ ت ، ٣٢٥ ، ٤٩٨
النصارى ٣٠٤ ، ٤٥٢	الزيدية ٣٢٥
الوعيدية ١٣٨	السمنية ٥٠ ، ٢٣٥ ت
اليهود ٢٥٠ ، ٢٨٨ ، ٩١ ، ٤٥٢	السوفسطائية ٣٤
	الشيعة ٢٠٢

٤ - المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المؤلف وتقسيمه لعلوم الشرع .
٣	الكلام على علم الكلام ، مادته ، ومقصوده .
٤	الكلام على علم الأصول ، مادته ، ووجه استمداده منها ، ومقصوده .
٥	الكلام على الفقه ، مادته ، ومقصوده .
٥	مواطن الاجماع والوفاق في الكلام ، والأصول والفقه .
٧	باب القول في الاحكام الشرعية ، وهل هي صفات ذاتية للأفعال ؟
٨	مسألة : لا يستدرك حسن الافعال وقيومها بالعقل . بل بالشرع .
٨	مخالفة المعتزلة ، والكرامية والروافض في الحسن والقبح .
٩	ابطال مدعهم .
١١	المسلك الثاني في إثبات المذهب .
١٢	شبهتهم الأولى من شبه الأربع .
١٣	الشبهة الثانية وردھا .
١٣	الشبهة الثالثة وردھا .
١٣	الشبهة الرابعة وردھا .
١٤	فساد مستندهم في اعتبار الغائب بالشاهد .
١٤	مسألة : لا يستدرك وجوب شكوا المنعم عقلا ، وخلاف المعتزلة .
١٤	تذييل على مسألة التنزيل ، ورأي ابن السبكي فيها .

الموضوع	الصفحة
شبه المعتزلة في وجوب شكر المنعم	١٦
مسألة : لا حكم قبل ورود الشرع	١٩
القول في الاحكام التكليفية	٢١
الكلام على تكليف ما لا يطاق جوازاً ومنعاً .	٢٢
ذهب شيخنا ابو الحسن رحمه الله الى جواز تكليف ما لا يطاق .	٢٢
اختيار الغزالي استحالة التكليف بما لا يطاق .	٢٤
تذيل على التكليف بما لا يطاق .	٢٤
مسألة ٢ : تكليف السكران .	٢٨
حكم تكليف النامي والداهل .	٣٠
مسألة ٣ . الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .	٣١
مسألة ٤ : المضطر الى الشيء ، المكروه عليه ، يجوز أن يكون مخاطباً به .	٣٢
باب الكلام في حقائق العلوم .	٣٤
الفصل الاول من الباب الاول في إثبات العلم على منكره .	٣٤
الفصل الثاني في حقيقة العلم وحده .	٣٦
الفصل الثالث في تقاسيم العلوم .	٤٢
العلم القديم ، والعلم الحادث المجمي والنظري .	٤٢
الفصل الرابع في مائة العقل .	٤٤
الفصل الخامس في مراتب العلوم ، وهي عشرة مراتب .	٤٦
العلوم لا تفاوت فيما بعد حصولها	٤٨
الحواس على مرتبة واحدة ، وقيل غير ذلك .	٤٨
الباب الثاني : في مأخذ العلوم ومصادرها ، وهي خمسة فصول .	٤٩
الفصل الاول في نقل المذاهب .	٤٩

الصفحة	الموضوع
٥٢	الفصل الثاني في مراسم المتكلمين .
٥٣	مأخذ مسالك النظريات .
٥٨	الكلام على رؤية الله عند المعتزلة
٥٩	الفصل الثالث : في مواقف العلوم ومجاريها .
٦١	الفصل الرابع : أدلة العقول .
٦٢	الفصل الخامس : فيما يستدرك بعض العقل دون السمع .
٦٢	مراتب السمعيات .
٦٣	كتاب البيان
٦٣	الفصل الاول في حده .
٦٤	المختار في حده .
٦٥	الفصل الثاني : في مراتب البيان .
٦٥	ترتيب الشافعي له ، وهو المقالة الأولى .
٦٦	المقالة الثانية في ترتيبه .
٦٦	المقالة الثالثة .
٦٨	الفصل الثالث : في تأخير البيان عن وقت الحاجة .
٧٠	القول في اللغات ، هل هي اصطلاحية أم توقيفية .
٧١	مسألة : هل تثبت اللغة قياساً .
٧٢	مسألة : قسم المعتزلة الاسامي الى لغرية ، ودينية ، وشرعية .
٧٤	مسألة : اللغة تشتمل على المجاز والحقيقة .
٧٦	مسألة : القرآن يشتمل على المجاز .
٧٦	مسألة : الفرق بين الفرض والواجب عند ابي حنيفة ، ورأي الجمهور .

٧٧	مسألة : صيغة النفي بلا ، إذا اتصلت بالجنس لم تقتض الاجمال .
٧٩	باب : في مقدار من النحو ومعاني الحروف .
٧٩	الكلم ينقسم الى امم ، وفعل وحرف .
٨١	الكلام على حرف الباء . وهل يفيد التبويض أم لا .
٨٣	الكلام على حرف الواو .
٨٤	مسألة المحدود في القذف .
٨٥	تحقيق مذهب الشافعي في الواو « هاشم » .
٨٦	الكلام على الفاء .
٨٧	الكلام على « ثم » .
٨٨	الكلام على حروف المعاني .
٨٩	الكلام على « ما » .
٩٠	فصل : « أو » لترديد .
٩٠	الفرق بين « أو » و « أم » .
٩١	فصل : الكلام على « هل » .
٩٢	فصل : الكلام على « لو » ، و « لولا » .
٩٢	فصل : في الكلام على « من » .
٩٣	الكلام على « عن » وأنها قد ترد اسما .
٩٣	فصل : الكلام على « إلى » .
٩٤	فصل : في الكلام على « على » .
٩٤	فصل : في الكلام على « بلى » .
٩٥	فصل : في الكلام على « ممن » .

الصفحة	الموضوع
٩٥	فصل : في الكلام على «إذ» .
٩٥	فصل : في الكلام على «إذن» .
٩٦	فصل : في الكلام على «حتى» .
٩٧	فصل : في الكلام على «مذ» .
٩٨	كتاب الأمر
٩٨	إنكار المعتزلة لأصل الكلام وإثباته عليهم في الفصل الأول .
١٠٠	الفرق بين الأمر والإرادة .
١٠٠	مثال السيد المبرور لضرب عبده .
١٠١	الفصل الثاني : في حد الكلام
١٠٢	الفصل الثالث : في أقسام الكلام .
١٠٤	المسألة الأولى من مسائل الأمر : اختلفوا في مفهوم صيغته ومقتضاه
١٠٧	الخيار أن مقتضى صيغة الأمر طلب جازم ، والوجوب ينلقى من قربنة أخرى .
١٠٨	المسألة الثانية : مطلق النهي يحتمل على التثنية ، واختلفوا في مطلق الأمر .
١٠٩	منع اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضده .
١١١	الخيار أن الفعلة الواحدة مفهومة قطعاً ، وما عداها متردد فيه .
١١١	المسألة الثالثة : وجوب البدار إلى المأمور به لا يفهم من مطلق الأمر .
١١٣	الخيار أنه لو بادر وقع الموقع ، ولو آخر توقفتنا .
١١٤	المسألة الرابعة : الأمر بالشيء لا يكون نهياً عن ضده ، وكذا العكس .
١١٦	المسألة الخامسة : الشريعة تشتمل على المباح .
١١٧	المسألة السادسة : الأمر بالشيء أمر لا يتم الواجب إلا به .

الصفحة	الموضوع
١١٧	المسألة السابعة : الأمر بالشيء يشعر بوقوع المأمور به عند الامتنال بحرناً عن جهة الأمر .
١١٨	المسألة الثامنة : الجزئ خلاف الواجب ، وكذا الواجب خلاف الجزئ .
١١٩	المسألة التاسعة : يجوز الأمر بخصة من ثلاث خصال ، مع تفويض التعيين إلى خيرة المكلف ، خلافاً لأبي هاشم .
١٢٠	المسألة العاشرة : الأمر المطلق بأداء الصلاة لا يتلقى منه وجوب القضاء عند فوات الوقت .
١٢١	مسألة « ١١ » : الصلاة تجب بأول الوقت على التوسع ، ولا يعصى بالتأخير .
١٢٢	مسألة « ١٢ » : المأمور لا يعلم كونه مأموراً قبل التمكن .
١٢٣	مسألة « ١٣ » : عند المعتزلة ، المأمور يخرج عن كونه مأموراً حال الامتنال .
١٢٤	مسألة « ١٤ » : المعدوم مأمور على تقدير الوجود .
١٢٦	القول في التواهي :
١٢٦	مسألة « ١ » : النهي محمول على فساد المنهي عنه .
١٢٩	مسألة « ٢ » : إذا دخل عرصة مقصورة ونوسطها . وجب عليه الخروج وانتداء أقرب الطرق ، والكلام على مسألة نفى الحكم حكمه راجع ص ٤٨٨ .
١٣٠	مسألة « ٣ » : السجود بين يدي الصنم على قصد الخشوع مجرم .
١٣٠	مسألة « ٤ » : الأمر بعد الحظر ، ومكسه .
١٣١	مسألة « ٥ » : إذا قال : « لا تلبس ثوباً من هذه الثياب الثلاثة وأنت بالخيار » صح .

الصفحة	الموضوع
١٣٢	فصل : فيما تستعمل فيه صيغة الأمر من وجوب ، ونهْي ، وإرشاد وغيرها
١٣٤	ويرد النهي لبعة معان .
١٣٦	باب بيان الواجب ، والمندوب ، والمكروه ، والمحظور .
١٣٧	حد المكروه والخلاف فيه .
١٣٨	كتاب العموم والخصوص
١٣٨	مسألة « ١ » : المتوقفون في صيغة الأمر توقفوا في صيغة العموم .
١٤١	مخالفة الغزالي للجمهور في جمع مراء وصفراء وسكرى جمع مؤنث سالم
١٤٢	الكلام على جمع التكثير .
١٤٢	سبويه : كل اسم لا تسمع العرب فيه بصيغة التكثير ، فصيغة التثنية
	تحمّل على التكثير .
١٤٣	مسألة « ٢ » : لفظ المسلمين صالح لاندراج المسلمات تحته . العبيد
	بندرجون تحت لفظ المؤمنين .
١٤٣	مسألة « ٣ » : قال قائلون : لا يندرج المخاطب تحت مطلق الخطاب .
١٤٤	مسألة « ٤ » : اسم العرد إذا اتصل به الالف واللام اقتضى الاستفراق .
١٤٦	مسألة « ٥ » : نكرة الوجدان في النفي تشعر بالاستفراق .
١٤٧	مسألة « ٦ » : قال الشافعي : الاسم المشترك إذا ورد مطلقاً كالعين
	والقرء عم في جميع سمياته .
١٤٧	خلاف الغزالي للشافعي في ذلك .
١٤٨	مسألة « ٧ » : أقل الجمع عند الشافعي ثلاثة .
١٥٠	مسألة « ٨ » : إذا قيل لرسول الله ﷺ : أفطر فلان بالجمع ، فقال :
	ليعتق رقبة ، فيخص ذلك بالجمع .

الصفحة	الموضوع
١٥٠	مسألة (٩) : إذا قيل لرسول الله ﷺ : أفطر فلان ، فقال : ليعتق ، يعتق العتق بكل إفطار .
	قاعدة : حكاية الاحوال ، إذا تطرق اليها الاحتمال النحوي ...
١٥١	مسألة (١٠) : اللفظ الذي لا يستقل ، إذا ورد في سبب خاص ، فهو مختص به .
١٥١	مسألة (١١) : عزي الى أبي حنيفة تجوز إخراج السبب عن عموم اللفظ .
١٥٣	مسألة (١٢) : العام إذا دخله التخصيص كان عاماً في الباقي .
١٥٤	القول في الاستثناء .
١٥٤	الفصل الأول في حروفه ، وأم الباب إلا ، والكلام على أحكامه .
١٥٧	الفصل الثاني : في شرائطه .
١٥٩	جوز الشافعي الاستثناء من غير الجنس بتقدير الرجوع الى الجنس .
١٦٠	الفصل الثالث : في الجمل المستقلة المعطوفة على بعضها بالواو إذا تعقبتها الاستثناء .
١٦٢	الفصل الرابع : في تمييز الخاص عن الاستثناء . أي الفرق بين التخصيص والاستثناء .
١٦٤	كتاب التأويل
١٦٥	الكلام على النص ، وتسمية الشافعي الظاهر نصاً .
١٦٧	الكلام على الظاهر .
١٦٧	مسألة : لا يتمسك بالظواهر في العقليات .
١٦٨	الكلام على المجمل .

الصفحة	الموضوع
١٧٠	فصل : في بيان المحكم والمتشابه .
١٧٢	مسألة : في آية الاستواء .
١٧٤	مسألة (١) : قالت المعتزلة : لا يخص عموم القرآن بأخبار الآحاد .
١٧٥	مسألة (٢) : تأويل الراوي الحديث مقدم .
١٧٦	مسألة (٣) : زعم أبو حنيفة أن حمل المطلق على المقيد زيادة على النص ، وهو نسخ .
١٧٨	مناقضات أبي حنيفة في المسألة .
١٨٠	مسألة (٤) : قل عليه السلام : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، حمل أبو حنيفة الحديث على الأمة ، وإبطال هذا التأويل بأربعة مسالك .
١٨٤	مسألة (٥) : حمل أبو حنيفة قوله عليه السلام : لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل على القضاء والنذر ، وهو باطل .
١٨٦	مسألة (٦) : قال عليه السلام : من ملك ذارحم محرماً عتق عليه ، فحمل هذا على الأب تخصيصاً به . باطل .
١٨٧	مسألة (٧) : قل عليه السلام لغيلان : امسك أربعاً وفارق سائرهن ، حين أسلم على عشر نسوة . فحمله أبو حنيفة على ابتداء النكاح ، وإبطاله بأربعة مسالك .
١٩٠	مسألة (٨) : من تأويلاتهم لحديث غيلان أنه نكحهن في ابتداء الإسلام في كفره .
١٩١	الرد على القاضي في قوله بأن الحديث استقل في نفسه حجة لنا .
١٩٢	مسألة (٩) : قال القاضي : كل تأويل تضمن الخط عن المتخصص فهو باطل .

الصفحة	الموضوع
١٩٣	تخيّل أبو حنيفة سد الحاجة من قوله إما الصدقات فجوز الصرف لصنف واحد ، وهو باطل .
١٩٥	مسألة (١٠٠) : قال تعالى : واعلموا أنما غنمتم الآية . فمقتضاها صرف بعض لذوي القربى وقال أبو حنيفة لا بد من اعتبار الحاجة فيهم .
١٩٧	مسألة (١١٠) : قوله تعالى : (وإطعام ستين مسكينا) يقتضي مراعاة العدد ، وقال أبو حنيفة لا يراعى ، وهذا باطل .
١٩٨	مسألة (١٢٠) : قال عليه السلام : في أربعين شاة شاة . فعين الشافعي الشاة ، ولم يقم بدلها مكانها والرد على من أبدلها بالقيمة .
٢٠١	مسألة (١٣٠) : حمل كلام الشارع على ما يلحقه بالغت محال ، والكلام على الجر والنصب في أرجاءكم في آية الوضوء .
٢٠٤	مسألة (١٤٠) : كلام رسول الله عليه السلام لا يحمل على الاستعارة ما أمكن .
٢٠٤	مسألة (١٥٠) : قال عليه السلام : فيما سقت السماء العشر الحديث . فلا يتمسك بعمومه في وجوب الزكاة في كل مستنبت .
٢٠٥	مسألة (١٦٠) : المناهي بجملتها في العقود محمولة على الفساد .
٢٠٦	مسألة (١٧٠) : في سلب عبارة المرأة في النكاح بدليل أيما امرأة .
٢٠٨	كتاب المفهوم
٢٠٨	أقسام المفهوم ، وإنكار أبي حنيفة له .
٢٠٩	الاحتجاج بالشافعي في اللغة .
٢١٠	الاحتجاج بالثواتر المعنوي على مذهب الشافعي .
٢١٢	الرد على آحاد الصور التي احتجوا بها للشافعي .

الصفحة	الموضوع
٢١٢	إنكاره لحديث أنا أزيد على السبعين مع العلم بأنه صحيح .
٢١٣	دليل الشافعي على حجية مفهوم الصفة .
٢١٤	إبطال مذهب الدقاق في مفهوم اللقب .
٢١٥	اختيار الغزالي ورأيه في مفهوم الصفة .
٢١٧	وبما قيل بمفهوم اللقب إذا اختلف بالقرائن .
٢١٨	مسألة : قال الشافعي : خصص الرب الخلع بحالة الشقاق . وهذا مفهوم لا أقول به
٢١٨	شروط القول بالمفهوم عند القائلين به (هامش) .
٢١٨	اختيار الغزالي القول بالمفهوم في هذه الحالة ، خلافاً للشافعي .
٢١٩	مسألة : تمسك الشافعي في تعيين لفظ التكبير بقوله عليه السلام : فحرّمها التكبير .
٢٢١	مسألة : تمسك أصحابنا بقوله عليه السلام : « صبروا عليه ذنوباً من ماء ، في مسألة إزالة النجاسة .
٢٢٢	مسألة : يجوز ترك المفهوم بنص يضاده .
٢٢٣	القول في أفعال رسول الله ﷺ .
٢٢٣	الكلام على عصمة الأنبياء .
٢٢٥	إذا نقل عن رسول الله عليه السلام فعل . فهل يتلقى منه حكم ؟
٢٢٦	ليس التشبه بكل أفعاله عليه السلام سنة ، خلافاً لبعض المحدثين .
٢٢٧	مسألة (١) : فيما إذا نقل عنه فعلاً مختلفان في حادثة واحدة .
٢٢٨	مسألة (٢) : إذا نقل عنه فعل حمل على الوجوب بقريضة . ثم نقل فعل يناقضه .

الصفحة	الموضوع
٢٢٨	مسألة «٣» : استبشاره عليه السلام بالفعل يدل على أنه حق .
٢٢٩	مسألة «٤» : تقرير رسول الله عليه السلام مسلماً على قول ، وتركه التكبر عليه ، مع فهمه الواقعة ، يتمسك به في جواز التقرير .
٢٣٠	تقريره الكافر لا متمسك فيه .
٢٣٠	في تقريره المذاق خلاف .
٢٣١	القول في شرائع من قبلنا
٢٣١	هل كان عليه السلام على شريعة قبل أن أوحى إليه .
٢٣٢	قطع القاضي بأنه ما كان على شريعة نبي .
٢٣٢	رأي الشافعي في شريعة من قبلنا .
٢٣٣	اختيار الغزالي أن لا رجوع إلى دين أحد من الأنبياء .
٢٣٥	كتاب الوهب
٢٣٥	الباب الأول : في إثبات أن الخبر المتواتر يفيد العلم ، وانكار السمنية .
٢٣٧	مختار الغزالي في إفادة العلم .
٢٣٩	الباب الثاني : في العدد الذي يفيد التواتر .
٢٤٠	عدم إفادة خبر الواحد للعلم ، خلافاً للنظام .
٢٤٠	اختلف المعتبرون في أقل عدد التواتر .
٢٤٢	ذهبت الروافض إلى أن العلم يحصل بخبر المعصوم عندهم .
٢٤٣	الباب الثالث : في شرائط التواتر .
٢٤٤	تقسيم الاستاذ للخبر .
٢٤٥	الباب الرابع : في تقسيم الآحاد .

الموضوع	الصفحة
ينقسم الخبر إلى ما يعلم صدقه ، وما يعلم كذبه .	٢٤٥
مختار الغزالي في التقسيم	٢٤٦
يعلم كذب الخبر إذا انفرد به واحد مع توفر الدواعي على نقله .	٢٤٧
الاعتراض بقرآن رسول الله ﷺ ، وانشقاق القمر ، ودخوله مكة صلحاً أم غزوة ، والجواب على ذلك .	٢٤٨
الاعتراض بالإقامة ، والجواب عنه .	٢٤٩
الخبر المتروك فيه ، وهو جملة أخبار الآحاد .	٢٥٠
التقسيم الثاني في أخبار الآحاد . وفيه خمسة أبواب .	٢٥٢
الباب الأول : في اثبات كون خبر الواحد مفيداً للعمل ، وذهب بعض المحدثين إلى أنه يفيد العلم .	٢٥٢
الأدلة على وجوب العمل به .	٢٥٣
الباب الثاني : في عددهم وصفته	٢٥٥
ذهب الجبائي إلى أنه لا يعمل إلا بما ينقله رجلان ، والرد عليه .	٢٥٥
مسألة (١) : الاسلام والعقل شرط بالاجماع الراوي .	٢٥٧
مسألة (٢) : المستور لا تقبل روايته .	٢٥٨
مسألة (٣) : كل صورة من هذه الصور إذا دل عليها دليل قاطع قبلت .	٢٥٩
الباب الثالث في الجرح والتعديل وفيه خمسة فصول .	٢٦٠
الفصل الأول : في العدد .	٢٦٠
الفصل الثاني : في كيفية الجرح والتعديل .	٢٦٢
الفصل الثالث : في التعديل بالفعل .	٢٦٤
الفصل الرابع : في صفة المعدل والجرح .	٢٦٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس : في عدالة الصحابة رضي الله عنهم .	٢٦٦
الباب الرابع : فيما يعتمد الراوي ، وفيه ثلاثة فصول .	٢٦٧
الفصل الاول : في شرط الشيخ والقارىء والمتحمل .	٢٦٧
الفصل الثاني : في الاعتماد على الكتب .	٢٦٩
الفصل الثالث : في الإجازة . وفيه الكلام على المناولة .	٢٧٠
الباب الخامس فيما يقبل من الاحاديث وما يرد .	٢٧٢
مسألة (١) : القول في المراسيل .	٢٧٢
الكلام على مراسيل سعيد بن المسيب .	٢٧٢
قال القاضي : والمختار عندي : أن الامام العدل إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، أو أخبرني الثقة . قبل .	٢٧٤
مسألة (٢) : إنكار الأصل رواية الفرع .	٢٧٦
مسألة (٣) : إذا قال الصحابي من السنة كذا . أو أمرنا بكذا .	٢٧٨
مسألة (٤) : أوجب المحدثون نقل ألفاظ رسول الله ﷺ على وجهها .	٢٧٩
مسألة (٥) : إذا نقص الراوي شيئاً من الحديث .	٢٨٠
مسألة (٦) : القراءة الشاذة المتضمنة لزيادة في القرآن مردودة .	٢٨١
مسألة (٧) : إذا انفرد بعض النقلة بزيادة في أصل الحديث .	٢٨٣
مسألة (٨) : قال أبو حنيفة أخبار الأحاد فيما نعم به البلوى مردودة ورد الغزالي عليه ، والزاه بأشياء لا يقول بها .	٢٨٤
مسألة (٩) : كل خبر يشير لا ثبات صفة للباري ، بشعر ظاهره بمستحيل في العقل نظر .	٢٨٦
تأويل حديث خلق آدم على صورته .	٢٨٧

كتاب النسخ	٢٨٨
وفيه أربعة أبواب	
الباب الأول : في إثبات النسخ على منكريه ، وبيان حقيقته .	٢٨٨
تعريف النسخ .	٢٨٩
الفرق بين تعريف المعتزلة والغزالي .	٢٩٠
الباب الثاني : النسخ .	٢٩٢
تحقيق مذهب الشافعي في نسخ الكتاب بالسنة والعكس .	٢٩٢
قطع الغزالي مجاز نسخ الكتاب بالسنة	٢٩٥
لا يسلط القياس على الكتاب بالنسخ .	٢٩٦
الباب الثالث : فيما يجوز أن ينسخ .	٢٩٧
مسألة (١) : يجوز نسخ الأمر قبل مضي زمان إمكان الامتثال .	٢٩٧
مسألة (٢) : الزيادة على النص إذا لم ترتبط بالمزيد عليه ، لا تكون نسخا بالاتفاق .	٢٩٩
الباب الرابع : في حكم المنسوخ .	٣٠١
مسألة (٣) : من لم يلغهم خبر النسخ .	٣٠١
مسألة (٤) : الاستنباط من المنسوخ .	٣٠٢
كتاب الإجماع	٣٠٣
وفيه خمسة أبواب	
الباب الأول : في إثبات كون الإجماع حجة .	٣٠٣
مختار الغزالي في إثبات حجة الإجماع . والاستدلال بالحرف .	٣٠٦

الصفحة	الموضوع
٣٠٨	الصورة الذنية من صور الاجماع ، والثالثة .
٣٠٩	هل يكفر خارق الإجماع .
٣١٠	الباب الثاني : في صفات أهل الاجماع . ولا نعوبل على وفاق العوام وخلاتهم .
٣١١	اشتراط محمد بن جرير ثلاثة لا نعتاده .
٣١٣	الباب الثالث : في عددهم .
٣١٤	مسألة : في اجماع أهل المدينة ، وتحقيق مذهب مالك .
٣١٦	الباب الرابع : في شرائط الاجماع .
٣١٧	ومن شرائطه اقراض العصر عند البعض .
٣١٨	قبل ومن شروطه أن يروخوا به ، أو يكتبوه .
٣١٨	الاجماع السكوني : قل الشافعي في الجديد لا ينسب لما كت قول .
٣١٨	قبول أبي حنيفة الاجماع السكوني .
٣٢٠	الباب الخامس : فيما يكون خرقا للاجماع .
٣٢٠	إذا أجمعت الصحابة على قولين . فإحداث ثالث خرق .
٣٢٠	الاجماع على أحد القولين في العصر الثاني ليس خرقا .
٣٢١	ذكر صورة لإحداث القول الثالث بعد الاجماع على القولين .
٣٢٢	ثم يعرف رجوع المفتي عن مذهبه ؟
٣٢٣	كتاب القياس
	وفيه عشرة أبواب
٣٢٣	الباب الاول : في حده ، وإثباته على منكره .
٣٢٤	ذكر المنكرين والمتبين والمفصلين له .

الموضوع	الصفحة
مستند المتكبرين .	٣٢٦
الاستدلال على حجتيه .	٣٢٩
المجزم على النظام ، وأن كلامه على القائلين بالقياس من قلة دينه .	٣٣١
الاستدلال بحديث معاذ .	٣٣١
الباب الثاني : في مراتب القياس ، وضبط أقسامه .	٣٣٣
منصوب الشارع نصا في حق شخص معين ، هل يعد قياساً .	٣٣٥
الحاق الشيء بما في معناه ، هل هو قياس ؟	٣٣٦
الباب الثالث : فيما ثبت به علل الأصول .	٣٣٨
مسألة الطرد المحض .	٣٤٠
مثال الطرد قول القائل في مسألة إزالة النجاسة بالمثل : مانع لا يبيح	٣٤٢
القناطر على جنسه .	
قال الغزالي : ولا يستجير التمسك به من آمن بالله واليوم	٣٤٢
الآخر . وانظر ص ٤٦٧ .	
ما يتمسك به المعلن في إثبات علة الأصول - أي مسالك العلة .	٣٤٢
الأول : التمسك بنص الشارع .	٣٤٣
الثاني : الإيماء .	٣٤٣
الثالث : ترتيب الحكم على المشتق مؤذن بعلية ما منه الاشتقاق .	٣٤٥
مختار الغزالي أن ما منه الاشتقاق إن كان بخيلا كان علة ، والا فلا .	٣٤٦
القسم الثالث : في إثبات علل الأصول بمسالك الفقه .	٣٤٧
الأول الطرد والعكس . وقدرده القاضي .	٣٤٨
مختار الغزالي في الطرد والعكس .	٣٤٩
الدهر والتقسيم ، وهو النوع الثاني .	٣٥٠

الصفحة	الموضوع
٣٥٣	الباب الرابع في الاستدلال المرسل وفيه ثلاثة فصول .
٣٥٣	الفصل الاول : في بيان حقيقته وذكر الدليل فيه .
٣٥٤	استدلال مالك على المصالح ، وتحقيق القول فيما نسب اليه الغزالي من قتل ثلث الامة ، والقتل في التعزير ، وقطع اللسان في الهذر .
٣٥٤	مسلك الشافعي في الاستدلال المرسل .
٣٥٤	تمييز المرسل عن المردود الى الأصل .
٣٥٥	المسلك الثلاثة التي ابطال القاضي بها الاستدلال المرسل .
٣٥٧	مسلك الشافعي في الاستدلال بثلاثة مسائل . وذكرها .
٣٥٩	الفصل الثاني : في بيان المختار عند الغزالي .
٣٦١	الفصل الثالث : في ذكر ضابط الاستدلال الصحيح .
٣٦٥	تحقيق القول فيما نسب الى مالك من مصادرة أموال الاغنياء عند المصلحة والضرب بمجرد النعمة .
٣٦٦	ما روي عن عمر من مصادرة خالد ، وعمر بن العاص .
٣٦٧	لا تجوز مصادرة الاغنياء ثذرعاً بخالد وعمر .
٣٦٨	قياس علي السكر على الافتراء .
٣٧٢	الباب الخامس في الاستصحاب .
٣٧٤	الباب السادس في الاستحسان .
٣٧٤	تحقيق القول في الاستحسان ، وذكر استحسانات الشافعي رضي الله عنه .
٣٧٦	ذكر الغزالي لمناقضات أبي حنيفة في هذا الباب .
٣٧٧	عوام الناس لامبالاة باجماعهم .
٣٧٧	استحسان ابي حنيفة الحد في مسألة الزوايا .
٣٧٨	الباب السابع : في ذكر قياس الشبه .

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول : في ذكر المذاهب فيه .	٣٧٨
التشابه المعتبر ، والفرق بينه وبين الطرد والتحيل .	٣٨٠
الشبه جار فيما لا يعقل معناه .	٣٨٠
الفصل الثاني : في ذكر أدلة المانعين للشبه والمثبتين .	٣٨٢
مختار الغزالي في الشبه .	٣٨٣
هل يجب بيان وجه الشبه .	٣٨٤
الباب الثامن : فيما لا يعقل من الأحكام	٣٨٥
ضابط الحكم المعال .	٣٨٧
قال أبو حنيفة : لا قياس في الحدود ، والكفارات ، والرخص	٣٧٥
والتقديرات ، وذكر مناقضاته فيها .	
مسألة : إذا ردت قاعدة خارجة عن قياس القواعد .	٣٨٧
فصل : قال القاضي من الأحكام ما يعال جهة بعة لا تطرد في التفاصيل	٣٨٨
الباب التاسع : في التركيب والتعدي .	٣٩٢
الفصل الاول : في بيان الجمع بين عاقلين على حكم واحد .	٣٩٢
مختار الغزالي أن العلل قد تزدهم . والرد على القاضي المانع لها .	٣٩٣
الفصل الثاني : في بيان مراتب التركيب ، وهو منقسم الى التركيب	٣٩٥
في الأصل والتركيب في الوصف .	
الفصل الثالث : في ذكر ضابط الأدلة فيه .	٣٩٧
مختار الغزالي أن التركيب باطل . وقد احدث منذ خمسين سنة .	٣٩٨
الفصل الرابع : في التعدي .	٣٩٩
الباب العاشر : في الاعتراضات ، والصحيح منها ثمانية أنواع .	٤٠١

الموضوع	الصفحة
النوع الأول : المنع .	٤٠١
النوع الثاني : القول بالموجب .	٤٠٢
النوع الثالث : النقص .	٤٠٤
مختار الغزالي في النقض .	٤٠٧
فصل في دفع النقض .	٤٠٩
فصل في العكس .	٤١٠
الدرج الرابع : إبانة عدم التأني في وصف العلة ، إما في الفرع أو في الأصل ، وهل يشترط العكس .	٤١١
مختار الغزالي في العكس .	٤١٢
مسألة : إذا زاد المعلن وصفاً يستقل الحكم في الأصل دونه .	٤١٣
النوع الخامس : القلب .	٤١٤
النوع السادس : فساد الوضع .	٤١٥
النوع السابع : في المعارضة .	٤١٦
النوع الثامن : الفرق .	٤١٧
الاعتراضات الفاسدة ، وهي سبعة .	٤١٨
الأول : ادعاء قصور العلة على محل النص .	٤١٨
الثاني : منع المعلن من الاستدلال بفساد الفرع على فساد الأصل .	٤١٩
الثالث : مطالبة المعلن بطرد علة في قاعدة تباعد ما فيه الكلام .	٤٢٣
الرابع : كل فرق مستندة للاتفاق في الأصل والاختلال في الفرع .	٤٢٣
الخامس : قلب العلة معلولا .	٤٢٣
السادس : إدعاء تراخي الدليل عن المدلول .	٤٢٤

الصفحة	الموضوع
٤٢٥	السابع: أن يقول اقتضرت على صورة المسألة ، فأين المسألة إن كانت هي العلة ؟
٤٢٥	خاتمة كتاب القياس ببيان ضابط العلة ، والاعتراف الصحيح .
٤٢٦	كتاب الترجيح
٤٢٦	لا ترجيح الا في الظنوت .
٤٢٧	الترجيح في العقود .
٤٢٨	الباب الاول في ترجيح الالفاظ . ويحصر في ستة عشر نوعاً عشرة في النصوص وستة في الظواهر .
٤٢٨	أحدهما : أن يظن على أحدهما محال التأخير .
٤٣٠	ثانيهما : أن يكون راوي أحدهما أوثق .
٤٣٠	ثالثهما : أن يكون في رواية أحدهما كثرة .
٤٣٠	رابعهما : أن يعارض الثقة والعدد فالثقة مقدمة .
٤٣١	خامسها : أن يعتضد أحدهما بعمل الصحابة .
٤٣١	سادسها : أن يعتضد أحدهما بعمل التابعي .
٤٣١	سابعها : أن يعتضد أحدهما بظاهر الكتاب .
٤٣٢	ثامنهما : أن يعتضد أحدهما بقياس الأصول .
٤٣٤	تاسعها : أن يتأكد أحدهما بالاحتياط .
٤٣٤	عاشرها : فيها قيل : أن يتضمن أحدهما إنباتا والاخر نفيا .
٤٣٤	أما ما يجري في الظواهر فهو انواع :
٤٣٤	أحدهما : أن يتعارض مومان .

الصفحة	الموضوع
٤٣٥	ثانيها : أن يظهر في أحدهما قصد العموم .
٤٣٥	ثالثها : أن يرد أحدهما ابتداءً دون الآخر على سبب .
٤٣٥	رابعها : أن ينطرق إلى أحد العمومين تخصيص .
٤٣٥	خامسها : أن يكون في أحدهما إيماء إلى التعليل .
٤٣٦	سادسها : أن يتمسك المتمسك بأحد الحديثين من جعل لفظة علة حكم المسألة .
٤٣٦	ختم الباب بتساط دليلين على بعضها ، يخصص كل منها الآخر .
٤٣٨	الباب الثاني في ترجيح بعض الأقضية على بعض .
٤٣٩	قول القاضي : اني اقطع بتخطئة ابي حنيفة في تسعة أعشار مذهبه الذي خالف فيه خصومه ، والعشر الباقي يستوي فيه قدمه وقدم خصومه
٤٤٢	النوع الاول من أنواع الترجيح ، أن يعارض قياس مستبطن من نص كتاب ، ما في معنى الحديث آحاد .
٤٤٢	ثانيها : أن يعارض قياس عام تشهد له القواعد قياساً أخص منه .
٤٤٤	ثالثها : أن يكون للقياس العام التفات على خصوص الحكم .
٤٤٥	رابعها : إذا انعكست إحدى علتين ، فهو المقدم .
٤٤٥	خامسها : تقديم المتعددة على القاصرة .
٤٤٦	سادسها : أن يكون فروع أحدهما أكثر
٤٤٦	سابعها : أن يتعدد وصف إحدى علتين ، ويتعدد وصف الآخر
٤٤٦	ثامنها : أن ما كان فروعه أكثر يقدم
٤٤٧	تاسعها : أن ما كان أصوله يرجع

الصفحة	الموضوع
٤٤٧	عاشرها : كثرة الشواهد
٤٤٨	الحادي عشر : تقدم ما يقتضي الاحتياط
٤٤٨	الثاني عشر : تقديم العلة النافذة على العلة المستصعبة
٤٤٩	الثالث عشر : اعتقاد أحدهما بظاهر
٤٤٩	الرابع عشر : بين النافذة والمثبتة
٤٤٩	الخامس عشر : أن تنطبق صيغة التعليل على ظاهر القرآن
٤٥٠	السادس عشر : أن يعتضد أحدهما بذهب واحد من الصحابة

كتاب الاجتهاد

٤٥١	الفصل الاول : في أن كل مجتهد في الاصول لا يصيب
٤٥٣	الفصل الثاني : في المجتهدين في المظنونات
٤٥٣	الكلام على المصوبة والمخطئة
٤٥٤	أدلة القريبين
٤٥٨	الفصل الثالث : فيما هو مطلوب المجتهد
٤٥٩	الفصل الرابع : فيما إذا أخطأ المجتهد نصا
٤٦٠	القضاء يجب بأمر مجدد

كتاب الفتوى

٤٦٢	الفصل الاول من الباب الاول : في صفات المجتهدين
٤٦٦	الفصل الثاني : في كيفية مرد الاجتهاد ، ومراعاة توقيبه
٤٦٧	لا يجوز التعويل على الطرد لمن كان يؤمن بالله العزيز
٤٦٨	الفصل الثالث : في أن رسول الله ﷺ كان مجتهدا
٤٦٨	الكلام على اجتهاد الصحابة في عهده

الصفحة	الموضوع
٥٦٩	الفصل الرابع : في التنصيص على مشاهير المجتهدين
٤٧١	الكلام على اجتهاد مالك
٤٧١	كلام الغزالي على اجتهاد أبي حنيفة ، وأنه لم يكن مجتهداً
٤٧٢	الفصل الاول من الباب الثاني : في حقيقة التقليد
٤٧٣	مختار الغزالي أن جملة أصحاب المال لم يتحصلوا من أعمالهم وعقائدهم الا على التقليد وفيه بحث نفيس
٤٧٤	الفصل الثاني : في أن الصحابي هل يجب تقليده
٤٧٦	الفصل الثالث : في أن المجتهد هل يقلد المجتهد في القبة
٤٧٨	الفصل الرابع : فيما يجب على المقلد أن يرعاه ليستبين كون المفتي مجتهداً
٤٧٩	الفصل الخامس : في وجوب تقليد الأفضل
٤٨٠	الفصل السادس : في ذكر ما يجب على المقلد مراعاته بعد موت مقلده
٤٨٢	الفصل السابع : في أنه هل يجب تكرير مراجعة المفتي
٤٨٣	الفصل الثامن : في المسألة إذا ترددت بين مفتين على التناقض
٤٨٤	هل يجوز فتور الشريعة ؟
٤٨٤	مختار الغزالي أنه يجوز فتورها
٤٤٩	لا عبرة بكثرة القائلين بالحكم
٤٨٥	هل تخلو واقعة عن حكم الله
٤٨٨	كلمة الغزالي لإمام الحرمين في أنه لم يفهم قوله حكم الله أن لاحكم فيها
٤٨٨	المقدمة الاولى في بيان ترجيح مذهب الشافعي
٤٨٨	تعليق موجز على وجه تقديم الغزالي لمذهب الشافعي ، والدافع وانظر ص ٢٩ اليه وفيه بيان أن الغزالي رجع عما دونه هنا في آخر حياته العلمية.
٤٩٤	المقدمة الثانية في ايجاب تقليد مجتهد باحث .

الصفحة	الموضوع
٤٩٥	المسلك الاول من المسالك الثلاثة في تقديم مذهب الشافعي وفي أنه تأخر عن غيره من الأئمة وتخل مسائلهم
٤٩٧	المسلك الثاني في أسباب فساد النظر
٤٩٨	ابتداع الشافعي لقن من القياس وهو إلحاق الشيء بما في معناه
٤٩٩	المسلك الثالث في الكلام على مخالفات مالك وأبي حنيفة رحمهما الله
٥٠١	الكلام على أقل الصلاة عند أبي حنيفة
٥٠٢	مناقضاته في العقوبات
٥٠٣	كلامه على شهود الزور إذا شهدوا على نكاح كاذبين .

— تم والمحدثه —

٥ - الخطأ والصواب

س	ص	خطأ	صواب	س	ص	خطأ	صواب
٩	٩	المستصفي	المستصفي	١٦	١٨٢	التعذير	التعذير
٢٣	١١	اللسفي	اللسفي	١٦	٢٢٨	"مَجَزَز"	"مَجَزَز"
٩	١٢	والتجبير	والتجبير	٥	٢٣٩	متبرعا	متبرعا
١٨	١٣	الإطلا	الإطلا	٧	٢٥٤	بورث	بورث
٢٠	٢٤	أحد	أحد	١٤	٢٥٩	القطع	القطع
١٣	٣٨	خلافه	خلافه	١٧	٢٧٣	وقا	وقا
٢٢	٣٩	الطرمين	الطرمين	٣	٢٧٥	الشافعي	الشافعي
٦	١٠	قبحة	قبحة	٦	٢٧٧	التعديل	التعديل
١٠	١٠	لضاهي	لضاهي	١٧	٣٤٦	١٨٥	٢١٥
١٠	١١	الوطء	الوطء	١٩	٣٤٦	٢١٥	١٨٥
٦	٢٠	خطابة	خطابة	١٧	٣٤٧	١٨٥	٢١٥
١٩	٢٦	الفعل	الفعل	٤	٣٩٤	بالفعل لا يعمل	بالفعل لا يعمل
١٦	٢٨	الإيلاج	الإيلاج	٦	٣٩٧	ومنه رجح ومنه من رجح	ومنه رجح ومنه من رجح
٢٨	٢٩	تلبية	تلبية	٥	٤٢٠	منصوب في الشارح	منصوب في الشارح
١١	٣٠	التكاليف	التكاليف			منصوب الشارح	منصوب الشارح
٢٤	٣٠	يقال	يقال	١	٤٣٥	المعمل	المعمل
١٣	٣٩	الصفات	الصفات	٦	٤٤٠	لم يطر	لم يطر
١٠	٤٢	ولا لام	ولا لام	١١	٤٥٧	بظنه	بظنه
٤	٦٤	أصحابنا	أصحابنا	٣	٤٦٤	أ تأخر	أ تأخر
١٣	٧٩	أحداث	أحداث	٥	٤٦٤	بخرق	بخرق
٢٢	٨٣	التردد	التردد	١٨	٤٦٩	التختر	التختر
١	١١٥	الجزرة	الجزرة	١	٤٧٣	المقني	المقني
١١	١٢١	بشرط	بشرط				

حقوق الطبع محفوظة للمحقق